جامعة البليدة 2
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة مقارنة

أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

إعداد الطالب:
- يحياوي محمد

إشراف الأستاذ الدكتور:
- لهبيبات أحمد

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة البليدة 2
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة مقارنة

أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

إعداد الطالب:
- يحياوي محمد

إشراف الأستاذ الدكتور:
- لهبيبات أحمد

السنة الجامعية: 2024/2023



﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم

تعملون﴾

سورة التوبة الآية "106"

شكرا وتقدير

بعد الحمد والشكر للمولى عز وجل لتوفيقه لي لإتمام هذا العمل؛ الذي نرجو أن يكون عملا نافعا لي ولجميع الباحثين في هذا المجال؛

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور "لهبيبات أحمد" الذي قبل أن يشرف على هذا العمل على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار؛

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة أطروحتي، وإغنائها بملاحظاتهم القيمة؛

كما أتقدم بالشكر الخالص للأستاذين وليد لطرش وجرفي زكريا، على دعمهما ونصائحهما القيمة، والتي ساهمت في إنجاز هذا العمل؛

وأخيرا أعتبر هذا الشكر شكرا خالصا لكل من كان وراء هذا العمل وساهم كل من موقعه في تقديم النصح والعون ولم يتسع المقام لذكره.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين...

أطال اللّه في عمرهما ورزقهم اللّه بالصحة والعافية..

وإلى من نورو طريقي في العلم...

إلى جميع أساتذتي الأعزاء...

ثم إلى جمع أحبتي: إخوتي وأخواتي...

إلى جميع زملائي وزميلاتي في العلم...

إلى جميع أصدقائي وجيراني...

مستخلص

يكتسي الضمان الاجتماعي اليوم أهمية بالغة في حماية المجتمع، نظرا لانعكاساته الايجابية على توزيع الدخل القومي وعلى أداء الاقتصاد الوطني وهو ضابط هام عبر تاريخ تطوره، سواء بالجزائر أو على الصعيد العالمي، ما جعل الجزائر وعلى غرار الدول المغاربية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تبني سياسة اجتماعية واضحة على مختلف الأصعدة، وفي مختلف القطاعات، دعما لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذا، تهدف هذه الدراسة الى إيضاح أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر وتونس والمغرب، بتحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين التحويلات الاجتماعية (مؤشر الضمان الاجتماعي) ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (مؤشر النمو الاقتصادي) خلال الفترة 1990–2020 وفق نموذج **ARDL** وبالاعتماد على برنامج **Eviews 12**، وخلصنا في الأخير إلى أن التحويلات الاجتماعية لا تساهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل في الدول الثلاثة، ما يؤكد على أن الجزائر، تونس والمغرب ورغم السياسات الاجتماعية المنتهجة والأموال المرصدة لها، لا تزال بعيدة عن التطلعات والتوجهات العالمية التي تتوافق وأهداف التنمية المستدامة 17. لذا لا بد على الجزائر من رسم خطة واضحة المعالم بعيدا عن السلم الاجتماعي الذي أثر بشكل كبير على النتائج والأهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية: الضمان الاجتماعي، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، السياسة الاجتماعية، الدول المغاربية، نموذج **ARDL**.

دفع ارس

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	1
إهداء	2
مستخلص	3
الفهارس	17-4
قائمة المحتويات	5
قائمة الجداول	10
قائمة الأشكال	14
قائمة الملاحق	16
مقدمة	26-17
1- تمهيد	18
2- التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية	19
3- الفرضيات	20
4- أهمية الدراسة	21
5- أهداف الدراسة	21
6- أسباب اختيار الموضوع	22
7- منهجية الدراسة	22
8- الدراسات السابقة	23
9- هيكل الدراسة	26
الفصل الأول: الإطار العام لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر	100-27
تمهيد	28
المبحث الأول: مفاهيم حول الضمان الإجتماعي	29

المطلب الأول: مفهوم الضمان الاجتماعي	**29**
المطلب الثاني: أهداف، وخصائص الضمان الاجتماعي	**32**
المطلب الثالث: أنظمة الضمان الاجتماعي	**35**
المطلب الرابع: النظريات المفسرة للضمان الاجتماعي	**38**
المطلب الخامس: الضمان الاجتماعي في ضوء المعاهدات والاتفاقيات الدولية	**40**
المبحث الثاني: تجارب دولية رائدة في الضمان الإجتماعي	**45**
المطلب الأول: الضمان الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية	**45**
المطلب الثاني: صناعة التكافل في ماليزيا	**53**
المطلب الثالث: الضمان الاجتماعي في فرنسا	**58**
المبحث الثالث: تطور الضمان الاجتماعي في الجزائر	**68**
المطلب الأول: الضمان الاجتماعي في الفترة التاريخية 1962-1970	**68**
المطلب الثاني: الضمان الاجتماعي في الفترة التاريخية 1983/1970	**69**
المطلب الثالث: الضمان الاجتماعي في الفترة التاريخية بعد سنة 1983	**71**
المطلب الرابع: عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي	**74**
المبحث الرابع: صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر	**82**
المطلب الأول: وكالة التنمية الاجتماعية **ADS**	**82**
المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء **CNAS**	**85**
المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتقاعد **CNR**	**88**
المطلب الرابع: الصندوق الوطني للتأمينات لغير الأجراء **CASNOS**	**93**
المطلب الخامس: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **CNAC**	**94**
المطلب الخامس: الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء، الأشغال العمومية والري (كاكوبات) **CACOBATH**	**97**
خلاصة	**100**

الفصل الثاني: واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر	**101-186**
تمهيد	**102**
المبحث الأول: النمو الاقتصادي، التنمية والتنمية الاقتصادية	**103**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	**103**
المطلب الثاني: مفهوم التنمية	**108**
المطلب الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية	**112**
المبحث الثاني: أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة	**121**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	**121**
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة	**125**
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة	**139**
المبحث الثالث: البرامج التنموية في الجزائر للفترة 2001-2020	**146**
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	**146**
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	**150**
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي2010-2014	**155**
المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	**161**
المطلب الخامس: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024	**164**
المبحث الرابع: أهداف التنمية المستدامة واتجاهاتها في الجزائر	**167**
المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لاستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر	**167**
المطلب الثاني: مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنمية المستدامة	**174**
المطلب الثالث: الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية	**178**
خلاصة	**186**
الفصل الثالث: السياسة الاجتماعية في الجزائر، تونس والمغرب	**187-254**
تمهيد	**188**
المبحث الأول: السياسة الاجتماعية في الجزائر	**189**

المطلب الأول: المنظومة الصحية في الجزائر	**189**
المطلب الثاني: المنظومة التعليمية في الجزائر	**192**
المطلب الثالث: السياسة التشغيلية في الجزائر	**199**
المطلب الرابع: سياسة السكن في الجزائر	**203**
المبحث الثاني: السياسة الاجتماعية في تونس	**207**
المطلب الأول: المنظومة الصحية في تونس	**207**
المطلب الثاني: المنظومة التعليمية في تونس	**211**
المطلب الثالث: تقييم سياسة التشغيل في تونس	**214**
المطلب الرابع: نظام الضمان الاجتماعي في تونس	**220**
المبحث الثالث: السياسة الاجتماعية في المغرب	**229**
المطلب الأول: المنظومة الصحية في المغرب	**229**
المطلب الثاني: المنظومة التعليمية في المغرب	**235**
المطلب الثالث: تقييم سياسة التشغيل في المغرب	**244**
المطلب الرابع: نظام الضمان الاجتماعي في المغرب	**249**
خلاصة	**254**
الفصل الـرابع: أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب	**312-255**
تمهيد	**256**
المبحث الأول: علاقة الضمان الاجتماعي بالنمو الاقتصادي	**257**
المطلب الأول: الضمان الاجتماعي وتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية	**257**
المطلب الثاني: الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي؛ العلاقة التكاملية	**264**
المطلب الثالث: الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي؛ الدراسات السابقة	**268**
المبحث الثاني: أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر	**276**
المطلب الأول: الاختبارات القبلية	**276**

المطلب الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)	**278**
المطلب الثالث: إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل	**283**
المبحث الثالث: أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في تونس	**288**
المطلب الأول: الاختبارات القبلية	**288**
المطلب الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)	**290**
المطلب الثالث: إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل	**295**
المبحث الرابع: أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في المغرب	**300**
المطلب الأول: الاختبارات القبلية	**300**
المطلب الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)	**302**
المطلب الثالث: إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل	**307**
خلاصة	**312**
الخاتمة	**320-313**
1- نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية	**315**
2- نتائج إختبار الفرضيات	**318**
3- الإقتراحات	**319**
4- الآفاق	**320**
المراجع	**341-321**
الملاحق	**345-342**
Abstract	**346**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	إعتمادات الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية	52
02-01	توزيع الصناديق حسب الهيئات الوصية	62
01-02	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	116
02-02	مؤشرات التنمية المستدامة	126
03-02	تصنيف البنك الدولي لدول العالم حسب نصيب الفرد من الدخل الوطني	128
04-02	الأهداف الإنمائية للألفية	139
05-02	مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	148
06-02	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	152
07-02	محتويات أبواب البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	153
08-02	توزيع الاستثمارات العمومية في البرنامج الخماسي 2010-2014	157
09-02	محتويات أبواب برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	158
10-02	مخصصات البرنامج الخماسي 2015-2019	163
11-02	مخصصات مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024	165
12-02	دليل التنافسية العالمي للجزائر لسنتي 2018-2019	179
01-03	تطور الانفاق الصحي كنسبة من الناتج الداخلي الخام 2000-2019	189
02-03	المؤسسات الصحية في الجزائر للفترة 2000-2018	190
03-03	الكوادر الطبية ومعدل تغطيتها في الجزائر للفترة 2003-2018	191
04-03	تطور الانفاق على التربية والتعليم كنسبة من الناتج الداخلي للفترة 2010-2019	193
05-03	تطور المؤسسات التعليمية في الجزائر للفترة 2011-2018	194
06-03	تطور الكوادر التعليمية في الجزائر للفترة 2011-2018	194
07-03	تطور عدد التلاميذ في قطاع التربية والتعليم للفترة 2011-2018	195

08-03	تطور حجم الإنفاق على قطاع التعليم العالي كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-2019	196
09-03	تطور عدد الطلبة المسجلين للفترة 2006-2018	197
10-03	تطور أساتذة قطاع التعليم العالي للفترة 2006-2018	198
11-03	تطور القوة العاملة ومعدل النشاط خلال الفترة 2000-2018	200
12-03	أنواع برامج السكن في الجزائر وشروط الحصول عليها	204
13-03	تطور إنجاز السكن في الجزائر للفترة 2010-2019	206
14-03	تطور ميزانية الصحة في تونس للفترة 2014-2020	207
15-03	تطور الهياكل الصحية العامة في تونس للفترة 2011-2017	209
16-03	تطور الهياكل الصحية الخاصة وشبه العامة في تونس للفترة 2011-2017	209
17-03	تطور الطاقم الطبي في تونس للفترة 2014-2020	210
18-03	توزيع السكان حسب الطاقم الطبي في تونس للفترة 2014-2020	211
19-03	تطور الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة 2015-2020	212
20-03	تطور عدد التلاميذ والطلبة والكادر التعليمي في تونس للفترة 2014-2020	212
21-03	تطور عقود إعداد للحياة المهنية في تونس للفترة 2012-2020	216
22-03	تطور عقود الخدمة المدنية في تونس للفترة 2012-2020	217
23-03	تطور عقود الكرامة في تونس للفترة 2017-2020	219
24-03	تطور عقود تأهيل لتحسين قابلية التشغيل في تونس للفترة 2012-2019	220
25-03	نظام الضمان الإجتماعي في تونس	222
26-03	تطور عوائد الصناديق الاجتماعية في تونس	227
27-03	تطور الإنفاق على الصحة في المغرب للفترة 2010-2020	230

28-03	شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية في المغرب للفترة 2010-2020	231
29-03	تطور شبكة المستشفيات في المغرب للفترة 2010-2020	232
30-03	تطور شبكة العلاجات الطبية الإستعجالية 2017-2020	232
31-03	تطور الطاقم الطبي في المغرب للفترة 2011-2021	234
32-03	توزيع السكان حسب الطاقم الطبي في المغرب للفترة 2011-2021	234
33-03	تطور تعداد المؤسسات الجامعية في المغرب للفترة 2016-2021	240
34-03	تطور تعداد الطلبة بالمؤسسات الجامعية المغربية للفترة 2012-2021	241
35-03	تطور هيئة التدريس بالمؤسسات الجامعية المغربية للفترة 2012-2021	242
36-03	التأطير البيداغوجي في المؤسسات الجامعية المغربية للفترة 2012-2021	244
37-03	تطور السكان النشيطون ومعدل النشاط المغرب للفترة 2010-2020	246
38-03	تطور السكان المشتغلون ومعدل الشغل في المغرب للفترة 2012-2020	247
39-03	تطور معدلات البطالة في المغرب للفترة 2012-2020	248
01-04	إطار الحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي	267
02-04	استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)	277
03-04	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	281
04-04	اختبار تجانس التباين	282
05-04	إختبار الحدود (Bounds Test)	283
06-04	تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	284
07-04	تقدير معلمات الأجل الطويل	286
08-04	استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)	289
09-04	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	291
10-04	اختبار تجانس التباين	294
11-04	إختبار الحدود (Bounds Test)	295

12-04	تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	296
13-04	تقدير معلمات الأجل الطويل	298
14-04	استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)	301
15-04	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	305
16-04	اختبار تجانس التباين	306
17-04	إختبار الحدود (Bounds Test)	307
18-04	تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	308
19-04	تقدير معلمات الأجل الطويل	310

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	إنجازات التأمين الاجتماعي في المملكة العربية السعودية 2023	53
02-01	تطور أصول شركات التكافل الماليزية	55
03-01	هيكل التضامن الاجتماعي في فرنسا	59
04-01	هيكل التضامن الاجتماعي في فرنسا	63
05-01	هيكل التضامن الاجتماعي في فرنسا حسب الفروع	64
06-01	تطور مناصب الشغل المستحدثة ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الفرنسي	66
01-02	منحنى لورنز	133
02-02	الأداء العام لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر لسنة 2022	175
03-02	لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجزائر	176
01-03	تطور عدد المشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي التونسي	225
02-03	تطور الميزانية المخصصة لقطاع التربية والتعليم في المغرب	236
03-03	تطور عدد المؤسسات التعليمية في المغرب	237
04-03	تطور عدد التلاميذ بالمؤسسات التعليمية في المغرب	238
05-03	محطات تاريخية أساسية في نظام الضمان الاجتماعي المغربي	250
06-03	تطور عدد المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	252
01-04	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	278
02-04	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي	279
03-04	التوزيع الطبيعي للبواقي	280
04-04	اختبار إستقرارية النموذج	282
05-04	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	290

06-04	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي	291
07-04	التوزيع الطبيعي للبواقي	292
08-04	نتائج اختبار إستقرارية النموذج	294
09-04	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	302
10-04	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي	303
11-04	التوزيع الطبيعي للبواقي	304
12-04	نتائج اختبار إستقرارية النموذج	306

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجزائر حسب مؤشرات التنمية المستدامة	343
02	أهم توجهات التنمية في الجزائر لسنة 2019	344
03	الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية لسنة 2019	345



1- تمهيد:

ضمن التحديات الكبرى التي تواجه الدول والحكومات في علاج مشكلتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، مسألة تحقيق التوازن بين عمليات التنمية الاقتصادية من جانب، وتوفير الحماية الاجتماعية للمواطن من جانب آخر، وذلك من خلال توفير مجمل الاحتياجات الأساسية للأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وتوفير الرعاية الصحية الشاملة لجميع فئات المجتمع، وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير عمل لائق مستمر للفقراء ومحدودي الدخل.

ويعتبر توفير الضمان الاجتماعي لكل أفراد المجتمع حقا من حقوق الإنسان، تكفله الاتفاقيات والمواثيق الدولية (المادة 22 و23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) و (المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وشرطا ضروريا لتحقيق تنمية تمس جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاخرى، لا سيما الحق في العيش الكريم، الذي يتضمن الحق في الغذاء والسكن الملائمين. حيث يلزم القانون الدولي الدول والحكومات بإعداد برامج الضمان الاجتماعي، التي تستوعب الحصول على الخدمات الاجتماعية الملائمة والضرورية لحقوق الإنسان، مثل الحق في الرعاية الصحية، الحق في التعليم، الحق في مياه الشرب، الحق في خدمات الصرف الصحي....الخ.

كما تضمن جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015 – في هدفه الأول، ضرورة القضاء على الفقر في كل مكان بجميع أشكاله، وتمتد مظاهر الفقر هنا إلى أبعد من مجرد الافتقار إلى الدخل أو سبل العيش الأساسية من أكل أو شرب، حيث تتوسع لتشمل الرعاية الصحية، وضعف الحصول على خدمات التعليم وغيرها من الخدمات الأساسية التي تصل إلى التهميش والاستبعاد الفئات الهشة من سياسات الدولة الإنمائية.

وفى هذا السياق تسعى الإستراتيجية الجزائرية من خلال ما تسطره من برامج تنموية متعاقبة للتنمية، والتي تندرج ضمن متطلبات جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – في إطار محور العدالة الاجتماعية – إلى تحقيق الحماية الاجتماعية لمجمل الفئات الهشة، ويتجلى ذلك في توفير الاحتياجات الأساسية للأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وتوفير الرعاية الصحية لمختلف الفئات العمرية، وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير عمل لائق للفقراء ومحدودي الدخل.

ويندرج هذا التوجه في، ضمن متطلبات الاستثمار في رأس المال البشري، والذي يكفل تحقيق عوائد مستقبلية في مجتمعات الدول النامية بالخصوص. والتي أصبحت ترى أن الاستثمار في التعليم والتدريب أثناء العمل وغيرها من البرامج المتصلة بالعمل، يرسي الأساس الحقيقي للنمو مستقبلا. وفضلا عن التعليم، تؤدي الرعاية الصحية والتغذية الحسنة إلى تحسين الحالة الصحية العامة للسكان، وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية لليد العاملة. كما تأتي تغطية المخاطر الاجتماعية ضمن الإطار العام لنظام الحماية الاجتماعية الذي يتسم بالشمول والعدالة لتكملة مجموعة عناصر الإنفاق الأساسية التي تسطرها الدولة سنويا واللازمة لتحقيق التنمية. والواقع أن كل عناصر الإنفاق هذه مجتمعة تمثل شكلا أساسيا من أشكال الاستثمار المنتج، فكما أن الإنفاق على القطاع الاجتماعي في الدول المغاربية وبالأخص الجزائر، تونس والمغرب يدعم البرامج التي تعزز القدرات البشرية بشكل مباشر، فهي برامج تعتبر من منظور التنمية البشرية من العوامل المنتجة.

2- التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية:

إذا كان الاعتراف بالضمان الاجتماعي كنظام كامل متكامل هو القاسم المشترك لمختلف الدول على اختلاف أنظمتها السياسية وتوّجهاتها، إلا أن الاختلاف يكمن في طريقة تجسيده والهيئات المشرفة على تنفيذه وطريقة تمويله، ومن ثمة كيفية توزيع مداخيله، وضمن الجهود الهادفة إلى قياس التكامل بين سياسات التنمية الاقتصادية وسياسات الحماية الاجتماعية، والتوفيق بين برامج السياسات

المتضاربة، تتبلور إشكالية البحث في دراسة وتقييم أثر الضمان الاجتماعي كشكل عام من أشكال الحماية الاجتماعية على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر، وتونس والمغرب باعتبارهما دولتين تتبعان نفس نمط السياسة الاجتماعية. بغية معرفة طبيعة منظومة الضمان الاجتماعي في كل دولة ومدى تأثيرها في بعض مؤشرات التنمية المستدامة، هنا يبرز لنا الإشكال الرئيسي للدراسة على النحو الآتي:

✍إلى أي مدى نجحت سياسة الضمان الاجتماعي في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب؟

وقصد الإلمام بمختلف حيثيات الدراسة، تم تقسيم الإشكال الرئيسي للدراسة إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي مبادئ وأسس الضمان الاجتماعي في الجزائر؟
- ما هي أهم محددات وأهداف التنمية المستدامة في الجزائر؟
- هل ساهمت السياسات الاجتماعية في تحقيق أهدافها التنموية في الجزائر، تونس والمغرب؟
- ما مدى تأثير الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب؟

3- فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على إشكالية وأسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية، والتي؛ تعتبر إجابات أولية ومبدئية لتساؤلات دراستنا، حيث تم صياغتها كما يلي:

- التضامن، والضمان الاجتماعي يؤدي الى تحقيق العدل الاجتماعي وحماية حق المجتمع في الجزائر، وهذا وفق برامج وآليات وشروط محددة؛
- سعت الجزائر وتحديا منها، إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتوافقة مع الأهداف التنموية الدولية 17، والمقرة من الأمم المتحدة؛

- رغم المدخلات المادية المعتبرة التي تحققها منظومات ضمان الاجتماعية في الدول المغاربية، إلا أن هناك ضعف في نتائجها المحققة مقارنة مع ما هو مسطر ومأمول من برامجها المعلنة؛
- توجد استجابة إيجابية ذات مستوى ضعيف في معدلات النمو الاقتصادي للتحويلات الاجتماعية في الجزائر، وتونس والمغرب خلال فترة الدراسة.

4- أهمية الدراسة:

بالرغم من الاعتراف العالمي بالضمان الاجتماعي كحق أساسي من حقوق الإنسان وبأنه مكون أساسي من مكونات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن غالبية سكان العالم لا يتمتعون بأي حماية، وهذا نتيجة لوجود العديد من المشاكل التي تحول دون تطبيق أنظمة الضمان الاجتماعي بشكل كامل، هنا تبرز أهمية دراستنا من خلال تحليل مسار السياسة الاجتماعية في الجزائر ومقارنتها مع دول الجوار (تونس والمغرب). وإبراز دورها في تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع، ومحاولة قياس مساهمة التحويلات الاجتماعية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادية.

5- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة من وراء دراسة أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تقييم مسعى الجزائر في إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي وفقا لاحتياجاتها ومواردها المالية، ومدى فعالية نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- بيان مسار السياسة الاجتماعية، والمكاسب التي حققتها في كل من الجزائر والمغرب وتونس؛

- بيان مدى مساهمة النمو الاقتصادي الذي شهدته كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال العقود الماضية، على الإنجازات الإنمائية في الصحة والتعليم وتحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين وزيادة فرصهم الاقتصادية؛
- محاولة بناء نموذج قياسي يفسر لنا مدى مساهمة قطاع الضمان الاجتماعي عبر التحويلات الاجتماعية في النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب.

6- مبررات اختيار الموضوع:

يعود إختيار الموضوع إلى جملة الأسباب الموضوعية والذاتية الآتية:

- الحرص على كسب معارف حديثة في تفسر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، التي تدخل في صلب التخصص؛
- أهمية الموضوع بالنظر إلى دور الدولة في رسم سياسة اجتماعية ومواءمتها على نحو أوثق مع المنافسة العالمية ومتطلبات التنمية المستدامة؛
- أهمية الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7- منهجية الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة السابقة ووصولا لأفضل الأساليب والطرق لمعالجة إشكاليتها، سيتم الاعتماد على المنهجية العلمية الآتية:

- **المنهج المستخدم:**

قصد الإحاطة بجوانب الدراسة والإجابة على كل تساؤلاتها المطروحة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج **الوصفي**، وذلك من خلال الاستعانة به كأسلوب مناسب في وصف وتحليل تطور نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، ومدى تحقيق أهاف وتوجهات التنمية المستدامة في الجزائر، إضافة الى تحليل تطور مسار السياسة الاجتماعية في كل من تونس الجزائر، والمغرب،

أما في الجانب التطبيقي من الدراسة تم الاعتماد على الأسلوب **الاستقرائي** عن طريق إستخدام الأدوات الإحصائية بهدف قياس أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الدول الثلاثة باستخدام برنامج **EViews 12**.

- **حدود الدراسة**

قصد حصر إشكالية الدراسة وبلوغ أهدافها المرجوة، تم تحديد أبعاد المكانية للدراسة لتشمل كل من الجزائر، تونس والمغرب. فيما تم حصر الحدود الزمانية في الفترة الممتدة من **1990** إلى غاية **2020**، اختيارنا لهذه الفترة سببه؛ معرفة الآثار الفعلية للسياسة الاجتماعية على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة.

- **أدوات جمع البيانات:**

من أجل إنجاز هذه الدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من الأدوات التي عالجت الإطار النظري للدراسة، الممثلة في المراجع المشكلة من الكتب والدراسات السابقة ومختلف القوانين والتشريعات المنظمة لبرامج الضمان الاجتماعي في الدول محل الدراسة. أما في الجانب التطبيقي من الدراسة، فتم الاستعانة بمختلف الإحصائيات التي تصدرها دوريا: المراكز الوطنية الإحصائية في كل من الجزائر، تونس والمغرب، إضافة الى احصائيات المنظمة العالمية الاسلامية، ...الخ.

- **نموذج الدراسة:**

من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة، تم بناء النموذج القياسي الذي يفسر أثر المتغيرات المستقلة الممثلة في التحويلات الاجتماعية والاستثمار الحقيقي على من المتغير التابع الممثل في النمو الاقتصادي باعتباره أهم مؤشرات التنمية، وهذا عبر31 مشاهدة ووفق النموذج **ARDL** وباستخدام البرنامج الإحصائي **EViews 12**.

8- الدراسات السابقة:

يحظى قطاع الضمان الاجتماعي بأهمية بالغة باعتباره أهم صور الحماية الاجتماعية التي يجب على الدول السعي والحرص على تحقيقها، فنجد العديد من الباحثين يسعون لدراسة وتحليل الاقتصاد التضامني والاجتماعي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هناك القليل من الدراسات القياسية التي فسرت طبيعة العلاقة بين الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي، لذا ستحاول الدراسة الحالية تفسير طبيعة هذه العلاقة، من منطلق الاستعانة بأهم الدراسات السابقة التي تناولت جوانب ومتغيرات الدراسة. وتتمثل أهم هذه الدراسات هي، في دراسة كل من:

- خزاز اسمهان خزاز"**الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية -دراسة حالة البرازيل، فرنسا، المغرب، مع سبل تحقيقها في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، **2021-2022**، حاولت الباحثة استعراض أهم التجارب الرائدة في مجال تطبيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإمكانية استفادة الجزائر منها قصد إنجاح تجربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وآثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر ورغم ما بذلته من جهود في إطار مواكبة التحديات المرتبطة بالاقتصاد التضامني، لم يحقق قطاع الضمان الاجتماعي الأهداف المسطرة خاصة فيما تعلق بجانب النمو الاقتصادي، وهذا لعديد الأسباب التي على رأسها عدم تتبع قنوات صرف أموال الدعم الاجتماعي، لهذا لا بد على الجزائر من تبني فكرة التعاضديات كما تفعله فرنسا والمغرب باستقطاب المواطنين غير المؤمنين الى أعمال منتجة؛
- بن عزوز حاشي " **سياسة الضمان الاجتماعي في الجزائر بين تحديات تحقيق التوازن المالي للصناديق وتكريس العدالة الاجتماعية مقارنة بفرنسا (1983-2018)**." أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة، جامعة الجلفة، **2019-2020**، هدفت الدراسة الى

تسليط الضوء على منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر وفرنسا، من خلال محددات وأهداف المنظومة التي تسعى الجزائر لتحقيقها وانطلاقا من التجربة الفرنسية، التي تعتبر من الدول الرائدة عالميا في هذا المجال، سعت الجزائر لتبني العديد من الآليات والسياسات التي هدفها تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي، لكنها بقت دون المستوى المطلوب بسبب النهج الاشتراكي الذي لا يزال سائدا في فكر عديد السياسيين من جهة، وعقلية الفرد الجزائري الاتكالية من جهة أخرى، لهذا لا بد على الجزائر من تبني سياسة اجتماعية فعالة وبناءة وتتبع قنوات صرف التحويلات الاجتماعية بشكل صارم ودون تمييز؛

- ***Mira Bierbaum, Valérie Schmitt (2022)***: تناقش هذه الدراسة حجم وإلحاح التحدي المتمثل في سد فجوات تمويل الحماية الاجتماعية وخيارات تحقيق ذلك. توجد خيارات حتى في البلدان المنخفضة الدخل، بما في ذلك عن طريق توسيع القاعدة الضريبية؛ معالجة التهرب الضريبي وبناء أنظمة ضريبية عادلة وتصاعدية إلى جانب إطار اقتصادي كلي مستدام؛ تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي على النحو الواجب ومعالجة عدم الدفع أو تجنب اشتراكات الضمان الاجتماعي؛ إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وإعادة تخصيصه؛ والقضاء على الفساد والتدفقات غير المشروعة. ينبغي تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية بالدرجة الأولى من الموارد المحلية؛ ومع ذلك، بالنسبة للبلدان ذات القدرات المالية المحلية المحدودة أو البلدان التي تواجه احتياجات متزايدة بسبب الأزمات والكوارث الطبيعية أو تغير المناخ، يمكن للموارد المالية الدولية، أن تكمل وتدعم تعبئة الموارد المحلية من أجل الحماية الاجتماعية.
- ***Luis Henrique Paiva,Santiago FalluhVarella(2019)***: تهدف هذه الدراسة الى تحليل آثار فوائد الحماية الاجتماعية على النمو الاقتصادي، من خلال 06 محاور أساسية (الاستهلاك والادخار، العمالة، التعليم، الخصوبة، الهجرة، الابتكار والمخاطرة)، وخلصت الدراسة إلى التأثير

الإيجابي على الاستهلاك والسلبي على الادخار، كما تساهم التحويلات الاجتماعية في تقليص البطالة ودعم العمالة المحلية من خلال محاربة الهجرة، وتحسين التعليم والتوفير الحماية الصحية السليمة لأفراد المجتمع، ما يؤدي إلى زيادة الابتكار وتطور رأس المال البشري، أو بمعنى آخر زيادة رفاهية المجتمع، ما يؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

- من خلال النتائج التي حققتها الدراسات السابقة والتي تناولت مجمل المتغيرات المعرفة، نجد أن مجملها يرفع من أهمية منظومة الضمان الاجتماعي في دعم التنمية المستدامة خاصة في شقها الاجتماعي. ولأن معظم الدراسات السابقة لم تدرس التأثير المباشر للضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي الذي يعتبر مؤشرا اقتصاديا للتنمية المستدامة، لذى سنحاول من خلال هذه الدراسة تبيان إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي ومسار السياسة الاجتماعية في الدول المغاربية وأثر ذلك على النمو الاقتصادي فيها للفترة **1990-2020**، من خلال بناء مجموعة من النماذج القياسية التي تحدد مساهمة التحويلات الاجتماعية في رفع نصيب الفرد من ***GDP***.

9- هيكل الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة ومعالجة مشكلتها بصورة علمية، تم تقسيم الدراسة أربعة فصول أساسية تسبقها مقدمة تستعرض مشكلة الدراسة والدراسات السابقة، وتنتهي بخاتمة تلخص مختلف نتائج والتوصيات التي حققتها الدراسة. مضمون هذه الفضول موضح كالآتي:

- **الفصل الأول: الإطار العام نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر**

تضمن الفصل الأول أربعة مباحث أساسية، إختص المبحث الأول إلى تناول مختلف المفاهيم العامة المتعلقة بالضمان الاجتماعي، فيما إختص المبحث الثاني إلى الإلمام ببعض التجارب الدولية الرائدة في مجال الضمان الاجتماعي، خاصة التجربة الفرنسية التي تعتبر من أفضل النماذج العالمية، تبع ذلك بإبراز مراحل تطور الضمان الاجتماعي في الجزائر من خلال المبحث الثالث، ليعالج المبحث الرابع أهم صناديق الضمان الاجتماعي المعتمدة في الجزائر خلال مراحل تطوره المختلفة.

- **الفصل الثاني: واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر**

الفصل الثاني هو الآخر تم تقسيمة إلى أربع مباحث، تطرق المبحث الأول منه إلى اهم المفاهيم المرتبطة بالنمو والتنمية الاقتصادية، فيما عالج المبحث الثاني مقاربة التنمية المستدامة، تبع ذلك الوقوف على أهم محطات السياسة التنموية الجديدة في الجزائر من خلال المبحث الثالث، وصولا لأهم أهداف التنمية المستدامة واتجاهاتها في الجزائر والتي عالجها المبحث الرابع.

- **الفصل الثالث: السياسة الاجتماعية في الدول المغاربية**

أما بالنسبة للفصل الثالث فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية، إختص المبحث الأول منه إلى معالجة السياسات الاجتماعية التي باشرتها الجزائر في العقدين الأخيرين ومقارنتها مع كل من السياسات الاجتماعية المنتهجة في تونس والمغرب لنفس الفترة في كل من البحث الثاني والثالث كل على حدى.

- **الفصل الرابع: أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب**

أما بخصوص الفصل الرابع والأخير فقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث أساسية، حدد المبحث الأول من طبيعة العلاقة بين الضمان الاجتماعي بالنمو الاقتصادي، أما بقية المباحث الأخرى فقد استعرضت مختلف النماذج القياسية التي تفسر طبيعة علاقة بين الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 1990-2020.

الفصل الأول:

الإطار العام لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر

تمهيد:

في عهد الإقطاع، الحماية الاجتماعية كانت تمثل حاجة الإنسان إلى الأمان وحفظ الذات من خلال العمل الجاد الذي يجنبه الجوع وتتحقق من خلال المساعدة بين أفراد المجتمع وهو ما يتم تسميته اليوم بالحاجات الإنسانية والتي كانت تسمى في النصوص الدينية بالتكافل، وبظهور الثورة الصناعية ونمو الاقتصاد والمبادلات التجارية والتكنولوجيا وبسبب الدور التي كانت تقوم به الطبقة العاملة أعيد النظر في المساعدات الاجتماعية وبدأت تظهر حقوق العاملين وقوانين الحد الأدنى للأجور مع تحديد ساعات العمل وزيادة تدخل الدولة لضمان الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي للمواطنين، من خلال تطبيق قوانين تلزم القطاع الخاص وتعمل على توزيع الثروات بشكل عادل عن سياسات الإنفاق و الضرائب.

ويكتسي الضمان الاجتماعي اليوم أهمية بالغة في حماية العمال وعائلاتهم، نظرا لانعكاساته الايجابية على توزيع الدخل القومي وعلى أداء الاقتصاد الوطني وهو ضابط هام عبر تاريخ تطوره، سواء بالجزائر أو على الصعيد العالمي. عرفت منظومة الضمان الاجتماعي بالجزائر منذ نشأتها وحتى اليوم، تطورا مكثفا ومتواصلا وعلى نحو أدق، منذ نيل البلاد لاستقلالها سنة 1962. تم تسجيل تحسنا كبيرا، من بينها نذكر، لاسيما التوجه نحو تعميم الحماية الاجتماعية من خلال توسيع نطاقها لتشمل فئات واسعة من السكان مع تبسيط الإجراءات لتخويل الحق في الضمان الاجتماعي، وهو ما سنتطرق له في هذا الفصل عبر المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** مفاهيم حول الضمان الإجتماعي؛
- **المبحث الثاني:** تجارب دولية في الضمان الإجتماعي؛
- **المبحث الثالث:** تطور الضمان الاجتماعي في الجزائر؛
- **المبحث الرابع:** صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم حول الضمان الإجتماعي

يعد مفهوم الضمان الاجتماعي، مفهومها حديث النشأة، ظهر امتدادا لأشكال أخرى للحماية الاجتماعية مثل: التعاون، المساعدة الاجتماعية، ونتيجة للتحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والديمغرافية العميقة التي سجلت منذ بداية منتصف القرن التاسع عشر الميلادي.

المطلب الأول: مفهوم الضمان الاجتماعي

يعتبر بيسمارك "**Bismark**" مؤسس مفهوم الضمان الاجتماعي وذلك سنة 1880، إلا أن النصوص القانونية المنظمة له لم تظهر إلا في سنة 1935 بصدور عقد الضمان الاجتماعي.[1]

أولا: تعريف الضمان الاجتماعي

وفقا للرابطة الدولية للضمان الاجتماعي، يشمل الضمان الاجتماعي برامج المساعدة والتأمين الاجتماعي، والبرامج الشاملة، وخطط المنفعة المتبادلة، وصناديق الادخار، وغيرها... الخ.[2] وعلى هذا ا[لأساس نعرف مصطلح الضمان الاجتماعي باعتباره:

- ما يضعه المشرع من ترتيبات ضامنة لحماية الأفراد اجتماعيا، أو إجراءات الزامية، يمكن أن تمنح أفراد المجتمع مستوى من الضمان فيما يتعلق بما بتلقونه من دخل حالما يتعرضون لحالات عارضة، كالتقدم في السنة أو عدم القدرة على الحركة، أو التعطل عن العمل أو رعاية صغار السن، ويوفر إمكانية الحصول على مرافقة من أجل التدخل العلاجي أو الوقائي [3]

---

[1] أقاسم نوال، **إصلاح نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصادية الكلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011، ص 3.

[2] **https://ww1.issa.int/ar/about/socialsecurity**

[3] يحياوي محمد، لهبيبات أحمد، **أثر إصلاح نظام الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1990/2021–**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2023، ص 542.

- وسيلة يستطيع الفرد بواسطتها مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها، فالمخاطر التي يتعرض لها الفرد في المجتمع كثيرة ومتنوعة المصادر، فهناك المخاطر التي تنشأ عن الظواهر الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات، وأخرى تنشأ عن الحرب والخطر السياسي الناتج عن تغيير النظام السياسي والخطر التشريعي. إضافة للخطر النقدي الذي يتمثل في انخفاض قيمة العملة والخطر الإداري الناشئ عن سوء تنظيم وعدم فاعلية الجهاز الإداري، وأخرى ترتبط بنظام الأسرة، وأهمها زيادة الأعباء العائلية المؤدية لإنخفاض المستوى المعيشي والمرض والعجز.[1]
- تلك الجهود والتدابير المنظمة والصادرة بتشريع يرمي إلى مجابهة الآثار السلبية التي يؤدي إليها تعرض أفراد المجتمع لعوارض اجتماعية محددة كإصابات العمل المستديمة والأمراض المهنية والشيخوخة والعجز والوفاة وما يرتبط بها من ترمل وتيتم، وعوارض قصيرة المدى تتمثل في المرض المؤقت وإصابة العمل المؤقتة والبطالة وزيادة أفراد الأسرة.[2]
- الحماية التي يوفرها المجتمع لأفراده ممثلة في الرعاية الطبية، والإعانات المالية من خلال سلسلة من الإجراءات العامة لمواجهة الأخطار الاقتصادية والاجتماعية التي تتسبب في توقف أو إنخفاض الدخل نتيجة للمرض، والأمومة، وإصابة العمل، والبطالة، والعجز، والشيخوخة، الوفاة، وتوفير الرعاية الطبية، وتقديم الإعانات للأسر ذات الأطفال.

ويتبين من التعاريف السابقة أن **الضمان الاجتماعي** نظام شامل يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:[3]

---

[1] قرومي حميد، ضحاك نجية، **الضمان الإجتماعي في الجزائر –دراسة حالة CASNOS لولاية البويرة–**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 08، عدد 13، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015، ص 84.

[2] الشريف عبودة الشريف، **أثر جماعات الضغط على نظم الضمان الاجتماعي**، مجلة الرسالة، المركز العربي للتأمينات الاجتماعية، العدد 01، السودان، 2012، ص 158.

[3] Hector Inductivo, **Social Insurance: Theoretical Background,** Asian Development Bank Institute, Seminar on Social Protection for the Poor in Asia and Latin America, Philippines, 21–25 October 2000, p 3.

- توفير بديل للدخل المفقود نتيجة لوقوع الخطر الاجتماعي؛
- الإرتقاء بالمستوي الصحي من خلال توفير الرعاية الطبية؛
- توفير المساعدات للأسر المعيلة لعدد كبير من الأطفال.

يمكن أن نضع الضمان الاجتماعي كركن أساسي ضامن للعدالة على الصعيد الاجتماعي والتي تفضي الى ضمان الكرامة الإنسانية لأفراد المجتمع، حيث أن المواثيق التي يقرها القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالحريات والحقوق الأساسية وبرامج منظمة العمل الدولية، إذ أن التمتع بمداخيل نقدية أو خدمات أو الحصول على مواد ضرورية والسعي للحفاظ على ديمومة هذا الوضع، دونما تفريق لضمان الرعاية والحماية، خاصة فيما تعلق بـ:[1]

- عدم الحصول على مداخيل نقدية حال التعطل المرضي عن العمل او عدم القدرة على القيام به، أو رعاية الأطفال الرضع، أو حوادث العمل، ...الخ؛
- عدم كفاية الدعم الذي تقدمه الدولة للعائلات خاصة ما تعلق بالأطفال أو البالغين المعالين.

ثانيا: أهمية نظام الضمان الاجتماعي

تساهم أنظمة التأمينات الاجتماعية بمختلف أنواعها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال آليات تشجيع الاستثمارات عن طريق رفع إنتاجية العمال جراء توفيره من حماية صحية ملائمة تسمح بالتوجه نحو ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة مهما كانت درجة المخاطر فيها، فالتأمينات الاجتماعية تشكل استثمارا اقتصاديا واجتماعيا على جانب كبير من الأهمية.[2]

---

[1] نانوش صليحة، **التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في المكسيك: البحث في أسباب استمرار التفاوت**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021-2022، ص 49-50.

[2] بربار نور الدين، **إصلاحات الضمان الإجتماعي في الجزائر وأثرها على توازناته المالية**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، عدد 01، جامعة تيارت، الجزائر، 2019، ص 99.

يساهم التأمين اجتماعيا في تعزيز التآزر والتضامن بين أفراد المجتمع لضمان خطر معين، وذلك من خلال تجميع الموارد المالية عبر أقساط واشتراكات منتظمة بهدف توفير تغطية مالية لأي فرد من المجموعة، وتتحقق هذه الفائدة والميزة خصيصا في التأمين التبادلي، وتتجلى الوظيفة الاجتماعية للتأمين بصفة خاصة في تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية وما يترتب عن ذلك من إنشاء هيئات للتعويض عن المرض والحوادث المهنية والشيخوخة والبطالة، وغيرها من الصناديق الخاصة التي أنشأت لهذا الغرض والتي تحل محل الأشخاص الآخرين المؤمنين في لهم مساعدة الفرد الذي قد يصيبه أي خطر، وذلك عن طريق دفع التعويضات اللازمة له والكفيلة يجبر الضرر الذي أصابه .فدور التأمين هنا يكتسي الصيغة التضامنية الاجتماعية.[1]

المطلب الثاني: أهداف، وخصائص الضمان الاجتماعي

أولا: أهداف الضمان الاجتماعي

إن عالمية الضمان الاجتماعي وارتكازه على مبادئ أساسية جعلت مختلف دول العامل تشترك فيما بينها في الأهداف التي تسعى قوانين الضمان الاجتماعي إلى تحقيقها، وساهم التطور الذي شهده قانون الضمان الاجتماعي في تحديد العوامل المشتركة التي تقاسمها مختلف الدول عند التطبيق.[2]

وهناك العديد من الأهداف التي تسعى أنظمة الضمان الاجتماعي إلى تحقيقها ومن ضمن هذه الأهداف نذكر ما يلي:[3]

---

[1] جمال زكي، **مشكلات المسؤولية المدينة**، الجزء1، مطبعة الجامعة، القاهرة، 1978، ص 49.

[2] قادية عبد الله، **تنظيم الضمان الاجتماعي في دول المغرب العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، مجلة المعيار، مجلد 23، عدد 47، جامعة الأمير عبد القادر –قسنطينة، الجزائر، 2019، ص 47.

[3] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر– النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 320–321.

- **المحافظة على رأس المال البشري:** حيث تعمل أنظمة الضمان الاجتماعي على علاج المصابين والمرضى وذويهم وتكفل الأمان الاقتصادي للمواطنين، كما أن التأمينات الاجتماعية تعفي أصحاب الأعمال من تحمل الاشتراكات بالكامل بل تحملهم جزء من هذه الاشتراكات، مما يحفزهم على تطوير وسائل الإنتاج وبالتالي تعالج أسباب النقص في إنتاجية العامل مما يؤدي إلى رفع الإنتاج؛
- **تنمية روح المواطنة بين أفراد المجتمع:** حيث أن شعور المواطن بأن الدولة ترعاه في جميع مراحل حياته كما ترعى أسرته بعد وفاته ينمي فيه روح المواطنة والتفاني في خدمة وطنه وتعمق قيم التكافل بين أبناء المجتمع الواحد؛
- **الحفاظ على كرامة السر واستقامة أفرادها:** فالتأمينات الاجتماعية تضمن للأسر متعددة الأطراف كرامتهم وتمكن أبنائهم من مزاولة دراستهم، خاصة في حالة فقدان المعيل وذلك من خلال المنح والمعاشات التي تقدم للأسر ؛
- **تجنب أصحاب العمل الكثير من النزعات العمالية:** وجود التأمينات الاجتماعية أدى إلى تجنب الكثير من النزعات بين العمال وأصحاب العمل والتي كانت قائمة قبل هذا النظام وبالتالي تضمن استقرار علاقات العمل حيث يقوم نظام الضمان الاجتماعي بدور الوسيط بين المؤمن عليهم وأصحاب العمل بجمع الاشتراكات المستحقة على أصحاب الأعمال ثم دفعها للمؤمن عليهم عند الإستحقاق في شكل معاشات؛
- **مساهمة إحتياطات التأمينات الاجتماعية في زيادة الدخل الوطني:** حيث تساهم إحتياطات التأمينات الاجتماعية في زيادة الدخل الوطني للدولة من خلال مختلف الاشتراكات التي تتراكم لدى صناديق الضمان الاجتماعي وهو ما يساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استثمار فوائض أموال النظام في المجالات الاستثمارية المختلفة؛

- **الحد من عملية التضخم:** حيث يؤدي تحصيل اشتراكات التأمينات الاجتماعية من العمال وكذلك من أصحاب العمل إلى امتصاص جزء من مدخولهم، مما يعني تخفيض الإنفاق الاستهلاكي للعمال وخلق حالة من الإستقرار الاقتصادي وبالتالي الحد من التضخم.

ثانيا: خصائص الضمان الإجتماعي

تتمثل أهم خصائص الضمان الاجتماعي فيما يلي:[1]

- التغطية الإجبارية فهو نظام إجباري وليس اختياري؛
- النظام قائم على الاشتراكات ويدفعها إما العامل، أو صاحب العمل، أو كلاهما، بالإضافة إلى الاشتراكات الحكومية في بعض الأحيان؛
- ارتباط المزايا بالاشتراكات المدفوعة من خلال الدخل المكتسب، حيث أن الاشتراكات تعتمد على الدخل المكتسب بينما تعتمد المزايا على الاشتراكات المدفوعة وهو ما يعني حصول دافعي الاشتراكات المرتفعة على مزايا مرتفعة والعكس صحيح؛
- يمثل التأمين الاجتماعي حدثاً شرطياً حيث تدفع المزايا عندما تقع أحداث معينة في حياة الفرد (الأخطار الاجتماعية) تؤدي إلى انخفاض دخله أو الأصول التي يمتلكها؛
- المشاركة في الخطر الأمر الذي يعني أن توزيع الخسائر لتشمل كل المستفيدين من النظام يعطي النظام القدرة على الوفاء بالتزاماته وتوفير المزايا الكافية عند تكلفة منخفضة للمشاركة؛
- يؤكد نظام التأمين الاجتماعي على تحقيق الكفاية الاجتماعية من خلال تحقيق العدالة الفردية، ويتحقق ذلك من خلال: وضع حد أدني للمزايا التي يمنحها النظام لا تقل عنها المدفوعات التكميلية، تعديل المزايا بمرور الوقت لتظل مناسبة؛

[1] Hector Inductivo, **op. cit,** p 7.

- يحصل الفرد المستفيد من النظام على المزايا في شكل معاش، دفعة واحدة مثلما يحدث في برنامجي الأخطار المهنية وصناديق الادخار، لذا كثيرا ما يطلق عليه اسم نظام المعاشات العامة.

المطلب الثالث: أنظمة الضمان الاجتماعي

تمثل الإشتراكات المساهمات المقتطعة من الاجور، والمزايا المترتبة عليها أهم مرتكزات النظام التأميني إذا وقع الخطر الإجتماعي، وهذه النظم يمكن تقسيمها استنادا إلى عدة محاكات وطرق، منها طريقة تمويل النظام؛ والمزايا التي يمنحها النظام.[1]

أولا: نظم التأمين الاجتماعي وفقا لطريقة تمويل النظام

تعد طريقة التمويل من المقاييس الهامة في تحديد نوع النظام التأميني المتبع، حيث يتوقف عليها كل من طريقة إدارة النظام، الاستثمار ومزايا النظام، ويمول النظام التأميني بثلاث طرق مختلفة كما يلي:

1- نظام التمويل الكامل

يعني ببساطة تحمل كل جيل بتكلفته الكاملة من المزايا الحالية والمستقبلية، حيث يتم تسديد مدفوعات التقاعد من صندوق يمثل تراكما للأصول المالية المتكونة من اشتراكات أعضائها على فترة تمتد لسنوات، لذا يطلق على هذا النظام في بعض الأحيان إسم النظام التراكمي.[2]

وهذا التراكم للأصول المالية الذي يسمح بتكوين فائض أو احتياطي يتم إستثماره، ويمثل أهم مزايا نظام التمويل الكامل، ولهذا تلجأ إليه الدول الراغبة في تكوين أموال ليس فقط لاستخدامها في

---

[1] https://ww1.issa.int/ar/about/socialsecurity

[2] هدى مجدي السيد، **التأمينات الاجتماعية ومستوي المعيشة في مصر**، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 450، 1998، ص 67.

تمويل المزايا ولكن أيضاً لاستخدامها في تنفيذ الاستثمارات القومية وتمويل خطط التنمية. ومما يؤخذ على نظام التمويل الكامل أنه يثقل كاهل العاملين وأرباب العمل على حد سواء، جراء المعدلات العالية للاقتطاعات، ضف إلى ذلك الفوائض المتولدة من هذه المساهمات المختلفة قد لا تستثمر بالطريقة الصحيحة مما يؤدي إلى اختلالات على المستوى الكلي للاقتصاد كزيادة عرض النقود، بما يفوق المعدلات الطبيعية، او تمويل مشاريع غير مجدية.[1]

2- نظام التمويل التوزيعي:

هذا النظام هو الشكل الأول الذي قام عليه نظام التأمين الإجتماعي ويحدث في هذا النظام تداخل بين الأجيال بحيث يتحمل الجيل الحالي أعباء تمويل المزايا التي يحصل عليها الجيل السابق، وتدفع الإلتزامات للمتقاعدين الحاليين في هذا النظام من خلال الإشتراكات السنوية المفروضة على العاملين طلق عليه إسم نظام التمويل المرحلي أو التوزيعي لما ينتج عنه من إعادة التوزيع فيما بين الأجيال، 1وطبيعة هذا النظام تفرض التوازن الدائم بين المتحصلات والمدفوعات السنوية المتوقعة لذا يطلق عليه في بعض الأحيان أسلوب الموازنة السنوية، ويتطلب هذا النظام ضرورة وجود صندوق صغير للاحتياطيات لمقابلة الزيادة غير المتوقعة في الإنفاق أو الإنخفاض في الدخل. ومن أهم مزايا التمويل التوزيعي أنه يمثل حلاً لمشكلة تمويل زيادة النفقات والمزايا المقابلة للتغير في نفقات المعيشة الناتجة عن التضخم، كما أنه في نفس الوقت يتجنب تماماً مشاكل استثمار الاحتياطيات لعدم وجود هذه الاحتياطيات من الأصل.[2]

---

[1] صفوت حميدة، **استثمار اموال صناديق المعاشات في مصر بين الواقع الدولي والتحديات المتوقعة**، مؤتمر التأمينات الإجتماعية بين الواقع والمأمول، كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر، القاهرة، مصر، 2002، ص 1.

[2] الشاعر محمد السيد، **الإطار النظري لنظام الضمان الاجتماعي**، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق -قسم الاقتصاد والمالية العامة-، جامعة المنصورة، مصر، 2019، ص 32.

إلا أنه ومع هذا لا يخلو من عيب كبير وهو التأثر الشديد بالتغير في الهيكل السكاني خاصة نحو انخفاض معدلات المواليد أو زيادة توقع الحياة أو كلاهما وهو ما يترتب عليه زيادة أعباء النظام نتيجة نقص الموارد من ناحية (لانخفاض عدد الداخلين الجدد) وزيادة النفقات نتيجة لزيادة توقع الحياة وبالتالي زيادة فترة الانتفاع، هذا بالإضافة إلي عدم استقرار المستويات الجارية للمزايا نتيجة لتعديل المزايا بالشكل الذي يحقق استقرار معدلات الاشتراك وهو الأمر الذي يخلق شعورا بعدم الأمان والثقة، كما يخلق أيضاً حالة من عدم التأكد عن مدى دقة وكفاية المزايا في المستقبل.[1]

3- نظام التمويل الجزئي:

نشأ هذا النظام كمحاولة لتلافي مشكلة الاشتراكات المرتفعة والعجز التي يعاني منه نظام التمويل الكامل، والآثار السلبية لتغير الهيكل السكاني للمجتمعات التي يعاني منها نظام التمويل التوزيعي، وذلك نظرا لأنه يقوم على تقدير للنفقات خلال فترة متوسطة الأجل، ويتم توزيع النفقات على الأجيال الموجودة خلال هذا المدي الزمني القصير، وتمول هذه النفقات كل سنة من خلال الإشتراكات بالإضافة إلى عائد الاستثمار على الاحتياطيات متوسطة وطويلة الأجل المتراكمة لدى النظام، واذا لم يعد هذا التمويل كاف يلجأ النظام إلى زيادة الاشتراكات في الفترة الجديدة لإحداث التوازن بين مدفوعات النظام ومتحصلاته، وهو ما يؤكد على ضرورة إجراء مراجعة **اكتوارية*** دورية للوضع المالي للنظام.[2]

---

[1] الشاعر محمد السيد، **مرجع سابق**، ص 33.

* **العلم الاكتواري أو علم حسابات التأمين، أو علم إحصائيات التأمين:** مبحث علميَ يستخدم الطرق الحسابية والإحصائية، لتقدير حجم المخاطر في قطاع التأمين والصناعات المالية، والاكتواريون هم هؤلاء الأشخاص المؤهلون من حيث التعليم والخبرة في هذا المجال، وتضم العلوم الاكتوارية عددا من المواضيع ذات العلاقة، بما في ذلك الاحتمالات والحساب والإحصاء والتمويل والاقتصاد وبرمجة الحاسوب.

[2] صفوت حميدة، **مرجع سابق**، ص 3.

ثانيا: نظم الضمان الإجتماعي وفقا للمزايا التي يتيحها النظام

تعد المزايا التي يتيحها نظام الضمان الاجتماعي محددا مركزيا في الحكم على مدى نجاعة مؤسسات التأمين، لكونها الوسيلة الأساسية للوصول إلى الفعالية المطلوبة، وتحقيق النتائج المرجوة من منظومة التأمين الوطنية، ومزايا الضمان الاجتماعي هي التحويلات التي يتم توفيرها في ظل نظام محكم للتأمين الاجتماعي، ويمكن الإشارة إلى نوعين أساسيين من المزايا كما يلي:[1]

1- انظمة الخدمات المحددة: تكون قيمة الخدمات المستحقة معروفة من قبل من خلال تحديد صيغة معينة تحدد على ضوئها هذه الخدمات والاشتراكات الواجب دفعها للوفاء بالالتزامات حيث أن هذه الاشتراكات تتقاسم مع الأجراء وأصحاب العمل مع تحديد حد أدنى وسقف لأجر الاشتراك.

2- أنظمة الاشتراكات المحددة: من خلال هذا النظام تحدد قيمة الاشتراكات التي دفعها العامل والتي من خلالها تحدد الخدمات المستحقة منها عند التقاعد التي يتم تحديدها من قبل الحكومة أو هيئات خاصة حيث أن الاشتراكات توضع في حسابات خاصة بكل عامل والتي يتم استثمارها لصالحه حتى خروجه للتقاعد وحصوله عندها على الاشتراكات المتراكمة وعوائدها وبالتالي هذه الطريقة قد تحد من ظاهرة التقاعد المبكر كون العميل كلما اشتغل لفترة أطول كلما زادت إدخاراته في شكل اشتراكاته المتراكمة وعوائدها.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للضمان الاجتماعي

هناك العديد من النظريات المفسرة للضمان الاجتماعي التي تحاول تفسير أهدافه وأسسه، وفيما يلي بعض النظريات الرئيسية:

---

[1] تنطاست ليليا، **أليات تحسين كفاءة نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التجارب الدولية-دراسة استشرافية-**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019-2020، ص 17.

1- نظرية الأجيال المتداخلة: يؤكد الفكر الاقتصادي على أن وجود نظام التأمين الاجتماعي لا يرجع فقط إلى الحماية من الخطر الاجتماعي وإنما هناك حقيقة أخرى تتمثل في التداخل بين الأجيال من خلال تخصيص موارد الإنسان طيلة حياته ويضمن له الحصول على أقصى المزايا عند أدنى مستوى من الاشتراكات، وبالتالي نظام الضمان الاجتماعي مبني على فكرة التداخل بين الأجيال حيث الجيل الذي يعمل اليوم يدفع الاشتراك، بالمقابل الجيل الذي أحيل على التقاعد يستفيد من المزايا وهو ما يعرف بنموذج الأجيال المتداخلة حيث يتكون هذا النموذج من عدد لانهائي ومتلاحق من الأجيال وكل جيل يعيش لفترة محدودة حيث يولد في بداية كل فترة زمنية أفراد جدد يمثلون جيل الشباب والتي تمثل في نفس الوقت نهاية الفترة الزمنية التي يحياها المسنون بحيث يمثل الهيكل السكاني في أي فترة خليط ومزيج بين فترة الشباب والمسنين وذلك لتداخل الفترة الزمنية التي يحياها كل منهما (جيل الشباب وجيل المسنين) ومن هنا أطلق على هذا النموذج اسم نموذج الأجيال المتداخلة، ويعتمد التحليل الاقتصادي الزمني لنظام التأمين الاجتماعي على نموذج الأجيال المتداخلة الذي يقدم عنصر الزمن بطريقة مقنعة تجعل منه نموذجا بسيطا يعطي صورة واضحة للواقع الاقتصادي.[1]

2- الحل لمشكلة الأب المسرف: وتمثل أكثر نظريات الضمان الاجتماعي انتشارا، والتي تنظر إلى التامين الاجتماعي باعتباره الأداة المناسبة لحماية المسنين من السلوك الإسرافي في مرحلة شبابهم، وعدم ادخارهم بما يكفي لدعم أنفسهم في أواخر حياتهم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النظرية يمكن أن تجد لها سندا داخل نظرية التأمينات الإجتماعية في الشريعة الإسلامية، حيث يمثل التأمين الإجتماعي في الإسلام نظرية عامة رسم خطوطها العريضة وعناصرها الأساسية

[1] تنطاست ليليا، **مرجع سابق**، ص 120.

القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ليس فقط قبل ظهور هذه النظرية ولكن أيضا قبل ظهور فكرة التأمين الاجتماعي ذاته. ليترك الاسلام تفصيلات هذه النظرية لكل بيئة حسبما يناسبها في كل عصر وزمان.[1]

3- **نظرية التأمينات الاجتماعية في الشريعة الإسلامية:** أن الوسيلة لتحقيق الأمن والأمان الاجتماعي ضد الأخطار هي الادخار للمستقبل. بحيث أن كل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية جاءت لتفسر بدورها الحل لمشكلة الأب المسرف، وذلك لكونها تأمر الإنسان بأن يكون وسطا في إنفاقه، فلا يبخل ولا يسرف، بل إنه لابد أن يدخر جزءًا من دخله لكي يستعين به ويستعمله في وقت آخر، وهذا الوقت بالطبع هو وقت تحقق الأخطار الاجتماعية من مرض، أو شيخوخة أو عجز، أو عدم وجود عمل، وهذا هو التامين الاجتماعي وهذا أيضا محور نظرية الحل لمشكلة الأب المسرف والمتمثل في كون التأمين الاجتماعي أداة للحماية من الاسراف.[2]

- هذه مجرد بعض النظريات المفسرة للضمان الاجتماعي، وقد يكون هناك العديد من النهج والتفسيرات الأخرى والتي تعتمد على السياق والمنظور النظري المختلف وزاوية الرؤية للضمان الاجتماعي.

المطلب الخامس: الضمان الاجتماعي في ضوء المعاهدات والاتفاقيات الدولية

تتعدد المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعنى بمبدأ الضمان الاجتماعي، وقد تم تبني العديد من الأدوات والمعايير والمبادئ التوجيهية من قبل المنظمات الدولية المختلفة لتعزيز وحماية حقوق العمال والأفراد في المجتمع، وتهدف هذه الاتفاقيات والمنظمات في مجملها لتحقيق العدالة الاجتماعية

---

[1] درار عياش، **تفعيل نظام التأمين الاجتماعي وإمكانية تكييفه مع متطلبات الشريعة الاسلامية**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2011-2012، ص 40.

[2] **نفس المرجع**، ص 41.

والتضامن وتوفير حماية شاملة ومستدامة للفرد والعائلة في مواجهة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، وهناك العديد من المعاهدات والاتفاقيات سوف نذكر منها:

أولا: منظمة العمل الدولية

نصت معاهدة السلام لسنة 1919 من الباب الثالث عشر منها على أن تقوم منظمة العمل والعمال والتأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية في العالم وقد تقرر أن يكون لها مجلس إداري دائم ومؤتمر سنة دوري تشترك فيه الدول الأعضاء في عصبة الأمم وتمثل فيها هيئات العمال وأرباب العمل وبناء على ذلك تأسست هذه المنظمة المذكورة وصار مقرها الدائم في جنيف سنة 1920.

وأصبحت معايير الضمان الاجتماعي التي أرستها منظمة العمل الدولية تعد مراجع عالمية رئيسية لتصميم أنظمة حماية اجتماعية سليمة ومستدامة ومبنية على الحقوق. تعطي أيضا المعنى والتعريف لمحتوى الحق في الضمان الاجتماعي على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966). وتشكل بالتالي أدوات أساسية لإرساء هذا الحق وللتطبيق الفعال للنهج القائم على الحقوق الخاصة بالحماية الاجتماعية. إن معايير الضمان الاجتماعي التي أرستها منظمة العمل الدولية توجه سياسات المنظمة في مجال الحماية الاجتماعية وهي تشكل أيضا أدوات للحكومات التي تنوي صياغة وتطبيق قانون الضمان الاجتماعي بالتشاور مع أصحاب العمل والعمال، وتحدد أطر الحوكمة الإدارية والمالية وتضع السياسات الخاصة بالحماية الاجتماعية، تشكل هذه المعايير مرجعا أساسيا من أجل: [1]

[1] منظمة العمل الدولية، **بناء أنظمة الحماية الاجتماعية: المعايير الدولية والصكوك الدولية لحقوق الانسان**، جنيف، 2020، ص 7.

- وضع استراتيجيات وطنية لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية؛
- تصميم أنظمة الضمان الاجتماعي وتكييف بعض التغييرات؛
- وضع وتطبيق آليات فعالة للانتصاف والامتثال؛
- الحوكمة الرشيدة للضمان الاجتماعي وتحسين الهياكل الادارية والمالية؛
- الايفاء بالالتزامات الدولية والإقليمية وتفعيل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بالحماية الاجتماعية؛
- العمل من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لاسيما الأهداف 1 و3 و5 و8 و10 و16.
- يضم الإطار المعياري لمنظمة العمل الدولية الخاص بالضمان الاجتماعي 8 اتفاقيات و9 توصيات محدثة وهي: توصية رقم 67 تأمين الدخل لسنة 1944؛ توصية رقم 69 الرعاية الطبية سنة 1944؛ اتفاقية رقم 102 الضمان الاجتماعي سنة 1952؛ اتفاقية رقم 118 المساواة في المعاملة لسنة 1962؛ اتفاقية رقم 121 إعانات إصابات العمل لسنة 1964؛ اتفاقية رقم 128 إعانات العجز والشيخوخة والورثة لسنة 1967؛ التوصية رقم 131؛ اتفاقية رقم 130 الرعاية الطبية وإعانات المرض لسنة 1969؛ التوصية رقم 134 لسنة 1969؛ اتفاقية رقم 157 الحفاظ على حقوق الأفراد في مجال الضمان الاجتماعي لسنة 1982؛ التوصية رقم 167 لسنة 1983؛ اتفاقية رقم 168 النهوض بالعمالة والحماية الاجتماعية من البطالة سنة 1988؛ التوصية رقم 176 لسنة 1988؛ اتفاقية رقم 183 حماية الأمومة سنة 2000؛ التوصية رقم 191 أرضيات الحماية الاجتماعية سنة 2012. تحتوي مجموعة المستندات المعنونة بناء أنظمة الحماية الاجتماعية وفق معايير وصكوك حقوق الإنسان الدولية.

علاوة على ذلك تحدد مجموعة من القواعد المشتركة للتنظيم الجماعي وتمويل وإدارة الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة للأنظمة الوطنية ويشمل ذلك:[1]

- المسؤولية العامة للدولة في توفير الإعانات حسب الأصول وتحصين إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي؛
- التضامن والتمويل الجماعي والتشارك في تحمل المخاطر؛
- الإدارة التشاركية لأنظمة الضمان الاجتماعي؛
- ضمان الإعانات المحددة؛
- تعديل المعاشات المدفوعة للحفاظ على القدرة الشرائية للمستفيدين؛
- الحق في الشكوى والطعن.

ثانيا: إعلان مؤتمر فيلادلفيا 1944/05/10

طالب هذا المؤتمر المنظمة الدولية للعمل أن تسهر على تطبيق أنظمة من شأنها أن تؤمن للشعوب: العمالة الكاملة، حد أدنى من الدخل، عناية طبية كاملة، حماية كافية لصحة وحياة العمال، حماية الطفولة والأمومة. كما قام **بفردج (William Beveridge)**: رئيس لجنة دراسة نظام الحماية الاجتماعية في بريطانيا بتقديم اقتراحات لإصلاح هذا النظام، وقد نشر تقريره سنة 1942 وشكل نقطة تحول في تاريخ الضمان الاجتماعي من أهم هذه الاقتراحات: [2]

- أن تشمل الحماية كل المخاطر التي من شأنها أن تنال من وسائل العيش؛
- أن تشمل الحماية كل أفراد المجتمع وتقوم على التكافل الاجتماعي الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل؛

---

[1] https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/social-security/lang--ar/index.htm

[2] درار عياش، **مرجع سابق**، ص 41.

- أن تكون المزايا موحدة للجميع دون الأخذ بعين الاعتبار النشاط المهني أو الدخل الفردي لكل منهم، وكذلك توحيد الاشتراكات؛
- أن تدير نظام الضمان الاجتماعي مصلحة عامة واحدة تخضع لسلطة وزير واحد.

ثالثا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

صدر هذا الإعلان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/11 حيث نصت المادة 22 من هذا الإعلان "حق كل إنسان بصفته عضوا في المجتمع بالضمان الاجتماعي". وعبرت المادة 21 منه أن " لكل إنسان الحق بمستوى من العيش الكاف لتأمين الصحة والحياة اللائقة له ولعائلته، كما له الحق بالضمان في حالات البطالة، المرض، العجز، الأرامل والشيخوخة أو في الحالات التي يفقد فيها وسائل عيشه لأسباب خارجة عن إرادته.[1]

رابعا: منظمة العمل العربية

تعتبر منظمة العمل العربية فرعا إقليميا للمنظمة الدولية وتأسست سنة 1974 وتعمل على تعزيز وتنفيذ مبادئ المنظمة الدولية للمجتمعات العربية وتسعى لتعزيز حقوق العمل وتحسين ظروف العمل في الدول الأعضاء العربية، بشكل عام يمكن القول إن منظمة العمل العربية تعتبر فرع إقليمي للمنظمة الدولية حيث تكفل تطبيق مبادئ وقوانين العمل في العالم بشكل عام وتنفيذ المبادئ والقوانين في المنطقة العربية بشكل خاص.[2]

[1] درار عياش، **مرجع سابق**، ص 41.

[2] https://alolabor.org/24516/

المبحث الثاني: تجارب دولية رائدة في الضمان الاجتماعي

شكلت الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية مرجعا أساسيا لتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي في بلدان العالم، وسنستعرض في هذا المبحث بعض التجارب الرائدة في مجال الضمان الاجتماعي.

المطلب الأول: الضمان الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية نفسها دولة راعية، ترعى شؤون الفرد والمجتمع وأن تحقق الرعاية وكذا جانب التأمين الاجتماعي القائم على مبادئ الشريعة الاسلامية، بأفضل الأساليب، وأكثرها جدوى، وأعمها نفعاً، فكان أن انتهت إلى سن النظم التي ترتب تلك الخدمات، وأقامت الهيئات التي تشرف على توفيرها. ولقد تبنت المملكة الجمع بين نظام التأمين الاجتماعي، والضمان الاجتماعي (المساعدات الاجتماعية) في نظامين مستقلين، حيث صدر نظام التأمينات الاجتماعية الذي سيأتي الحديث عنه لاحقا وقبله نظام الضمان الاجتماعي موضوع الحديث الذي يتميز بأساليب مختلفة من مصادر التمويل، وجهاز الإدارة، ونطاق التطبيق، كما أن الاستفادة منه متنوعة بين تقديم المساعدات الاجتماعية النقدية والعينية، وبين فرص العمل والتأهيل المهني، واقامة دور للرعاية الاجتماعية.[1]

أولا: نظام الضمان الاجتماعي

وضع نظام للحماية الاجتماعية مبني على أطر واستراتيجيات مدروسة بعناية لإقامة مجتمع سليم ومتماسك، مصمم بمجهودات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؛ يتطلع من خلاله إلى تحقيق استقرار المواطنين، وتحسين جودة حياتهم، والتقليل من أثر المخاطر أمامهم، كما يعمل على

[1] https://www.hrsd.gov.sa/ministry-services/services/69888

استمرارية دعم الأفراد على مستوى اقتصادي واجتماعي ونفسي. كما اهتمت الدولة بوضع جملة من البرامج الوقائية التي تعزز دعم الأفراد والمجتمع بكافة أطيافة، وتسد مختلف احتياجاته، من رعاية صحية وبرامج تأهيل لِمَن هم بحاجة لمساعدة دائمة، لتصلَ إلى بناء مجتمعي متماسك، ومتوازن، ومتكافئ في الحصول على الفرص.[1]

1- الفئات المشمولة بمعاشات الضمان: حددت المادة الأولى من هذا النظام ثلاث فئات من الأشخاص الذين لهم الحق في الحصول على معاش (مرتب دوري) من الضمان الاجتماعي عند استيفائهم للشروط المطلوبة نظاما، وهذه الفئات هي:[2]

- **اليتامى:** ويعد مجهول الأب أو مفقوده في حكم اليتيم، وهذا مشروط بأن لا يزيد سن اليتيم عن ثمانية عشر عاماً، سواء أكان ذكرا أم أنثى؛
- **العاجزون عن العمل عجزا كليا:** سواء بسبب الشيخوخة أو لغير ذلك من الأسباب الصحية، بشرط تجاوز الستين من عمره، واثبات الفحص الطبي عدم قدرته على العمل؛
- **المرأة التي لا عائل لها:** إذا تجاوزت الثامنة عشر من عمرها، بغض النظر عما إذا كانت متزوجة أو مطلقة أو أرملة؛

- وقد حرص النظام على أن يجعل فئات المعاش المقررة هي الحد الأدنى، ليسمح عند التقدير بمرونة أكبر تستجيب لواقع الحال، لأن ظروف الزمان والمكان قد تدعو إلى زيادة تلك الفئات بالنسبة لبعض المستحقين عن نظرائهم، فالمستحق الذي يعيش في مدينة كبيرة باهظة التكاليف هو بلا شك في ظروف أقسى من مثيله الذي يعيش في قرية أقل تكاليف أو أعباء.

---

[1] https://www.hrsd.gov.sa/social-protection

[2] خالد السيد موسى، **شرح نظام التأمينات الاجتماعية السعودي الجديد ولائحته التنفيذية**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، 2014، ص 51-52.

2- مستحقو المساعدات: إن الفئات التي تستحق المساعدات الاجتماعية، هي التي لا ينطبق عليها نظام المعاشات، وذلك في حالات معينة، مثل الكوارث والحريق والسيول، وغيرها من الحالات التي تقدر الوزارة الوصية ضرورة تقديم مساعدات اجتماعية فيها، وعلى العموم فإن الفئات التي تستفيد من المساعدات هي:[1]

- **المصابون بعجز جزئي:** ويقصد بذلك العجز الذي يمنع طالب المساعدة من الكسب مدة تزيد على ثلاثة أشهر متتالية، ومثاله العجز الناشئ عن الأمراض والعمليات الجراحية، وما إلى ذلك، وبطبيعة الحال فإنه لابد من تقديم تقرير طبي من أحد المصحات التابعة للحكومة يثبت عجزة عن العمل المدة المذكورة، مع ملاحظة بلوغ السن ثمانية عشر عاما فأكثر، ويضاف إلى ذلك كونه ذا عمل قبل العجز أو المرض، حيث تكون قيمة المساعدة في هذه الحالة ما يدفع عادة للعاجز كلياً عن العمل لك خلال فترة المرض أو العجز فقط ،ويؤخذ في الحسبان عدد أفراد الأسرة؛
- **أسر السجناء :** كذلك تقدم المساعدة للأسرة المنكوبة بسجن عائلها، وذلك طيلة ما هو موجود بالسجن، بشرط أن يكون العائل السجين ذا عمل يكتسب منه قبل سجنه، ويقدم الطلب بذلك مرفقا لوثائق اللازمة التي تثبت السجن؛
- **المصابون بكوارث أو نكبات:** وهم المصابون بكوارث أو نكبات فردية في حالات الحريق، أو تهدم البيوت، وهلاك المواشي والمزروعات، وقد وضعت الوزارة المختصة تعليمات تكميلية تتضمن شروط الاستفادة من هذه المساعدات، وفي مقدمتها وجوب تحرير محضر رسمي بهذا الحادث، وقيام لجنة بتقدير الخسائر؛

---

[1] خالد السيد موسى، **مرجع سابق**، ص 53.

- **الأسرة التي يهجرها عائلها، وهم:**[1]

- الزوجة المهجورة التي يثبت أن زوجها هجرها لمدة سنتين فأكثر، وتكون المساعدة في هذه الحالة سنوية، وتستمر حتى رجوع الزوج؛
- الأولاد الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة من العمر، ولا يعيشون مع والدتهم، وتكون إقامة والدهم مجهولة، ويعامل هؤلاء معاملة الأيتام؛
- المطلقة التي تبرأ زوجها من النفقة الشرعية، وترك لها الأولاد، ولا تعرف إقامته يصرف لها معاش ومساعدة لأولادها؛
- المساعدات العاجلة، وتصرف في حالات خاصة، بناء على ضرورات يقدرها وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وتتراوح هذه المساعدة بين ألف وخمسة عشر ألف ريال سعودي؛
- مساعدات النساء السعوديات المتزوجات من أجانب، ويشترط فيها إقامة المستفيدة في المملكة، وأن يكون زوجها قد توفي، أو عجز عن العمل، أو أبعد عن البلاد وتعامل المستفيدة في هذه الحال معاملة المرأة التي لا عائل لها بأن تعطي مساعدة دورية على شكل معاش.

3- تمويل الضمان الاجتماعي: يمكن حصر مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الموارد الآتية:[2]

- كل ما يجبى من الشركات، وتوريده إلى مؤسسة (مصلحة) الضمان؛
- الأموال التي تخصص من الخزانة العامة للدولة؛
- التبرعات والهبات التي تقبلها المؤسسة (المصلحة)؛
- الدخول الناتجة عن سائر الأموال الواقعة تحت إدارة المؤسسة (المصلحة).

---

[1] https://www.hrsd.gov.sa/ministry/about-ministry/about-us/ministry-ectors/767521/767587

[2] خالد السيد موسى، **مرجع سابق**، ص 53.

4-برامج الحماية الاجتماعية: تسعى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى حماية حقوق الطفل، والاسرة، وكل محتاج من خلال مجموعة من البرامج الرائدة، والتي نذكر منها:[1]

- **برامج الحماية الاجتماعية للعاطلين والباحثين عن العمل؛**
- **برامج التمويل والدعم الوقائية؛**
- **برامج التمويل والدعم الاجتماعي؛**
- **برامج التمويل والدعم السكني؛**
- **برامج الإسكان الداعمة؛**
- **برامج الدعم من الأوبئة (فيروس كوفيد 19 مثالا).**

ثانيا: وكالة الضمان الاجتماعي والتمكين

تسعى الوكالة إلى النهوض بمسؤوليات الضمان الاجتماعي الذي أنشئ سنة 1963، كما تعمل على تنفيذ برامج التنمية ومشروعاتها الموجهة للفئات المستفيدة منه في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية.

1-أهداف الوكالة: تسعى الوكالة لتحقيق عديد الأهداف والتي نذكر منها:[2]

- تقديم الرعاية والعناية بالفئات المحتاجة من أفراد المجتمع؛
- تقديم برامج ومشاريع تسهم في تحسين إمكانيات هذه الفئات وزيادة دخلها ورفع مستوى معيشتها؛
- مساعدة المستفيدين القادرين على العمل وتحويلهم إلى منتجين ومستقلين ماديا؛
- تدريب المستفيدين وتأهيلهم وتيسير اندماجهم في سوق العمل.

---

[1] https://www.hrsd.gov.sa/social-protection
[2] https://www.hrsd.gov.sa/ministry/about-ministry/about-us/ministry-ectors/767521/767587

2- الإدارات التابعة لها:[1]

- **الإدارة العامة للمعاشات والإعانات:** تعنى بتقديم معاش الضمان (مبلغ يُصرف شهريا للمستفيدين بموجب أحكام نظام الضمان الاجتماعي).
- **الإدارة العامة للتمكين:** تعنى بتمكين المستفيدين القادرين على العمل من الاندماج في سوق العمل، والاعتماد على أنفسهم في كسب العيش.
- **الإدارة العامة للبرامج المساندة:** تقدم هذه الإدارة العديد من البرامج للمستفيدين ومن أبرزها:
  - المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي؛
  - تسديد جزء من فواتير الكهرباء؛
  - المساعدات النقدية من أجل الغذاء؛
  - تسديد رسوم اختبارات القياس والتحصيل العلمي؛
  - الفرش والتأثيث.
- **الإدارة العامة للتدقيق والمراجعة:** تختص بمراجعة البيانات والمعلومات والسياسات وتدقيقها، والتأكد من تنفيذها وفق الإجراءات المنظمة.

ثالثا: الصندوق الخيري الاجتماعي

مؤسسة وطنية تنموية تؤدي دورا رياديا في تعزيز القطاع غير الربحي والتصدي للتحديات التي تواجه العمل التنموي من خلال التمكين والابتكار وقياس الأثر. لأجل تحسين معيشة الفئة المستهدفة من خلال تقديم الحلول والابتكارات النوعية. يقدم الصندوق أنشطته للفئات المستهدفة بكافة مناطق المملكة العربية السعودية من خلال شبكة شراكات متعددة لتحقيق الهدف المطلوب [2]

[1] https://www.hrsd.gov.sa/ministry/about-ministry/about-us/ministry-ectors/767521/767587
[2] https://www.hrsd.gov.sa/764042

رابعا: نظام الضمان الاجتماعي الحديث

برنامج تم وضعه وفقا التشريعات بهدف تحقيق الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأشد حاجة من المستحقين للزكاة، ويشتمل البرنامج على توفير الدعم النقدي والتأهيل والتدريب، وتقديم فرص عمل مناسبة؛ لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية لهذه الفئات، ومن ميزات النظام:[1]

- **منهجية دقيقة:** تحقق وصول أموال الزكاة والمال العام للمستحقين
- **مرونة عالية:** في تفهم احتياجات ومتغيرات المستحقين
- **متابعة مستمرة:** لتحقيق أهداف النظام.

كما عملت المملكة العربية السعودية ضمن النظام المطور على وضع عديد المنصات الرقمية لصالح الفئات المستفيدة، وحتى المساهمة في العملية التكافلية، والتي تتعدى 20 منصة الكترونية، نذكر منها:

- البوابة الإلكترونية لصفحة المستفيد (الشكاوى والبلاغات)؛
- المنصة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية؛
- منصة العمل المرن؛
- منصة العمل الحر؛
- منصة العمل عن بعد؛
- منصة مساند للعمالة المنزلية؛
- منصة مواءمة؛
- المنصة الوطنية للتأهيل والتوجيه الاجتماعي؛
- باقي منصات على موقع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

[1] https://www.hrsd.gov.sa/ministry-services/services/69888

الجدول 01-01: إعتمادات الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية

الاعتمادات المالية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية								
السنة المالية		الباب الاول	الباب الثاني	الباب الثالث	الباب الرابع	الباب الخامس	الباب السادس	إجمالي
الهجرية	الميلادية	قبل/بعد الدمج	تعويضات العاملين	استخدام السلع والخدمات	الإعانات	المنافع الاجتماعية	مصروفات أخرى	الأصول غير المالية
1444/1445	2023	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	3,427,678,000	6,145,448,000	0.00	49,509,000,000	176,475,000	440,724,000	59,699,325,000
1443/1444	2022		3,385,937,000	5,405,874,523	0.00	48,249,300,000	761,924,722	441,155,582	58,244,191,827
1443/1442	2021		3,317,240,000	4,433,025,000	0.00	51,874,000,000	841,975,000	352,417,000	60,818,657,000
1442/1441 قبل الدمج	2020 قبل الدمج	العمل والتنمية الاجتماعية	3,471,061,000	5,953,439,000	0.00	61,401,066,000	985,554,881	697,011,000	72,508,131,881
		الخدمة المدنية	226,644,000	185,346,000	0.00	0.00	10,150,000	48,550,000	470,690,000

	المجموع النهائي لاعتمادات الميزانية والمنصرف الفعلي وفقاً لتصنيف إحصائيات الحكومة					
	2020		2021		2022	
	الاعتماد بعد التعديل	المنصرف	الاعتماد بعد التعديل	المنصرف	الاعتماد بعد التعديل	المنصرف
تعويضات العاملين	3,650,009,650.78	3,333,742,734.11	3,342,581,491.00	3,320,759,102.60	3,425,367,258.82	2,546,545,873.52
استخدام السلع والخدمات	4,200,236,011.80	2,348,532,670.55	2,853,473,262.00	2,286,531,230.65	8,100,766,698.05	2,312,990,463.67
الإعانات	0.00	0.00	45,506,227.00	45,506,227.00	0.00	0.00
المنافع الاجتماعية	59,549,074,000.00	56,335,246,947.36	52,970,800,000.00	52,373,240,964.84	56,845,279,883.10	44,446,375,621.49
مصروفات أخرى	975,504,881.00	944,212,628.02	890,819,656.00	861,096,155.64	1,112,981,480.25	720,313,142.30
الأصول غير المالية	856,095,573.10	647,641,483.50	437,432,370.00	418,937,089.94	569,816,612.00	362,054,520.24
الإجمالي	**69,230,920,116.68**	**63,609,376,463.54**	**60,540,613,006.00**	**59,306,070,770.67**	**70,054,211,932.22**	**50,388,279,621.22**

Source : https://www.hrsd.gov.sa/ministry/about-ministry/budget-expenses

الشكل 01-01: إنجازات التأمين الاجتماعي في المملكة العربية السعودية 2023



Source : **https://www.gosi.gov.sa/ar/StatisticsAndData**

المطلب الثاني: صناعة التكافل في ماليزيا

بدأت صناعة التكافل في ماليزيا في بداية الثمانينات نظرا لحاجة المسلمين إلى بديل شرعي للتأمين التقليدي، وكذلك من أجل تعزيز عمل البنك الاسلامي الذي تم تأسيسه في سنة 1983. تمتعت صناعة التكافل الماليزية بنمو سريع منذ تأسيسها لأكثر من 30 عاما سابقا حيث تطورت من صناعة مكونة من شركة واحدة بمنتجات أساسية محدودة جدا إلى صناعة راسخة تم دمجها ضمن التيار السائد للنظام المالي. ولقد تم تحقيق ذلك من خلال الجهود الجادة التي بذلها البنك المركزي الماليزي وشركات التكافل من أجل إيجاد صناعة ديناميكية وصامدة وفعالة في مجال التكافل.

ولقد قام البنك المركزي الماليزي ضمن جهوده لتنمية صناعة التكافل في ماليزيا بتبني منهج تدريجي يمكن تقسيمه إلى ثالث مراحل:[1]

- **المرحلة الأولى (1984-1992):** بتشريع قانون التكافل لسنة 1984م وتأسيس أول شركة تكافل في سنة 1984م، ركزت هذه المرحلة على تأسيس البنية التحتية الأساسية لهذه الصناعة. ولقد تم تشريع القانون المذكور الذي لا يزال يستخدم في الوقت الراهن من أجل ضبط سير إدارة هذه الصناعة حيث يلزم هذا القانون جميع شركات التكافل بالتسجيل. كما ينص القانون المذكور على تشكيل اللجنة الشرعية للتأكد من التزام شركات التكافل بمبادئ الشريعة في جميع الأوقات؛
- **المرحلة الثانية (1993-2000):** بداية التنافس وذلك بدخول شركة تكافل أخرى، كما شاهدت هذه الفترة تعاونا أكبر بين شركات التكافل في المنطقة بما في ذلك تأسيس مجموعة تكافل آسيان في سنة **1985**، وتأسيس (**ASEAN**) international LTD Retakaful في سنة **1997**. الأمر الذي ساعد على إجراء الترتيبات الخاصة بإعادة التكافل بين شركات التكافل في ماليزيا وفي المنطقة، وهي بروناي واندونيسيا وسنغافورة؛
- **المرحلة الثالثة (2001-2020):** بدأت بتقديم الخطة الرئيسية للقطاع المالي في سنة 2001 هدفها ترقية قدرات شركات التكافل وتقوية الهيكل القانوني والشرعي والرقابي لصناعة التكافل. ويعتبر الجزء المتعلق بالصيرفة الإسلامية والتكافل تحت الخطة الرئيسية المذكورة وسيلة لتحقيق طموح ماليزيا لتكون مركزا دوليا للنظام المالي الإسلامي، ولقد شهدت هذه الفترة زيادة في التنمية والتنافس، وذلك إثر الترخيص لثلاث شركات جديدة. ومن أجل تعزيز تنمية صناعة التكافل تم تأسيس اتحاد مخصص لشركات التكافل في سنة 2002 ويعرف باتحاد التكافل الماليزي يسعى

[1] غراف زهر، بن سعيد لخضر، **تجربة ماليزيا في التكافل الإسلامي وفرصة الاستفادة منها في المعاملات المالية الجزائرية**، مجلة السياسات الاقتصادية، المجلد 05، عدد 03، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص 32.

هذا الاتحاد إلى تحسين المراقبة الذاتية لصناعة التكافل بتنسيق ممارسات السوق وتعزيز التعاون بقدر أكبر بين شركات التكافل في سبيل تنمية صناعة التكافل.

وبصدور العديد من القوانين المنظمة للتأمين التكافلي كأهم قناة للتضامن المجتمعي، أصبحت بذلك من أهم الدول الحاضنة له، وأصبح سوق التأمين التكافلي في ماليزيا سنة 2018 يتكون من 15 مؤسسة تكافل (بعدما كانت 03 مؤسسات سنة 2004)، تحوز على ما نسبته 10.1% من كافة الأصول التأمينية، والشكل التالي يوضح تطور صناديق التأمين التكافلي في ماليزيا:

الشكل رقم 01-02: تطور أصول شركات التكافل الماليزية



Source: https://www.bnm.gov.my/financial-inclusion-data-for-malaysia

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور أصول صناديق التأمين التكافلي الماليزي وهي صناديق إستثمارية تدار من خلال الصيغ الإسلامية المتاحة، ويتم توزيع أرباحها وفق العلاقة التعاقدية بين المؤمنين وشركة التأمين التكافلي، ويتضح من خلال الشكل تزايد نسبة أصول صناديق التكافل الإسلامي من إجمالي أصول قطاع التأمين من 8.6% سنة 2011 إلى 10.1 سنة 2018 مما يعكس تنامي هذا القطاع بمعدلات مرتفعة في الاقتصاد الماليزي مما ينعكس إيجابا على تطور النشاط الإقتصاد الحقيقي كون التأمين التكافلي الإسلامي يدعم تطوير الاستثمار المحلي كأولوية.[1]

[1] زغلامي مريم، **الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار**، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2020، ص 133.

إضافة لما سبق تطورت مساهمة التأمين التكافلي في الدخل الوطني الإجمالي والذي قاربت 12% سنة 2020، وتطورت العمالة المستحدثة في قطاع التأمين التكافلي الإسلامي من 2846 منصب سنة 2011 الى 3766 سنة 2016، 4123 منصب عمل سنة 2020، موزعين على 15 مؤسسة تأمين تكافلي.[1]

عوامل نجاح التجربة الماليزية

كان لنجاح التجربة الماليزية عديد العوامل والظروف، والتي نوجزها فيما يلي:[2]

1- العوامل السياسية:

- المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة؛
- إسراع الحكومة الماليزية في تكوين الهيئة الشرعية وإنشاء السوق المالية الإسلامية تحت مظلة البنك المركزي الماليزي خلافا عن دول المشرق العربي التي تبنت المؤسسات المالية الإسلامية قبلها بـ13 سنة؛
- يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال.

2- العوامل الاقتصادية:

- الأزمات المالية التي مرت بها المالية الماليزية خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات والتي اتخذتها الحكومة الماليزية نهجا أساسيا لإصلاح النظام المالي؛

---

[1] زغلامي مريم، **مرجع سابق**، ص 134.

[2] غراف زهر، **مرجع سابق**، ص 34-35.

- تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني.

3- توفر الدعائم المالية الإسلامية:

- هناك 17 بنكا إسلاميا يتواجد حالياً في ماليزيا حيث يعد 9 منه شركات منبثقة عن مجموعة المصارف المحلية تساهم أصول البنوك الإسلامية هذه الأثناء بنسبة 17.4% من إجمالي موجودات المصارف والمالية بماليزيا، في حين ساهم سوق السندات الإسلامية أو الصكوك بنسبة 57% من الحجم الإجمالي في نهاية سنة 2008؛
- – أيضا امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي من خلال التخطيط لماليزيا 2020 والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

4- العوامل الاجتماعية والبشرية:

- انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان نسبة 52%؛
- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم؛
- إنشاء المعاهد والمؤسسات التعليمية تتميز بالعالمية، متخصصة في العلوم الإسلامية، مثل الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية (M.A.I.U)، صندوق ادخار الحج الماليزي وغيرهما من المؤسسات.

المطلب الثالث: الضمان الاجتماعي في فرنسا

يمتاز التنظيم الإداري لصناديق الضمان الاجتماعي الفرنسية بالتخصص والتعقد وبكثرة الأنظمة، وبكثرة الصناديق والوكالات التي تدير جهاز الضمان الاجتماعي (محلية، إقليمية، ...)، كما أن هذا النظام يمتاز بالديناميكية والمرونة وسرعة التغير ومواكبة مختلف الأحداث والتطورات، ولعل أهم أنظمة الضمان الاجتماعي في فرنسا هي أربعة أنظمة: (النظام العام أو الشامل، النظام الفلاحي، الأنظمة الخاصة، الأنظمة المستقلة للعمال الغير أجراء وغير الفلاحين.[1]

حيث يشمل النظام العام أكبر فئة من المؤمنين ما يقارب **15%** من أفراد المجتمع الفرنسي (موظفي الحكومة، الطلبة، عمال الفنادق والمقاهي والمطاعم ...)، كما يغطي أغلب المخاطر مثل (المرض، الأمومة، الشيخوخة، حوادث العمل، الأمراض المهنية وحوادث العمل، الأعباء العائلية...)، في حين أن الأنظمة الخاصة تشمل (عمال المناجم والبحارة ورجال الدين، عمال البنوك...) وتغطي نسبة **03%**من أفراد المجتمع. ويغطي النظام الفلاحي **37%** ويضم المستثمرين الفلاحين، أما نظام العمال غير الأجراء وغير الفلاحين فيظم (أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمهندسين، والحرفين والتجار) ويغطي نسبة **31%** من أفراد المجتمع.[2]

ويشير القانون الفرنسي الصادر بتاريخ 31 جويلية 2014 إلى أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المادة رقم 01 على أنه صيغة للمقاولة والتنمية الاقتصادية تتلاءم مع جميع الأنشطة التي ينخرط فيه الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص والذين تتوفر فيهم الشروط التالية:[3]

---

[1] Gilles Nezosi, **La protection sociale**, La Documentation française, France, 2021, p 15.

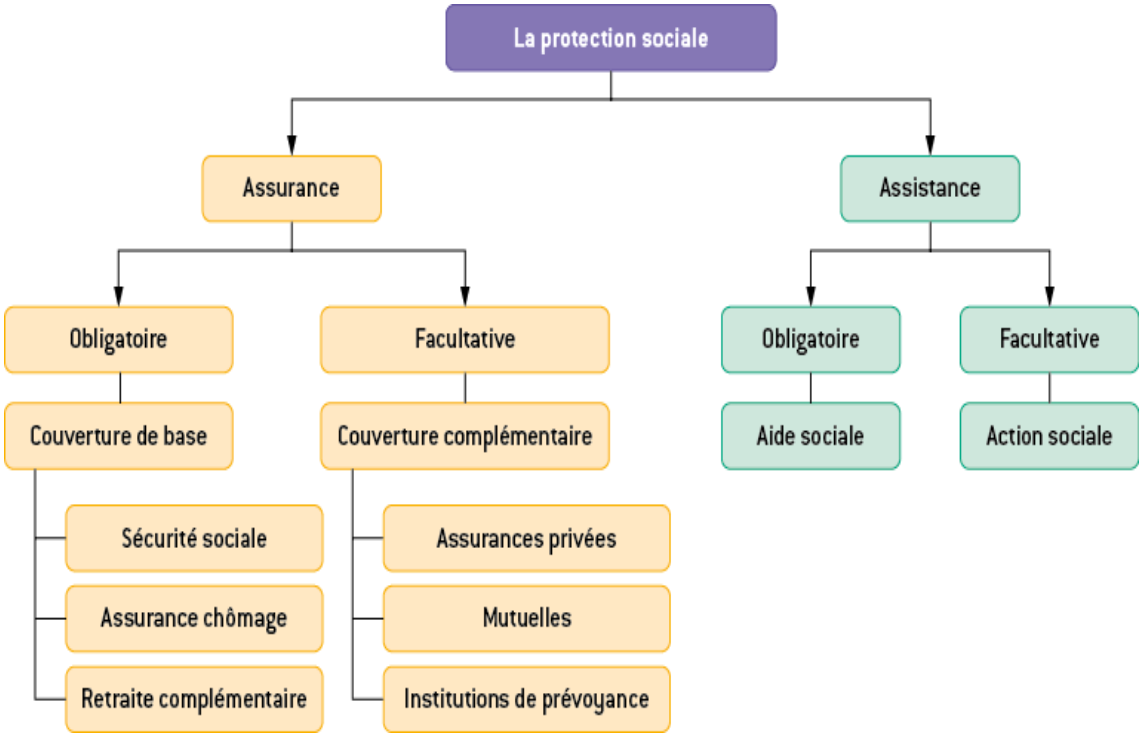
[2] حاشي بن عزوز، **سياسة الضمان الاجتماعي في الجزائر بين تحديات تحقيق التوازن المالي للصناديق وتكريس العدالة الاجتماعية مقارنة بفرنسا (1983-2018)**، أطروحة دكتوراه، تخصص سياسات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019-2020، ص 130.

[3] خزاز راضية اسمهان، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية – دراسة حالة البرازيل-فرنسا-المغرب، مع سبل تحقيقها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2021-2022، ص 130.

- تحقيق هدف آخر غير تقاسم الأرباح؛
- حكامة ديمقراطية، تحددها القوانين، تنص على المشاركة التي لا يرتبط تحقيقها فقط بمدى المساهمة في الأساس المالي أو في مقدار المساهمة المالية، بالنسبة للشركاء والأجراء والأطراف المعنية بإنجازات المقاولة؛
- الأرباح تكون مخصصة في معظمها بهدف المحافظة على نشاط المقاولة أو تطويرها؛
- الاحتياجات الضرورية غير قابلة للقسمة، لا يمكن أن تأذن القوانين الأساسية للجمع العام بأن تضيف إلى رأس المال مبالغ مقتطعة من الاحتياطات التي تشكلت بموجب هذا القانون، الذي يعتبر أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتمحور حول مبادئ واضحة، وهي أن الهدف اجتماعي غير اقتسام الأرباح فقط، ربحية مؤطرة حكامة ديمقراطية تشاركية.

ويتمحور الاقتصاد التضامني والاجتماعي في فرنسا كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم 01-03: هيكل التضامن الاجتماعي في فرنسا



Source: https://www.digischool.fr/cours/systeme-de-protection-sociale

أولا: تقنيات الحماية الاجتماعية

في فرنسا، تشكل المساعدة والتأمين تقنيات تكميلية مميزة، وفيما يلي هيكلة نظام الحماية الاجتماعية:[1]

1- **المساعدة:** وتهدف المساعدة إلى إقامة التضامن بين الأفراد من أجل مكافحة أشكال الفقر. ومن ثم تضمن المنفعة الحد الأدنى من الدخل، مع مراعاة الإمكانيات، ودون الحاجة إلى الاشتراكات، إن المساعدة، التي تعتبر مرادفة للمساعدة المتبادلة، تؤدي إلى التضامن الوطني الراسخ في تاريخ حمايتنا الاجتماعية. نشأت المساعدة من المجال الخاص والعائلي، وكانت اختيارية في البداية، ثم يتم تنفيذها في إطار أعمال الكنيسة الخيرية. ومع تطور احتياجات الأفراد، أصبح الأمر تحت سيطرة الدولة في القرن الثامن عشر، مع إنشاء مكاتب خيرية مسؤولة عن استقبال الفقراء وإدارة حقوقهم. وفي عام 1905، أصبحت الدولة أكثر انخراطًا، وتم تخصيص الموارد للبلديات من أجل تطبيق حق الإغاثة على المعوزين. وكان عام 1945 بمثابة نقطة تحول مع إنشاء الضمان الاجتماعي، المستوحى جزئيًا من منطق التضامن. وفي عام 1953، ولدت مكاتب المساعدة الاجتماعية. أنشأ قانون 6 يناير 1986 مراكز العمل الاجتماعي البلدية.

2- **التأمين:** التأمين هو أسلوب حماية يتعلق بالمسؤولية، والهدف منه منع فقدان الدخل نتيجة البطالة والمرض والشيخوخة وحوادث العمل. يجب أن يتمتع الفرد بالقدرة على تغطية الحماية الاجتماعية. وفي الأصل، كان بعض الأفراد يتجمعون معا وفقا لمؤسستهم من أجل إقامة تضامن يوفر لهم غطاء الحماية الاقتصادية. وتم طلب المشاركة المالية من الأعضاء، من أجل إنشاء رأس مال مشترك، والذي يتم بعد ذلك إعادة توزيعه على الأعضاء الآخرين المحتاجين. وفي بداية القرن العشرين، شهدنا الخطوات الأولى لنظام منظم على المستوى الوطني: مع إنشاء نظام التأمين الإلزامي للعاملين في التجارة والصناعة.

[1] https://www.digischool.fr/cours/l-organisation-generale-du-systeme-de-protection-sociale

ثانيا: الحماية الاجتماعية الأساسية

تتكون الحماية الاجتماعية الأساسية من مجموعة من التدابير، اقتصادية في الأساس، تغطي، وفقًا لآليات استشرافية مختلفة، الأضرار المتكبدة اعتمادًا على حدوث خطر اجتماعي. ويعتمد الضمان الاجتماعي على التأمين والمساعدة وحتى تقنيات العالمية. وهي تغطي من خلال خططها المختلفة المرض والأمومة والإعاقة وحوادث العمل والأمراض المهنية والمخاطر العائلية والشيخوخة. ومنذ عام 1958، قام نظام التأمين ضد البطالة بحماية المخاطر الكامنة في فقدان الوظيفة ضمن الإطار الحالي لخدمات التوظيف العامة. إن الاتحاد الوطني للتوظيف في الصناعة والتجارة **(UNEDIC)** هو الذي يدير هذا المخطط. فيتم توفير الحماية الاجتماعية الأساسية وفقا لفئتين من المزايا:[1]

1- **الفوائد العينية:** تسديد تكاليف الرعاية الطبية والاستشارات والمعدات والأدوية والنقل الطبي؛

2- **الإعانات النقدية:** البدلات اليومية المدفوعة في حالة التوقف الطبي عن العمل، والبطالة، والإعانات الاجتماعية العائلية، والمعاشات التقاعدية.

ثالثا: الحماية الاجتماعية التكميلية

تتكون الحماية الاجتماعية التكميلية من مجموعة من التدابير المكملة للحماية الاجتماعية الأساسية وذلك لتغطية الضرر الذي يلحق بالفرد وتقدم المزايا إما عينية أو نقدية. وتشمل ما يلي:[2]

- أنظمة التدخل الاجتماعي للسلطات العامة: المساعدة الاجتماعية والعمل الاجتماعي، الآليات المتعلقة بالمساعدة والتضامن والعالمية؛
- الخدمات الاجتماعية، لتعزيز الوصول إلى الخدمات من خلال تحديد أسعار مخفضة ومكيفة، أو حتى مجانية، أو خدمات تهدف إلى دعم الأفراد في مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

---

[1] https://www.digischool.fr/cours/l-organisation-generale-du-systeme-de-protection-sociale

[2] بربار نور الدين، **إصلاحات الضمان الإجتماعي في الجزائر وأثرها على توازناته المالية**، **مرجع سابق**، ص 83.

رابعا: هياكل الضمان الاجتماعي في فرنسا

هناك مستويان لإدارة صناديق الضمان الاجتماعي في فرنسا، والجدول الموالي يوضح توزيع الصناديق بحسب الهيئات الوصية والمخاطر التي يضمنها:

الجدول رقم 01-02: توزيع الصناديق حسب الهيئات الوصية

الهيئة الوصية	الصناديق الوطنية				
على المستوى الوطني: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد	ACOSS	CRASAT	CNAM	CNAV	CNAF
على المستوى المحلي والجهوي: الهيئة الوطنية للمحاسبة ومراقبة تنظيمات الضمان الاجتماعي	URSSAF		CPAM 128	CAF 123	

المصدر: حاشي بن عزوز، **سياسة الضمان الاجتماعي في الجزائر بين تحديات تحقيق التوازن المالي للصناديق وتكريس العدالة الاجتماعية مقارنة بفرنسا (1983-2018)**، أطروحة دكتوراه، تخصص سياسات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019-2020، ص 142.

حيث:

ACOSS: الوكالة المركزية لهيئات الضمان الاجتماعي

CRASAT: صندوق حوادث العمل والأم ارض المهنية

CNAM: الصندوق الوطني للتأمين على المرض

CNAV: الصندوق الوطني للتأمين على الشيخوخة

CNAF: الصندوق الوطني للمنح العائلية

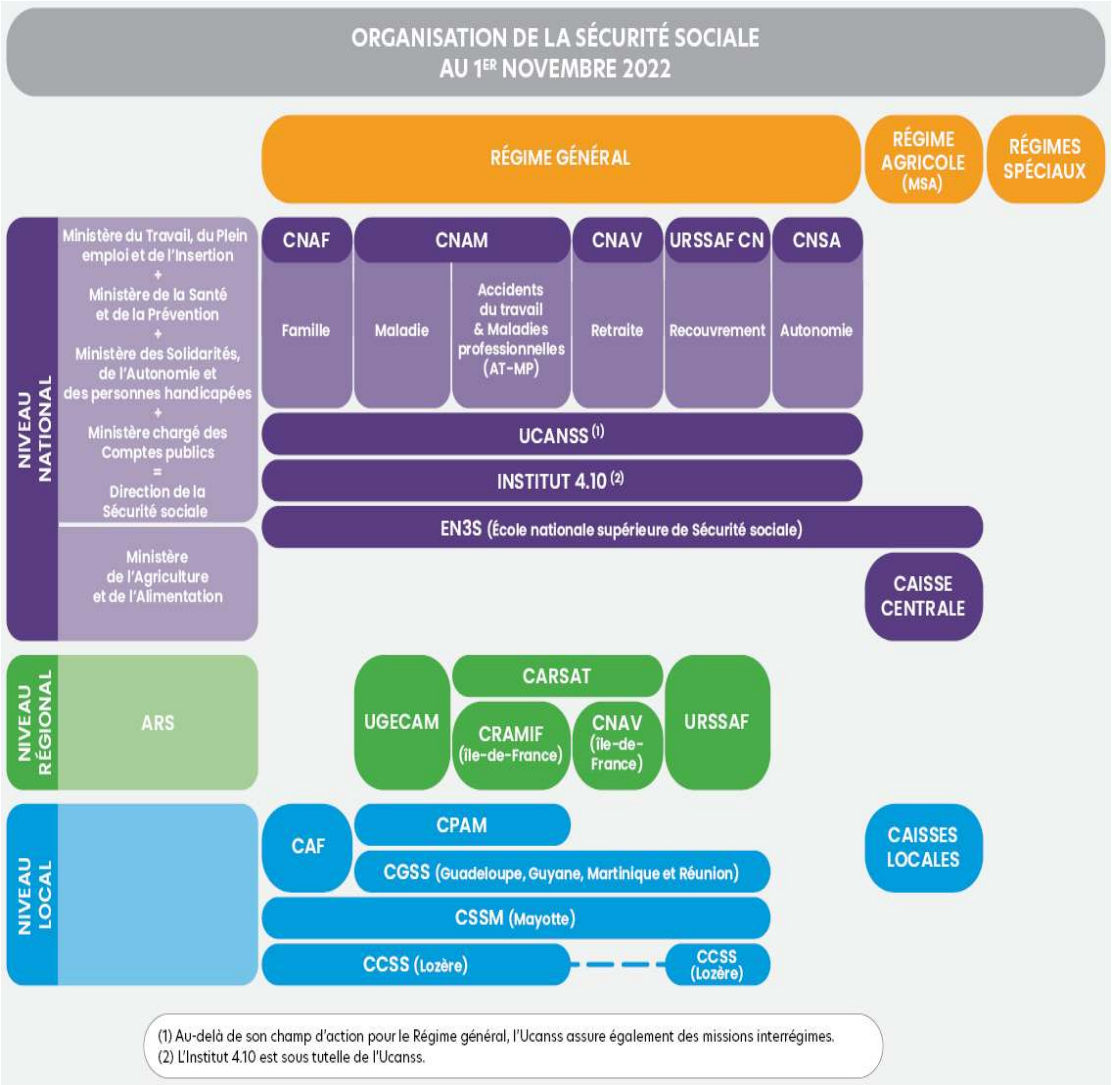
URSSAF: الوكالة الجهوية لهيئات الضمان الاجتماعي

CPAM: الصندوق الجهوي للتأمين على الأمراض

CAF: صندوق المنح العائلية

والمخطط التالي يبين توزيع صناديق الضمان الاجتماعي حسب المستويات (وطني، جهوي، محلي):

الشكل رقم 01-04: هيكل التضامن الاجتماعي في فرنسا



Source : https://www.securite-sociale.fr/la-secu-cest-quoi/organisation/les-branches

واعتمادا على المخاطر فإن الضمان الاجتماعي الفرنسي يمكن تقسيمه إلى عدة فروع حسب المخطط التالي:

الشكل رقم 01-05: هيكل التضامن الاجتماعي في فرنسا حسب الفروع



Source : https://assurance-maladie.ameli.fr/qui-sommes-nous/organisation/securite-sociale

ومن الشكل يمكن تفسير ما يلي:

1- **فرع العائلة:** تتمثل مهمتها في الحد من عدم المساواة في مستوى المعيشة بين العائلات من خلال مراعاة عدد الأطفال في كل عائلة، يدير الفوائد العائلية ويطور التضامن في أربع مجالات محددة كالآتي: دعم الأسر في حياتهم اليومية، والترحيب بالأطفال الصغار، والحصول على السكن، ومكافحة الهشاشة أو الإعاقة. بالنسبة للمخطط العام، يتم توجيه فرع الأسرة من قبل الصندوق الوطني لعلاوات الأسرة (**CNAF**) ويتم تنفيذه على المستوى المحلي من خلال صناديق المخصصات العائلية الموجودة في جميع أنحاء الإقليم. بالنسبة للمخطط الزراعي فإن التعاضدية الاجتماعية الفلاحية (**MSA**) هي التي تضمن هذا التوجيه والتنفيذ.

2- **فرع التقاعد:** يدفع معاشات التقاعد من الصناعة والخدمات والتجارة، فهو يتبع الموظفين طوال حياتهم المهنية ويساعدهم على الاستعداد للتقاعد. وبالنسبة للنظام العام، يدار فرع المعاشات من قبل الصندوق الوطني للتأمين على الشيخوخة وفي الميدان بواسطة صناديق التقاعد والتأمين الصحي المهني **CARSAT**، بالنسبة للنظام الزراعي فإن **MSA** هي التي توفر هذه المنحة.

3- **فرع المرض:** وهو يغطي النفقات الصحية للمؤمن عليهم ويضمن الحصول على الرعاية، يعزز الوقاية، يساهم في تنظيم النظام الصحي الفرنسي. يغطي مخاطر المرض والأمومة والعجز والوفاة. بالنسبة للمخطط العام يُدار الفرع الصحي من قبل الصندوق الوطني للتأمين الصحي وشبكته التي تتكون من صناديق التأمين الصحي الأولي **(CPAM)**، وصناديق الضمان الاجتماعي العامة **(CGSS)** في إدارات ما وراء البحار، والمديريات الإقليمية في الخدمات الطبية **(DRSM)**، وصناديق التقاعد والتأمين الصحي المهني **(CARSAT)**، وكذلك النقابات الإدارية لمؤسسات صندوق التأمين الصحي **(UGECAM)**. وبالنسبة للنظام الزراعي فإن **MSA** هي التي توفر هذه الإدارة.

4- **فرع الأمراض المهنية "الحوادث المهنية":** يدير المخاطر المهنية التي يواجهها العمال: حوادث العمل، وحوادث التنقل، والأمراض المهنية. على هذا النحو فإنه يعوض الضحايا ويحدد مساهمة كل من الشركات في تمويل النظام (تنفذ سياسة الوقاية من المخاطر المهنية). وعلى المستوى الوطني يدار فرع المخاطر المهنية من قبل الصندوق الوطني للتأمين الصحي **(CNAM)**، أما على المستوى المحلي تدار من قبل صناديق التأمين الصحي الأولي **(CPAM)** والتي تقدم تعويضات للموظفين والعاملين لحسابهم الخاص من ضحايا الحوادث أو الأمراض المهنية ومن قبل صناديق التقاعد والتأمين الصحي المهني**CARSAT**، بالنسبة للنظام الزراعي فإن **MSA** هي التي توفر هذه الإدارة.

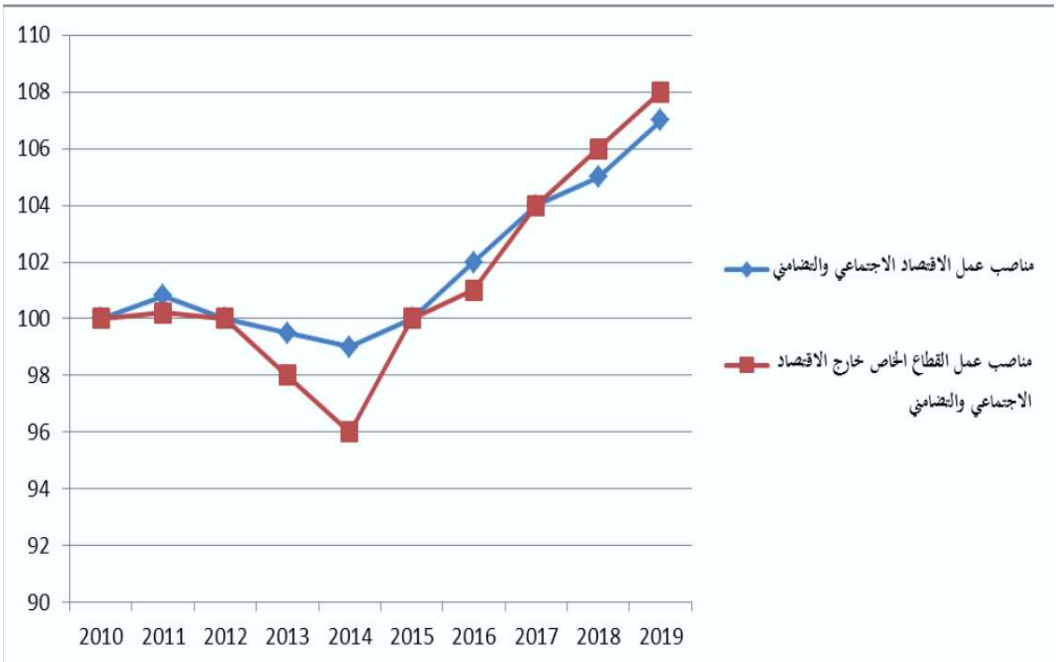
5- **فرع الانتعاش:** يجمع المستحقات والمساهمات الاجتماعية لإعادة توزيعها لصالح الفروع الأخرى، يُدار من قبل الوكالة المركزية لمنظمات الضمان الاجتماعي **(ACOSS)** والاتحاد لجمع اشتراكات الضمان الاجتماعي والعلاوات العائلية **URSSAF**.[1]

[1] https://assurance-maladie.ameli.fr/qui-sommes-nous/organisation/securite-sociale

خامسا: تقييم التجربة الفرنسية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يستحوذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مكانة هامة في قطاعات أساسية ورئيسية في الاقتصاد الفرنسي فهو يمثل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا، كما يحوي إلى غاية نهاية 2020 حوالي 225000 مؤسسة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تشغل 2.3 مليون عامل أجير، كما أن 87% من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني توظف ما لا يقل عن 20 عاملا في كل وحدة، في حين تضم هذه الوحدات في مجملها 22 مليونا من المتطوعين العاملين في هذا القطاع.[1]

الشكل رقم 01-06: تطور مناصب الشغل المستحدثة ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني



المصدر: خزاز راضية اسمهان، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية -دراسة حالة البرازيل-فرنسا-المغرب، مع سبل تحقيقها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2021-2022، ص 209.

[1] خزاز راضية اسمهان، **مرجع سابق**، ص 208.

استحدث قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال الفترة 2010-2019 حوالي 84843 منصب عمل في فرنسا بمعدل نمو قدره 4.5% من العدد الإجمالي لمناصب العمل المستحدثة خلال هذه الفترة، على الرغم من الانخفاض المسجل خلال سنتي 2017 و2018 والذي يعزى إلى الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة الفرنسية على مستوى قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وصيغ تمويله. ووفق إحصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2019 احتلت فرنسا المرتبة الثانية في أوروبا بفضل عدد سكانها الذي فاق 67 مليون نسمة، وامتلاكها لـ 29 مؤسسة رائدة من بين خمسمائة الأولى في العالم.

وتعزى المكانة الريادية لفرنسا على مستوى الخدمات الاجتماعية، للتقدم الكبير الذي تعرفه قطاعات أخرى كالمصارف والتأمين والطاقة وصناعة السيارات، وازدياد مقدرتها على الاستقطاب في سنة 2018 بفضل احتضان 1323 مشروع استثماري في نفس السنة، مقارنة بعدد المشاريع في سنة 2017 الذي وصل إلى 1298 مشروع استثماري. وكان هذا الرقم حينئذ قياسيا مقارنة بالسنوات السابقة.[1]

[1] خزاز راضية اسمهان، **مرجع سابق**، ص 209-210.

المبحث الثالث: تطور الضمان الاجتماعي في الجزائر

مر قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال بعدة محطات أساسية مقسمة على ثلاثة مراحل، امتازت بصدور تشريعات وقوانين تنظيمية ساهمت في تطوير قطاع الضمان الاجتماعي لما هو عليه حاليا.

المطلب الأول: الضمان الاجتماعي في الفترة التاريخية 1962-1970

تعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية في تاريخ الضمان الاجتماعي بالجزائر حيث تم خلالها الإبقاء على نظام الضمان الاجتماعي الذي تم تأسيسه في المرحلة الاستعمارية مع إدخال بعض التعديلات عليه، ففي إطار بسط الجزائر لسيادتها على قطاع الضمان الاجتماعي تم إصدار العديد من القوانين والقرارات والأوامر التي تخص قطاع الضمان الاجتماعي ولعل أهمها نذكر ما يلي:[1]

- القرار المؤرخ في 02 سبتمبر 1962 والمتعلق بحل مجالس الإدارة وإنشاء لجنة مؤقتة لتسيير بعض الصناديق الاجتماعية الثلاثة "كزيرو"، "كيزوبترو"، "انتركرو"، وإنشاء لجنة مؤقتة للتسيير الوحيد لناحية وهران؛
- القرار المؤرخ في 24 سبتمبر 1962 والمتعلق بتعيين أعضاء اللجنة المؤقتة لتسيير الصناديق الاجتماعية لناحية قسنطينة؛

بتاريخ 21 جانفي 1963 تم جمع كل الصناديق وإنشاء ثلاثة صناديق أساسية وهي: [2]

---

[1] بربار نور الدين، **التحولات الراهنة واشكالية التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2015-2016، ص 142.

[2] **نفس المرجع**، ص 143.

- صندوق الضمان الاجتماعي لوهران؛
- صندوق الضمان الاجتماعي للجزائر؛
- صندوق الضمان الاجتماعي لقسنطينة.

بتاريخ 14 نوفمبر 1963 تم إصدار المرسوم رقم 63-457 والمتعلق بإنشاء جهاز للضمان الاجتماعي خاص بهيئة البحارة، تحت إشراف وزارة النقل يسير التأمينات الاجتماعية، المنح العائلية والتقاعد. وبتاريخ 12 أفريل 1964 إصدار المرسوم رقم 64-125 الذي يعيد تبيان التركيبة البشرية لمجلس الإدارة الخاص بصناديق الضمان الاجتماعي والذي تميز بـ:[1]

- التمثيل الخاص للمستخدمين أصبح نصف التمثيل العمالي؛
- تحديد ممثلي المستخدمين والعمال عن طريق تنظيماتهم المهنية وليس عن طريق الانتخاب؛
- الإعلان الرسمي عن المرسوم رقم 64-364 المؤرخ في ديسمبر 1964 المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- بتاريخ 01 أفريل 1967 تكفل الضمان الاجتماعي بأخطار حوادث العمل والأمراض المهنية بدلا من شركات التأمين الاقتصادية طبقا للقرار 66-183 الصادر في 01 جانفي 1966.[2]

المطلب الثاني: الضمان الاجتماعي في الفترة التاريخية 1983/1970

مع بروز معالم وأهداف سياسة اجتماعية واقتصادية ترمي إلى العدالة وتحسين ظروف المعيشة أصبح من الضروري القيام بإصلاحات في الضمان الاجتماعي الموروث عن الاستعمار ولقد تمت الاصلاحات بطريقة مرحلية:[3]

---

[1] يحياوي محمد، لهبيبات أحمد، **مرجع سابق**، ص 544.

[2] بربار نور الدين، **التحولات الراهنة وإشكالية التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر**، ص 143.

[3] تنطاست ليليا، **مرجع سابق**، ص 68.

- في سنة 1970 تم صياغة أول نص قانوني جزائري (مرسوم رقم 70-116 المؤرخ في 1 أوت 1970)، والذي ينظم الضمان الاجتماعي في جميع نواحيه باستثناء النظام الفلاحي والذي تم إعادة تنظيمه في 1971 طبقا للأمر الصادر في 5 أفريل من نفس السنة، والذي بمقتضاه أصبح القطاع الفلاحي يستفيد من نفس الشروط والأدوات المطبقة في الضمان الاجتماعي والممنوحة للنظام العام؛
- كما تمت الاستفادة من توسيع التأمين الاجتماعي (المرض، الأمومة، حوادث العمل ...الخ) على العمال الغير أجراء وذلك في سنة 1974 عن طريق إصدار أمر بتاريخ 17 سبتمبر 1974 علما أن هذه الشريحة لم تكن تستفيد من التأمين على التقاعد؛
- كما تمت في 30 جوان 1974 وضع تحت وصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كل هيئات الضمان الاجتماعي باستثناء النظام الفلاحي وتعتبر هذه العملية خطوة أولى نحو توحيد هذه الهيئات، وقد تلتها خطوات أخرى من أبرزها تلك التي أقرتها اللجنة الوطنية المكلفة في سنة 1974 بإعداد مشروع لإصلاح منظومة الضمان الاجتماعي والذي يعتمد على توحيد لمختلف الأنظمة الموجودة وتجانس الأداءات من طرف هذه الأخيرة وكذا توحيد في تمويل المنظومة.

وتجدر الإشارة أيضا انه في هذه المرحلة تم إنشاء مجموعة من الصناديق يتولى كل صندوق تغطية فئة معينة وفيما يلي بعض الصناديق التي كانت موجودة ومجال تغطيتها الاجتماعية:[1]

- ينتسب العمال في القطاع الخاص والشركات الوطنية في الصناعة والتجارة وإطارات الدولة والسلطات المحلية والمستشفيات إلى نظام الضمان الاجتماعي العام، وعمل نظام الضمان الاجتماعي العام على تغطية المخاطر الصحية (الأمومة، الحوادث، التعويضات العائلية)؛

[1] بربار نور الدين، **التحولات الراهنة وإشكالية التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر**، ص 144.

- **صندوق تأمين المعاشات الجزائرية:** (Caisse Algérienne d'Assurance Vieillesse) "CAAV" يتولى هذا الصندوق تغطية جزء كبير من السكان المهاجرين التي بقيت تعمل في الجزائر بعد الاستقلال؛
- **صندوق الموظفين:** "la caisse des fonctionnaires": كان الموظفون في الدولة والسلطات المحلية والمستشفيات ينتسبون لصندوق الموظفين الذي يتولى تأمين المرض والأمومة زيادة على انتساب هؤلاء الموظفين إلى الصندوق العام للضمان الاجتماعي؛
- **الصندوق العام للتقاعد:** "la caisse générale des retraites" التأمين على الشيخوخة وتأمين حوادث العمل زيادة على تولي مهمة تسيير المنح العائلية بين العمال وأرباب العمل؛
- **صندوق الضمان الاجتماعي لعمال المناجم؛**
- **صندوق تأمين الشيخوخة لغير الأجراء؛**
- لا تغطي صناديق الضمان الاجتماعي الموجودة في هذه الفترة العاملين في القطاع الفلاحي، ويتولى تأمين هذه الفئة **صندوق التعاون الفلاحي**.

المطلب الثالث: الضمان الاجتماعي بعد سنة 1983

تميزت هذه المرحلة بإصلاحات كبيرة على المستوى التنظيمي للضمان الاجتماعي حيث كان يعاني هذا الأخير من نقائص في طرق التسيير والتمويل، تعدد أنظمة الضمان الاجتماعي وتعقد طريقة تسييرها، لذا تم حل كل الأنظمة الموجودة سابقا قبل سنة 1983 ولإعطاء النظام أكثر فعالية في هذا المجال استدعت الضرورة تطوير وإحداث أطر جديدة بإصدار مراسيم وتشريعات تنظيمية في مجال قطاع الضمان الاجتماعي، ولهذا قد صدرت في هذه السنة خمسة قوانين وهي:

- **القانون رقم: 83/11 المؤرخ في: 1983/07/02** والمتعلق بالضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والذي يغطي أغلب الأخطار المرتبطة بحياة الأجراء وغير الأجراء كما يمتاز هذا

النظام بأنه نظام إجباري ونظام تساهمي ولقد عدل بالأمر رقم 96/17 المؤرخ في 16 جويلية 1996؛

- **القانون رقم: 83/12 المؤرخ في: 1983/07/02:** والمتعلق بالتقاعد المتعلق بالتقاعد ويهدف هذا القانون إلى إنشاء نظام وحيد للتقاعد مركزا على توحيد القواعد المتعلقة بالحقوق والامتيازات وقواعد التمويل أيضا بالإضافة إلى تقدير معاش التقاعد؛
- **القانون رقم: 83/13 المؤرخ في: 1983/07/02:** المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية، حيث يهدف هذا النص إلى تغطية المخاطر الناتجة عن حوادث العمل والأمراض المهنية التي يتعرض لها العامل مهما كان قطاع النشاط الذي ينتمي إليه؛
- **القانون رقم: 83/14 المؤرخ في: 1983/07/02:** المتعلق بتحديد التزامات المكلفين والخاضعين للضمان الاجتماعي، حيث يتعين مثلا على المستخدم إيداع تصريح لدى الجهاز في مدة أقصاها عشرة أيام من بدء النشاط. ويحتوي هذا التصريح على عدد العمال المشتغلين بالمؤسسة ومنذ ذلك التاريخ يلتزم رب العمل بتسديد حقوق الاشتراك تحت طائلة التعرض لعقوبات جزائية في حالة الإخلال بالالتزام؛
- **القانون رقم: 83/15 المؤرخ في: 1983/07/02** والمتعلق بالمنازعات المتعلق بمنازعات التأمينات الاجتماعية، ويهدف هذا القانون إلى ما يلي:[1]
  - تجنب المستفيدين من اللجوء الدوري للعدالة التي تتطلب أجال ومصاريف وشكليات معقدة؛
  - إجبار صناديق الضمان الاجتماعي على إعادة دراسة الملفات، وبذلك يضمن الصندوق السير الحسن لمصالحه.

[1] يحياوي محمد، لهبيبات أحمد، **مرجع سابق**، ص 545.

في 20 أوت 1985 تم اصدار المادة 17 من المرسوم رقم 85-223 والمتضمن التنظيم الإداري للضمان الاجتماعي ويتشكل مجلس الإدارة من 16 ممثلا:[1]

- ممثل الوزير الوصي: رئيسا؛
- 5 ممثلين لكل من وزراء المالية، الجماعات المحلية، التخطيط، الصحة، العمل؛
- ممثلين لكل من حزب جبهة التحرير الوطني، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين؛
- 4 ممثلين للهيئات المشغلة في الوظيفة العمومية، البناء، الصناعات الخفيفة، الفلاحة؛
- ممثل الهيئات المشغلة في القطاع الخاص؛
- ممثل غير الأجراء؛
- ممثل موظفي الصندوق.

وأيضا نص نفس المرسوم على التنظيم الإداري للتأمينات حيث حدد وجود ثلاث صناديق:[2]

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء **(CNAS)**؛
- الصندوق الوطني للتقاعد **(CNR)**؛
- الصندوق الوطني للتأمينات لغير الأجراء **(CASNOS)**.

وقد تم فيما بعد إثراء القوانين 83/11، 83/12، 83/13 بالتعديلات التالية:[3]

---

[1] يحياوي محمد، لهبيبات أحمد، **مرجع سابق**، ص 546.

[2] بن سعدة كريمة، **تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر -دراسة حالة CNAS وكالة تلمسان-**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 57.

[3] مدقن قدور، **دور المنظمات الدولية في عملية رسم السياسات الاجتماعية بالدول المغاربية -دراسة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر نموذجا-**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014، ص 81.

- الأمر رقم 96/17 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المتعلق بالضمان الاجتماعي؛
- الأمر رقم 96/18 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المتعلق بالتقاعد؛
- الأمر رقم 96/19 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية.

وجاء في القانون رقم 1992/8 المتمم والمعدل للقانون 75-223 أنواع صناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي لها، عن طريق مجلس يسمى " مجلس الإدارة " وأيضا تسييره يتم عن طريق شخص مؤهل لذلك يسمى "**المدير العام**". كما أن هذا المرسوم وسع من مجال الصندوق الوطني للتقاعد الذي أصبح يتضمن إضافة إلى التقاعد العادي التقاعد المسبق.

- **سنة 1994:** إصدار مرسوم رقم 188/94 في 6 جويلية 1994 الذي أنشئ صندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.
- **سنة 1997:** إصدار مرسوم رقم 47/97 المؤرخ في 4 فيفري 1997 الذي أنشأ بموجبه الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال في قطاعات البناء والأشغال العمومية **(CACOBATH)**.[1]

المطلب الرابع: عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي

أطلق قطاع الضمان الاجتماعي الجزائري برنامجا إصلاحيا طموحا تم تجسيد آخره في نظام الشفاء، ورغم كل هذا يبقى الضمان الاجتماعي الشغل الشاغل للمواطن والمؤسسات والدولة نظرا لأهميته، وفي إطار عصرنة هذا النظام يعتبر مشروع نظام الشفاء الطموح الذي يعتمد على التكنولوجيات الدقيقة وتعتبر الجزائر السباقة في العمل به قاريا وعربيا فهو نظام معقد سواء من الناحية التقنية أو العملية أو الوظيفية متعدد الأبعاد ذو انعكاسات هيكلية على سير النظام ككل.[2]

---

[1] بن سعدة كريمة، **مرجع سابق**، ص 58.

[2] درار عياش، **مرجع سابق**، ص 192.

أولا: نظام بطاقة الشفاء

1- تعريف:

استفاد قطاع التأمين الاجتماعي في السنوات الأخيرة من أنظمة عمل حديثة سهلت على المستفيدين من خدماته مهمة دفع واسترجاع مستحقاتهم دون الوقوف لساعات طويلة في الطوابير، وتتمثل هذه الآليات في الاستفادة من أنظمة الإعلام الآلي عن طريق البطاقة الالكترونية، التي تعود فكرة استحداثها لسنة 2005 وكان دخول البطاقات الأولى في الخدمة 2007 ومست العملية في شطرها الأول خمس ولايات تجريبية قبل أن يتم تعميمها على المستوى الوطني في مرحلة ثانية لتشمل كل الولايات.[1]

نظام البطاقة الإلكترونية الشفاء يعتمد على استعمال التكنولوجيات الدقيقة والذي ينتج بطاقات ذات شريحة تسمى الشفاء ويأتي هذا النظام في إطار العصرنة الشاملة لقطاع الضمان الاجتماعي إذ تعتبر الجزائر السباقة في العمل به قاريا وعربيا، فهو نظام معقد سواء من الناحية التقنية أو العملية أو الوظيفية، متعدد الأبعاد ذو انعكاسات هيكلية على سير الصندوق وبيئته، فهذا النظام يتيح للمؤمن لهم اجتماعيا استعماله أثناء توجههم إلى الصيدليات والأطباء المعالجين وكافة مؤسسات القطاع الصحي من مستشفيات وعيادات خاصة ومتخصصة متعاقدة مع الضمان الاجتماعي وكان المؤمن له اجتماعيا قد سوى وضعيته الإدارية اتجاه التعاقد حتى يتاح له حق التعويض الفوري أي يتم اقتطاع المبلغ مع أخذ بعين الاعتبار نسبة التعويض التي يستفيد منها المؤمن له دون الدفع الكامل، ثم الانتظار لعدة أيام للحصول على التعويضات فالبطاقة الإلكترونية الشفاء جاءت في سياق عصرنة إدارة نظام الضمان الاجتماعي.[2]

---

[1] درار عياش، **مرجع سابق**، ص 192.

[2] بربار نور الدين، **التحولات الراهنة وإشكالية التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر**، ص 202.

إذ تتمتع بطاقة الشفاء بمجموعة من الخصائص التقنية سهلت من استخدامها نذكر منها:[1]

- قدرة استيعاب: "32 كيلوبايت"؛
- هي بطاقة مطابقة لمقاييس إيزو 7810، 7816؛
- تمتاز بالمرونة وقوة تأمين وحفظ البيانات؛
- تسمح باستعمال الرمز السري؛
- بطاقة من البلاستيك المقوى؛
- قابلة للعمل البيني عن طريق نظام تسيير الملفات؛
- بطاقات PET (الحياة 5 سنوات على الأقل).

وفي هذا السياق، صمم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء برمجيات مهنية موجهة للاستعمال من قبل الممارسين الصحيين الذين يتم تزويدهم بمفتاح الممارسين الصحيين الذي يمكنهم من استعمال البرمجيات التالية:[2]

- الشفاء الصيدلي؛
- الشفاء الطبيب؛
- الشفاء صانعي النظارات الطبية؛

---

[1] غفصي توفيق، **دور الابتكارات في عصرنة منظومة التأمينات الاجتماعية في الجزائر –دراسة حالة بطاقة الشفاء**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023، ص 195.

[2] مولاي خليل، **الاتجاه نحو تعميم استخدام الإدارة الالكترونية لتحسين جودة الخدمة العمومية –دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2019–2020، ص 226.

2- طرق استخدام بطاقة الشفاء:

تختلف طرق استخدام بطاقة الشفاء حسب مجالات أو مواقع استخدام هذه البطاقة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:[1]

أ- **عند الطبيب:** يقدم المريض بطاقة الشفاء إلى ممتهن الصحة (الطبيب) الذي يقوم بإدخالها في جهاز قارئ البطاقة، حتى يتمكن من الإطلاع على هوية المريض وحقوقه، فيمكن قراءة البطاقة بفضل التوصيل المتزامن من المفتاح وبطاقة الشفاء بالحاسوب. بعد معاينة المريض يقوم الممتهن بإعداد الفاتورة الإلكترونية والوصفة الطبية، ويعيد بعدها البطاقة إلى المؤمن ونسخة من الوصفة الطبية، ويقوم الممتهن دوريا بإرسال الفواتير الإلكترونية عن طريق الشبكة الداخلية للصندوق إلى مركز التخليص.

ب-**عند الصيدلي:** يقدم المؤمن بطاقة الشفاء إلى الصيدلي مرفقة بالوصفة الطبية، حيث يقوم الصيدلي بإدخال بطاقة المؤمن في القارئ، وتلك المعلومات الخاصة بمفتاح *ممتهن الصحة في الحاسوب، حيث تسمح له هذه العملية بما يلي:

- معرفة المريض؛
- معرفة حقوق المريض في الأداءات؛
- تدوين قائمة الأدوية؛
- إعداد وإمضاء الفاتورة الإلكترونية.

ومن ثم تعاد البطاقة إلى المؤمن مع تسليم الأدوية بعد نزع الإتاوات، حيث يقوم الصيدلي بإرسال الفواتير الإلكترونية إلى مركز التخليص كما يفعل الطبيب. زيادة على هذا يقوم الصيدلي

---

[1] عراية الحاج، زرقون محمد، **عصرنة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر: تجربة بطاقة الشفاء**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014، ص 129-130.

بتسليم وكالة الصندوق المعنية الوصفات الطبية التي ترفق بإتاوات الأدوية المسلمة عند المراكز الاستشفائية العامة أو الخاصة.

ج- **عند المراكز الاستشفائية:** يقوم المريض عند دخوله إحدى هذه المراكز، بتقديم بطاقة الشفاء للسماح للمركز بالتعرف على هوية المؤمن، أو أحد ذوي الحقوق ومعرفة حقوقه في التعويض، حيث يقوم المركز الصحي بإعداد الفواتير ومن ثم يسترجع المؤمن بطاقته، وتسلم له عند الضرورة وصفة طبية. ويقوم المركز بنفس الخطوات التي يقوم بها الطبيب والصيدلي، بالنسبة لإرسال الفواتير الإلكترونية لصندوق الضمان الاجتماعي.

د- **عند صندوق الضمان الاجتماعي:** يرتكز دور صندوق الضمان الاجتماعي على معالجة الملفات المختلفة ودفع المستحقات، حيث تتطلب معالجة الملفات المختلفة من قبل مركز الدفع التابع للصندوق ما يلي:[1]

- مطابقة المعطيات الموجودة على الفواتير الالكترونية مع المستندات المودعة والخاصة بالأدوية، لمطابقة الوصف مع نوع العلاج؛
- التأكد من وجود الإتاوة ومدة صلاحيتها؛
- التحقق والتوثيق الخاص بالتوقيعات الالكترونية (مهني الصحة، المؤمنين) عند صدور الفواتير الالكترونية.

3- مزايا بطاقة الشفا: يمكن إبراز مزايا بطاقة الشفاء في النقاط التالية:[2]

- تساهم في إحداث تواصل مباشر بين الصيادلة ومسيري الشركات الصيدلية وكذلك مع بنك المعلومات باعتبارهم متعاقدين الصندوق وهذا لأن البطاقة تستخدم آليا والدفع فيها يتم أوتوماتيكيا؛

---

[1] مولاي خليل، **مرجع سابق**، ص 229.

[2] عراية الحاج، زرقون محمد، **مرجع سابق**، ص 132.

- تحويل دفتر الدفع الذي كان يضع سابقا لأصحاب الأمراض المزمنة إلى بطاقة صغيرة الشكل؛
- كما تستجيب لمعايير الجودة العالية من حيث الخدمة التي تقدمها؛
- آلية حديثة في عصرنة وحداثة صندوق الضمان الاجتماعي؛
- محاربة البيروقراطية وسهولة تقديم الخدمة؛
- التصديق المتبادل بين بطاقة الشفاء ومفتاح مهني؛
- القضاء على الوثائق الورقية المتبادلة؛
- تبادل المعطيات المعلوماتية بواسطة وحدات تحويل المعطيات؛
- توحيد شكل المعطيات التي يتم تبادل محتواها (الفواتير الالكترونية)؛
- ضمان أمن المعطيات وتدفق المعلومات المحولة (الفواتير الالكترونية المشفرة).

4- عيوب بطاقة الشفاء: يواجه تطبيق نظام الشفاء مجموعة من التحديات أهمها:[1]

- يشتكي معظم مستخدمي بطاقة الشفاء من الخدمة المسقفة بمبلغ 3000 دج، إذ انه يسمح لحامل البطاقة شراء الدواء مرتين في كل ثلاثة أشهر، وان لا تفوق الفاتورة المبلغ المذكور، وهذه الآلية بعيدة تماما عن الواقع مما يحتم على المؤمن لهم اللجوء إلى الطريقة التقليدية في تعويض مصاريف الدواء؛
- فيما يخص الاتفاقيات المبرمة مع الأطباء، فإنها تفرض على الأطباء احترام تسعيرة المعاينة المحددة في الاتفاقية، إذ يعتبرها الأطباء منخفضة جدا، مما أدى إلى رفض العمل بها؛
- زيادة عدد الأدوية الغير قابلة للتعويض، وهو ما سيزيد من الأعباء المالية التي يتحملها المؤمن باعتباره مطالبا بدفع قيمتها كاملة؛

---

[1] بن ديدة نجاة، بشيخ محمد حسين، **بطاقة الشفاء بين العصرنة وحماية المؤمن له**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023، ص 45.

- بعض أصحاب الأمراض المزمنة التي لم تصنف كذلك، مثل المصابين بأمراض القولون المزمن والحساسية المزمنة، فلا هم استفادوا من نظام التعويض الخاص بالمرضى المزمنين، ولا هم استفادوا من بطاقة الشفاء، بحكم أنهم مصابون بأمراض مزمنة، والقانون لم يصنفهم كذلك؛
- عدم تعويض بعض المستلزمات الطبية وبعض الأدوية الضرورية المستخدمة في التطهير الطبي وعمليات التجميل، رغم ارتفاع أسعار اقتنائها.

ثانيا: مركز للشخصنة

قام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بإنجاز مركز للشخصنة، ذو الطابع الوطني والأول من نوعه قاريا وعربيا، ويتكفل مركز الشخصنة بإنتاج بطاقات "الشفاء" ومفاتيح مهنيي الصحة، حيث تم تجهيزه بأحدث المعدات الرقمية لتتم فيه عمليات للتشخيص الكهربائي والبياني للبطاقات الالكترونية "الشفاء" ومفاتيح مهنيي الصحة وأعوان الصندوق.

هذا المركز مجهز بأجهزة شخصنة من علامة داتا كارد، بطاقة إنتاج 400 إلى 600 بطاقة في الساعة، إضافة إلى أجهزة ماسحة بقدرة لرقمنة 1000 إلى 1200 استمارة في الساعة لكل جهاز. كما يتكفل النظام برقمنة الاستمارات المتعلقة بطلبات البطاقات إذ يسمح برقمنة الاستمارة لاستخراج الرمز الدليلي والتعرف على حامل البطاقة وصورته وكذا إدخال الصور المرقمنة بمحطة المعالجة. وقد أطر هذا المركز بخيرة مهندسي وتقنيي الصندوق الذين يتفانون في سيره الحسن، الذي يعد مفخرة لمنظومة الضمان الاجتماعي بالجزائر.[1]

ثالثا: منصة الهناء كناس

أطلقت الوكالة الوطنية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 حملة إعلامية من أجل تعريف المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم،

[1] https://www.cnas.dz./

بالفضاء الرقمي "الهناء"، وهو خدمة إلكترونية متوفرة عبر موقع الصندوق، من خلال تطبيق يمكن تحميله عن طريق الهواتف الذكية، يوفر الكثير من الخدمات دون عناء التنقل إلى مختلف هياكل الضمان الاجتماعي، ويمكن استخدامه في أي وقت، قام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بتعميم خدمة "الهناء" عبر كافة وكالاته الولائية كما بإمكان جميع المؤمن لهم اجتماعيا التسجيل في فضاء **الهناء كناس** بطريقة سهلة وسريعة. وللإستفادة من هذه الخدمة يمكن للمؤمن له اجتماعيا الحصول على الرقم السري الخاص بحساب الهناء عن طريق التسجيل عبر الموقع الإلكتروني للصندوق. كما جاءت هذه الخدمة في إطار السياسة الحكيمة التي ينتهجها الصندوق في سبيل تحسين الخدمة العمومية وعصرنتها، وأيضا من أجل تخفيف الإجراءات الإدارية عن المؤمن لهم اجتماعيا ومنها الحد من تنقلهم نحو هياكل الصندوق.

يقدم فضاء الهناء العديد من الخدمات للعمال الأجراء المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم الحصول على الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) عن بعد كما يلي:[1]

- الحصول على شهادة الانتساب وطلب بطاقة الشفاء؛
- متابعة تعويض المنتجات الصيدلانية؛
- الحصول على بيان التعويضات على المرض والأمومة؛
- الحصول على شهادة الأحقية في الأداءات الخاصة بالمؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم؛
- معرفة نسبة التعويضات؛ وقائمة الأدوية المرفوضة؛
- حالة بطاقة الشفاء مفعلة أم لا وتاريخ انتهاء صلاحيتها؛
- إيداع الشكاوى والعديد من الخدمات داخل الموقع.

[1] https://elhanaa.cnas.dz/

المبحث الرابع: صناديق الضمان والتضامن الاجتماعي في الجزائر

تعكس المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية لأي بلد مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي وهي أيضا مرآة لمستوى التشاور بين مختلف الفاعلين في الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لهذا اتخذت الجزائر العديد من السياسات في مجال ترقية الضمان والتضامن الاجتماعي، من خلال دعم مختلف الفئات الهشة وإعادة توزيع الدخول عبر عديد الصناديق، والتي يشترك فيها كل أجير وكل شخص طبيعي معنوي وغير معنوي.

المطلب الأول: وكالة التنمية الاجتماعية ADS

أولا: تقديم الوكالة

وكالة التنمية الاجتماعية مؤسسة وطنية مزودة بالشخصية المعنوية ذات طابع خاص، كما أنها تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، تتولى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة مسؤولية متابعة عملياتها والاشراف على نشاطاتها.[1]

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 96-232 [2]، تتمثل مهام الوكالة القانونية في الترقية، وانتقاء واختيار التمويل سواء بشكل كلي أو بشكل جزئي كما يلي:

- النشاطات والاعانات الهادفة لدعم الفئات السكانية المعوزة وتعزيز التنمية الجماعية؛
- كل المشاريع التي تقدم منفعة الاقتصادية وخدمات الاجتماعية أكيدة، وتستقطب أكبر قدر من اليد العاملة وتلقى إستحسان السكان، سواء كانت ذات طبع عمومي أو خاص وتهدف إلى ترقية وتنمية التشغيل.

---

[1] *www.msnfcf.gov.dz*

[2] **المرسوم التنفيذي رقم 96-232، إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية**. الجريدة الرسمية رقم 40 **(1996)**، مؤرخ في 13 صفر 1417 الموافق لـ 29 جوان 1996، ص 18.

ثانيا: برامج ADS

تدير وكالة التنمية الاجتماعية جملة من البرامج المتنوعة بالتنسيق مع مختلف المصالح والمديريات الولائية الموزعة على التراب الوطني، والهيئات الجمعوية، بهدف مساعدة الفئات المعوزة والمحرومة، تتمثل هذه البرامج في:[1]

1- **المنحة الجزافية للتضامن AFS:** تتمثل في مساعدة نقدية مباشرة مدفوعة للفئات السكانية المعوزة غير القادرة على ممارسة النشاط بصفة مؤقتة أو دائمة، حددت قيمتها بداية بـ 1000 دج، لترتفع إلى ثلاثة آلاف (3000) دج شهريا مع بداية سنة 2008 إضافة إلى علاوة بـ 120 دج لكل فرد تحت كفالة المستفيد من المنحة.

2- **تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة IAIG:** تم الشروع في تقديم هذا النوع من التعويضات المالية مع مطلع سنة 1994 بدعم وموافقة من البنك الدولي، بالموازاة والظروف الاقتصادية الصعبة التي صاحبت هذه الحقبة، وقد تم الاتفاق على منح تعويضات تقدر بـ 3000 دج شهريا بصفة خاصة لصالح الأفراد منعدمي دخل نظير قيامهم بأشغال وأنشطة لفائدة المصالح العمومية، ليتم توقيف هذا التعويض سنة 2011.

3- **جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات PID (CPE قبل سنة 2010):** تم إستحداث هذا الجهاز في إطار سياسة نشطة وفعالة تستهدف الادماج المهني للشباب، من طالبي العمل من أصحاب الشهادات الجامعية، وخرجي المعاهد المتخصصة في التكوين، والبالغين من العمر 19-35 سنة، والسماح لهم باكتساب الخبرة المهنية والرقي بمستوى تشغيلهم، وتقتصر فترة التكوين على مدة سنتين مقابل تعويض مالي قدره 10000 دج للجامعيين، و8000 دج بالنسبة لخرجي معاهد التكوين.

---

[1] *www.msnfcf.gov.dz*

4- أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكتف لليد العاملة TUP-HIMO: يهدف هذا البرنامج إلى توفير أكبر قدر ممكن من مناصب التشغيل المؤقتة، ويتمثل دوره في صيانة وإعادة تأهيل المؤسسات القاعدية العمومية عبر تنفيذ أشغال المنفعة العمومية ذات الأثر الاجتماعي، وترقية المقاولات المحلية، ويستوعب هذا البرنامج فئات الحرفيين، وأصحاب السجلات التجارية، والعاطلين عن العمل، والبالغين من العمر 18 و59 سنة، الموزعين على البلديات ذات معدلات البطالة العالية، يضمن البرنامج دفع أجر يساوي الأجر الوطني الأدنى لمدة ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى تغطية اجتماعية لمدة سنة واحدة.

5- جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي DAIS: إستحدث في بداية التسعينات، كانت مهمته تتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة عن طريق إستحداث مناصب عمل بمبادرات محلية بحتة تهدف إلى مساعدة الشباب البطالين على اكتساب خبرة مهنية في الادارات والمؤسسات الإنتاجية، لمدة تتراوح بين 03-12 شهرا، وبداية من عام 2011، تغير توجه وإسم هذا البرنامج إلى جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي، هدفه الأساسي إدماج البطالين عديمي التأهيل، لمدة تقدر بسنتين (02) قابلة للتجديد لمرتين للأفراد ذوي 18-59 سنة.

6- الجزائر البيضاء BLANCHE ALGERIE: هدف هذا البرنامج انشاء مؤسسات مصغرة، توكل لها مهمة تحسين الإطار المعيشي للبطالين، لاسيما أولئك الذين تم تسريحهم من النظام المدرسي، تقدر مدة العقد بـ 03 أشهر قابلة للتجديد 03 مرات بمبلغ 850 ألف دج للبطالين البالغين 18-40 سنة، الراغبين أن يصبحوا مقاولين جدد وصغار، أما العاملين ضمن هذا البرنامج فتتراوح أعمارهم بـ 18-59 سنة مع ضمان حصولهم على الأجر الأدنى لمدة 12 شهرا.

7- التنمية الجماعية الإشتراكية DEV-COM: مبادرة ممولة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، يستهدف تنفيذ مشاريع اجتماعية واقتصادية محددة من قبل الخلايا الجوارية للتضامن، عبر

تشجيع الوعي الجماعي في أوساط الفئات المحرومة، وبلغ الانفاق على مشروعات التنمية الاجتماعية الاشتراكية حوالي 04 مليون دج، وعدد المشاريع المنفذة 2500 مشروع خلال الفترة 2005-2015.

المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS

نشأ صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء سنة 1958 وبهذا فهو يعتبر من أقدم صناديق الضمان الاجتماعي الجزائري، وعليه فإن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، طبقا للمادة 49 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. يتولى المجلس الإداري إدارة الصندوق بصفته خاضع لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

أولا: مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال[1]

- تسيير أداءات التأمينات الاجتماعية (المرض، الأمومة، العجز والوفاة) وكذا حوادث العمل والأمراض المهنية؛
- تسيير المنح العائلية لحساب الدول؛
- تحصيل الاشتراكات؛
- الرقابة والمنازعات المتعلقة بتحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل الأداءات؛
- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم اجتماعيا وكذا أصحاب العمل؛
- المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية؛

[1] https://www.mtess.gov.dz/ar/

- تسيير الأداءات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين من الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي؛
- إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين؛
- القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوي حقوقهم من الأداءات الجماعية، على شكل انجازات ذات طابع صحي واجتماعي؛
- تسيير صندوق المساعدة والنجدة؛
- إبرام اتفاقيات مع مقدمي العلاج؛
- إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم والتزاماتهم.

ثانيا: هياكل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

حتى يتمكن الصندوق من القيام بمهامه العادية على المستوى المركزي والولائي، فهو يتكون من:[1]

- مديرية عامة؛
- 49 وكالة ولائية (اثنان منها بالجزائر العاصمة)؛
- 839 هياكل الدفع:
  - **368 مركز دفع؛**
  - **405 ملحقة دفع؛**
  - **66 ملحقة محلية.**
- 4 عيادات متخصصة (الجراحة القلبية للأطفال، العظام والتأهيل، أمراض الأذن والأنف والحنجرة وجراحة الأسنان)؛
- 4 مراكز للتصوير الطبي الشعاعي؛

---

[1] غفصي توفيق، **مرجع سابق**، ص 184.

- 35 مركزا للتشخيص والعلاج؛
- 55 صيدليات تابعة للصندوق؛
- 30 حديقة ورياض الأطفال؛
- مطبعة؛
- مركز عائلي ذو طابع اجتماعي.

ثالثا: المستفيدون[1]

- العمال الأجراء، مهما كان قطاع النشاط؛
- الممتهنين (المتربصين)؛
- الطلبة؛
- المتربصين في مجال التكوين المهني؛
- فئة المعاقين؛
- المجاهدين؛
- لمستفيدون من امتيازات الضمان الاجتماعي (المنح والريوع)؛
- المستفيدون من المنح الجزافية للتضامن (الأشخاص المرضى أو المسنين وغير الناشطين)؛
- المستفيدون من منحة التضامن (المرضى، المسنين وغير النشطين) ذوي الحقوق وهم:
  - الزوج، الزوجة؛
  - الأطفال القصر؛
  - الفتيات الغير المتزوجات غير العاملات؛
  - الأصول.

[1] https://cnas.dz/

رابعا: الأداءات[1]

- يتم التكفل بمصاريف العلاج الطبي والأدوية بنسبة 80% وبنسبة 100% في بعض الحالات (لاسيما المرضى المصابين بأمراض مزمنة)؛
- يتم تعويض فترات التوقف عن العمل بسبب المرض بنسبة 50% من الأجر خلال 15 يوما الأولى وترفع إلى نسبة 100% من الأجر بعدها؛
- وتصل المدة القصوى لهذا التعويض إلى ثلاث (03) سنوات؛
- التكفل بالتأمين عن الأمومة بنسبة 100%، حيث تستفيد المرأة العاملة من عطلة أمومة تصل إلى 98 يوما؛
- يساوي المبلغ الأدنى لمنحة العجز إلى نسبة 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- عند وفاة المؤمن له اجتماعيا يستفيد ذوي حقوقه من منحة الوفاة؛
- تمنح الأخطار المهنية الحق التغطية بنسبة 100 % في مجال العلاج والتوقف عن العمل بسبب المرض؛
- يتم تسديد الريوع في حالة الآثار الجسدية الناجمة عن الحوادث؛
- وتسدد الريوع لفائدة ذوي الحقوق في حالة وقوع حادث العمل المفضي إلى الوفاة.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتقاعد CNR

أولا: نشأة الصندوق وطبيعته القانونية

بتاريخ 02 جويلية 1983، أنشأ الصندوق الوطني للتقاعد بموجب المرسوم 85-223 المؤرخ في 20 أوت 1985 الملغى والمستبدل بالمرسوم 07-92 المؤرخ في 04 يناير 1992 والمتضمن

[1] مولاي خليل، **مرجع سابق**، ص 240.

الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي. إن الصندوق الوطني للتقاعد ما هو إلا حصيلة لاندماج سبع صناديق فيما بعضها (صندوق التامين عن الشيخوخة لغير الأجراء الذي تحول فيما بعد صندوق التامين الاجتماعي للعمال الغير الأجراء) المنشأ سنة 1985 والتي كانت تسير جميع أنظمة التقاعد المتواجدة قبل إنشاءها سنة 1983 إلى نظام وطني موحد للتقاعد الذي يمنح نفس المزايا لكل العمال مهما كان قطاع نشاطهم. ويتعلق الأمر بـ:[1]

1- **CAAV**: الصندوق العام للتأمين عن الشيخوخة نظام عام والمكلف بتسيير المتقاعدين التابعين في نظام التقاعد العام؛

2- **CGR**: الصندوق العام للتقاعد للموظفين الجزائريين المكلف بتسيير التقاعد الخاص بالموظفين؛

3- **CNMA**: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والمكلف بمنح متقاعدي النظام الفلاحي؛

4- **CSSM**: صندوق الضمان الاجتماعي الخاص بعمال المناجم والمكلف بتيسير منح متقاعدي قطاع المناجم؛

5- **CAVNOS**: صندوق التامين عن الشيخوخة لغير الأجراء والمكلف بتسيير منح التقاعد لغير الأجراء؛

6- **LEPSGM**: مؤسسة التغطية الاجتماعية لعمال البحر والمكلف بمنح التقاعد لعمال البحر؛

7- **CAPAS**: مؤسسة التأمين الاجتماعي لعمال الكهرباء والغاز المكلف بمنح التقاعد لعمال الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز؛

8- **SNTF**: المؤسسة الوطنية لعمال السكك الحديدية والمكلف لمنح التقاعد للشركة الوطنية للسكك الحديدية.

---

[1] https://dz.cnr.dz/ar/

إذن الصندوق الوطني للتقاعد هو هيئة عمومية ذات طابع خاص تحكمها القوانين الخاصة بها ويؤكد المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1412 الموافق لـ 4 يناير سنة 1992 على أن يتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي.

ثانيا: التسيير الإداري

إن الهياكل الأساسية المكلفة بتسيير ضمان الصندوق هي:[1]

1- **مجلس الإدارة:** يتولى إدارة مراقبة وتنشيط الصندوق ويتكون من 29 عضو موزعين كالتالي:

- **18** ممثلا عن العمال يتم تعيينهم من طرف المنظمات الأكثر تمثيلا؛
- **9** ممثلين عن أرباب العمل من بينهم اثنين بالوظيف العمومي؛
- **2** ممثلين اثنين عن مستخدمي الصندوق.

2- **المدير العام:** ويتولى الإشراف عن الصندوق وضمان تسييره تحت رقابة مجلس الإدارة. وتتولى المديرية العامة ما يلي:

- تنظيم تخطيط تنسيق مراقبة نشاطات الوكالات الولائية والفروع الإدارية للمؤسسات التابعة وتسير المعدات والوسائل البشرية والمادية للصندوق، وكذا الميزانية مع تنظيم العمليات المالية ومركزية المحاسبة العامة؛
- تنسيق تحصيل اشتراكات التقاعد؛
- تسير المسارات ا المهنية للمؤمنين اجتماعيا؛
- تنظيم إعلام المؤمنين لهم اجتماعيا ومستخدميهم؛
- متابعة تطبيق الاتفاقيات والعقود في مجال التقاعد؛
-

[1] https://www.mtess.gov.dz/ar/

وتتضمن المديرية العامة تحت سلطة المدير العام ومساعدة مدير عام مساعد الهياكل الآتية:[1]

- مديرية التقاعد؛
- مديرية مسارات الحياة المهنية للمؤمن لهم اجتماعيا؛
- مديرية المالية أو العون المكلف بالعمليات المالية؛
- مديرية الإعلام الآلي والتنظيم؛
- مديرية الإدارة العامة؛
- المتفشية العامة؛
- خلية استقبال المواطن، الاتصال والإصغاء الاجتماعي؛
- خلية الاكتوارية.

كما يساعد المدير العام في مهامه مساعدون مستشارون من اجل التكفل بملفات خاصة والبحث والتحليل التي تمليها الظروف.

ثالثا: مهام الصندوق الوطني للتقاعد

حددت مهام الصندوق من المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 4 يناير 1992 كالآتي:[2]

- تسيير معاشات ومنح التقاعد وكذا معاشات ومنح ذوي الحقوق؛
- تسيير المعاشات والمنح الممنوحة بسند التشريع ما قبل الفاتح من يناير 1984 إلى غاية انقضاء حقوق المستفيدين؛
- ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التقاعد؛

[1] https://www.mtess.gov.dz/ar/
[2] https://dz.cnr.dz/ar/

- تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي؛
- تسيير صندوق المساعدة والإغاثة تطبيقا للمادة 52 من القانون 83-12 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 المتعلق بالتقاعد؛

يشرع في تطبيق المرسوم من قانون رقم 83-12 المؤرخ في يوليو 1983 المشار إليه في إطار الإجراءات المتبعة، والقيام بنشاطات في شكل انجازات ذات طابع اجتماعي كالتي نصت عليها المادة 92 من القانون رقم 83-11 والمؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 المتعلق بالضمان الاجتماعي ونصوصه التطبيقية.[1]

رابعا: التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للتقاعد

يرتكز التنظيم الإداري للصندوق الوطني للتقاعد على نظام اللامركزية، وما هي في الواقع عبارة عن عدم تركيز لعدم تمتع الوكالات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويقوم التنظيم الإداري للصندوق الوطني للتقاعد حسب تحديده بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 16 أفريل 1997 على الهياكل التالية: [2]

- المصالح المركزية (المقر الرئيسي)؛
- الوكالات المحلية (51 وكالة)؛
- مراكز الإعلام الآلي الجهوية (10 وكالات)؛
- المراكز الجهوية للأرشيف (5 وكالات)؛
- مراكز الاستقبال والتوجيه (52 وكالة).

[1] https://www.mtess.gov.dz/ar/
[2] https://dz.cnr.dz/ar/

المطلب الرابع: الصندوق الوطني للتأمينات لغير الأجراء CASNOS

تم إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء في سنة 1992 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92/07 المؤرخ في 4 جانفي 1992، يتضمن الطبيعة القانونية للصندوق الوطني والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي.[1]

أولا: تنظيم وسير الصندوق

1- الجهاز الإداري: يدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء مجلس إدارة يتكون من 21 عضو يمثل التجار، المزارعين أصحاب المهن الحرة والحرفيين وأصحاب المصانع.

وتتمثل أجهزة الإدارة في:

- المديرية العامة؛
- المديريات المركزية؛
- الوكالات.

2- التنظيم: إلى غاية 30 ماي 2001، بقي تنظيم الإدارة للصندوق محددة بموجب قرار رقم 1997/002 والذي تضم الهياكل التالية:[2]

- المديرية العامة؛
- المديريات المركزية؛
- الوكالات الجهوية؛
- الفروع الولائية؛
- شبابيك المتخصصة.

---

[1] https://casnos.com.dz/presentation/

[2] قرومي حميد، ضحاك نجية، **مرجع سابق**، ص 95.

3- مهامه: يتمتع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويعترف بطابعه التجاري في علاقاته مع الغير وتتمثل مهامه في:[1]

- يسير الخدمات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية المقدمة لغير الأجراء؛
- يسير معاشات المتقاعدين من غير الأجراء ومنحهم؛
- ينظم الرقابة الطبية وينسقها ويمارسها؛
- يقوم بأعمال الوقاية والتربية والإعلام في المجال الصحي بعد اقتراح من مجلس الإدارة؛
- يسير صندوق المساعدة والإسعاف.

المطلب الخامس: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

أستحدث هذا الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، تقع وصايته المباشرة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يهدف إلى "تخفيف" الآثار الاجتماعية الناتجة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط المعتمد وفق التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في نشاطه الساري عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة الموكلة له من طرف السلطات العمومية.

أولا: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

1- تعويض البطالة: ابتداء من سنة 1994، شرع **CNAS** في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية. ومن مهن الصندوق الأولى، دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006:[2]

---

[1] قرومي حميد، ضحاك نجية، **مرجع سابق**، ص 95.

[2] **https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Organisation.aspx**

- أكثر من 189.830 عاملا مسرحا من مجموع 201.505 مسجلا، أي بنسبة استيفاء 94 بالمائة؛
- يناهز عدد المستفيدين الذين تّم توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محدّدة المدّة أو بقاءهم بالمؤسسات المؤهلة للتصفية 5.275 مستفيدا؛
- أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تمت في الفترة الممتدة بين سنتي 1996 و1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، عند ذاك بدأ منحنى الانتساب في التقلص؛

2- الاجراءات الاحتياطية: منذ سنة 1998 وإلى سنة 2004، قام **CNAC** بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين عبر المرافقة تحت رعاية المستخدمين تّم توظيفهم وتدريبهم خصيصا ليرتقوا الى مستشارين نشطين على مستوى مراكز مجهزة بأحدث المعدات والبرامج المخصصة لهذا الشأن. ومنه تم عرض النتائج الآتية:[1]

- أكثر من 11.583 بطال تم تكوينهم من طرف المستشارتين – النشطين في مجال البحث عن مناصب العمل؛
- أكثر من 2.311 بطال تمت مرافقتهم في لاستحداث مؤسسات مصغرة؛
- منذ سنة 1998، تابع أكثر من 12.780 بطال تدريب لإكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية؛
- مع سنة 2004، ومع تقلص عدد المسجلين في النظام، تم تسطير برنامج ثاني يستقطب إعادة تأهيل البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

[1] https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Organisation.aspx

3-دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين للفئة 35-50 سنة: ضمن إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، والمتعلق بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف **CNAC** منذ سنة 2004، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع للبالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) سنة وخمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010.

4-جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع للفئة 30 – 50 سنة: ابتداء منذ سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) سنة وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، والمتعلقة بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

ثانيا: التنظيم والتوزيع

تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يعمل **CNAC** بتعداد يناهز 2734 أجيرا (عدد الموظفين اعتبارا من 2021/06/30)، موزعا إقليميا عبر:[1]

- مقر المديرية العامّة؛
- ثماني وخمسين (58) وكالة ولائية؛
- ثلاثة عشر (13) وكالة فرعية؛
- أكثر من عشرة (10) ممثليـات.

[1] https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Organisation.aspx

المطلب السادس: الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء، الأشغال العمومية والري CACOBATH

تم إنشاء الصّندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والرّي "**كاكوبات**" بموجب المرسوم رقم 97-45 الصادر في 26 رمضان 1417، الموافق لـ 04 فيفري 1997، وهو مؤسسة عمومية ذات التسيير الخاص (EPGS) تتمتّع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي. أنشئ صندوق **كاكوبات** ليستجيب لضرورة تنظيم تسيير خاص للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والرّي. ويخضع الصّندوق لوصاية وزارة العمل والتّشغيل والضّمان الاجتماعي، ويقوم بتسييره مجلس إدارة، ويديره مدير عام.[1]

أولا: الانتساب

يخضع لنظام "العطل مدفوعة الأجر" و"البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية" المؤسسات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والري، وهذا حسب:

- المرسوم التنفيذي رقم 48/97 المؤرخ في 04 فيفري 1997 والمرسوم 212/98 المؤرخ في 20 جوان 1998 فيما يخص العطل المدفوعة الأجر؛
- المرسوم التنفيذي رقم 47/97 المؤرخ في 04 فيفري 1997 والمرسوم 211/98 المؤرخ في 20 جوان 1998 فيما يخص البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية؛

كل مؤسسة ذات نشاط واحد على الأقل بالقطاعات السابق ذكرها مُلزمة بنظام العطل المدفوعة الأجر" و "البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية" بموجب القانون 83-14 المؤرخ في 02 جويلية

[1] https://www.cacobatph.dz/

1983، المعدل والمتمم بالقانون 04-17 المؤرخ في 10-11-2004. وعليه يجب إرسال التصريح بالنشاط إلى إحدى الوكالات التابعة للصّندوق، حسب الأشكال والفترات المحددة في التشريع وفي التنظيم.

ثانيا: مهام CACOBATH

1- **العطلة مدفوعة الأجر**: تطبّق الأنظمة الخاصة "عطل مدفوعة الأجر" و "البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية"، على نشاطاتِ قطاع البناء والأشغال العمومية والرّي المشمولة بالمرسومين التنفيذيين 97/48 الصادر في 97/02/04 و212/98 الصادر في 20 جوان 1998، حيث:[1]

- يستفيد من الحق في العطلة مدفوعة الأجر، كل عامل أكمل 15 يوما على الأقل من العمل لدى مستخدِم أو عدة مستخدِمين منتسبين للصّندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والرّي؛
- الحقوق في العطل مدفوعة الأجر مكتسبة بالنسبة لكامل فترة العمل المنجزة خلال السنة المرجعية، أي بين الأول جويلية من السنة السابقة لأخذ العطلة، إلى 30 جوان من سنة أخذ العطلة؛
- تبدأ خدمات العطل مدفوعة الأجر في الأول جويلية الموالي للسنة المرجعية، وتكون مستحقة إلى غاية انقضاء هذه الحقوق. وهكذا فإن خدمات "العطل مدفوعة الأجر" بالنسبة للسنة المرجعية تبدأ في الأول جويلية.

2- **البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية**: تخضع "البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية"، للنظم الخاصة بنشاطات قطاع البناء والأشغال العمومية والرّي التابعة، ويحددان المرسومان التنفيذيان 47/97 الصادر في 97/02/04 و211/98 الصادر في 20 جوان 1998 فيما

[1] https://www.cacobatph.dz/

يخص البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية؛ ويقصد بسوء الأحوال الجوية ظروف جوية (أمطار، ثلوج، رياح قوية، رياح رملية، حرارة قصوى، جليد .....) تجعل العمل: خطيرا على الصحة وعلى سلامة العامل، مستحيلا بسبب طبيعة العمل وتقنيته.

يستفيد من التعويض عن البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، مجموع العمّال الحاضرين في الورشة العاملين في الهواء الطلق أو تحت سماء مفتوح أو بدون مخبأ، و:[1]

- الذين أتموا 200 ساعة عمل على الأقل خلال الشهرين الأخيرين السابقين لتوقف العمل، في مؤسسة خاضعة للالتزامات المتعلقة بالبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية؛
- الذين استفادوا من تعويض عن 200 ساعة على الأقل برسم البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية خلال الفترة السّنوية "البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية"؛
- تتيح ميزة إعانة البطالة في حالة الطقس السيئ لصاحب العمل الحفاظ على عماله وتجنب حالة البطالة لعماله.

[1] https://www.cacobatph.dz/

خلاصة

يقدم الضمان الاجتماعي نفسه كأداة هامة وجوهرية وحق أساسي من حقوق الإنسان التي لا يمكن الاستغناء عنها في السياسة الاجتماعية لجميع الدول، ويؤدي دورا هاما في الحماية الاجتماعية لجميع الأفراد، وفي المشاركة العادلة للأعباء التي تسهم في تحقيق كرامة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة، والتي تبنته عديد الدول كغرار فرنسا وكندا الرائدتين في منظمة الضمان الاجتماعي عالميا، إضافة إلى السعودية، وماليزيا الرائدتين في مجال التضامن الاجتماعي.

الجزائر، شأنها شأن دول العالم سارت نحو الضمان الاجتماعي عبر تطوير هذه الأنظمة، حيث عكفت اللجنة الوطنية لإصلاح الضمان الاجتماعي بداية من 1975، وخلال سنتين من الدراسة مع ممثلي المؤسسات وممثلي النقابات، على إعداد مجموعة من النصوص القانونية الجديدة التي تسير عمل جميع فروع الضمان الاجتماعي، وتستجيب في فحواها لجميع إنشغالات المستفيدين والسياسات العامة للدولة، وسمحت بتكريس المبادئ الأساسية لمنظومة الضمان في الجزائر.

ومع تعاقب السنوت، تبنت منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر أسس مهنية في توسيع خدمات المنظومة، لتمس أغلب المواطنين الذين لا يمارسون أي نشاط مأجور من حماية الضمان الاجتماعي ويتمتعون بصفة المؤمن لهم اجتماعيا، كما يعد التصريح بكل العمال أمرا إجباريا، دون أي استثناء، عدا الحالات المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية أو الدولية للضمان الاجتماعي والمصادق عليها من قبل الجزائر، الأمر الذي يسمح بتمويل صناديق التقاعد والبطالة والأمومة وتأمين تعويضات العمال والاعانات والمزايا العائلية المختلفة، عبر صناديق؛ **(ADS, CNAS, CASNOS, CNAC, CNR, CACOPATH)**

الفصل الثاني:

واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

في ظل المؤشرات المتنامية التي تهدد الحياة على وجه الأرض لم يكن ممكننا بأي حال من الأحوال أن تبقى التنمية مقصورة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقط، حيث توسع المفهوم ليشمل إدماج البعد البيئي والمحافظة على المحيط كعنصر أساسي في تحقيق تنمية إقتصادية وبشرية واسعة، والتي تعرف اليوم بالتنمية المستدامة، وتطبيق مبادئ هذا المفهوم الجديد الذي يفرض على مسيريها إدارة التداخلات بين الاقتصاد، البيئة، المجتمع، ويكون ذلك بتطبيق استراتيجيات قائمة على تحسين مكونات حياة الفرد بالنظر إلى المحيط.

فالتنمية المستدامة لا تستثني كل من مشاكل الفقر والبطالة وتحديات النفايات السامة والمواد الكيماوية الخطيرة والتحمض واختفاء الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، والتي تتقاسم فيها كل دول العالم نفس الاهتمام، لأجل ذلك سطرت غايات وأهداف تسعى كل البلدان لبلوغها تتمثل في أهداف القرن الواحد والعشرين وأهداف الألفية الإنمائية 17، حيث تعهدت البلدان بتحقيقها هذا التعهد وفرض عليها إعادة توجيه مواقفها وترتيب أوضاع بيتها حسب ما تتطلبه التنمية المستدامة وتتجه وفقا لخطوات عملية مدروسة تترجم إلى أفعال من خلال مدلولات مؤسساتية.

ومن أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باشرت الجزائر حشد مجهودها ورصد مشاريع واستراتيجيات إنمائية متزايدة. لكن لا يزال أمام الجزائر العديد من التحديات الأساسية، وهو ما سنحاول التطرق له في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** النمو الاقتصادي، التنمية والتنمية الاقتصادية؛
- **المبحث الثاني:** أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة؛
- **المبحث الثالث:** البرامج التنموية في الجزائر للفترة 2001-2020؛
- **المبحث الرابع:** أهداف التنمية المستدامة واتجاهاتها في الجزائر.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي، التنمية والتنمية الاقتصادية

إن التعرض لمفهوم التنمية على الصعيد الاقتصادي يدفعنا للإشارة إلى مجمل الخطط والإجراءات التي تقرها الدولة بهدف تحقيق مستوى مقبول للرفاه الاقتصادي والاجتماعي للسكان، أما النمو الاقتصادي فهو يتعلق بالمخرجات من المنتجات داخل إقليم الدولة، وما يسجله الناتج الداخلي الإجمالي من معدلات متزايدة.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

عادة ما يستخدم الاقتصاديون في هذا الشأن دخل الفرد، أو معيار النمو الاقتصادي، لمقارنة تطور اقتصاد أمة ما مع ما حققه اقتصاد أمة أخرى في نفس الفترة من الزمن.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه:

- "تحقيق اقتصاد بلد ما، إنتاج المزيد من السلع والخدمات معبر عنه بتحقيق فرق إيجابي في الناتج الداخلي الخام أو الدخل القومي".[1]
- "تحقيق معدلات نمو مستدامة لدخل الفرد لتمكين الدولة من توسيع إنتاجها بمعدل أسرع من معدل نمو سكانها. حيث تستخدم مستويات ومعدلات نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي "الحقيقي" (النمو النقدي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مطروحًا منه معدل التضخم) لقياس الرفاه الاقتصادي العام للسكان ومعبر عنه بمقدار السلع الحقيقية والخدمات

[1] Richard Peet and Elaine Hartwick, **Theories of Development −Contentions, Arguments, Alternatives**−, Second Edition, The Guilford Press, New York, USA, 2009, P 02.

متاحة للمواطن العادي للاستهلاك والاستثمار".[1] أي أن مسألة النمو الاقتصادي لن تتحقق إلا إذا توفرت الشروط الآتية:[2]

- أن تكون العلاقة طردية بين ارتفاع قيمة الناتج وبين زيادة حصة المواطن، ليتجسد هذا يجب ان لا تتجاوز نسبة الارتفاع في عدد السكان مقدار الارتفاع في القيمة الحقيقة للناتج المحلي؛
- يجب أن يكون الرفع في دخل العاملين ذو قيمة حقيقة وليس مجرد ارتفاع نقدي؛
- أن تتصف الزيادة في متوسط دخل الفرد. بالاستمرارية على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي

لت يقتضي لتحقق النمو الاقتصادي جملة من العناصر الأساسية. تتمثل في الآتي:

1- الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الرئيسية التي يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام. إلا أن غياب أو نقص الموارد الطبيعية لا يمنع أن يتحقق النمو الاقتصادي، ومثال ذلك تحقيق اليابان وسويسرا وسنغافورة لمعدلات نمو مرتفعة وفي فترة وجيزة بالرغم من ندرة الموارد الطبيعية لديهم. كما يوافق تواجد ثروة مثل البترول تسجيل الكويت والإمارات العربية لأعلى معدلات الدخل الفردي في العالم، ويخفض قليلا في دول مثل المملكة العربية السعودية وليبيا مقارنة مع معظم البلدان الأخرى الأقل نمواً.[3]

2- تراكم رأس المال: ينتج تراكم رأس المال عندما يتم الاحتفاظ بجزء من الدخل الحالي وإستثماره، بغية الرفع من حجم الإنتاج والدخل مستقبلا. ومن مظاهر تراكم رأس المال زيادة المصانع

---

[1] Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, **Economic Development**, 11th Edition, Pearson Education, Inc, New York, USA, 2012, p 14.

[2] عجيمية محمد عبد العزيز وآخرون: **التنمية الاقتصادية**. مطبعة البحيرة، مصر، 2008، ص 77-80.

[3] Wayne Nafziger, **Economic Development**, 4 Edition, Cambridge university, 2006, p 413.

والآلات والمعدات والمواد الجديدة وارتفاع مخزون رأس المال المادي للأمة (إجمالي صافي القيمة الحقيقية لجميع السلع الرأسمالية المنتجة ماديًا). وتستكمل هذه الاستثمارات الإنتاجية المباشرة بالاستثمارات فيما يعرف بالبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تعمل على تسهيل الأنشطة الاقتصادية والعمل على دمجها. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي استثمار المزارع إلى زيادة الناتج الإجمالي للمحاصيل، لكن بدون وسائل نقل كافية لإيصال المنتج الإضافي إلى الأسواق التجارية المحلية، قد لا يضيف استثماره أي شيء إلى الإنتاج الغذائي الوطني.

3- **النمو السكاني والقوة العاملة:** من الناحية النظرية، يعد النمو السكاني وما يرتبط به من زيادة نهائية في قوة العاملة عاملا إيجابيا في تحفيز النمو الاقتصادي. حيث تشير القوة العاملة الأكبر حجمًا إلى العمالة أكثر إنتاجية، والتي تعمل على تلبية حاجيات السكان المتزايدة بتزايد عدد السكان. هذا لا يمنع، أن تأثر الإمدادات المتزايدة والمتسارعة من العمالة في البلدان النامية التي لديها أصلا فائض في العمالة بشكل إيجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي. من الواضح أنه سيعتمد على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب هؤلاء العمال الإضافيين وتوظيفهم بشكل منتج.[1]

4- **رأس المال البشري:** يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام. ويعتمد تكوين رأس المال البشري على برامج التعليم الرسمي والتدريب المهني، وعلى مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء رأس المال البشري والحفاظ عليه في نفس الوقت، حيث تشكل الصحة والتعليم العاملان الأكثر أهمية في تحديد تركيبة النمو الإنتاج والصادرات لكثير من بلدان العالم. فكلما ارتفع

[1] Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, **Op Cit**, p 140.

مستوى التعليم الذي حققته القوى العاملة، زادت الإنتاجية الإجمالية، لأن الأكثر تعليماً هم الأكثر عرضة للابتكار وبالتالي التأثير على الإنتاجية الإجمالية.[1]

5- التقدم التكنولوجي: يعد التقدم التكنولوجي المصدر الأكثر أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي في نظر العديد من الاقتصاديين، وينتج التقدم التكنولوجي عن طريق استحداث طرق جديدة ومحسنة لإنجاز المهام التقليدية مثل زراعة المحاصيل أو صنع الملابس أو بناء منزل.[2]

ثالثا: مؤشرات النمو الاقتصادي

لعقود مضت ولحد اليوم تستعمل مؤشرات (الناتج الداخلي الخام، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام) للتعبير عن حجم الثروة المنتجة في بلد ما. حيث تلقى هذه المؤشرات قبول عام لدى العديد من المفكرين ذوي التوجه الاقتصادي، كونها تغطي منظور التنمية بشكل عام. وفيما يلي تغطية كاملة لمضمون هذه المؤشرات:[3]

1- الناتج الداخلي الخام (GDP): هو القيمة النقدية لمجموع المواد التامة الصنع والمنتجة في بلد ما في إطار زماني محدد، وعادة يقدر بسنة. ويمثل الناتج الداخلي الخام الثروة المنتجة في العام معبرًا عنها بالعملة الوطنية أو بأحد العملات الصعبة (اليورو والدولار الأمريكي وما إلى ذلك)، حيث تخضع السلع والخدمات التي يتم النظر فيها وإنتاجها وبيعها بسعر السوق لقانون العرض والطلب. وتشتمل عملية حساب الناتج الداخلي الخام الأخذ بعين الاعتبار السلع والخدمات التامة الصنع فقط، والتي لا تدخل مرة أخرى كمواد خام أو سلع وسيطة تُستخدم في إنتاج سلع وخدمات

---

[1] Dina Ahmad Omar, **Inter-Relationship between Economic Development and Human Development- Analytical Study of selected Arab Countries**, Utopía y Praxis Latino americana, Universidad del Zulia, Venezuela, 25 (1), 2020, P87.
[2] Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, **Op Cit**, p 142-144.
[3] Fabiana Sciarelli, Azzurra Rinaldi, **Development Management of Transforming Economies -Theories, Approaches and Models for Overall Development-**, Palgrave Macmillan, London, United Kingdom, 2017, p 41- 45.

أخرى. ويهدف هذا الإجراء إلى التخلص من محاسبة الازدواجية الناشئة عن حقيقة أنه يمكن دمج نفس الأصل في سلع معالجة مسبقا.

2- **معدل نمو الناتج الداخلي الخام:** إن أحد متطلبات نظام الإنتاج الرأسمالي، هو التراكم أو النمو. وهو السبب في أننا نقيس كل عام معدل نمو الإنتاج الذي تم تحقيقه داخل الدولة مقارنة بالعام السابق. ويعرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام على أنه حاصل قسمة الفرق بين قيمة الناتج الداخلي الخام خلال السنة التي يشير إليها وقيمة الناتج الداخلي الخام في السنة المختارة كمرجع على قيمة الناتج الداخلي الخام في السنة المختارة كمرجع.

3- **الدخل الوطني الإجمالي:** يأخذ بعين الاعتبار الدخل الوطني جميع السلع والخدمات النهائية التي أنتجت داخل بلد، والتي يتم الحصول عليها من خلال الناتج الداخلي الخام وإضافة الضرائب والرسوم التي تؤثر على هذه المنتجات، وبعد استبعاد أو خصم الإعانات الحكومية المقدمة. كما يتم إدخال قيم أخرى تتعلق بالقطاع الخارجي للاقتصاد من خلال إضافة صافي الدخل الذي يحصل عليه مواطنو الدولة من الخارج، بينما يتم طرح الدخل المدفوع للمواطنين الأجانب الموجودين داخل الدولة.

4- **نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي:** نتحصل على نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي من حاصل قسمة الدخل الوطني الإجمالي لبلد ما على عدد أفراد سكانه. وقياس نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي هو مدى تحقق المساواة في التوزيع، فإمكانية توزيع الدخل الوطني بأكمله بالتساوي بين جميع المواطنين تعطي مقياس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أقصى درجات الموثوقية. إلا أن واقع الحال يشير إلى أن هذا لا يحدث، وأن هناك فروقات كبيرة في كل بلد بسبب تركز مجمل الدخل لدى فئة قليلة من المجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية

عرف مفهوم التنمية عدة تطورات متعاقبة أفرزها بحث المفكرين الدائم على أسباب انتشار الفقر وانخفاض المداخيل، وسوء توزيع الدخل وسبل تحسين الظروف المعيشية للفئات الهشة في المجتمع. وقد أثمر هذا التفكير وصول المفهوم إلى أن يشمل كل ما يخص حياة الإنسان وما يرتبط ذلك من معيشة واحترام وحرية في التعبير.

أولا: تطور مفهوم التنمية

عرف مفهوم التنمية عدة تطورات، رفعته من أن يقتصر تعريفها على الزيادة المستمرة في إجمالي النتاج المحلي، إلى معنى شامل وأوسع من ذلك، ليمس تحسين مختلف نواحي الحياة للفرد والمجتمع ككل. وفيما يلي أبر المحطات التي مر بها مفهوم التنمية:

1- التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي: إن التنمية ما هي إلا سلسلة من المراحل المتعاقبة للنمو الاقتصادي التي يجب على جميع البلدان أن تمر من خلالها. حيث ركزت النظرية الاقتصادية للتنمية بعد الحرب العالمية الثانية على أهمية سد حاجيات الإنسان المتزايدة، وتشجيع الادخار والاستثمار وطلب مساعدات أجنبية إن اقتضى الأمر لتمكين الدول النامية من دفع مسار النمو الاقتصادي. وهكذا أصبحت التنمية مرادفة للنمو الاقتصادي الكلي السريع[1]. ومع فشل العديد من الاقتصاديات النامية التي تبنت إستراتيجيات التصنيع وإحلال الواردات والإستثمار في البنية التحتية مع التركيز على القطاع الحضري في تحقيق تراكم الرأس مالي المطلوب، بسبب توسع صادراتها دون أن يصاحب ذلك تغيرات هيكلية في إقتصادياتها، أعتبر النمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية ولكنه غير كافي.[2]

---

[1] Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, **Op Cit**, p 110.

[2] مصطيفى عبد اللطيف، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص 13.

2- التنمية وفكرة النمو والتوزيع: مع حلول السبعينيات من القرن الماضي، أدى فشل إستراتيجية التنمية الموجهة نحو الناتج الداخلي الخام في التعامل بنجاح مع مشاكل التنمية المتزايدة الخطورة في كثير من أنحاء العالم الثالث إلى إعادة فحص شامل لعملية التنمية. ويمكن تلخيص مشاكل التنمية الرئيسية التي أصبحت حادة ولم يعد من الممكن تجاهلها خلال هذا العقد على النحو الآتي:[1]

- زيادة مستوى الوعي بالضعف والبطالة في عدد كبير من البلدان النامية؛
- التفاوت في توزيع الدخل داخل البلدان الأقل تنمية؛
- وجود عدد كبير جداً ومتزايد من الأفراد الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع؛
- الهجرة المستمرة والمتسارعة من الريف إلى الحضر وما ينجم عنها من إزدحام حضري؛
- تدهور الوضع الخارجي في كثير من بلدان العالم النامي والذي ينعكس في زيادة ضغوط ميزان المدفوعات والتزايد السريع في المديونية الخارجية وأعباء خدمة الديون.

ونتيجة لهذه المشاكل أخذت التنمية منحنى آخر تركز فيه على مشكلات الفقر. البطالة واللامساواة، وذلك من خلال تطبيق إستراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة وتلبية الحاجات الأساسية للفرد وخلق فرص أكثر للعمل والمشاركة المجتمعية في إعداد خطط التنمية وتطبيقها ومراقبتها.[2]

3- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة: بدأ التفكير في دمج بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في وقت مبكر من الخمسينيات، عندما اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمتكاملة من شأنها أن تسهم في تعزيز وصون السلم

---

[1] Erik Thorbecke, **The Evolution of the Development Doctrine, 1950-2005,** United Nations University- World Institute for Development Economics Research (UNU- WIDER), Research Paper No. 2006/155, December 2006, p 10.

[2] رحالي حجيلة، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية –من التنمية الإقتصادية إلى التنمية المستدامة–**، مجلة المعارف، المجلد 9، العدد 17، جامعة البويرة، الجزائر، 2014، ص 160.

والأمن والتقدم الإجتماعي ورفع مستويات المعيشة، وكذلك الإعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وإحرامها.[1]

يعتبر التوازن والترابط بين الرفاهية الفردية والرفاهية الجماعية في مفهوم الحق في التنمية أمر ضروري، خاصة وأن الحق في التنمية يفرض مطالب كثيرة على الدول التي عليها أن تتحمل مسؤولية التنمية التي تمارسها نيابة عن شعوبها، كونهم الموضوعات القانونية الرئيسية والأصلية الوحيدة، وعلى أساس هذه الافتراضات فإن مسؤولية النهوض بواقع المواطنين نحو الرفاه الاقتصادي والاجتماعي تتحملها الدول ممثلة في الحكومات التي تعمل على إدارة شؤونها العامة.[2]

4- التنمية المستدامة: ظهر هذا المفهوم في سبعينيات القرن الماضي، وإنتشر على نطاق واسع في أوائل الثمانينات بإنطاق إستراتيجية الحفظ العالمية سنة 1980، والتي تبنتها ثلاث هيئات دولية هي: الإتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، الصندوق العالمي للطبيعة (WWF)، ودعت إلى الحفاظ أكثر على التنوع الإيكولوجي، وإبتكار طرق وعمليات تحافظ على البيئة وتساعد على الاستخدام المستدام للموارد. ونشأت التنمية المستدامة جزئيا من زيادة مخاوف بعض البلدان من إمكانية عدم استمرار أسلوب الحياة المريح ماديا الذي تتمتع به بسبب النمو السكاني المحتمل، الأمر الذي دفعها إلى تبني جدول أعمال يكرس التنمية القائمة على مبدأ التواصل بين الأجيال من خلال تلبية احتياجات الجيل الحاضر من الموارد المختلفة، والسعي لتوريث نفس الموارد للأجيال القادمة أو تحسينها لهم.[3]

---

[1] إيناس عبد الله أبو حميرة، **الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان –النطاق والصعوبات–**، مجلة البحوث القانونية، العدد 11، جامعة مصراته، ليبيا، 2020، ص 2.

[2] **نفس المرجع**، ص13-14.

[3] C.J. Barrow, **Environmental Management ,** Routledge Environmental Management Series Routledge, London, 1999, p 08.

ثانيا: تعريف التنمية

يمكن إعطاء التصور الحديث لمفهوم التنمية على النحو الآتي:

1- التنمية لغويا جاءت من الفعل **نما** أي **زاد** ومن **النماء** أي **الخير والإصلاح**،[1] ويقصد بها **النمو**، الذي يعبر على الزيادة الكمية المجردة، ويكون هذا النمو تلقائي كزيادة عدد السكان أو قد مدفوع كزيادة المساحة المزروعة أو زيادة إنتاج محصول معين. أما **النماء**، فهو العمل على إحداث تغير كمي في قطاع مكاني أو إقتصادي معين، كزيادة المساحة المزروعة قطانا أو زيادة إنتاجية وحدة واحدة من المساحة المزروعة أو زيادة عدد معامل النسيج...الخ.[2]

2- اصطلاحا: يستخدم مصطلح التنمية في جل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وقد اتفقت كل المفاهيم أن الإنسان هو محور التنمية تنطلق منه وترجع عليه بالنفع والفائدة. حيث تعرف التنمية على أنها:

- "عملية تحسين نوعية حياة جميع البشر وقدراتهم من خلال رفع مستويات معيشة الناس واحترامهم لذاتهم وحريتهم"؛[3]
- "الانتقال بالمجتمع من الوضع الحالي إلى وضع أعلى وأفضل في الزمان والمكان، والانتقال في الزمان يكون برفع المستوى الإجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي مع مرور الوقت، أما بالنسبة للمكان، فما هو متاح وموجود لدى المجتمع".[4]
-

---

[1] مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، **التنمية المستدامة –مفهومها– أبعادها– مؤشراتها**. المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص 65.

[2] فلاح جمال معروف العزاوي، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 55.

[3] Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, **Op Cit**, p 5

[4] Katie Willis, **Theories and Practices of Development**, Routledge, London, 2005, p 3.

ثالثا: مستويات التنمية

نميز عادة نوعين من التنمية:[1]

- **التنمية الوطنية:** تقتضي استغلال ما تزخر به الدولة من خيرات وموارد متوفرة، بحيث يتم التوظيف الفعال لكل القطاعات، على أن تكون الوحدات المكلفة بالعملية الإنتاجية متكاملة ومنسجمة لتغطي كل القطاعات داخل إقليم الدولة.
- **التنمية المحلية:** يشير هذا النوع من التنمية إلى الجهود التي يتوحد فيها أهالي (الحي، القرية، المدينة) مع جهاز الحكم المحلي بغية تطوير جميع مناحي الحياة، سواء على الصعيد الإجتماعي الإقتصادي أو على الصعيد التعليمي الثقافي للمجتمع بهدف رفع معدلات النمو وطنيا.

المطلب الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعد قضية التنمية الاقتصادية، أحد أهم الأولويات التي تسعى النظم الاقتصادية إلى تحقيقها، ويتجلى ذلك جليا في في حجم البرامج التي ترصد وأطروحات والمؤتمرات التي تعمل على تقييم الوضع الراهن وتوجيه وحشد الموارد من أجل التنمية.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية:

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها:

- الإرتفاع في رفاهية المجتمع ككل، والتي تنعكس في وجود مجموعة واسعة من الفرص المتاحة لكل أفراد المجتمع. ولا يتطلب ذلك مجرد زيادة في متوسط الدخل، بل يتطلب توزيع هذا الدخل بشكل عادل قدر الإمكان بين السكان لزيادة رفاهية المجتمع بأسره، من خلال زيادة الوصول إلى الغذاء والمياه النظيفة والسكن، وتحسين المعايير الصحة والتعليم.[2]

---

[1] القريشي علي حاتم، **إقتصاديات التنمية**، مطبعة حوض الفرات، النجف، العراق، 2017، ص 19.

[2] Martin Purvis and Alan Grainger, **Exploring sustainable development -geographical perspectives**-, Earthscan Publications Limited, London, 2004, p 10.

- تسجيل ارتفاع دائم في الدخل الوطني الحقيقي ورفع متوسط حصة المواطن منه، ناهيك عن إجراء جملة من التغيرات التي تمس القطاعات ذات الطابع الإنتاجي وما تفرزه من مخرجات في شكل مواد وخدمات متنوعة، والوصول إلى مستوى التوزيع المنصف للدخل القومي.[1]
- إجراء سلسلة مستمرة من **التغييرات الهيكلية** التي يتم من خلالها تكييف الموارد البشرية وتجهيزها بكل الإمدادات اللازمة، التي تسمح بإعطاء درجة أكبر من الجهد في الوظيفة والإنتاج. وكونها سلسلة متصلة مع بعضها البعض، فإن أي تأخر في مرحلة أو عملية ما يمكن أن يؤدي سريعًا إلى انعكاس واختلالات في نقاط أخرى. كما لا يمكن إعتبار هذه العمليات نظامًا مغلقًا أو قائمًا بذاته في أي بلد، إنما يخضع لمجموعة لا نهائية من الدوافع التي تمليها التغيرات العالمية، والتي لا تسهل أو تعيق التغييرات المطلوبة.[2]

ويقصد بالتغيير الهيكلي الآليات التي تتحول بموجبها الهياكل الاقتصادية الحالية للاقتصاديات المتخلفة من التركيز الشديد على زراعة المعيشية التقليدية إلى اقتصاد تصنيعي وخدمي أكثر حداثة وأكثر تحضرًا وأكثر تنوعًا صناعيًا. ولوصف كيفية حدوث عملية التحول هذه. في هذا الشأن نميز مقاربتين للتغيير الهيكلي هي: النموذج النظري "**فائض العمالة بين قطاعين**" لصاحبه "**آرثر لويس**"، ونموذج التحليل التجريبي لـ "**أنماط التنمية**" لصاحبة "**هوليس بي تشينيري وآخرون**":[3]

- حيث يعمل **نموذج "لويس"** المكون من قطاعين رئيسيين لتحقيق التنمية، والذي يتم بموجبه نقل العمالة الفائضة من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث، الذي يمتص نموه العمالة الفائضة، ويعزز التصنيع، ويحفز التنمية الاقتصادية.

---

[1] عجيمية محمد عبد العزيز وآخرون، **مرجع سابق**، ص 82.

[2] United Nations, Department of Economic and Social Affairs: **The Problems and Policies Of Economic Development: An Appraisal of Recent Experience, World Economic Survey**, New York, USA, 1967, p 07.

[3] Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, **Op Cit**, p 115-120.

- في حين يعمل **نموذج تحليل أنماط التنمية** على تحديد السمات المميزة لعملية التحول الهيكلي الداخلي التي يمكن أن يمر بها أي إقتصاد، والقيام بسلسلة من العمليات التي يتم بموجبها تحويل الهيكل الاقتصادي والصناعي والمؤسسي للاقتصاد المتخلف بمرور الوقت، من خلال السماح بقيام صناعات جديدة محل الزراعة التقليدية، وينظر محللو أنماط التنمية إلى زيادة المدخرات والاستثمار على أنها شروط ضرورية ولكنها ليست كافية للتنمية الاقتصادية. فبالإضافة إلى تراكم رأس المال المادي والبشري على حد سواء، فإن مجموعة من التغييرات المترابطة في الهيكل الاقتصادي للبلد مطلوبة للانتقال من نظام اقتصادي تقليدي إلى نظام اقتصادي حديث. تشمل هذه التغييرات الهيكلية جميع الوظائف الاقتصادية تقريبًا، بما في ذلك تحويل الإنتاج والتغيرات في تكوين طلب المستهلك، والتجارة الدولية، واستخدام الموارد بالإضافة إلى التغييرات في العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل التحضر ونمو وتوزيع سكان البلد.

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية الاقتصادية مفهوم واسع، له بعد "**كمي**" يتمثل في "**زيادة دخل الفرد الواحد**"، وبعد "**نوعي**" يتمثل في "**زيادة رفاهية الإنسان**". وهذه الأخيرة لن تتحقق إلا في ضل وجود مزيج من قوى السوق والمؤسسات المجتمعية التي تضمن توزيع الدخل الإضافي الذي حققه النظام الاقتصادي بالتساوي نسبيًا على جميع أفراد المجتمع. وعلى ذلك فإن عملية التنمية الاقتصادية تنطوي على تحقيق العناصر الآتية:[1]

1- تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام؛

2- إجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي: ينتظر من التنمية توسيع الطاقة الإنتاجية وتصحيح الاختلالات الهيكلية المتعلقة بتخصص كثير من الدول النامية في مجال الزراعي وإهمال الجانب

[1] عجيمية محمد عبد العزيز وآخرون: **مرجع سابق**، ص 82-86.

الصناعي، والتي تنطلق من إعطاء دفعة قوية للصناعات التي تتوافر على مستلزمات الإنتاج، من عمل ومواد أولية وزراعية ومعدنية، بغية تلبية حاجات السوق المحلية من عديد المنتجات وتحرر هذه الدول تدريجيا من تبعيتها للعالم الخارجي.

3- **تحقيق عدالة أكبر في التوزيع:** من أولويات التنمية الاقتصادية أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيرا ما لا تحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام. فبالرغم من أن العديد من الدول نجحت في تحقيق معدلات عالية للنمو، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقات الغنية.

4- **الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة:** تحقيق التنمية المنشودة لن يكون إلا من خلال الاهتمام بنوعية ما يقدم من سلع وخدمات، كما تعطى أولويات أكبر للأساسيات وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة، كالسلع الغذائية الضرورية والمساكن، فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وما إلى ذلك.

ثانيا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ينظر للنمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الناتج الداخلي الخام، وينظر للتنمية على أنها مستوى رفاهية السكان. وكثيرا ما يقرن مفهوم النمو الاقتصادي بتحقيق التنمية الاقتصادية، وفيما يلي تصويب لأهم الفروق الجوهرية التي تميز بين هذين المفهومين مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-01: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو الاقتصادي يعني زيادة الدخل الوطني الحقيقي للبلد	تشير التنمية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التغييرات التدريجية في بعض المتغيرات المهمة التي تحدد الرفاهية الإنسان
النمو الاقتصادي مفهوم كمي وضيق	التنمية الاقتصادية مفهوم نوعي وواسع
تحقي نمو اقتصادي لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية اقتصادية	التنمية الاقتصادية غير ممكنة بدون نمو إقتصادي
النمو الاقتصادي مفهوم أحادي البعد	التنمية الاقتصادية مفهوم متعدد الأبعاد
النمو الاقتصادي عفوي وقابل للانعكاس	التنمية الاقتصادية متعمدة ولا رجوع فيها
يُقاس النمو الاقتصادي من حيث الدخل الوطني ونصيب الفرد من الدخل الوطني	تقاس التنمية الاقتصادية من خلال الإنتاجية الزراعية ونوعية الإنتاجية الصناعية، عمر الفرد وما إلى ذلك من مقاييس الرفاهية

Source: Manjusha Musmade and others, **Economics**, Maharashtra State Bureau of Textbook Production and Curriculum Research, Pune, India, 2019. P 07.

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية

من الناحية النظرية تعمل كل خطط التنمية التي تتبناه اقتصاديات الدول، على تحقيق عديد الأهداف، التي تدور في مجملها حول توفير أسباب حياة العيش الكريمة لجميع أفراد المجتمع. وفما يأتي أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها:[1]

- ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة، المصحوب بمرور الوقت بزادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية؛
- تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع؛
- المساواة في توزيع الدخل والثروة؛

[1] James M. Cypher and James L. Dietz, **Op Cit**, p 35-36.

- الديمقراطية السياسية والمشاركة الواسعة في صنع القرار داخل المجتمع؛
- توسيع دور المرأة والأقليات والطبقات الاجتماعية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.؛
- زيادة فرص التعليم وتحسين الذات بغض النظر عن الطبقة أو العرق أو الدين أو الجنس؛
- التوسع في توفير وتحسين الرعاية الصحية؛
- إعداد برامج وشبكات أمان عامة وخاصة لحماية الفئات الأكثر ضعفا، لا سيما الصغار وكبار السن والعجزة والفقراء؛
- العمل على تحقيق بيئة نظيفة وصحية بشكل معقول؛
- وجود قطاع عام يتسم بالكفاءة والشفافية والإدارة العادلة؛
- تحقيق درجة معقولة من المنافسة في القطاع الخاص.

ثالثا: سياسات التنمية الاقتصادية

تتمحور التنمية الاقتصادية على مجموعة من السياسات التي تحكم الأداء الاقتصادي، والتي تتكامل فيما بينها لتشكيل الإستراتيجية الاقتصادية للدول والحكومات. وغالبا ما تأتي هذه السياسات لتعبر عن التوجه الاقتصادي والسياسي الذي تنتهجه الحكومات، والتي يمكن أن تتأثر بتوجيهات المؤسسات المالية الدولية. وفيما يلي نستعرض سبعة أقسام عريضة يمكنها أن تؤثر على النشاط الاقتصادي وكأحد أهم سياسات التنمية الاقتصادية:[1]

1- **السياسات النقدية:** تستعمل السياسة الاقتصادية ذات الطابع النقدي جملة من الأدوات تؤثر على حجم الائتمان وتوزيعه داخل الوطن. وأهم هذه الأدوات: معدلات الفائدة، معدلات إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، سياسة السوق المفتوحة، تأطير وتوجيه الائتمان.

[1] Panagiotis E. Petrakis and others, **Economic Growth and Development Policy**, Palgrave Macmillan, Cham, Switzerland, 2020, p 25-28.

2- **السياسات المالية:** يمكن الاعتماد على أدوات السياسة المالية في علاج ما يواجه المجتمع من مشاكل اقتصادية وعلاج كل من التضخم والكساد. وهذه الأدوات تتمثل في: عجز الموازنة العامة للدولة، الضرائب، الإنفاق العام، الاقتراض أو طباعة النقود.

3- **السياسات التي تستهدف السلوك البشري:** يشتمل هذا المجال على تطوير السياسات التي تستهدف التأثير على السلوك البشري، وذلك باستخدام جملة من الأدوات المباشرة على غرار: أسعار الفائدة، الضرائب أو الإقراض، أو باستعمال الأدوات غير مباشرة كـ: تقديم الإرشادات والتوجيهات المختلفة، وتوضيح مجالات المخاطرة وعدم اليقين، تقديم الخيارات والدوافع والسلوكيات الفردية والجماعية.

4- **الاستقرار السياسي:** مجال السياسة ليس مجالا يمكن فيه تطوير السياسة الاقتصادية للتنمية والنمو. ومع ذلك، فمن المقبول الآن على نطاق واسع أن الاستقرار السياسي له آثار إيجابية على معدلات النمو، ويحدث الشيء نفسه مع سياسات الشمولية التي تزيد من مشاركة السكان في الجهد الاقتصادي.

5- **السياسات التي تشير إلى الأوضاع العامة للاقتصاد:** في مجال السياسات المتعلقة بظروف التشغيل العامة للاقتصاد.

6- **سياسات إعادة التوزيع الدخل:** تشمل سياسات إعادة التوزيع طويلة الأجل التدخلات التي تشمل إعادة النظر في توزيع العوائد بين رأس المال والعمالة، وإمكانية امتصاص الثروة المتولدة من خلال سياسات ضريبية طويلة الأجل بشكل أساسي – على سبيل المثال، فرض الضرائب على الممتلكات العقارية أو الممتلكات الأخرى.

7- **السياسات المتعلقة بأنظمة الضمان الاجتماعي والمسؤولية بين الأجيال:** ما ينطبق على مسائل توزيع الدخل يمكن أن ينطبق على مسائل التأمين الاجتماعي والمسؤولية بين الأجيال.

رابعا: جوانب التنمية الاقتصادية

وفقًا لنهج التنمية الاقتصادية، يجب وضع الأفراد في قلب أي عملية إنمائية، والتي ينتظر من ورائها تحقيق زيادة في الثروة الوطنية تنعكس بالإيجاب على حياة جميع سكان المجتمع الواحد مع مرور الوقت. إلا أن الواقع، يُظهر تنامي الكثير المجموعات السكانية غير القادرة على الاستفادة من النمو الاقتصادي المحقق في بلادهم، وحتى البلدان المتقدمة ذات الدخل الوطني الأعلى، لا تزال تعاني من تنامي الفقر لديها. والفقر هنا لا يعني فقط انخفاض الدخل، بل يحمل معه مجموعة كاملة من الظواهر السلبية التي تؤثر على الفرد الفقير، في شكل تهميش اجتماعي وغياب التام للسلطة وحق التعبير عن الرأي على الصعيدين المحلي والوطني. لذلك، تبحث نظريات التنمية عن أدوات لتعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً من السكان في الحياة الاقتصادية.[1]

ينبغي الإشارة إلى أن ما يجعل التنمية الاقتصادية أكثر عمقا هو تلك الميزة الشمولية، لان المسيرين في الدولة قادرين على تشخيص ما يعترض انطلاق الحركية الاقتصادية، وكذا الوقوف على كل ما يعوق سير الوحدات الإنتاجية، سواء كانت هذه العراقيل من جانب إجتماعي، أو في الجانب الاقتصادي، وعليه يتجه المسيرون إلى مزيد من البحث والدراسة والتمحيص لكل ما له علاقة بسيرورة وتدفق شبكة الإنتاج، و عليه يتم تصنيف اقتصاد الدولة بأنه في حالة تعافي وازدهار، أو في حالة انكماش وركود من خلال التأكد من الوضعية الحقيقية لعدة جوانب تخص كل من:[2]

- مستويات المعيشة؛
- معدلات الدخل الوطني؛
- الفقر؛

---

[1] Fabiana Sciarelli and Azzurra Rinaldi: **Op cit**, p 09.

[2] عبد مصطيفى اللطيف، عبد الرحمان بن سانية: **مرجع سابق**، ص 24-25.

- الغذاء والحالة الصحية للفرد؛
- معدلات المستوى التعليمي والأمية؛
- التركز السكاني، ونسب الزيادة الديموغرافية؛
- معدلات البطالة، وتشخيص أسبابها، والتوضيح الدقيق لمستوى الانكماش؛
- درجة الاعتماد على الإنتاج الزراعي؛
- درجة الاعتماد على صادرات المواد الأولية؛
- درجة الانفتاح الاقتصادي؛
- نسبة المشاركة الجماهرية في عملية اتخاذ القرار؛
- التكامل بين سياسات التعليم والعمليات الإنتاجية؛
- أنماط الاستهلاك والإنتاج؛
- معدلات كثافة المهارات الشخصية، ومستوى جودة الحقائب التكوينية في القطاعات ذات العلاقة بالعملية الإنتاجية، وما يلحقها من آليات للمرافقة والدعم.

مع الإقرار بعدم الإحاطة الدقيقة بكافة الزوايا ذات العلاقة بالتنمية على الصعيد الاقتصادي، إلا أن ما ذكر ما تم الإشارة إليه من جوانب يوضح أهم المتغيرات الكاشفة عن واقع التنمية الاقتصادية في اقتصاد دولة ما.

المبحث الثاني: أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة

تعد مؤشرات التنمية المستدامة من الأدوات الهامة التي يستعملها متخذي القرار وراسمي سياسات التنمية ومصدر معلوماتي مهم للباحثين والناقدين والسياسيين، وهذا ما نلمسه من إهتمام جل الحكومات والمنظمات الدولية، التي تعمل على إنشاء قاعدة معلوماتية تتضمن كما هائلا من المؤشرات، والتي يتم في الغالب تصنيفها إلى ثلاثة محاور أساسية تتعلق بأبعاد التنمية المستدامة، لأجل تحقيق الأهداف 17 الإنمائية الصادرة عن الأمم المتحدة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

إذا جزمنا أن مصطلح "التنمية المستدامة" دخل لغة الحياة اليومية في نهاية الثمانينيات، فإن مفهوم التنمية المستدامة قديم، تم تطويره من خلال تراكم الأعمال الفكرية المختلفة، التي تعمل على دمج الانعكاسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لها جذورها في تاريخ الأفكار والممارسات الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

لتعريف التنمية المستدامة ننطلق من بداية ظهور هذا المصطلح لأول مرة في تقرير "**بروندتلاند**" (مستقبلنا المشترك) عام **1987**، والذي اقترحت بموجبه اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التعريف التالي للتنمية المستدامة: "**التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم**".[1]

كما أورد المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في "جوهانسبرج" 2002، في إعلانه بشأن التنمية المستدامة، ما يشبه تعريف وضبط المصطلح في إطار إلتزام شعوب العالم "**بإقامة مجتمع عالمي**

[1]Philippe Casanova, **Le bambou du développement durable à la création d'objets**, Groupe Eyrolles, Paris, France, 2010, P 14-15.

إنساني منصف وعطوف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع"، وعليه تتقرر مسؤولية تتحملها كافة المجتمعات لدعم وتأييد أسس التنمية المستدامة المترابطة والمتآزرة متمثلة في التنمية في الجانب الاقتصادي، وأخرى في الجانب الاجتماعي، مع الاهتمام بالمجال الإيكولوجي سواء على مستوى الجهوي أو الوطني أو الدولي.[1]

كما يشير التعريف الذي تتبناه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OCDE)** إلى أن "التنمية المستدامة تفيد القيام بعمليات التطوير التي تغطي **أكبر عدد ممكن من المناطق عبر الوطن وحتى عبر الأجيال**". بعبارة أخرى، "**يجب أن تكون هناك دراسة لما ستسفر عنه القرارات المتخذة من تداعيات محتملة على المجتمع والبيئة والاقتصاد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أفعال التي تصدر عن هذه القرارات سيكون لها آثار في أماكن أخرى وفي المستقبل**". وعلى هذا النحو، "**تواجه الحكومات الحالية تحديات جمة في التوفيق بين الضغوط المتضاربة على الموارد الطبيعية والاجتماعية دون التضحية بالتقدم** الاقتصادي".[2]

وعرف قاموس "كولين" التنمية المستدامة على أنها "**التنمية التي تقابل تحقيق التوازن بين إرضاء مصالح الناس المباشرة وحماية مصالح الأجيال القادمة**". وربط التنمية بصفة "**الاستدامة**" التي تعني عدم خلق ظروف تستنفذ أو تضع حدا أو تلحق الضرر بالموارد الطبيعية بشكل لا يمكن إصلاحه، والعمل على ترك البيئة في حالة جيدة للأجيال القادمة".[3]

---

[1] سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، **التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع والمأمول**. مركز الإنتاج الإعلامي، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، الإصدار 11، 2008/2007، ص 40.

[2] Tracey Strange et Anne Bayley, **Le développement durable-À la croisée de l'économie, de la société et de l'environnement-**, (**OCDE**), Paris, France, 2008, p 27.

[3] P. H. Collin, **Dictionary of Economics**, A & C Black Publishers Ltd, London, 2003, p 196.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

تحوي التنمية المستدامة تركيبة متكاملة ومترابطة ذات علاقة بكل من الجانب الاقتصادي، الجانب الإيكولوجي أو البيئي، والجانب الاجتماعي. والتي نوجزها في الآتي:[1]

1- **البعد الاقتصادي:** هذا البعد يشير لديمومة ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي لأطول مدة، عن طريق تعزيز عوامل الرفاه؛ من الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم، ...الخ؛

2- **البعد البيئي:** يرتكز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة حق الأجيال القادمة فيما تحوزه البلاد من موارد طبيعية وبيئية قابلة للنفاذ والاستنزاف. ووضع حدود بيئية تقيد حجم الاستهلاك والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف موارد المياه والطاقة وقطع الغابات وانجراف التربة؛

3- **البعد الإجتماعي:** إن الهدف الأساسي للتنمية يتمحور حول الإنسان، عبر توزيع الثروة توزيعا يحقق تكاملا اجتماعيا عبر العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى ضمان حرية التعبير وتمكينهم من المشاركة في عمليات اتخاذ القرار بكل شفافية.

ثالثا: المبادئ الكبرى للتنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على ثلاث مبادئ رئيسة، تم رصدها والاعتراف بها خلال السنوات التي تلت ظهورها، وهذه المبادئ هي:[2]

1- **المبدأ الأول:** يحدد المبدأ الأول الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة، وهي العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة والتنمية الاقتصادية، والتي تشكل "**ركائز**" التنمية المستدامة. ويدعم هذا المبدأ فكرة أن التنمية ستنتج سلعًا وخدمات قادرة على المساهمة في الرفاهية

---

[1] حجام العربي، طري سميحة، **التنمية المستدامة في الجزائر –قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات–**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2019، ص 131.

[2] Xavier Michel et Patrice Cavaillé et Coll, **Management des risques pour un développement durable,** Dunod, Paris, France, 2009, p 36.

الاجتماعية بطريقة عادلة (عند تقاطع البعد الاقتصادي والاجتماعي). في الوقت نفسه، تؤثر هذه التنمية على البيئة من خلال التلوث الذي تحدثه والموارد التي تستهلكها، ولا يمكن أن يتم التنمية المستدامة إلا في حدود تحقيق التوازن القابل للحياة (عند تقاطع البعد الاقتصادي والبيئي)، الذي يكرس أحقية الأجيال القادمة في التمتع ببيئة سليمة ونظيفة وعدم استحواذ الأجيال الحالية على كافة الموارد وتبديدها. على أن تحدث هذه التنمية في نفس الوقت بيئة صالحة للعيش (تقاطع البعد البيئي والاجتماعي) للأجيال الحالية.

2- **المبدأ الثاني:** التخطيط الشامل على المدى الطويل، وعدم التركيز على قطاع أو ميدان محدد مع ربط هذه الميادين ببعضها البعض. كما يتبع هذا التخطيط تخطيط آخر قصير الأجل يكون على المستوى المحلي.

3- **المبدأ الثالث:** هو مبدأ الحوكمة، الذي يرصد عملية إشراك أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات. ويضاف إلى هذا المبدأ فكرة التحسين المستمر ومبدأ التحوط من مخاطر التدهور البيئي، فقد ورد في مؤتمر "ريو" عام 1992 صراحة على أنه: "في حالة وجود مخاطر خطيرة أو أضرار لا يمكن إصلاحها، يصبح غياب العلم مطلق، ولا ينبغي استخدام اليقين كذريعة لتأجيل اعتماد تدابير فعالة تهدف إلى منع التدهور البيئي في وقت لاحق".

رابعا: المتطلبات العامة للتنمية المستدامة

تمر عملية التنمية المستدامة، وما تقتضيه من متطلبات عبر سلم القيم الاجتماعي للأقاليم المختلفة للدولة، ومراعاة ما تزخر به من عادات وجوانب حضارية، لاسيما ما تعلق بشؤونها الفكرية والثقافية بمختلف امتداداتها، إلا أن هذا لا يمنع من رصد مجمل المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بالرجوع إلى مبادئها ومراجعة التصورات المختلفة لها، و يمكن إيجاز هذه المتطلبات في الآتي:[1]

[1] سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، **مرجع سابق**، ص 40.

1- **القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية:** ما أبرز ما تؤكد عليه آليات التنمية المستدامة ترشيد استغلال موارد الطاقة غير المتجددة بنسب تضمن الانتقال السلس والتدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة، وهذا يتطلب تحديد الثروة الطبيعية والموارد المتاحة حاليا والتنبؤ بما قد يستجد من موارد في الأجل المتوسط والطويل؛

2- **سد الاحتياجات البشرية وترشيد الاستهلاك:** التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية القائمة في المنطقة، والعمل على ترتيبها حسب الأولوية؛

3- **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع:** السعي لإرساء قواعد لمجتمع متعلم، انطلاقا من الاهتمام بمجال التنمية البشرية؛ وتيسير الولوج إلى المصادر المرجعية للمعرفة، وتعزيز سبل التعلم الذاتي، وتحفيز عمليات الابتكار، وتشجيع المواهب لمختلف الفئات داخل إقليم الدولة؛

4- **التنمية الاقتصادية الرشيدة:** تصميم مخططات اقتصادية بناء على المعلومات والبيانات؛

5- **الحفاظ على البيئة:** العناية بالجانب الإيكولوجي، ومتابعة ما يقتضيه من متطلبات؛ مع التأكيد على علاقة التأثير المتبادل لكل من البيئة الخاصة والعامة على بعضهما البعض فسادا وصلاحا؛

6- **الشراكة الداخلية والخارجة:** توطيد أواصر التعاون والتنسيق المشترك فيما يتعلق بالمعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج، يزيد من نجاعة البرامج المسطرة لحشد جهود التنمية.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

تحتاج الدول إلى تقدير وتقييم سياساتها لضمان أن تحدث الأثر المنشود منها، ويستلزم هذا الاستعانة بمؤشرات تعكس شواغل البلدان وأولوياتها وفق ما دعا إليه جدول أعمال القرن21، حيث أن تشخيص الوضع الحقيقي للبلدان، يتم على أساس ومدى التقدم أو التأخر في شتى النواحي المتعلقة بالتنمية المستدامة، وعليه تم تفعيل جملة من التدابير داخليا وخارجيا ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي، والسياسة الإجتماعية، والمخططات البيئية، و التي يمكن حصرها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02-02: مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات البيئية
1.التنمية الاقتصادية: – أداء الاقتصاد الكلي؛ – الأموال العامة المستدامة؛ – العمالة؛ – تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ – السياحة؛ – البحث والتطوير.	**1.الفقر:** – فقر الدخل؛ – التفاوت في الدخل؛ – نظام الصرف الصحي؛ – مياه الشرب؛ – الطاقة المتاحة؛ – ظروف المعيشة.	**1.المخاطر الطبيعية:** – مدى قابلية التأثر بالمخاطر الطبيعية؛ – الاستعداد للكوارث والتصدي لها.
2.الشراكة العالمية: – التجارة؛ – التمويل الخارجي.	**2.الحكم:** – الحكم الرشيد؛ – الجريمة.	**2.الغلاف الجوي:** – تغير المناخ؛ – نوعية الهواء؛ – استنفاذ طبقة الأوزون؛
3.أنماط الاستهلاك والإنتاج: – استهلاك المواد؛ – استخدام الطاقة؛ – توليد النفايات وإدارتها؛ – النقل.	**3. الصحة:** – الوفيات؛ – الرعاية الصحية عند التوليد؛ – الحالة الغذائية؛ – لحالة الغذائية؛ – الحالة الصحية ومخاطرها؛	**3. الأراضي الزراعية:** – استخدام الأراضي؛ – تدهور الأراضي والتصحر؛ – الزراعة.
	4.التعليم: – المستوى التعليمي؛ – الإلمام بالقراءة والكتابة	**4. البيئة والسياحة البحرية:** – تدهور السواحل؛ – التلوث البحري.
	5.التركيبة السكانية: – التغير السكاني؛ – النزوح.	**5. المياه:** – توفر المياه حسب المصدر؛ – الطلب على المياه/كفاءة استخدام الماء؛ – تلوث الماء؛

		– إدارة المياه؛ – الحصول على المياه.
	6. السلام والأمن: – غياب السلام والأمن.	**6. التنوع البيولوجي:** – تدهور النظام الإيكولوجي؛ – خسارة الأنواع؛ – الأنواع الغريبة (الغازية).

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): **مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية وربطها مؤشرات التنمية المستدامة العالمية**، الأردن، سبتمبر 2013.

حسب الجدول تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاث مؤشرات أساسية نوجزها فيما يلي:

أولا: المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

تعطي المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة إجابة واضحة، عن أهم المميزات التي قد تميز أي دولة تطورت اقتصاديا عن باقي الدول النامية والمتخلفة وخاصة السائرة في طريق النمو. حيث تتميز الدول المتطورة بمستويات منخفضة من الفقر والجوع وسوء التغذية والأمراض المعدية الخطيرة والتشرد والجريمة والفساد، مع تسجيل مستويات مرتفعة للدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار والوصول الشامل للعمالة وشبكات الضمان الاجتماعي للعاطلين والأشخاص ذوي الدخل المنخفض، إضافة إلى توفير تغطية شاملة لخدمات التعليم الابتدائي والثانوي، وخدمات الرعاية الصحية، والخدمات العامة (الشرطة، الحماية المدنية، وجمع النفايات....إلخ)، وصولا إلى تأمين الإسكان على نطاق واسع، وإقامة بنية تحتية للطرق والمواصلات، والمرافق العامة (الكهرباء والمياه والصرف الصحي والهواتف). وفيما يلي تبيان لأهم الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التنمية الاقتصادية، والتي تنقسم إلى ثلاث محاور رئيسية:

1- مقاييس الدخل: تستعمل مؤشرات الدخل على نطاق واسع في قياس التنمية الاقتصادية، وقد دأب البنك الدولي على إستعمال مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أو الدخل الوطني

تقييم مسار التنمية عالميا، وميز بين أربع مجموعات من الدول: مجموعة الدول ذات دخل فردي ضعيف، مجموعة الدول الدنيا ذات دخل الفردي المتوسط، مجموعة الدول العليا ذات الدخل متوسط ومجموعة الدول ذات دخل مرتفع. ويتم تحديد الحدود الفاصلة بين هذه الدول في بداية السنة المالية للبنك الدولي (جويلية)، وتظل ثابتة على مدار 12 شهرا بغض النظر على ما يليها من مراجعات، وإعتبارا من جويلية 2020، تم تحدي التصنيف الجديد حسب مستويات الدخل ومقارنها بتصنيف 2019 كالآتي:

الجدول رقم 02-03: تصنيف البنك الدولي لدول العالم حسب نصيب الفرد من الدخل الوطني

الوحدة (دولار)

المجموعة	أول جويلية 2020	أول جويلية 2019
مجموعة البلدان ضعيفة الدخل	< 1,036	< 1,026
المجموعة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	1,036 - 4,045	1,026 - 3,995
المجموعة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	4,046 - 12,535	3,996 - 12,375
مجموعة البلدان المرتفعة الدخل	> 12,535	> 12,375

المصدر: مدونات البنك الدولي: تصنيفات البنك الدولي الجديدة للبلدان حسب مستوى الدخل 2021/2020،

https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021

وقد واجه هذا المؤشر انتقادات واسعة في قياس التنمية، كونه لا يجيب إجابة شاملة وصريحة على مستوى الرفاهية الاقتصادية التي يعيشها أفراد المجتمع، والتي تشتمل على مجموعة من الجوانب غير ملموسة والتي لا يمكن تداولها في السوق، مثل حجم الاستهلاك الحالي، ومتوسط الحياة ومدى توافر الموارد التي يمكن استهلاكها (الدخل، الثروة، المعاشات والهبات...الخ).[1]

[1] Marshall Reinsdorf and others, **Measuring economic welfare: what and how?** The Report prepared by IMF, 9 March 2020, p 08.

2- المقاييس الهيكلية: لكل دولة جهاز مسؤول عن إدارة سياستها الاقتصادية الكلية، والتي يتم تقييمها دوريا على مستوى أجهزتها الرقابية باستعمال العديد من المؤشرات التي تقف على مدى التقدم أو التراجع الذي حققه بلد ما خلال حقبة من الزمن. وأهم المقاييس المستخدمة في تقييم البنية الهيكلية لدولة ما هي كالآتي:

أ. **معدل الادخار:** يفيد هذا المؤشر في إمكانية تحويل إجمالي الادخار إلى استثمارات حقيقية (تكوين رأس المال) تساهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية مستقبلا، ويتم الحصول عليه بقسمة إجمالي الادخار على الناتج الداخلي الخام.[1]

ب. **معدل الاستثمار:** يشير هذا المؤشر إلى حصة الاستثمار من مجموع الإنتاج المحقق. ويتم الحصول عليه من خلال احتساب تكوين رأس المال الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام، ويستخدم خبراء الاقتصاد إجمالي تكوين رأس المال للإشارة إلى مفهوم الاستثمار في السلع الرأسمالية المنتجة (آلات، مباني، طرق، الأصول الفنية...الخ).[2]

ج. **معدل التضخم:** هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، وانخفاض لقيمة المال، فقد تؤدي الزيادة في معدل الضريبة على القيمة المضافة مرة واحدة فقط إلى ارتفاع الأسعار، ولكن هذا لا يمثل تضخم، ما لم يكن للآثار غير المباشرة تداعيات على فترات لاحقة. وهناك من يستعمل معدل التضخم كمؤشر لقياس الحد الأدنى من الإنفاق المطلوب لتحقيق نفس مستوى المعيشة والرفاهية عبر مجموعتين مختلفتين من الأسعار والمسجلة بين نقطتين من الزمن.[3]

---

[1] منشورات الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص 06.

[2] **نفس المرجع**، ص 24.

[3] the monthly OECD publication, Main Economic Indicators, **Comparative methodological analysis_ consumer and producer price indices**, Volume 2002, Supplement 2, Paris, France, July 2002, p 19-20.

د. **معدل البطالة:** يشير معدل البطالة إلى حجم الأفراد الموجودين بدون عمل من ضمن القوى العاملة، على الرغم من قدرة القوى العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج. وعادة ما يتم دراسة معدلات البطالة حسب نوعية الجنس والفترات العمرية المشكلة للقوة العاملة، وحسب المناطق.[1]

هـ. **مؤشرات الدين الخارجي:** تجيب مؤشرات الدين الخارجي على مدى كفاءة البلد المدين في تسديد ديونه والتزامات خدمة هذه الديون على حد سواء، والتي ترتبط إلى حد كبير بقدرته وكفاءته الإنتاجية، وتعتمد كذلك في نهاية الأمر على عوائده التصديرية.[2] ويمكن الإشارة إلى أبرز مؤشرات الدين الخارجي كما يلي:[3]

- **نسبة خدمة الدين إلى الصادرات:** يعكس هذا المؤشر نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية المترتبة على حجم الدين الخارجي؛
- **نسبة احتياطي الدولة إلى إجمالي الديون:** توضح هذه النسبة وضعية ما تحوزه الدولة من سيولة خارجية، ومدى قدرتها على الاستجابة لخدمة الدين لصالح الجهات الدائنة؛
- **مؤشر الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام.**

و. **نسبة مساهمة قطاعات الاقتصادية في الدخل الوطني:** أهم نسبة لقياس التنمية الاقتصادية، وكلما ارتفعت مكانة القطاع الصناعي، وزادت نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي، بالتوازي مع تراجع المساهمة المنتظرة للقطاع الفلاحي، اتجهت الدولة بخطى ثابتة نحو رفع معدلات التنمية قياسا على التجارب السابقة للدول الرائدة صناعيا، إبان مسيرتها التنموية.

---

[1] E. Wayne Nafziger, **Op Cit**, P 310.

[1] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، **المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، مركز أنقرة، تركيا، 2010، ص 34.

[2] منال جابر مرسي محمد، **أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر –دراسة قياسية–**، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، المجلد9، العدد 8، جامعة بني سويف، القاهرة، مصر، 2020، ص 86–87.

ز. **تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** يمكن تقييم قطاع الإتصالات من خلال جملة من المؤشرات، يمكن حصرها في خمسة مؤشرات رئيسية هي:[1]

- مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج الداخلي الخام؛
- تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت والنقال لكل 100 شخص؛
- نسب التغطية وتوسع شبكة الاتصالات؛
- تطور كثافة الهاتف النقال والثابت؛
- مؤشرات شبكة الانترنيت.

ح. **البحث والتطوير:** من خلال مؤشر حجم الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة للناتج الداخلي الخام. حيث أصبحت أهمية البحث والتطوير تستدعي إنفاق المزيد من الأموال وتخصيص حصص أكبر من الانفاق لسد ثغرات المعارف والمعلومات وتسريع التنمية الاقتصادية.[2]

ط. **مؤشرات الانفتاح الاقتصادي:** تعمل مؤشرات الانفتاح الإقتصادي على رصد أشكال التبعية الاقتصادية بين اقتصاديين مختلفين أحدهما مسيطر والآخر تابع. ونميز ثلاث مؤشرات لقياس الإنفتاح الاقتصادي:[3]

---

[1] الشايب محمد، هدار لحسن، **تقييم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام في الجزائر**، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 11-12 مراس 2013، ص 17-21.

[2] بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، **التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، جامعة البليدة، الجزائر، 2017، ص 163.

[3] عودة محمد حسن، **دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعراق (1997- 2012)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 37، جامعة الكوفة، العراق، 2016، ص 56-58.

- **نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام:** يعد هذا المؤشر ذا دلالة مهمة فيما يتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج في مقابلة الطلب المحلي من السلع والخدمات، وقد اعتبر إقتصاد الدولة منفتحا على الخارج إذا فاقت نسبة الواردات عن 20% من الناتج الداخلي الخام؛
- **نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام:** تستمد كثير من الدول نسبة كبيرة من دخلها الوطني من تصدير السلع الأولية، حيث يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الناتج الوطني على الأسواق الخارجية في تصريف المنتجات. وارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام إلى أكثر من 25% تؤشر إلى انفتاح هذا الاقتصاد على العالم الخارجي.
- **نسبة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي:** يعمل الانفتاح الاقتصادي إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي، ورصد ما تسهم به التجارة الخارجية في هيكل الاقتصاد.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة

تغطي المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة موضوعات عديدة ترتبط بشكل مباشر بمستوى معيشة المجتمع، ومدى الرفاهية التي يعيشها جل أفراده (توفر خدمات التعليم، الصحة، الصرف الصحي، الأمن...الخ). حيث تكتسي المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة أهمية بالغة في رصد وتتبع مسارات التنمية الحاصلة بقطاعات التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية.

1- مؤشرات الفقر: يعرف الفقر بأنه "الحالة التي لا يملك فيها الناس موارد كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية للحفاظ على الحياة، وتقل لديهم المتطلبات الأساسية مثل الغذاء الكافي والملبس والمأوى. ولقياس نسبة الفقر في مجتمع ما يتم رسم خط فقر دولي، يعبر عنه عادة بالدولار الثابت، ويستخدم كأساس لتقدير نسبة السكان الموجودة عند أو أقل من مستويات الكفاف التي يشير إليها هذا الخط".[1] كما يظهر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة **ستة عناصر** بارزة في تعريف

[1] J. L. Roberts: **Op Cit**, p 01.

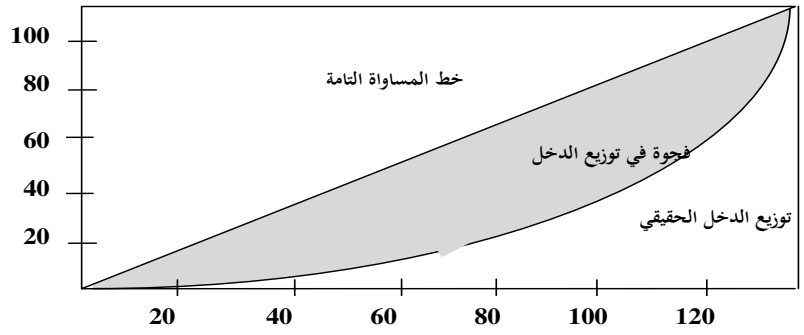
الفقر وهي: "حالة من نقص الدخل وعدم امتلاك للأصول، حالة من الجوع ونقص التغذية، حالة منعدم الوصول إلى البنية التحتية الأساسية مثل المأوى والمياه النظيفة والطاقة والنقل، حالة من المرض وعدم القدرة على العلاج، حالة من الأمية وعدم القدرة على الذهاب للتعلم، كما يمثل الفقر حالة من تضييق للحريات وافتقار للتمثيل الكافي للطبقات الفقيرة".[1]

2- مؤشرات عدم المساواة:

أ- مؤشرات التفاوت: يعرف التفاوت في توزيع الدخل بأنه تمثيل عدد للفروق بين دخول الأفراد في مجتمع ما، أي أن كل الخصائص المختلفة للتفاوت تم حصرها في عدد واحد؛

ب-منحنى لورنز (Lorenz Curve): يعتبر إحدى أشهر الوسائل للتعبير عن التباين في توزيع الدخل بيانيا، ويعرف بأنه العلاقة بين النسبة التراكمية للدخل وهي التي تشكل المحور العمودي، والنسبة التراكمية للوحدات مستلمة الدخل، وهي تمثل المحور الأفقي، ويمثل وتر المربع الناتج خط المساواة التامة، وكلما اقترب المنحنى من وتر المربع دل ذلك على ارتفاع درجة المساواة والعكس صحيح[2]. مثلما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 02-01: منحنى لورنز



المصدر: البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، **تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الإقتصادي والفقر في الدول العربية**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 9، العدد 11، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2013، ص 4.

---

[2]Peter P. Rogers, Kazi F. Jalal, John A. Boyd, **Op Cit**, p 220.

[3] البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، **تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الإقتصادي والفقر في الدول العربية**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 9، العدد 11، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 4.

ج-معامل جيني (Gini Coefficient): وهو مقياس شائع الإستخدام ومحبوب، وتتراوح قيمته بين (0 إلى 1)، فإذا كانت قيمة المؤشر صفر فهذا يعني وجود عدالة تامة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، أما إذا كانت قيمة المؤشر واحد صحيح فهذا يعني انعدام عدالة توزيع الدخل. وفي العادة تكون قيمة هذا المؤشر محصورة بين (0,3، 0,5) للإنفاق الاستهلاكي، ويتم اشتقاق معامل "جيني" من منحنى لورنز والذي يرتب السكان تصاعديا من الأفقر إلى الأغنى، ويبين هذا المنحنى النسبة التراكمية للسكان على المحور الأفقي، والنسبة التراكمية للإنفاق (الدخل) على المحور الرأس[1]، ويعبر الإحصائيون على هذا المعامل بأنه متوسط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخول، ويأخذ الصيغة الرياضية الآتية:[2]

$$G = \frac{1}{2n^2\, u}\sum_{i=1}^{n}\sum_{i=1}^{n}|Y_i - Y_j|$$

حيث:

- G: يمثل المتوسط الجبري لمختلف الفروق بين مختلف المداخيل والدخل المتوسط للمجتمع ككل.
- u: يمثل الدخل المتوسط للفقراء.
- n: يمثل العدد الكلي للأفراد.
- Y_i- Y_j: يمثل مداخيل الأفراد "i" و "J".

3- الحكم الرشيد: يمكن ربط الإجراءات السياسية وما ينتج عنها من آثار بالحكم الرشيد، وهذا بغية الوصول إلى مبتغى التنمية، ويمكن الوقوف على مدى نجاعة نظام الحكم، وما إذا كان رشيدا بالنظر إلى ما يتحقق للإنسان من حقوق و حريات، أي أن يضمن قانونا ما يتمتع به اقتصاديا

---

[1] بنقا علم الدين، **تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960- 2017)**، جسر التنمية (سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 144، 2018، ص 21.

[2] الوالي فاطمة، **مرجع سابق**، ص 36.

وسياسيا، وكذا مدنيا واجتماعيا. فتعرف الأمم المتحدة مصطلح الحكم الراشد بأنه كيفية مزاولة الحكم على صعيد إقتصادي وسياسي وكذا تنظيمي لتسيير مرافق الدول على مختلف الأصعدة". ويعرفه البنك الدولي **بأنه:** "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والإجتماعية للدولة من أجل التنمية".[1] ونظرا لأهمية المتزايدة بموضوع الحكم الرشيد فقد إزدادالإهتمام العالمي بالعملية التقييمة، ومدى التزام البلدان بما ينص عليه الحكم الرشيد من خلال محكات ومؤشرات تعكس الجوانب المتنوعة لإرساء الحكم الرشيد. ويتعلق الأمر بـ:[2]

أ- **المساءلة والمشاركة:** يقيس امتلاك مواطن حق المشاركة في الاقتراع المخصص لتشكيل وانتقاء الحكومة، وتشكيل المؤسسات المدنية للمجتمع، ومدى جاهزية المنتخبين والإداريين المعينين، وما يطرحه المنتخبين من قضايا داخل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة؛

ب-**سيادة القانون:** يقيس المؤشر مجال الموثوقية لدى مختلف الأطراف المتعاملة؛ ما يتعلق بتنفيذ اللوائح القانونية، والجميع حكاما ومسئولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه؛

ج-**جودة التشريع:** تشمل الحزمة التشريعية من المواد القانونية التي يتم عبرها تنظيم الارتباطات بين الساكنة و أجهزة الحكم داخل الدولة، من أجل الحفاظ على مكتسبات المجتمع من الحقوق والحريات الأساسية للأفراد على اختلاف انتماءاتهم العرقية والسياسية؛

د- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** أي قبول جميع أطراف الدولة لأوضاع الحكم في البلد، ويشمل ذلك كل المعارضين لسياسات الحكومة في البلد، ولذلك يقيس المؤشر احتمال زعزعة استقرار الدولة أو القيام بانقلاب عسكري أو سياسي، والانتقال إلى الوضع غير الشرعي؛

---

[1] رابحي لخضر، بن يكن عبد المجيد، **الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر، جانفي 2018، ص 496.

[2] الرفاعي محمد سلمان حسن، **الحكم الراشد في الأردن: الواقع والتطلعات**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 39، العدد 3، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، سبتمبر 2019، ص 44.

هـ-**فعالية الحكومة:** وتشير إلى مدى الوصول للأهداف المسطرة من طرف المؤسسات ذات الطابع الحكومي، ومستوى نجاعتها في استغلال ما يتوفر من مصادر الطاقة والموارد المتنوعة بآليات أكثر رشدا ودقة؛ بما ينعكس إيجابا على الصالح العام، عبر تحسين جودة الخدمة العمومية؛

و- **مراقبة الفساد ومحاربته:** ويتعلق بتنفيذ مبدأ الشفافية والمساءلة، وكشف المفسدين سواء كان الفساد ماليا أو تنظيميا أو سياسيا وكذا مساءلة المفسدين ومحاكمتهم وفق القوانين السارية، وذلك من خلال مراقبة الفساد ومحاربته والحد من سطوة السياسيين ورجال الأعمال، وذوي النفوذ.

4- **الصحة:** لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب الأمر مزيدا من الاهتمام بتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض المزمنة والحد من انتشارها، مع ضرورة الاستجابة للتهديدات الجديدة من الأمراض والفيروسات، والمكونات الأخرى التي تهدد نظم الرعاية الصحية في جميع بلدان العالم.

5- **التعليم:** يعتبر التعليم رافعة أساسية لإنفاذ مخططات التغيير على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي، والإيكولوجي، بحيث يمكنه أن يعدل إيجابا طرق تفكير وإدراك الأفراد لما يدور حولهم، لما يكتسيه من فوائد جمة، لا تقتصر على الأفراد فحسب، بل تمتد لعوائلهم و حواضرهم المعيشية، ومواقع شغلهم، ويعد الأفراد الذين أتموا مرحلة التعليم الثانوي أكثر وعيا بخصوص الجوانب الإيكولوجية، وأكثر تأقلما مع الأوضاع المناخية الطارئة، وبقدرة أكبر على تحقيق تدفقات دخلية مستمرة، كما يفترض أن يتمتعوا بمستوى صحي لائق، ويساهمون إيجابا في مجرى الأحداث السياسية، ويتصفون بالرشد في تسيير مختلف شؤونهم الحياتية.[1] في هذا الشأن حددت أجندة التنمية المستدامة 2030، في هدفها الخاص بضرورة تأمين فرص متساوية للوصول لمقاعد الدراسة، والإستفادة من الخدمات التعليمية المناسبة، والتأكيد على توفير الفرص التعليمية باستمرار

[1] التقرير العالمي لرصد التعلم، **التعليم من أجل البشر والكوكب -بناء مستقبل مستدام للجميع-**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعلم والثقافة (اليونسكو)، باريس، فرنسا، 2016، ص 161.

للساكنة ، 11 مؤشرا مست في الغالب نسب المتعلمين حسب الجنس، وحجم التأطير الذي يسند عملية التعليم، إضافة إلى حجم الإنفاق على عملية التعليم.

ثالثا: المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة

تعد المؤشرات الإيكولوجية طرفا أساسيا كأحد المرجعيات الدالة والمعتمد عليها لقياس مدى تحقق التنمية المستدامة، بحيث تكشف لنا عن مدى التقدم في تحقيق الأهداف المسطرة، من خلال متابعة الحالة الراهنة، وتسجيل كل ما يطرأ على المستوى البيئي إيجابا أو سلبا، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المؤشرات كما يلي: [1]

1- **الغلاف الجوي:** وتندرج فيه جملة من القضايا البيئية الأساسية. منها؛ التغير المناخي، ثقب الأوزون، نوعية الهواء، وانعكاسها على صحة الإنسان وعلى استقرار وتوازن النظام البيئي. وهنالك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي:

- **التغير المناخي:** عبر رصد مستويات ثاني أكسيد الكربون دلالة على حجم التغير المناخي؛
- **تآكل طبقة الأوزون:** ما تم استخدامه من مصادر طاقة ذات الأثر على طبقة الأوزون؛
- **نوعية الهواء:** تزود المناطق العمرانية بمجسات كاشفة عن حجم التلوث في الجو.

2- **الأراضي:** إن طرق استخدام الأراضي تتطلب قرارات ذات طابع سياسي واقتصادي، على اختلاف درجات الهياكل التنظيمية. ومنه فطرق استخدام الأراضي هي التي تقنن طرق استغلال العقارات والأراضي وما قد يطرأ عليها من ظواهر عاكسة لمستوى التلوث وآليات حفظها، حيث يلاحظ عدم وجود منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية بغرض حماية الأراضي من التلوث والتصحر وعدم استنزاف الموارد الطبيعية للأرض. ومن أهم مؤشرات استخدامات الأراضي نذكر:

---

[2] منصوري منى، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2019-2020، ص 42.

- **الزراعة:** يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- **الغابات:** يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، ومعدلات قطع الغابات؛
- **التصحر:** يتم قياسه من خلال نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- **الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

3- **المياه العذبة:** الماء هو العامل الأكثر تأثيرا على مستويات التنمية، إذ انه من أكثر الموارد التي تتعرض للتبذير وسوء الاستخدام، ويعد التسيير الرشيد للمياه الصالحة للاستخدام البشري من أبرز المهام التي ينبغي للمجتمع الدولي الاضطلاع بها، من أجل الاستغلال المستدام للمياه بما ينعكس إيجابا على البيئي المحيطة، في السياق ذاته نعتمد على مؤشرين رئيسيين هما:[1]

- **صنف المياه:** وتقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه؛
- **حجم المياه:** تقاس من خلال نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

4- **التنوع الحيوي:** قد يكتنف بعض الغموض طبيعة العلاقة بين التنمية المستدامة والتنوع الحيوي، فيتصور بعص الأفراد ان العمل على تامين وجود الثروة الحيوانية والحرص على تنوعها، وتثمين الغطاء النباتي، وتأسيس المحميات الطبيعية يتعارض مع مسيرة الازدهار الإقتصادي، حيث هناك ترابط وثيق بين التنمية والبيئة. ويتم قياسه عن طريق مؤشرين رئيسيين هما:[2]

- **الأنظمة البيئية:** يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية وتقارن بالمساحة الكلية؛
- **الأنواع البيئية:** ويتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

---

[1] أحمد ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2003، ص 155.

[2] **نفس المرجع**، ص 156.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

أكدت الإعلانات العالمية المتتالية والوثائق والسياسات التي أصدرتها الأمم المتحدة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في "ريو البرازيلية" عام 1992، أن التنمية المستدامة تمثل خطة عالمية تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف ذات الطابع العالمي والقابلة للتطبيق على نحو شامل في جميع البلدان مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة. وخلال **قمة الألفية**، التي عقدتها الأمم المتحدة في شهر سبتمبر من سنة 2000 بمدينة نيويورك الأمريكية، تبنى قادة العالم جملة من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بهدف الوصول إلى تنمية بشرية عالمية مرضية ومتوازنة، حيث تقرر وضع ثمانية أهداف قابلة للقياس والتحقيق بحلول عام 2015. والمحددة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-04: الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف	المؤشر الكمي
1- القضاء على الجوع المدقع والفقر	خفض نسبة سكان العالم بين عامي 1990 و2015 الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف، وكذلك خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف.
2- تعميم التعليم الابتدائي	ضمان أنه بحلول عام 2015 سيتمكن الأطفال في كل مكان، الذكور والإناث على حد سواء، من إكمال دورة كاملة من التعليم الابتدائي.
3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005 وفي جميع مستويات التعليم في موعد لا يتجاوز 2015.
4- خفض معدل وفيات الأطفال	خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015.

5- تحسين صحة الأم	خفض معدل وفيات الأمهات عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع بين عامي 1990 و2015.
6- مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى	بحلول عام 2015، وضع حد لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والإصابة بالملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى والبدء في عكس مساره.
7- ضمان الاستدامة البيئية	دمج مبادئ التنمية المستدامة مع السياسات والبرامج القطرية وعكس مسار فقدان الموارد البيئية؛ وبحلول عام 2015 خفض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الأساسي إلى النصف.
8- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية	زيادة تطوير نظام تجاري ومالي مفتوح وقائم على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، بما في ذلك الالتزام بالحكم الرشيد والتنمية والحد من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي

Source: Fabiana Sciarelli and Azzurra Rinaldi, **Development Management of Transforming Economies _Theories, Approaches and Models for Overall Development ,** Palgrave Macmillan, London, 2017, p 112-113

بناء على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، صمم زعماء العالم على تحرير البشرية من رقبة الفقر، وتأمين كوكب صحي للأجيال المقبلة، وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع كأساس لضمان حياة كريمة للجميع. وتضم خطة التنمية المستدامة مجموعة من 17 من أهداف التنمية المستدامة المتكاملة غير القابلة للتجزئة، تعمل على تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الإجتماعي والبعد البيئي. وتعتبر بمثابة جدول أعمال عالمي ينطبق على جميع البلدان. والمنشود من هذا الجدول هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها. وأهداف التنمية المستدامة **(SDGs)** موضحة كالآتي:[1]

[1] منشورات الأمم المتحدة، **تقرير أهدف التنمية المستدامة 2017**، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017، ص 2-8.

1- **القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان:** تعمل آليات التنمية المستدامة من خلال سياسات وخطط متكاملة ومتآزرة لتوفر للساكنة في كل انحاء المعمورة المساعدة الملائمة للخروج من وضع الإحتياج بكل أشكاله، عبر تكريس وتفعيل برامج دعم اجتماعي، وتحسين ظروف الشغل، وتوفير العمال المهرة، وتثمين الجهود الداعمة للطبقة الفقيرة في المجتمع.

2- **القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة:** إن تمكن الإنسان من تأمين غذاءه بجودة ملائمة صحية، مرتبط بمدى حيازته للآليات الكفيلة بمساعدته على توفير منتجات غذائية بصورة مستديمة، وإن إيجاد حلول لمعضلة الجوع لا يتوقف على رفع قدرات الوحدات الإنتاجية فحسب، بل يتعدى ذلك من خلال تطوير أنظمة توزيع فعالة على مستوى الأسواق، وتحسين ربحية صغار الفلاحين، وتيسير طرق الاستفادة من التقنية والعقار الفلاحي، وتعزيز دعم المستثمرين الزراعيين لدورهم المنشود في تحقيق الأمن الغذائي.

3- **ضمان تمتع جميع الناس بأنماط العيش الصحية وبالرفاهية في جميع الأعمار:** ضرورة استفادة كل أفراد المجتمع، خاصة الأمهات والأطفال من رعاية صحية مناسبة، ولأجل هذا المسعى لابد من تطوير النظم الكفيلة بتأمين الصحة الإنجابية، والحد من انتشار الأوبئة والأمراض المعدية، وتوفير اللقاحات والتطعيمات الطبية بتكلفة مناسبة للأفراد، أو بشكل مجاني، وكذا توفير الهياكل الصحية وضمان تواجدها في المناطق المختلفة لتوسيع مجال استفادة الساكنة منها.

4- **ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:** لابد من استفادة كل أفراد المجتمع من تعليم جيد و مستمر، ولا يتوقف الأمر على بناء وتشييد الهياكل المدرسة و تجهيزها، بل يتعداه إلى تجويد مخرجات المدراس والمؤسسات التعليم المختلفة، بالحرث على توفير ذوي الكفاءة من الإداريين والمعلمين والأساتذة المكونين.

5- **تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:** إن قضية التمييز بين الجنسين تعد ظاهرة عالمية، ينجر عنها عدم تمتع فئة كبيرة من النساء والفتيات بحقوقهن وحرياتهن الضرورية بغية التمكين الاجتماعي والاقتصادي، لذا يستدعي هذا الأمر إعداد وتفعيل حزمة من التشريعات، والمواد القانونية الرادعة لدفع هذه المظاهر الرجعية والتمييزية بين النساء والرجال، والتي تنبع من عادات و أفكار وتقاليد مرتبطة بطبيعة المجتمع.

6- **ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها أدارة مستدامة:** الحرص على وفرة الموارد المائية، وتسخيرها لأغراض الاستخدام الشخصي أو الصناعي، وإنشاء قنوات التطهير الصحي، تعد من أهم أهداف التنمية المستدامة، زيادة على تحديث طرق التسيير الإيكولوجية، ذات العلاقة بالمجال، حيث أن أي تأخر يسجل في هذا المجال سيؤثر سلبا على العديد من القطاعات و المجالات الأخرى المترابطة، كالقطاع الصحي والمؤسسات التعليمية التربوية.

7- **ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة:** من خلال السعي لزيادة المساحات المغطاة بخدمات الكهرباء، والمزودة بإمدادات الطاقة، وكذا التقنية الحديثة لإعداد وتحضير الغذاء الصحي والنقي، واعتماد التكنولوجيات الخاصة بالطاقات المتجددة، وعليه لابد من زيادة المخصصات المالية المدرجة نفقات الدولة العامة لتمويل هذه البرامج الكفيلة بتوفير الخدمات الهامة للأفراد.

8- **تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع:** كلما كان اتجاه النمو في منحى تصاعدي عموديا، وموزع ومنشر أفقيا ليغطي فئات أكبر، ومساحات أرحب، كلما ضاعف من فرص الساكنة لتغيير وتحسين معيشتهم، والخروج من وضعية الفقر، فإن استدامة النمو تصمن استمرارية فرص العمل للأجيال اللاحقة بشرط أن يكون هذا النمو صديقا للبيئة، وغير مستنزف للموارد وللطاقة.

9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار: تمثل القواعد الهيكلية والوحدات التصنيعية والابتكار ثلاث محفزات أساسية للنمو الاقتصادي، خاصة عندما تعمل وفق استراتيجية متكاملة، وبخطط وسياسات تحفيزية لتحقيق معدلات نمو إقتصادي وتحقيق التنمية مستدامة.

10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها: لابد من تمكين الجميع من حقوقهم المتعلقة بالهجرة صمن أطر قانونية، وتكريس حق إبداء الرأي للدول والأفراد، وكذا المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الطابع الإقتصادي، وضمان حرية أكبر في الاختيارات السياسية المتاحة.

11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود المستدام: زيادة مساحة المناطق العمرانية بمعدلات مرتفعة غير مسبوقة. ففي سنة 2015، استوطن ما يقارب 4 ملايير نسمة، بنسبة تتجاوز 50% من التعداد العالمي للسكان. وباعتبار المناطق الحضرية الكبرى بيئة خصبة للمشاريع الابتكارية فهي تساهم في تأهيل العاملين ودفع معدلات النمو الاقتصادي، ما أوجد تحديات جديدة، من أبرزها مشكلة السكن الغير مناسب، ارتفاع معدل النفايات في المدن، وصعوبة الوصول إلى الأماكن والمرافق التي توفر خدمات نوعية.

12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة: تسمح نماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامة إمكانية إستخدام الموارد بفعالية، يمكن أن تقلل من أثر الأنشطة الاقتصادية على البيئة. لهذا لا بد من فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد، وضمان إدارة الموارد الكيميائية والنفايات الخطرة بطريقة تقلل من أثرها على حياة البشر والبيئة.

13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره: يرمي الهدف 14 إلى بذل الدول والحكومات جهود أقوى لبناء القدرة على الصمود والحد من الأخطار المتصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية. في ضل ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض في، والتي سجلت رقم قياس في سنة

2016 بنحو 1,1 درجة مئوية، تبعه تقلص نطاق الجليد البحري العالمي إلى 4,14 مليون كيلو متر مربع في نفس العام، وهو ثاني أدنى مستوى تم تسجيله. وسيتطلب التخفيف من تغير المناخ ومن آثاره البناء على المكاسب التي تحققت في إتفاق "باريس" بشأن التغير المناخي.

14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة: تغطي المحيطات ما يقرب من ثلاث أرباع الكوكب، وهي تضم أكبر نظام بيئي على الأرض. حيث يولي هذا الهدف أولوية قصوى لحماية هذا النظام من الآثار السلبية المتزايدة المترتبة عن تغير المناخ (بما في ذلك تحمض المحيطات) وعن الصيد المفرط والتلوث البحري.

15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي: يمكن أن تساعد النظم الإيكولوجية المحمية والمرممة والتنوع البيولوجي الذي تدعمه الحكومة والهيئات الرسمية في البلد من تخفيف آثار تغير المناخ وتوفير قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الضغوط البشرية والكوارث الطبيعية المتزايدة. كما تنتج النظم الإيكولوجية الصحية فوائد متعددة للمجتمعات التي تعتمد عليها. ويركز الهدف 15 على الحفاظ على الأنواع والنظم الإيكولوجية على اليابسة واستخدامها على نحو مستدام.

16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات: تعتبر قضايا السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع في صميم التنمية المستدامة. ولا يزال التقدم المحرز في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع متفاوتا فيما بين البلدان وداخلها. وقد ازدادت

الصراعات العنيفة في السنوات الأخيرة، وتسبب عدد من الصراعات المسلحة الشديدة الحدة في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وإلى إخراج الملايين من الناس من ديارهم.

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: هناك حاجة إلى التزام بلدان العالم إلى إقامة محاور للشراكة وتعزيز التعاون فيما بينهم في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق الأخير وضع سياسات متماسكة، وإقامة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ولدى جميع الأطراف الفاعلة. كل هذه الغايات بهدف لتحقيق خطة 2030.

- وفي سبيل التنفيذ الناجح لجدول أعمال القرن 21، ينبغي على الحكومات تحمل مسؤولياتها، وتبني استراتيجيات وخطط وسياسات وعمليات وطنية حاسمة تدعم تحقيق ذلك. كما ينبغي على هذه الحكومات تعزيز سبل التعاون فيما بينها ومع المنظمات الدولية عند الاقتضاء، في سبيل دعم الجهود الوطنية وتكميلها. كما تنطوي التنمية المستدامة على متطلبات أخلاقية عديدة، تتعلق على وجه الخصوص بتحقيق الإنصاف بين الأجيال (ثبات وعدم انخفاض مستوى رفاهية المجتمع ككل في المستقبل غير المحدد)، وتحقيق قدر عالي من العدالة داخل كل جيل (لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة لبلد أو منطقة ما على حساب بلد أو منطقة أخرى). حيث تدعم التنمية المستدامة تفعيل المبادئ الأخلاقية النفعية في خضم ما تقوم به الدول والحكومات من تحولات إقتصادية وإجتماعية هيكلية تسعى من ورائها إلى تحقيق مستوى من الرفاهية الثابتة والمرغوبة غبر الزمن. [1]

[1] منشورات الأمم المتحدة، **تقرير أهدف التنمية المستدامة 2017**، **مرجع سابق**، ص 10.

المبحث الثالث: البرامج التنموية في الجزائر للفترة 2001-2020

كان للإصلاحات الاقتصادية الأثر السلبي خاصة على الناحية الاجتماعية، هنا سعت الحكومة الجزائرية على مساعدة الفئات المتضررة؛ خاصة العاطلين عن العمل والفقر وحل أزمة الإسكان. وبسبب ارتفاع إيرادات الجزائر لارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية الجديدة، ما سمح للحكومة العودة إلى مسار التنمية والسياسة الانفاقية التوسعية لمعالجة الاختلالات ودعم جهود التنمية.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من الفترة 2001 إلى غاية 2004 كأول انطلاق للبرامج التنموية التي تبنتها الدولة في إطار سياستها التوسعية، يهدف البرنامج إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريف الإنفاق العمومي[1]، إذ يعبر المخطط الذي تم قره في أفريل 2001 عن مخصصات مالية موزعة بنسب متفاوتة على طول فترة البرنامج، كانت قيمتها حوالي 525 مليار دج، أي ما يعادل 07 مليار دولار أمريكي، تم تخصيص 129 مليار دج للتنمية المحلية و90 مليار للتنمية البشرية، مما يجعله برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والذي قدر بـ 11.9 مليار دولار. لقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الانفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.[2]

---

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، 25 أفريل 2001، على الموقع: https://www.el-mouradia.dz/ar/home.

[2] العباسي محمد، **برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير -دراسة ولاية البيزي 2001/2019-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019-2020، ص 84.

أولا- أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي

يتمحور برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من سنة 2001 إلى غاية سنة 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية [1]. كما يهدف هذا المخطط لتحقيق أهداف رئيسية تتمثل في:[2]

- إعادة تنشيط الطلب الكلي وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب العمل في آن واحد؛
- تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني مع تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتطوير المنشآت الصحية، وتحسين ظروف التمدرس للتلاميذ؛
- توسيع شبكة الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- تخفيض أزمة السكن مع تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل تخفيض التبعية الغذائية؛
- الحد من الفقر ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ثانيا- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية.

---

[1] زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص 204.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، الندوة العامة العادية 23، السداسي الأول، 2003، الجزائر، ص 05

وأدى ذلك إلى نوع من الراحة المالية خلال هذه الفترة، والتي تم استغلالها لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية. إذ تعكس هذه السياسة زيادة كبيرة في الإنفاق العام، إذ ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من 28.31% عام 2000 إلى نحو 34.87% عام 2003. كما أن تخصيص مبلغ 7 مليارات دولار من خارج موازنة الدولة لتمويل هذا البرنامج والذي يعكس رغبة واضحة لدى الحكومة من أجل دعم عجلة النمو الاقتصادي. عبر اعتماد سياسة مالية تنموية ذات طبيعة كينزية تهدف إلى تحفيز الطلب الكلي الفعال من خلال تحفيز المشروعات الاستثمارية العامة الكبرى. ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي ملحوظة لم تشهدها الجزائر من قبل[1]. وتوزعت الموارد المالية لهذا البرنامج على مختلف القطاعات الرئيسية على النحو التالي:

الجدول رقم 02-05: مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ (مليار دج)	المساهمة %
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.2	2.0	210.5	**40.1**
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	**38.8**
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	**12.4**
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	**8.6**
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر 2001**، ص 87.

نلاحظ من خلال الجدول أن المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، قد ارتكزت بشكل كبير على قطاع الأشغال العمومية الكبرى والهياكل القاعدية، نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية،

[1] تشيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، **حجم الحكومة والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية اقتصادية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 01، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، 2010، ص 8.

إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط الإنعاش الاقتصادي، إذ استحوذ هذا القطاع على 40.09% من مخصصات، إضافة إلى قطاع التنمية المحلية والبشرية، نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع حيث حظي بنسبة 38.88% من المبالغ المخصصة للبرنامج، الذي تضمن انجاز مخططات موجهة للتنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كامل التراب الوطني[1]، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم يحصل إلا على 12.45% من إجمالي التخصيصات المالية، حيث اعتبر مكملا للخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية التي أطلقت سنة 2000. ويغطي أكثر من 95% من هذا القطاع وتم توجيه الحصة إلى الصندوق الوطني للرقابة والتنمية الزراعية. (FNRDA) بهدف إلى دعم الأنشطة الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي وتعزيز التنمية الريفية. أما دعم الإصلاحات فقد حصل على ما نسبته 8.57%، وقد وجهت هذه المبالغ بالأساس لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والتي تهدف إلى دعم ورفع تنافسية المؤسسات. ويشمل ذلك تحسين بيئة الأعمال، وتوفير الدعم المالي والفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديث الأطر التنظيمية والقانونية لتعزيز الكفاءة في القطاعين العام والخاص.[2]

ثالثا- تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي حقق مجموعة من النتائج أهمها نتائج ما يلي[3]:

---

[1] يحياوي عبد الحفيظ، **البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر، دراسة للفترة 2000-2017**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص 318.

[2] جرفي زكريا، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل -دراسة تحليلية قياسية للفترة 2018/2000-**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019-2020، ص 55.

[3] بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**، الملتقى الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2013، ص 12-13.

- تم استهلاك 96.22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج؛
- تم انجاز 73% من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع؛
- المشاريع التي لم يتم تنفيذها حوالي 159 مشروع وهي تمثل نسبة 1%؛
- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع هذا البرنامج بالنظر إلى المشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي؛

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

تمت الموافقة على البرنامج بقانون المالية التكميلي لسنة 2005 وفقا للمادة 27 التي نصت على ما يلي: حساب تخصيص خاص رقم 302-120 بعنوان "حساب إدارة عمليات الاستثمار العام المسجل ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو" "الاسترداد" يجب أن يتم فتحه في كتابات الخزانة. ويتم تسجيل اعتمادات الدفع المتبقية حتى ديسمبر 2005 في قسم الإيرادات. والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش بالإضافة إلى تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش. وقد خصص مبلغ قدره 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج، وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2006-2009، هذان البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا.[1]

[1] مسعودي زكرياء، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جامعة ورقلة، 2019، ص 220.

وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة.[1]

أولا – أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009

تتمثل أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو فيما يلي:[2]

- **استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار:** وهذا عبر إصدار نصوص القانونية والتنظيمية، والتي من شأنها أن تكون تتمة لقانون الاستثمار وتطوير الإجراءات الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص وتقديم تسهيلات وحوافز ضريبية للمستثمر الوطني والأجنبي؛
- **مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية** وهذا بتحديث التكنولوجية المستخدمة في الصناعات، تحسين جودة الخدمات والاهتمام بالابتكار المالي والعمليات البنكية؛
- **انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة** بالتركيز على التعليم والتدريب المهني لتلبية احتياجات السوق، وتشجيع ريادة الأعمال، عبر دعم البحث والتطوير؛
- **تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة** بتشديد العقوبات، تعزيز دور الهيئات الرقابية، وتوعية الشركات بأهمية الامتثال للقوانين السائدة؛
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني؛
- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم المارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي

---

[1] Temmar Hamid A, **L'économie de l'Algérie : les politiques de relance de la croissance**, Tome3, Office des publications universitaires, Alger, 2015, P :190

[2] مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010، ص 5.

والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، تلعب البنى التحتية دور حاسما في تعزيز النشاط الإنتاجي ودعم الإنتاجية، إذ تساهم في تسهيل عمليات النقال والاتصال. لذلك يعد الاستثمار في تطوير البنية التحتية من أولويات تحقيق النمو الاقتصادي ودعم القطاع الخاص؛

- **تحديث وتطوير الخدمات العامة:** أثرت الأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات سلبا على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع. ما يبرز أهمية الإسراع في تحديث الخدمات وتوسيعها بهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد. ودعم نشاط القطاع الخاص، يساهم في ازدهار الاقتصاد الوطني. ويخلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام؛
- **دعم معدلات النمو الاقتصادي:** لرفع معدلات النمو يتطلب الأمر تنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة تشمل جميع الجوانب المذكورة سابقا.

ثانيا- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 4203 مليار دج، فإضافة للبرنامج السابق تم إطلاق برامج جديدة خاصة تلك المتعلقة بمناطق الجنوب والهضاب العليا ليصل المبلغ إلى 8750 مليار دج. وقد احتوى هذا المخطط على خمسة محاور رئيسية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-06: مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسب %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	5.45
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	5.40
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.0
تطوير الخدمة العمومية	203.9	8،4
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: مجلس الأمة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**، أفريل 2005، ص 7.

نلاحظ من خلال الجدول أن الأولوية في هذا البرنامج كانت لتحسين ظروف معيشة السكان مع العمل على تطوير المنشآت الأساسية في إطار الاهتمام بتطوير البنية التحتية، والجدول الموالي يوضح محتويات أبواب البرنامج التكميلي لدعم النمو كالآتي:

الجدول رقم 02-07: محتويات أبواب البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج)	النسبة من إجمالي البرنامج %
1- تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.5**
السكن	555	13.02
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	9.5
البرامج البلدية للتنمية	200	4.76
تنمية مناطق الهضاب والمناطق الجنوبية	250	5.95
تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192.5	4.58
باقي القطاعات (الرياضة، الثقافة، الصحة...)	311.5	7.41
2- تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**40.5**
قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	30.93
قطاع المياه	393	9.35
قطاع التهئية العمرانية	10.1	0.24
3- دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	7.42
الصناعة وترقية الاستثمار	18	0.43
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	0.17
4- تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	**203.9**	**4.8**
العدالة والداخلية	99	2.35
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	2.11
البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	0.38
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	**1.2**
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: مجلس الأمة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**، أفريل 2005، ص 7.

خلال الفترة 2005-2009، بلغ إجمالي الإنفاق المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر 4202.7 مليار دينار جزائري[1]. وتم تخصيص 45.5% من هذا المبلغ لتحسين الظروف المعيشية للسكان، منها 555 مليار دينار للإسكان، و399.5 مليار دينار للتعليم العالي والتدريب المهني، و363 مليار دينار لبرامج الصحة. كما تم توجيه 40.5% لتطوير المرافق الأساسية، حيث خصص 1300 مليار دينار للأشغال العامة والنقل، و395 مليار دينار للري، و9.95 مليار دينار للطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 8% لتطوير الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والسياحة. كما تم تخصيص 4.8% لتطوير المناطق المعزولة والهضاب المرتفعة، و1.2% لتحسين خدمات المعلومات والاتصالات. وتعكس هذه الاستثمارات الجهود المبذولة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية في الجزائر.[2]

ثالثا- نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو ما يلي:[3]

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي والتي بلغت 5,90% كأكبر قيمة له سنة 2005، بينما بلغت 1,60% سنة 2009 كأدنى قيمة له، إن معدل النمو المحقق سنة 2009 يرجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وتراجع أسعار النفط الأمر الذي دفع بتراجع القيمة النقدية لصادرات الجزائر؛

---

[1] بن معتوق صابر، **قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 01، جامعة بومرداس، الجزائر، 2021، ص 290.

[2] جرفي زكريا، **مرجع سابق**، ص 56.

[3] عروس أمينة، **أثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2020-2021، ص 55.

- تراجع معدلات البطالة من 15,30% سنة 2005 إلى 10,2% سنة 2009 تراجع مستويات الفائض التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228,62 مليار دج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بـ 579,13 مليار دج سنة 2009، وذلك نتيجة للازمة المالية العالمية وتأثيراها على الطلب العالمي من النفط الخام؛
- تزويد 95% من السكان بشبكة مياه صالحة للشرب و85% بشبكة صرف صحي؛
- إنشاء 800 منشأة صحية جديدة؛
- إنشاء شبكة طرق بطول 111 ألف كيلومتر ؛
- تحقيق نمو بنسبة 19.7% في القطاع الزراعي؛

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

إن برنامج توطيد النمو الذي يعتبر امتداد للبرنامج السابق هو برنامج طموح بالنظر إلى الأهداف التي تم تسطيرها، وقد اندرج برنامج توطيد النمو ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001، حيث خصص له غطاء مالي قدرته الحكومة بـ 21.214 مليار دينار (286 مليار دولار)، إذ خصص ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي وصلت إلى 3000 مليار دج، وخلال هذه الفترة تم أيضا إطلاق أكبر برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير قدراتها التنافسية في ضل الانفتاح الاقتصادي بقيمة حوالي 386 مليار دج يستهدف تأهيل 20000 مؤسسة.[1]

---

[1] طبايبية سليمة، عناني ساسية، **آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001-2014**، الملتقى الدولي الموسوم بـ: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2013، ص 23.

ويشتمل البرنامج على شقين اثنين هما:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (بما يعادل 156 مليار دولار).

أولا- أهداف برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يهدف البرنامج الخماسي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[2]

- تخفيض معدلات البطالة في الاقتصاد عبر استحداث 03 ملايين منصب شغل؛
- دعم وتنمية التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة؛
- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهم؛
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية؛
- مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالمياه واستكمال المشاريع الجارية؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
- المواصلة في تحسين الخدمات العامة؛
- النهوض بالاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي؛

---

[1] مصالح الوزير الأول، **بيان اجتماع الوزراء -برنامج التنمية الخماسي 2014/2010-**، المنعقد في 24 ماي 2010، الجزائر، ص 1.

[2] **نفس المرجع**، 2.

- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تعزيز البيئة الاستثمارية؛
- تطوير البيئة الإدارية والقانونية والقضائية للمؤسسات؛
- تحسين البيئة المالية للمؤسسات؛
- الاستمرار في التجديد الفلاحي وتعزيز الأمن الغذائي؛
- تعزيز القدرات السياحية والصناعات التقليدية؛
- استغلال وتثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

ثانيا-مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

تضمن برنامج توطيد النمو مشاريع جديدة تم توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية واستهدف البرنامج القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في النمو ومعدلات التشغيل، حيث خصص له غلاف مالي غير مسبوق بهدف استكمال النهج التنموي الذي باشرته الجزائر بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح توزيع الاستثمارات العمومية في برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2010-2014.

الجدول رقم 02-08: توزيع الاستثمارات العمومية في البرنامج الخماسي 2010-2014

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: مصالح الوزير الأول: **ملحق بيان السياسة العامة، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2010- 2014**، أكتوبر 2010.

نلاحظ من خلال الجدول أن الأولوية في هذا البرنامج كانت خاصة بالتنمية البشرية من خلال الاهتمام بالتربية والسكن، والصحة وهو ما يعكس اهتمام الدولة بالعنصر البشري لما له من دور هام في التنمية الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح محتويات أبواب البرنامج كالآتي:

الجدول رقم 02-09: محتويات أبواب برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج)	النسبة من إجمالي البرنامج %
1- التنمية البشرية	**10122**	**49.6**
السكن	3700	18.13
المياه	2060	10.09
التعليم العالي	768	3.76
التربية الوطنية	852	4.17
التكوين والتعليم المهنيين	178	0.87
الصحة	619	3.03
الطاقة	350	1.71
الشباب والرياضة	380	1.86
الشؤون الدينية	120	0.59
الثقافة والاتصال	246	1.21
قطاعات أخرى	849	4.16
2- تطوير المنشآت الأساسية	**6448**	**31.6**
قطاع الأشغال العمومية	3132	15.34
النقل	2816	13.80
تهيئة الاقليم والبيئة	500	2.45
3- تحسين الخدمات العمومية	**1666**	**8.16**
الداخلية	895	4.38
العدالة	379	1.86
المالية والتجارة	334	1.64
إدارة الأعمال	56	0.27

4- التنمية الاقتصادية	**1566**	**7.67**
الفلاحة	1000	4.90
الصيد البحري	16	0.08
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	100	0.49
تحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية	400	1.96
تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق النشاط	50	0.34
5- الحد من البطالة	**360**	**1.75**
دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني	150	0.73
استحداث مؤسسات ونشاطات مصغر	80	0.39
تراتيب التشغيل المؤقت	130	0.64
5- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	**250**	**1.22**
تطوير البحث العلمي	100	0.49
التجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الاعلام الآلي	50	0.24
إقامة الحكم الالكتروني	100	0.49
المجموع	**20412**	**100**

المصدر: مصالح الوزير الأول: **ملحق بيان السياسة العامة، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2010- 2014**، أكتوبر 2010، **ص 10.**

من خلال الجدول يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة 49.5% من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية، توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق الريفية المعزولة، واعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.[1]

أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته 31.5% من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث البنية التحتية للمطارات وتحسينها. تعزيز النقل الحضري عبر تجهيز وربط 14 مدينة بخطوط الترامواي.

[1] العباسي محمد، **مرجع سابق**، ص 95.

كما خصص مبلغ لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة موجه خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات.

وخصص ما نسبته 8.16% من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وجه أساسا إلى للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة، المالية وقطاع العمل. أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها 7.7% من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وانشاء مناطق صناعية، وخصص ما نسبته 1.8% من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت، كما خصص ما نسبته 1.2% من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الالكترونية.[1]

ثالثا-نتائج برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

من خلال هذا البرنامج تم تحقيق النتائج التالية:[2]

- تراجع مستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009، ثم إلى 9.7 % في سنة 2012؛

[1] بن محمد هدى، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، 2020، مصر، ص 49.

[2] بالرقي التيجاني، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة م ص م للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 13، 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص 21.

- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها 642913 مؤسسة في سنة 2011 مع توفير ما يقارب 1.676.196 منصب عمل؛
- ارتفاع في عدد الاستثمارات الأجنبية.

استطاعت الدولة بعد مرور 3 سنوات من تبني برنامج توطيد النمو الاقتصادي؛ من تحسين في الهياكل القاعدية وارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل بفضل الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302.[1]حيث خصص لهذا البرنامج ميزانية قدرت بـ 22100 مليار دج، أي ما يعادل 280 مليار دولار، منحت فيها الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز وغيرها، كما استهدف هذا البرنامج مواصلة التوجه الاستثماري في ثلاث قطاعات كبرى، وهي المنشآت والأشغال العمومية والصناعة، وكذا التنمية الاجتماعية، الأولوية أعطيت للقطاعات المنتجة والتنمية الاجتماعية.[2]

---

[1] بن محمد هدى، **مرجع سابق**، ص 51.

[2] زميت زينب، **أثر التمويل التضخمي على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة إحصائية تحليلية 1962/2019-** ، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2020-2021، ص 199.

أولا-أهداف البرنامج الخماسي 2015-2019

يهدف برنامج النمو إلى تحقيق ما يلي:[1]

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد وترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب العمل؛
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- الاهتمام بتكوين الموارد البشرية من خلال التكوين وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ترقية الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض ... الخ؛
- عصرنة الإدارة ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

ثانيا-مضمون البرنامج الخماسي 2015-2019

خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 9753.7 مليار دج، فإضافة للبرنامج السابق تم إطلاق برامج جديدة خاصة تلك المتعلقة بمناطق الجنوب والهضاب العليا، وتم تقسيم النموذج الجديد لبرنامج النمو على القطاعات الأساسية بهدف تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وتشجيع التنويع الاقتصادي خارج المحروقات. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2017، ص 338.

الجدول رقم 02-10: مخصصات البرنامج الخماسي 2015-2019

القطاع	المبلغ (مليار دج)	النسبة المئوية %
الصناعة	20.3	0.21
الفلاحة والري	755.8	7.75
دعم الخدمات المنتجة	182.1	1.87
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	3161.7	32.41
التربية والتكوين	598.9	6.14
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	330.6	3.39
دعم الحصول على سكن	307	3.15
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	4397.3	45.08
المجموع	9753.7	100

المصدر: مصالح الوزير الأول، **تقرير الوزير الأول امام مجلس الأمة حول البرنامج الخماسي 2015-2019**. اكتوبر 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية كان له حصة تقدر بـ32.41% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهذا لأجل إتمام المشاريع المبرمجة سابقا خاصة مشاريع البنية التحتية في ظل تراجع موارد الدولة بسبب انخفاض الجباية البترولية، أما مخططات البلدية ومواضيع أخرى فكان لها حصة تقدر بـ 45.08% من مخصصات البرنامج وهذا في إطار السعي لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية كالتجهيزات التجارية، فيما خصص لقطاع الفلاحة والري نسبة 7.75% من البرنامج وهذا في سبيل دعم الفلاحة والعمل على تطويرها في إطار تشجيع التنويع الاقتصادي، فيما كانت حصة قطاع التربية والتكوين 06.14% من المبلغ الإجمالي البرنامج، أما باقي القطاعات الأخرى مجتمعة فكان لها حصة تقدر بـ 8.62% من مخصصات البرنامج وهذا بسب الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة والهادفة إلى ترشيد النفقات العامة.[1]

[1] بن محمد هدى، **مرجع سابق**، ص 51.

ثالثا-نتائج البرنامج الخماسي 2015-2019

من خلال هذا البرنامج تم تحقيق النتائج التالية:[1]

- ارتفاع الناتج الداخلي الخام الى أكثر من 20 ألف مليار دج سنة 2019، بعدما كان لا يتجاوز 15 ألف مليار دج سنة 2015؛
- ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها لحوالي 1.2 مليون مؤسسة في سنة 2019 مع توفير ما يقارب 2.6 منصب عمل؛
- ارتفاع نسبة الجباية العادية في صافي الإيرادات لأكثر من 45%، في ظل السياسة الرشيدة الهادفة لتقليص مساهمة الجباية البترولية.

المطلب الخامس: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة في الجزائر على واقع التنمية المحلية في مناطق الظل، وأمر الرئيس بوجوب إجراء مسح شامل لهذه المناطق بهدف إحداث التنمية بها، وفي هذا الإطار سارعت الحكومة وعلى رأسها وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإحصاء هذه المناطق واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإحداث تنمية حقيقية وشاملة بها، كما أخذت مناطق الظل نصيبا من **مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2024/2020**، الذي أقره رئيس الجمهورية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية شاملة خارج قطاع المحروقات.[2]

أولا-مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي

سطرت الحكومة في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي انجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دج، كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1] حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

[2] بن معتوق صابر، **مرجع سابق**، ص 292.

الجدول رقم 02-11: مخصصات مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

القطاع	العدد	المبلغ (مليار دج)	النسبة المئوية %
التزويد بمياه الشرب	2465	30.66	16.27
الصرف الصحي	1737	24.69	13.10
الربط بالكهرباء	1352	16.77	8.90
التزويد بالغاز	998	23.96	12.71
تحسين ظروف التمدرس	1436	11.49	6.09
النقل العمومي	41	0.39	0.20
فك العزلة	3216	67.73	35.94
الانارة العمومية	693	4.75	2.52
الصحة الجوارية	364	2.76	1.46
فضاءات الألعاب	356	3.27	1.73
مكافحة زحف الرمال	3	0.058	0.03
التغطية الأمنية	66	0.63	0.33
المخاطر الطبيعية	114	1.26	0.66
المجموع	12841	188.42	100

المصدر: حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، الجزائر، 2021.

نلاحظ من الجدول أن القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل قد أخذ حصة الأسد من مجموع المشاريع التنموية الممولة المبرمجة، حيث احتل المرتبة الأولى بـ 3216 مشروع، وهو ما يمثل نسبة 25.04% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبملغ انجاز قدره 67.73 مليار دج، ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الفرعي الخاص بالتزود بمياه الشرب بك 2465 مشروع، أي ما يعادل 19.19% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ قدره 30.66 مليار دج،[1] أما القطاع الفرعي الخاص بالصرف الصحي فقد احتل المرتبة الثالثة بك 1737 مشروع وهو ما يمثل نسبة

[1] بن معتوق صابر، **مرجع سابق**، ص 296.

13.52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبميلغ قدره 24.69 مليار دج، في حين احتل القطاع الفرعي الخاص بتحسين ظروف التمدرس في مناطق الظل المرتبة الرابعة بـ 1436 مشروع تنموي ممول، أي ما يعدل 11.18% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 11.49 مليار دج، أما المرتبة الخامسة فقد كانت لصالح الربط بالكهرباء بك 1352 مشروع، أي ما يعدل 10.52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 16.77 مليار دج، وقد حل بالمرتبة ما قبل الأخيرة النقل العمومي بـ 41 مشروع تنموي، أي ما يعادل 0.31% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ قدره 0.39 مليار دج، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب القطاع الفرعي الخاص بمكافحة زحف الرمال بـ 3مشاريع فقط وبمبلغ انجاز قدره 0.058 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 0.02% من إجمالي عدد المشاريع التنموية الممولة المبرمجة ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024.[1]

ثانيا-بعض نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

لقد سمحت المشاريع المنجزة بتحقيق ما يلي:[2]

- ربط 489 173 أسرة بشبكة التزويد بمياه الشرب؛
- ربط 548 79 أسرة بشبكة الصرف الصحي؛
- إنجاز 375 قسما وإعادة تأهيل 298 مدرسة؛
- إنجاز 323 1كم من الطرق وتأجير 515 حافلة مدرسية؛
- توصيل 124 33 منزلا بالطاقة الكهربائية وتوصيل 252 48 أسرة بالغاز الطبيعي.

---

[1] بن عدة أمحمد، لكحل محمد، **مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2022، ص 338.

[2] بن معتوق صابر، **مرجع سابق**، ص 413.

المبحث الرابع: أهداف واتجاهات التنمية المستدامة في الجزائر

لتسهيل تحقيق وانجاح أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 بذلت الجزائر العديد من الإجراءات والآليات التي تسمح لها بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة انطلاقا من وضع الإطار التشريعي والمؤسساتي المساعد وصولا إلى الإطار المالي المشجع على تحقيق التنمية الشاملة، بما يتماشى ومؤشرات العالمية للتنمية المستدامة.

المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لاستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

كثفت الجزائر مع الألفية الجديدة من إجراءاتها في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، مع إبراز الجوانب الاجتماعية والايكولوجية في اختيارها لنموذج المجتمع؛ وخاصة منذ قمة جوهانسبرغ في عام 2002. أين تم تعزيز وتحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي فيما يخص حماية وإدارة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛ وإنشاء العديد من المؤسسات في هذا الإطار.

أولا: تكريس مفهوم التنمية المستدامة من خلال دستور 2016

في سنة 2016 كرس الدستور الجزائري مفهوم التنمية المستدامة من خلال ذكره بصريح العبارة 03 مرات، بحيث نصت الفقرة من الديباجة على أنه: "يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة". ونصت الفقرة 05 من المادة 44 على أنه: "تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتنميته خدمة للتنمية المستدامة للأمة". ونصت الفقرة الأولى من المادة 207 على أن: "تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة".

كما أن الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة هي أيضا مذكورة في أحكام الدستور، منها على سبيل المثال إدراج هدفي التنمية المستدامة (1) و(3) في المواد 32، 34، 35، و36 منه، والتي نصت

على مبادئ عدم التمييز والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين والمواطنات وإزالة العقبات التي تعترض تطور الإنسان وتمنع المشاركة في الحركة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية. كما تناولت المادتين 69 و72 من الدستور على وجه التحديد حق العمل لجميع المواطنين والمساعدة في خلق مناصب شغل، كما تسعى الدولة لتسهيل الحصول على الحقوق المعترف بها لجميع المواطنين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية، خاصة للفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة.[1]

ثانيا: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD

على ضوء الاقتراحات التي تقدمت بها الجزائر نظير مشاركتها في دورة ريو دي جانيرو، واتفاق برشلونة، وتعزيزا للسياسات البيئية تم إقرار المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 3 أفريل 2002 تحت وصاية وزارة البيئة، المرصد عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ويدار من قبل مجلس الإدارة برئاسة مدير تنفيذي ويساعده لجنة علمية، ومن بين أهم مهامه، ما يلي:[2]

- وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية وتسيير ذلك؛
- معالجة المعطيات والمعلومات البيئية قصد إعداد أدوات الإعلام؛
- كل البيانات، المعطيات والمعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة؛
- إجراء الدراسات التي تهدف إلى تحسين المعرفة البيئية بالبيئات المختلفة وفهم الضغوط التي تمارس عليها، بالإضافة إلى تنفيذ هذه الدراسات أو المشاركة في تنفيذها؛

---

[1] دراوسي مراد، **دور نفقات الدولة للتجهيز في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية البليدة خلال الفترة 2001/2019-**، أطروحة دكتوراه، تخصص المالية العامة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 02، 2021-2022، ص 240.

[2] https://www.onedd.org/fr

- نشر المعلومة البيئية وتوزيعها.

ويتكون المرصد من 4 محطات جهوية: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وورقلة، و10 محطات مراقبة: عين الدفلى، سعيدة، مستغانم، الجلفة، النعامة، تيارت، سكيكدة، عنابة، باتنة، برج بوعريريج، ويجري تجهيز 5 محطات: بسكرة، غرداية، المسيلة، تمنراست، تبسة، ومحطتين في طور الإنجاز: إليزي وتلمسان.[1]

ثالثا: المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية CNDRB

تم إنشاء مركز تنمية الموارد البيولوجية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 371/02، الموقع في 11 نوفمبر 2002، والذي يتضمن تنظيمه وآليات عمله، ومن بين أهم أهدافه أنه يعمل على تنسيق العمل بين القطاعات التي لها علاقة بالتنوع البيولوجي وكل الإحصاءات المتعلقة بالحياة الطبيعية، كما تم التشجيع على تنفيذ برامج توعية المواطنين بأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي المستدام، حيث يكون هذا المركز تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة وتسييره وإدارته.[2]

رابعا: المحافظة الوطنية للساحل CNL

المحافظة هي؛ هيئة عمومية تدعى في صلب المادة 24 من القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 "المحافظة" وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة[3]، ووفقا لأحكام المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 04-113 تكلف المحافظة الوطنية للساحل بما يلي:[4]

---

[1] https://www.me.gov.dz/organisme-sous-tutelle-2/
[2] https://www.me.gov.dz/organisme-sous-tutelle-2/
[3] http://commissariatlittoral.dz/
[4] منصوري منى، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2019-2020، ص 124.

- صيانة وترميم وإعادة تهيئة المساحات الساحلية؛
- تحديد المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية والطبيعية والثقافية من أجل الحفاظ عليها؛
- التنسيق مع المصالح المعنية للدولة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل حماية الثروة النباتية والحيوانية والبحرية والبرية للساحل؛
- تطوير اتفاقيات الشراكة مع مختلف المتعاملين واقتراح كل الإجراءات أو النشاطات الهادفة إلى تحسين حالة الساحل؛
- اقتراح إجراءات الوقاية من المخاطر الطبيعية أو التكنولوجية التي يمكن أن تحلق بالساحل؛
- وضع نظام معلوماتي يتعلق بجغرافية الساحل وفق قواعد معلوماتية؛
- تقديم مساعدات للجماعات المحلية في تدخلاتها في الساحل؛
- التنسيق بين مختلف المحطات المحلية لضمان حماية فعالة للساحل.

خامسا: المعهد الوطني للتكوينات البيئية CNFE

المعهد الوطني للتكوينات البيئية هو مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، تنشط تحت وصاية وزارة البيئة، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-263 المؤرخ بتاريخ 17 أوت 2002 المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-174 المؤرخ في 11 أفريل 2012، وينص على إنشاء فروع للمعهد بكل ولايات الوطن، حيث تم تحويل دور البيئة إلى ملحقات بغرض تعزيز الإطار المؤسساتي وتنفيذ السياسة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، من خلال تكوين الفاعلين العموميين والخواص في المجال البيئي.[1] وتتلخص أهم مهام المعهد من خلال تسميته " التكوين " فضلا عن التحسيس والتربية البيئية، ومرافقة المؤسسات في الإدارة البيئية للحصول على شهادة "إيزو 14001"، حيث تم منذ إنشاء المعهد إلى حد اليوم تكوين أزيد من 22 ألف شخص من مختلف الفئات والقطاعات، وتتم هذه

[1] https://cnfe.dz/presentation/

المهام في جانبين الأول في شكل خدمة عمومية والثاني عبارة عن مقابل وذلك بدعم وتنفيذ السياسة القطاعية في إطار المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

تعد بيوت البيئة ملاحق تابعة للمعهد الوطني للتدريب البيئي الذي يديرها. وهي مساحات مخصصة للجمهور من كافة الفئات، وهي مسؤولة عن تنفيذ السياسة البيئية على المستوى المحلي والالتزام بالتوجيهات والمهام التي يروج لها المعهد. كما يعتبر مكانا مخصصا للقاء والتعبير لجميع الفاعلين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي. إذ تتيح بيوت البيئة تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية حول مختلف القضايا، وتنظيم فعاليات مختلفة بشكل دوري في هذا السياق، وعلى جميع الأصعدة المحلية والجهوية (دورات تكوينية، معارض، محاضرات، نشاطات.....إلخ).[1]

سادسا: المركز الوطني لتقنيات الإنتاج الأكثر نقاء CNTPP

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 505-15 المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1423 الموافق لـ 17 غشت سنة 2002،[2] يخضع المركز لوصاية الوزير المكلف بالبيئة، يعد من إحدى الأدوات التي تندرج في إطار تنفيذ السياسة الوطنية لحماية البيئة، لاسيما في التخفيف من أشكال التلوث والأضرار الصناعية، في مصدرها والاستعمال الايكولوجي الرشيد للموارد الطبيعية (الماء، الطاقة والمواد الأولية)، ومن بين أهم أهدافه: [3]

---

[1] منصوري منى، **مرجع سابق**، ص 128.

[2] خطوف سعاد، **راس المال البشري وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة قياسية تحليلية للفترة 2018/1980-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2020-2021، ص 173.

[3] http://cntppdz.com/ar/

- سيقوم بدور المنسق والمحفز للسوق الوطنية للإنتاج النظيف؛
- خلق فضاء نقل وتبادل المعلومات والخبرات التقنية في مجال الإنتاج الأكثر نقاء؛
- ظهور صناعة صديقة للبيئة مع التركيز على التصنيع الأقل تلويثا واستهلاكا للموارد الطبيعية؛
- تحسين الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات الجزائرية في إطار احترام المتطلبات البيئية.

سابعا: الوكالة الوطنية للنفايات AND

الوكالة الوطنية للنفايات هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أسست بموجب المرسوم التنفيذي 02-175 المؤرخ في 20 أوت 2002،[1] يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها وتخضع لسلطة وزارة البيئة والطاقات المتجددة، ومن بين أهم أهدافها:[2]

- تقديم المساعدة للجماعات المحلية في مجال تسيير النفايات؛
- جمع ومعالجة المعلومات الخاصة بالنفايات وتحيينها؛
- إنجاز الدراسات والمشاريع والأبحاث الخاصة بمجال النفايات؛
- نشر وإعداد المعلومات العلمية والتقنية والمشاركة في برامج التحسيس حول النفايات.

ثامنا: الوكالة الوطنية لتغير المناخ ANCC

أنشأت الوكالة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-375 المؤرخ في 26 سبتمبر 2005 المعدل والمتمم، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم وضعها تحت وصاية الوزير المكلف بوزارة البيئة،[3] فالوكالة مسؤولة عن تنفيذ إجراءات المعلومات والتوعية والدراسة والتوليف في المجالات المتعلقة بانبعاثات واحتباس غازات الاحتباس الحراري

---

[1] خطوف سعاد، **مرجع سابق**، ص 172.

[2] https://and.dz/presentation/apropos/

[3] http://www.ancc.dz/presentation/

والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، ومن بين أهم أهدافها:[1]

- دعم القدرات الوطنية لمختلف القطاعات في مجال التغيرات المناخية؛
- إنشاء قاعدة معطيات تتعلق بالتغيرات المناخية والعمل على تحيينها بانتظام؛
- إعداد تقرير دوري حول التغيرات المناخية وكذا تقارير أخرى ومذكرات ظرفية؛
- فهرسة كل نشاطات القطاعات المختلفة لمكافحة التغيرات المناخية والمساهمة في كل جرد وطني لغاز الاحتباس الحراري حسب التنظيم المعمول به؛
- تنسيق الأنشطة القطاعية في ميدان التغيرات المناخية والسهر على التعاون مع الميادين البيئية الأخرى، لا سيما في مجال المحافظة عل التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر؛
- ترقية كل الدراسات والأبحاث وكل الأشغال المرتبطة بموضوعها والمشاركة فيها.

تاسعا: الوكالة الوطنية للتعمير ANURB

تم إنشاء الوكالة الوطنية للتعمير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-344 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009، وهي ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالاستقلال المالي، وتخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير، وتوضع تحت وصاية وزارة السكن. وفق نص 09 من المرسوم 09-344 فإن الوكالة الوطنية للتعمير تتكون من مجلس إدارة ومدير عام يدير شؤونها، وباعتبارها هيئة مركزية فإن لها فروع جهوية تخضع في عملها للتنظيم المركزي،[2] ويمكن تلخيص أهم أهدافها في:[3]

---

[1] منصوري منى، **مرجع سابق**، ص 129.

[2] باي يزيد العربي، **دور الوكالة الوطنية للتعمير في تعزيز التنمية الاقتصادية للعقار الحضري**. مجلة التعميروالبناء، المجلد 01، العدد 01، جامعة تيارت، الجزائر، 2017، ص 11.

[3] **https://dematerialisation.anurb.org/ar/index.php**

- مركز الكفاءة والخبرة الفنية في خدمة الدولة والجماعات المحلية؛
- الأداة الأساسية للدولة في تطوير ومتابعة المخططات التنموية والعمرانية، كما حددتها التشريعات والتراتيب الجاري بها العمل.

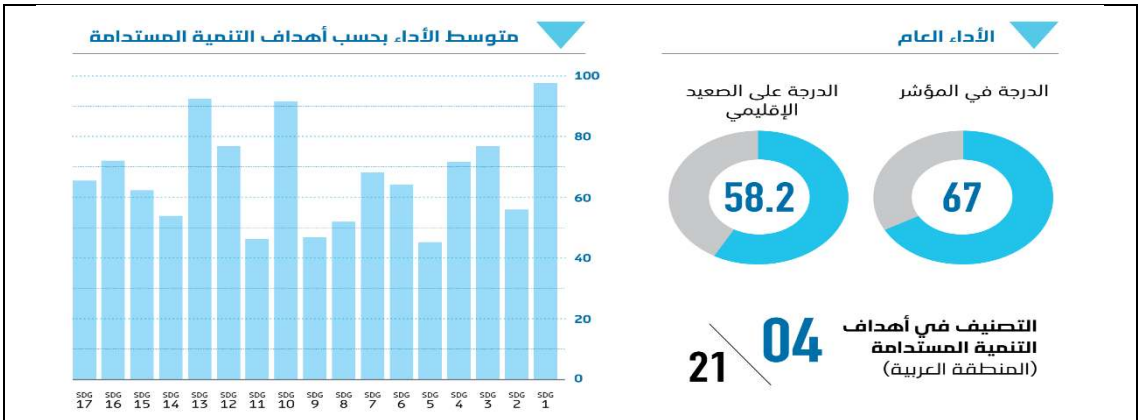
المطلب الثاني: مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنمية المستدامة

من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باشرت الجزائر في حشد مجهودها ورصد مشاريع واستراتيجيات إنمائية متزايدة. في مقابل ذلك ما يزال أمم الجزائر العديد من التحديات الأساسية، التي تعيق تعزيز جهودها لإنتاج قيمة اقتصادية وتحقيق مكاسب إنمائية. وبغية فهم الوضع الحالي للجزائر، نستعرض التقرير الأخير للأمم المتحدة المتعلق بمدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث تضمن التقرير الذي أعدته في إطار متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ووفقاً لتقرير مشترك بين المنظمة غير الحكومية الألمانية "بيرتليسمان شتيفونغ" و"شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN)"، احتلت الجزائر المرتبة الأولى على المستوى الأفريقي، والرابعة على المستوى العربي، والمرتبة 64 عالمياً في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حسبما جاء في تقرير "التنمية المستدامة 2022".

تم تصنيف 163 بلدا وفقا لمؤشر يتراوح بين 0 إلى 100 والذي يعكس درجة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستنادا لهذا المؤشر يتم احتساب مجهود الواجب على كل بلد من أجل تحقيق هذه الأهداف. حيث تحصلت الجزائر على صعيد العالمي مؤشر قدره 100/67، وعلى مؤشر قدره 100/58,2 على الصعيد الاقليمي. وبحسب **الشكل رقم 02** الذي يستعرض متوسط الأداء العام لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، أن الجزائر حققت مكاسب إيجابية في بلوغ هدف التنمية المستدامة الأول المتعلق بمكافحة الفقر، قارب فيها المؤشر نسبة 98 درجة، ناهيك عن بلوغ الهدف العاشر المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة نسبة معتبرة بلغت 97 درجة. إضافة إلى ذلك حققت

الجزائر أرقام جد مشجعة فيما يتعلق بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي الذي حقق نسبة معتبرة قاربت 89 درجة، وكذا الهدف الثني عشر المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المسؤولان الذي قاربت نسبته سقف 90 درجة من أصل 100 درجة. في مقابل ذلك حققت الجزائر أرقام جد ضعيفة فيما يخص تحقيق الهدف الثاني المتعلق بالقضاء التام على الجوع، أين حققت الجزائر فيه 57 درجة من أصل 100 درجة، والهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والذي حققت فيه الجزائر أدنى درجة لها ومقدرة 41 درجة من أصل 100 درجة، كما يبقى الهدف السادس المتعلق ببناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة، بعيدا عن المأمول أي حققت الجزائر فيه 58 درجة من أصل 100 درجة متاحة.

الشكل رقم 02-02: الأداء العام لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر لسنة 2022

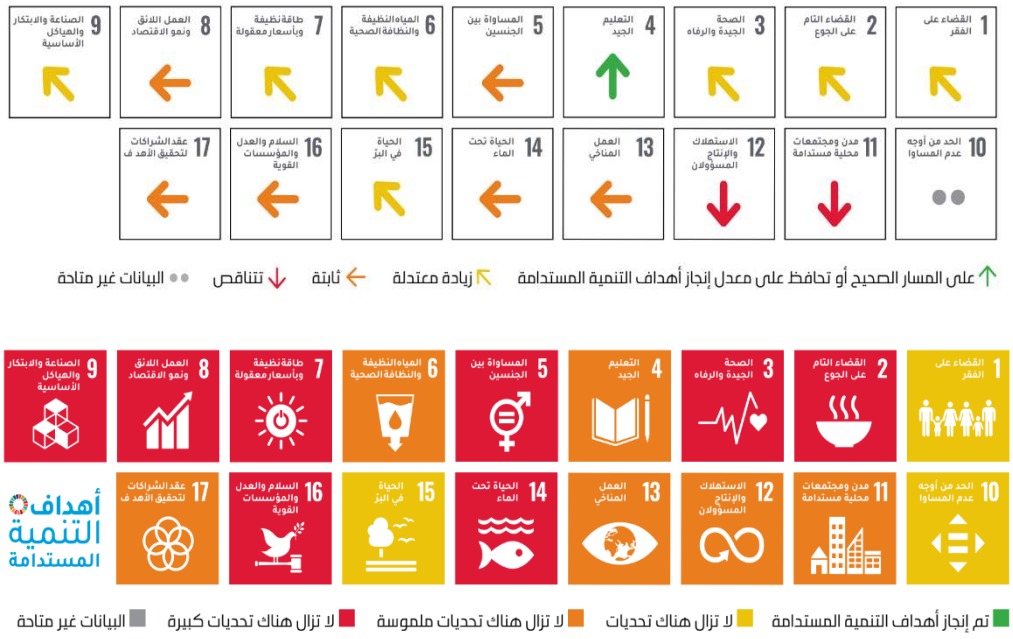


SDG	01	02	03	04	05	06	07	08	09
Score	97,7	57,6	77,3	70,1	41,0	58,0	65,5	67,5	53,9
SDG	10	11	12	13	14	15	16	17	
Score	97,0	62,6	89,2	88,6	64,8	67,1	65,3	81,1	

المصدر: مصطفى بيومي وآخرون: **تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية لعام 2022**، شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN)، الإمارات، 2022، ص 46.

وبغية الاطلاع على مسار تحقيق هذه الأهداف نستعرض اتجاه أهداف التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2016-2022، والتحديات المرتبطة بها. كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 02-03: لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجزائر



المصدر: مصطفى بيومي وآخرون: **تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية لعام 2022**، شبكة.حلول.التنمية المستدامة.التابعة للأمم.المتحدة (SDSN)، الإمارات، 2022، ص 46.

من خلال الشكل يظهر أن الجزائر باشرت في إنجاز مشاريع جدية، استطاعت من خلالها أن تحافظ على مسارها الصحيح في بلوغ الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، وتحقيق زيادة معتدلة في 7 أهداف أخرى من أصل 17 هدف مطلوب تحقيقها مع نهاية 2030، ويتعلق الأمر بـ:

- **الهدف الأول**: المتعلق بالقضاء على الفقر؛
- **الهدف الثاني**: المتعلق بالقضاء التام على الجوع؛
- **الهدف الثالث**: المتعلق بتعميم الصحة الجيدة والرفاه لجميع شرائح المجتمع؛
- **الهادف السادس**: تعميم المياه النظيفة والنظافة الصحية؛
- **الهدف السابع**: استعمال طاقة نظيفة وبأسعار معقولة؛
- **الهدف التاسع**: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية؛
- **الهدف الخامس عشر**: تحسن مؤشر الحياة في البر.

إضافة إلى ذلك، حافظت الجزائر على ثبات مؤشراتها في تحقيق 6 أهداف من أصل 17 هدف مطلوب تحقيقها مع نهاية 2030، ويتعلق الأمر بكل من:

- **الهدف الخامس:** التكافؤ والمساواة بين الجنسين؛
- **الهدف الثامن:** العمل الكريم وتنمية الاقتصاد؛
- **الهدف الثالث عشر:** العمل المناخي؛
- **الهدف الرابع عشر:** الحياة تحت الماء؛
- **الهادف السادس عشر:** السلام والعدل والمؤسسات القوية؛
- **الهدف السابع عشر:** عقد الشركات لتحقيق الأهداف.

كما عرف الجزائر تراجع وتقهقر في تحقيق هدفين من أصل 17 هدف مطلوب تحقيقه مع نهاية 2030، ويتعلق الأمر بكل من الهدف الحادي عشر المتعلق بإنشاء مدن ومجتمعات محلية مستدامة، والهدف الثاني عشر المتعلق بالاستهلاك والإنتاج.

إن التقدم المحرز في بعض أهداف التنمية المستدامة للجزائر، لم يشفع لها أن تصنف ضمن الدول التي تواجه تحديات كبيرة في بلوغ تحقيق 8 أهداف من أصل 17 هدف مطلوب تحقيقه مع نهاية 2030، تم تسجيلها باللون **الأحمر**، ويتعلق الأمر بكل من:

- **الهدف الثاني:** القضاء على الجوع، مهما كان؛
- **الهدف الثالث:** تعميم الصحة الجيدة والرفاه لجميع شرائح المجتمع؛
- **الهدف الخامس:** المساواة والعدل بين الجنسين؛
- **الهدف السابع:** استخدام طاقة نظيفة، وبتكلفة معقولة؛
- **الهدف الثامن:** توفير العمل الكريم والمعزز للنمو الاقتصادي؛
- **الهدف التاسع:** تعزيز الصناعة والابتكار وتطوير البنى التحتية؛

- **الهدف الرابع عشر**: الحياة تحت الماء؛
- **الهدف السادس عشر**: السلام والعدل والمؤسسات القوية.

هذا وتواجه الجزائر تحديات ملموسة مصنفة بدرجة أقل من الأهداف المصنفة كتحديات كبرى، ويتعلق الأمر بـــ 6 أهداف من أصل 17 هدف مطلوب تحقيقه مع نهاية 2030. تم تسجيله باللون البرتقالي، ويتعلق الأمر بكل من:

- **الهدف الرابع**: التعليم الجيد؛
- **الهدف السادس**: تعميم المياه النظيفة والنظافة الصحية؛
- **الهدف الحادي عشر**: إنشاء مدن ومجتمعات محلية مستدامة؛
- **الهدف الثاني عشر**: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛
- **الهدف الثالث عشر**: العمل المناخي؛
- **الهدف السابع عشر**: عقد الشركات لتحقيق الأهداف.

هذا ومازالت الجزائر تواجه بعض التحديات في تحقيق ثلاث أهداف من أصـــل 17 هدف مطلوب تحقيقه مع نهاية 2030، تم تسجيلها باللون الأصفر. وتعلق الأمر بكل من:

- **الهدف الأول**: المتعلق بالقضاء على الفقر؛
- **الهدف العاشر**: التخلص ومحاربة أوجه عدم المساواة؛
- **الهدف الخامس عشر**: تحسن مؤشر الحياة في البر.

المطلب الثالث: الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية

يرصد تقرير التنافسية العالمية 2019 اقتصاد 141 دولة تم تصنيفها عبر أداء 103 مؤشرات مدرجة ضمن 12 محورا أساسيا. والجدول التالي يوضح ترتيب ومكانة الجزائر ضمن هذه المحاور:

الجدول رقم 02-12: دليل التنافسية العالمي للجزائر لسنتي 2018-2019

مؤشر الأداء	المؤشر العام 0-100		المرتبة		فرق الأداء
	2018	2019	2018	2019	
الجزائر	58.8	56.3	86	89	-2
المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية					
أداء المجموعة	62.8	70.8	82	91	-9
1. المؤسسات	51.4	45.5	88	111	-23
2. البنية التحتية	51.4	83.8	93	82	+11
3.استقرار الاقتصاد الكلي	65.7	71.2	71	102	-31
4.الصحة والتعليم الأساسي	82.8	82.8	71	66	+5
المجموعة الثانية: معززات الكفاءة الاقتصادية					
أداء المجموعة	52.8	53.5	102	95	+7
5. التعليم العالي والمهارات	57.2	59.1	92	86	+6
6. كفاءة أسواق السلع	51.4	45.8	129	126	+3
7. كفاءة سوق العمل	47.2	47.1	133	131	+2
8. تطور الأسواق المالية	44.3	50.0	125	111	+14
9. الجاهزية التكنولوجية	48.6	52.7	98	76	+22
10. حجم السوق	68.6	66.5	36	38	-2
المجموعة الثالثة: عامل الابتكار والتعقيد					
أداء المجموعة	44.3	45.3	115	90	25
11. ديناميكية الأعمال	47.2	56.2	122	93	29
12. سعة الابتكار	41.5	34.4	104	86	18

Source:

http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2020.pdf

نلاحظ من خلال الجدول وبناء على التقارير ما يلي:

- **بالنسبة للمجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية:**

وكما يتبين من الجدول، فقد تراجعت الجزائر تسعة مراكز في تقرير 2019 مقارنة بتقرير 2018، لتحتل الجزائر المرتبة 91 عالميا، بسبب تراجع المحورين المؤسسي والاقتصادي الكلي رغم تحسن البنية التحتية والصحة، وفيما يلي توضيح أهم أساب التراجع والتطور:

1. **المؤسسات:** تراجع أداء الجزائر حسب هذا المحور 23 مرتبة كاملة لتصبح في المرتبة 111 بعدما تحسن بـ 9 مراتب سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، وهذا بسبب تراجع معظم المؤشرات المكونة له، خاصة الجانب الأمني (الجريمة المنظمة تراجعت بـ 12 والقتل بمرتبتين)، وتراجع جانب حرية الصحافة بـ 10 مراتب، فمن ناحية الجانب الأمني وكما هو معروف في الساحل الافريقي وبالرغم من جهود الجزائر في محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب الا انها تتزايد في ظل الحدود الجغرافية الشاسعة والعلاقات السياسية المتدهورة مع بلدان الجوار، أما الصحافة فالجزائر لا تعطي الحرية التامة للصحافيين في مجال عملهم وتضيق عليهم كلما تعلق الامر بالسياسة والمسؤولين.
2. **البنية التحتية:** تحسن أداء الجزائر حسب هذا المحور 11 مرتبة لتصبح في المرتبة 82، وهذا بسبب تحسن معظم المؤشرات المكونة له، حيث تحسن مؤشر البنية التحتية الشاملة بـ 3 مرات، كما تحسن مؤشر النقل بالسكك الحديدية بمرتبة واحدة ويصبح 48 عالميا، وهذا بسبب التجديدات التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2017 وفتح العديد من المسالك القديمة، كما تحسن مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي بـ 5 مراتب ويصبح في المرتبة 102 عالميا، والذي يعزى لمختلف التحسينات التي تمت على مختلف المطارات الوطنية والدولية، كما تحسن مؤشر خدمات الموانئ بـ 14 مرتبة ليصبح 82 عالميا، في ظل حرص الجزائر على تحسين الخدمات على مستوى الميناء فنجد أنه تم تخصيص أكثر من 5 مليارات لتحسين جودة الخدمة.

3. **استقرار الاقتصاد الكلي:** تراجع أداء الجزائر حسب هذا المحور 31 مرتبة كاملة لتصبح 102 مقارنة بسنة 2018، بسبب تراجع معظم المؤشرات المكونة له، فعندما نتحدث على مختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية والخارجية فنجد أن التضخم في تزايد مستمر بالرغم من الاحصائيات المعلن عنها، احتياطي الصرف الأجنبي لا يتعدى 50 مليار دولار، سعر الصرف يتجاوز 200 دج بالنسبة لليورو و150دج بالنسبة للدولار، عجز الموازنة العامة يتجاوز 1000 مليار دج، البطالة تتعدى 12% بالرغم من انه واقعيا تتجاوز 30%.
4. **الصحة والتعليم الأساسي:** تحسن أداء الجزائر حسب هذا المحور 5 مراتب لتصبح في المرتبة 66 عالميا مقارنة بسنة 2018، وهذا بسبب تحسن معظم المؤشرات المكونة له، سواء فيما يتعلق في التحكم بالأمراض المزمنة كالسل والملاريا وغيرها، والذي يرجع أساسا للإنفاق والدعم الصحي الهادف لتقليل الوفيات بين الرضع وأيضا تطوير القطاع الصحي الذي وبالرغم من الانفاق والاهتمام لكن وبسبب قلة المتابعة مزال القطاع الصحي يعاني كثيرا خاصة فيما يتعلق بجودة الخدمة الصحية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

☚ **بالنسبة للمجموعة الثانية: محفزات الكفاءة:**

يلاحظ من الجدول تقدم الجزائر بـ 7 مراتب في تقرير 2019 حسب هذه المجموعة مقارنة بتقرير 2018، لتحتل الجزائر 95 عالميا، وهذا بسبب التحسن في كل محاور هذه المجموعة، وفيما يلي توضيح أهم أساب التحسن:

5. **التعليم العالي والمهارات:** تحسن أداء الجزائر حسب هذا المحور 6 مرتبات لتصبح في المرتبة 86 مقارنة بسنة 2018، وهذا بسبب تحسن كل المؤشرات المكونة له، خاصة مؤشر تدريب الموظفين الذي قفز بـ 38 مرتبة كاملة (126-88)، وهذا راجع للسياسة التي انتهجتها الحكومة في السنوات الأخيرة خاصة منذ سنة 2015 أين توجهت لتحسين مستوى الموظفين على مختلف

الأصعدة وفي شتى الميادين من خلال اتاحة الفرصة لهم لاستكمال تدريسهم ومنحهم تربصات خارج الوطن للاستفادة من الخبرات الأجنبية، بالإضافة لتحسن جودة التدريب المهني وأيضا تحسن مؤشر مهارات القوى العاملة الحالية وأيضا القوى المتخرجة من الجامعات، بالرغم من تدهور المستوى التعليمي في السنوات الأخيرة واعتماد الحكومة على كثرة المتخرجين من الجامعات والمعاهد على حساب نوعية المتخرج ومدى كفاءته المهنية والعلمية.

6. **كفاءة سوق السلع:** تحسن أداء الجزائر حسب هذا المحور 3 مراتب فقط لتصبح في المرتبة 126 عالميا مقارنة بسنة 2018، وهذا بسبب تحسن بعض المؤشرات المكونة له وتراجع الأخرى، حيث تحسن مؤشر هيمنة السوق المحلية بـ 24 مرتبة ويصبح 41 عالميا، كما تحسن مؤشر تأثير الضرائب على الاستثمار والمنافسة التجارية وكذا الانفتاح التجاري، وتراجع مؤشر التعريفات التجارية بـ 11 مرتبة ليصبح 138 عالميا، وأيضا تراجع مؤشر التعريفات غير الجمركية بـ 24 مرتبة ليصبح 127 عالميا، وهذا بسبب تعثر الاتفاقيات سواء على المستوى العربي أو على مستوى المنظمة العالمية للتجارة، كل هذه الأسباب جعلت محور سوق المنتجين دون المستوى المطلوب في ظل الانغلاق التجاري للجزائر خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، والبيروقراطية الإدارية التي تصعب تسريع العمليات التجارية وغيرها.

7. **كفاءة سوق العمل:** تحسن أداء الجزائر حسب هذا المحور مرتبتين فقط لتصبح في المرتبة 131 عالميا مقارنة بسنة 2018، وهذا بسبب تحسن وتراجع بعض المؤشرات المكونة له، حيث تحسن مؤشر التوظيف والفصل من العمل بـ 50 مرتبة تقريبا، كما تحسن مؤشر العلاقات بين العمال وأصحاب العمل بـ 19 مرتبة ليصبح في الرتبة 78 عالميا، وهو ما يؤكد على حرص الجزائر في تقليص البطالة وتوفير مناصب شغل، إلا أن ذلك لم يساهم في تحسين هذا المحور بسبب تراجع مؤشراته الأخرى، اذ تراجع مؤشر تكاليف راتب الأسبوعي بـ 4 مراتب ويصبح في الرتبة

78 عالميا، كما تراجع مؤشر سهولة استقطاب العمالة الأجنبية وكذا مؤشر الحفاظ على المواهب المحلية التي تسعى دائما للهجرة بسبب العراقيل التي تتصف بها أسواق العمل في الجزائر، إذ أن الجزائر تحتل المراتب فوق 120 في أغلب مؤشرات هذا المحور الهام سواء على مستوى الجزئي أو الكلي، وهو ما تؤكده مرتبة الجزائر عالميا (131 من 140 دولة).

8. **تطور السوق المالي (النظام المالي):** تحسن أداء الجزائر حسب هذا المحور 14 مرتبة لتصبح في المرتبة 111 عالميا مقارنة بسنة 2018، وهذا بسبب تحسن معظم المؤشرات المكونة له، حيث تحسن مؤشر الائتمان المحلي برتبة واحدة ويصبح 112 عالميا، كما تحسن مؤشر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت اهتمام الحكومة الجزائرية منذ سنة 2011 وسن القانون التوجيهي الجديد الخاص بها سنة 2017 بتوفير مختلف مصادر التمويل لهذه المؤسسات التي تعتبر عسب كل اقتصاديات العالم حاليا خاصة الدول ذات الكثافة العمالية كاليابان والصين، إذ أصبحت الجزائر تحتل المرتبة 81 عالميا، كما تحسن مؤشر توفر رأس المال الاستثماري 29 مرتبة ويصبح 49 عالميا، كما تحسن مؤشر سلامة البنوك بـ 5 مراتب ويصبح 110 عالميا، لكن وبالرغم من هذه الإيجابيات إلا أن السوق المالي في الجزائر وهو أهم من سوق النقدي لا يزال بعيدا كل البعد عن المستويات المقبولة، حيث تحتل الجزائر المرتبة 123 عالميا حسب سوق الأوراق المالية بالرغم من تحسن أداء المؤسسات الصناعية وأيضا نمو نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن لا جدوى من سوق تفتح يوما واحدا في الأسبوع ولمدة 5 ساعات على الأكثر.

9. **الجاهزية التكنولوجية:** تحسن أداء الجزائر حسب هذا المحور 22 مرتبة لتصبح في المرتبة 76 عالميا مقارنة بسنة 2018، وهذا بسبب تحسن معظم المؤشرات المكونة له، حيث تحسن مؤشر اشتراكات الهاتف النقال بـ 16 رتبة ويصبح 61 عالميا، كما تحسن مؤشر مستخدمو الإنترانت بـ

7 مراتب ويصبح 83 عالميا، كما تراجع مؤشر اشتراكات الإنترانت ذات النطاق الثابت بـ 5 مراتب، لكن تبقى خدمات الإنترانت وتكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر بالرغم من تحسين مرتبتها عالميا دون الجودة المتوسطة مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب ومصر التي تعتبر من الدول المتقدمة في هذا المجال.

10. **حجم السوق:** تراجع أداء الجزائر حسب هذا المحور مرتبتين مرتبة لتصبح في المرتبة 38 عالميا مقارنة بسنة 2018، وهذا بسبب تراجع مؤشر تعادل القوة الشرائية بمرتبة واحدة، في حين نجد أن مؤشر الواردات الى الناتج الداخلي الخام بقي ثابتا في المرتبة 105 عالميا، وهذا بسبب ضعف الانفتاح التجاري في الجزائر والعراقيل البيروقراطية التي تحول دون الانفتاح على العالم الخارجي، كما أن الواردات في الجزائر تتزايد كل سنة وتمتص العملة الأجنبية وبالتالي تآكل احتياطي الصرف الأجنبي.

- **بالنسبة للمجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطور:**

يلاحظ من الجدول تقدم الجزائر بـ 25 مرتبة كاملة في تقرير 2019 حسب هذه المجموعة مقارنة بتقرير 2018، لتحتل الجزائر 90 عالميا، وهذا بسبب التحسن في محوري هذه المجموعة، وفيما يلي توضيح أهم أساب التحسن:

11. **ديناميكية الأعمال:** تحسن أداء الجزائر حسب هذا المحور 29 مرتبة كاملة لتصبح في المرتبة 93 مقارنة بسنة 2018، وهذا بسبب تحسن كل المؤشرات المكونة له تقريبا، حيث تحسن مؤشر بدء الأعمال التجارية وأصبح 74 عالميا، وأيضا مؤشر بداية العمل الذي أصبح في الرتبة 99، كما تحسن مؤشر نمو الشركات المبتكرة ليصبح 93 عالميا، ما يؤكد على سعي الجزائر على تحسين أنشطة ريادة الأعمال بمختلف مستوياتها الإدارية والإنتاجية وكذا التصديرية.

12. **سعة الابتكار:** تراجع تحسن أداء الجزائر حسب هذا المحور 11 مرتبة لتصبح في المرتبة 82 مقارنة بسنة 2018، وهذا بسبب تحسن معظم المؤشرات المكونة له، حيث تحسن مؤشر تنمية القوى العاملة وأصبح في الرتبة 93 عالميا، كما تحسن مؤشر المنشورات العلمية ليحتل 80 عالميا، كما تحسن مؤشر العلامات التجارية ليحتل المرتبة 105 عالميا، بينما تراجع مؤشر الاختراع الدولي الذي يحتل المرتبة 104 عالميا، كما تراجع مؤشر براءات الاختراع ليحتل الرتبة 110 عالميا، لكن بالعودة لمؤشرات هذا المحور في تقرير سنة 2018 والذي يركز أكثر على براءات الاختراع والانفاق على البحث والتطوير وتوفر العلماء والمهندسين، وتعاون الجامعة والمحيط الخارجي، نجد أن الجزائر ستكون في المرتبة 125 عالميا في هذا المحور لأنه حقيقة الجزائر ما زالت بعيدة كل البعد عن العملية الابتكارية في ظل السياسة المنتهجة، التي تركز على الجانب الاجتماعي لتقليل الاعتراض على هذه السياسات الفاشلة.

خلاصة

في جلستها الدورية في سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة "أجندة التنمية المستدامة 2030"، التي تهدف إلى تحقيق 17 هدفًا رفيع المستوى و169 هدفًا محددًا تغطي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الأفراد عبر عدة طرق، تشمل القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز الصحة والتعليم، والحد من عدم المساواة والتفاوت بين الجنسين، وإقامة البنية التحتية المستدامة.

وفي مسعى لتحقيق أجندة 2030، كثفت الجزائر أعمالها لتحقيق التنمية المستدامة، مما أعطى مكانة بارزة للجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في البرامج التنموية التي باشرتها مع مطلع الألفية الجديدة. حيث أطلقت الجزائر في هذه الفترة 5 برامج تنموية هدفت إلى: تحسين الصحة ونوعية الحياة؛ الحفاظ على إنتاجية رأس المال الطبيعي وتحسينه؛ الحد من الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وإدخال الأدوات الاقتصادية والمالية حديثة؛ وأخيراً، حماية البيئة الإقليمية والعالمية، يضمن حماية البيئة في سياق التنمية المستدامة.

وقد كان لهذه البرامج التنموية، الوقع الإيجابي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة، خاصة ما تعلق بالفقر والجوع، وتعميم الصحة الجيدة، وتعميم المياه النظيفة. إلا أن هذا التحسن كان دون المستوى المطلوب، ويعود هذا لغياب جهاز انتاجي مرن، والاعتماد الكبير على القطاع النفطي، إضافة لضعف القطاع الصناعي الذي يستطيع تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة، الأمر الذي جعل الجزائر تصنف ضمن الدول التي تواجه تحديات كبيرة، فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تخص، العمل اللائق ونمو الإقتصاد، السلام والعدل وقوة مؤسساتها، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، ناهيك عن القضاء التام على الجوع.

الفصل الثالث:

السياسة الاجتماعية في الجزائر، تونس والمغرب

تمهيد:

لقد إستندت في وقت مضى الدول والحكومات على اختلاف مستويات تقدمها سواء كانت من البلدان الرأسمالية الصناعية، أو بلدان العالم الثالث إلى تبني سياسات اقتصادية تهدف بشكل أساسي إلى تراكم العوامل وأهمها رأس المال وقوة العمل. وفي مقابل ذلك أهملت الإنتاجية الكلية للعوامل التي تحقق النمو الاقتصادي الذي لا يمكن أن يُعزى إلا بزيادة حجم رأس المال والعمالة. حيث ثبت أن المصدر النوعي لنمو الاقتصادي يكمن في تحقيق إنتاجية كلية لعوامل الإنتاج توازي كفاءة العمالة أو رأس المال البشري. ولتحقيق هذه الكفاءة وجب انتهاج سياسات اجتماعية تمس مجالات الصحة، السكن، التعليم والرفاه الاجتماعي، مع التركيز على الآثار التي يمكن أن تحدثها السياسات الاقتصادية على بعض الفئات الاجتماعية، كالنساء والأطفال والمهاجرين، وتركيزها على تحقيق الأمان الاجتماعي للمواطن يتضمن حمايته من الفقر وتأثيرات البطالة والمرض واليتم والشيخوخة والتشرد.

فالجوهر الأساسي بالنسبة إلى السياسات الاقتصادية، ليس جعل الصناعات الإنتاجية والخدمية كفؤة فقط، وإنما كيف تجعل المجتمع، ككل، أكثر فعالية وأكثر كفاءة. فالسعي خلف النمو الاقتصادي، قد يشكل كارثة اجتماعية. وفي سبيل إدماج البعد الاجتماعي في الإستراتيجيات الوطنية عمدت الحكومات الحديثة، على غرار حكومات المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لكي تتلاءم سياساتها الاقتصادية وتحقيق تنمية اجتماعية تمس كل أفراد المجتمع على حد سواء، وهو ما سنحاول توضيحه عبر المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** السياسة الاجتماعية في الجزائر؛
- **المبحث الثاني:** السياسة الاجتماعية في تونس؛
- **المبحث الثالث:** السياسة الاجتماعية في المغرب.

المبحث الأول: السياسة الاجتماعية في الجزائر

عمدت الجزائر منذ الاستقلال على إقامة نظام اقتصادي، يكرس أحقية كل المواطنين في جل متطلبات الحياة، من صحة وتعليم وسكن وعمل، والتي لا يكاد مشروع فيها يخلوا من جملة من السياسات الاجتماعية، التي ينتظر منها الرفع من الرفاهية الشاملة لجل شرائح المجتمع.

المطلب الأول: المنظومة الصحية في الجزائر

عادة ما يتم تقييم مدى فعالية المنظومة الصحية، من خلال التطرق إلى جملة من المؤشرات الصحية التي تعطي دلالة واضحة على مدى التقدم المحقق في القطاع، وإظهار حجم التباين بين ما تم رصده من موارد، وما تم تحقيقه من نتائج ميدانية تعكس الوضع الصحي الحقيقي في البلد.

أولا: حجم الإنفاق على قطاع الصحة كنسبة من الناتج الداخلي الخام

يشير المؤشر إلى مستوى الإنفاق الصحي الجاري معبرا عنه كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام. ويشمل المؤشر النفقات الصحية الحالية من سلع وخدمات الرعاية الصحية المستهلكة خلال كل عام. ويستثني المؤشر إدراج نفقات الصحة الرأسمالية مثل المباني والآلات وتكنولوجيا المعلومات ومخزون اللقاحات للطوارئ أو حالات تفشي المرض. وفيما يلي نوضح تطور الإنفاق العام على قطاع الصحي في الجزائر كنسبة من الناتج الداخلي الخام.[1]

الجدول رقم 03-01: تطور الانفاق الصحي كنسبة من GDP للفترة 2000-2019

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	3.49	3.53	3.73	3.23	3.54	3.1	3.36	3.5	4.2	5.4
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر	5.1	5.3	6	6	6.5	7	6.6	6.3	6.2	6.2

المصدر: أعد الجدول بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء -نشرية الجزائر بالأرقام-www.ons.dz

[1] كرمين سميرة، **السياسات العمومية والانفاق العمومي في الجزائر**. أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد عمومي ومؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، 2021، ص 153.

بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يوضح حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة في الجزائر كنسبة من الناتج الداخلي الخام، يمكن القول إن النسبة تعرف نموا بطيئا طوال الممتدة من سنة 2000 إلى 2017، حيث تضاعفت النسبة من 3.49 إلى 7% فقط، ليتراجع المؤشر بعدها ويفقد 8 درجات في سنة 2019، ليستقر المؤشر في حدود 6.2%. ويرجع انخفاض المؤشر إلى ضعف حجم الإنفاق المخصص للقطاع، مقارنة مع ما حققته الجزائر من وفرة في الموارد المالية خلال نفس الفترة.

ثانيا: المؤسسات والكوادر الصحية في الجزائر

يعتمد النظام الصحي في الجزائر على ثلاث مستويات، يتألف المستوى الأول من المستشفيات العامة والجامعية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة. والمستوى الثاني من المراكز الصحية المتواجدة على مستوى الدوائر المحلية، والتي يديرها أطباء عامون وممرضون أو مساعدون طبيون، ثم تأتي بعد ذلك قاعات العلاج التي يديرها عاملون صحيون على مستوى التجمعات المحلية.[1]

الجدول رقم 03-02: المؤسسات الصحية في الجزائر للفترة 2000-2018

السنة	2000	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المستشفيات	268	279	282	287	300	300	307	310
المراكز الصحية	1252	2499	2505	2530	2557	2587	2621	2665
قاعات العلاج	3964	5545	5634	5726	5762	5875	5957	6003

المصدر: أعد الجدول بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء -نشرية الجزائر بالأرقام-www.ons.dz

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع عدد المستشفيات من 268 مستشفى بمعدل 0.89 مستشفى لكل 100 ألف نسمة من السكان سنة 2000 إلى 307 مستشفى بمعدل 0.752 مستشفى لكل 100 ألف نسمة عام 2012، ولم يتغير الحال كثيرا حتى عام 2018 على الرغم من زيادة عدد المستشفيات

[1] بلخيري سليمة، وآخرون، **المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية.** دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 04، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص 6.

إلى 310 مستشفى، حيث لم تتعدى النسبة 0.735 مستشفى لكل 100 ألف نسمة، الأمر الذي يمكن تفسيره بزيادة عدد السكان مقابل استقرار عدد المستشفيات في حدود 310 مستشفى فقط.

أما المراكز الصحية فقد تزايد عددها خلال فترة البحث من 1252 مركز صحي بمعدل 4.15 مركز لكل 100 ألف نسمة من السكان عام 2000 إلى 2499 بمعدل 6.735 مركز صحي لكل 100 ألف من السكان عام 2012، ليرتفع عدد إلى 2665 مركز صحي عام 2018 يقابلها انخفاض النسبة إلى 6.315 مركز صحي لكل 100 ألف نسمة.

فيما يخص السلك الطبي فقد تزايد عددها من 50703 بين طبيب وطبيب أسنان وصيدلي بمعدل تغطية وصلت إلىطبيب لكل 828 فرد، وطبيب أسنان لكل 3479 فرد، وصيدلي لكل 5276 فرد نسمة من السكان عام 2003 م إلى 86127 طبيب بمعدل طبيب لكل590 فرد من السكان، وطبيب أسنان لكل 3018 فرد، وصيدلي لكل 3686 فرد من السكان عام 2012، ليستقر المؤشر في حدود طبيب لكل 521 فرد من السكان، وطبيب أسنان لكل 2837 فرد وصيدلي لكل 3303 فرد من السكان سنة 2018. والجدول أدناه يوضح تطور الكوادر الطبية ونسبة تغطيتها في الجزائر.

الجدول رقم 03-03: الكوادر الطبية ومعدل تغطيتها في الجزائر للفترة 2003-2018

السنة	2003	2004	2006	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السلك الطبي:	50703	52644	56410	86127	89556	93322	98551	100572	105438	109589
أطباء	36347	37720	39459	63534	66236	69076	73431	74937	78838	81751
جراحأسنان	8651	8842	9684	12422	12782	13168	13645	13747	14263	15008
صيادلة	5705	6682	7627	10538	10538	11078	11475	11888	12337	12890
معدل التغطية الصحية										
طبيب	828	/	/	590	578	566	544	545	529	521
جراح أسنان	3479	/	/	3018	2996	2970	2929	2971	2925	2837
صيدلي	5276	/	/	3686	3634	3531	3483	3435	3382	3303

المصدر: أعد الجدول بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء -نشرية الجزائر بالأرقام-www.ons.dz

أما السلك الشبه الطبي فقد تزايد عددها من 87791 عامل بمعدل تقني سامي لكل 564 فرد، وتقني لكل 1211 فرد، ومساعد في الصحة لكل 3133 فرد من السكان عام 2003 إلى 117590 بمعدل تقني سامي لكل 483 فرد، وتقني لكل 1884 فرد، ومساعد صحة لكل 1874 فرد من السكان عام 2012، ليرتفع عدد العمال إلى 139232 عامل عام 2018 معزز بارتفاع المعدل العام للتغطية، فكل تقني سامي واحد يغطي 467 فرد من السكان، وتقني واحد لكل 13061 فرد من السكان وهو المعدل الوحيد الذي يعرف تراجع من سنة غلى اخرى، ومساعد صحة لكل 950 فرد من السكان.

- مما سبق نلاحظ أنه قد حدث تحسن واضح في أعداد الكوادر الصحية في الجزائر، كما يشار إلى تدني كفاءة الأفراد المستخدمين المعول عليهم للقيام بأعمال المؤسسات التابعة لوزارة الصحة، وأن عدد الأفراد المؤهلين في الوقت الراهن لا يكفي لسد الإحتياجات في شتى التخصصات، خاصة ما تعلق بالأطباء ذوي التخصص في عديد المجالات .[1]

المطلب الثاني: المنظومة التعليمية في الجزائر

لتقييم مدى نجاعة سياسة التعليم في الجزائر وإبراز توجهاتها، يتطلب الأمر تحليل عدة مؤشرات كنسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الداخلي الخام، أو حصة الإنفاق على التعليم من الميزانية العامة للدولة. إضافة إلى مؤشرات أخرى تتعلق بتطور الكادر التعليمي وتطور المؤسسات التعليمية.

أولا: تقييم منظومة التعليم الأساسي في الجزائر

1- حجم الإنفاق على قطاع التعليم كنسبة من الناتج الداخلي الخام:

يشير المؤشر إلى مستوى الإنفاق التعليمي معبرا عنه كنسبة من GDP كما هو موضح في الجدول الآتي:

---

[1] كرمين سميرة، **تقييم فعالية نتائج السياسة الصحية في الجزائر –دراسة تحليلية–**.مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021، ص 67.

الجدول رقم 03-04 تطور الانفاق على التربية والتعليم كنسبة من الناتج الداخلي للفترة 2010-2019

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر %	3.82	5.72	3.47	5.18	3.89	4.06	4.41	8.55	6.74	5.97

المصدر: أعد الجدول بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء -نشرية الجزائر بالأرقام-www.ons.dz

يوضح الجدول لمدى تدني الانفاق العام على التعليم في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، وذلك عند مقارنته مع المؤشرات الدولية، التي تنص على ضرورة تخصيص ما لا يقل عن 6% من الناتج الداخلي الخام و/أو 20% على الأقل من الإنفاق العام على التعليم، فالإنفاق على التعليم في الجزائر لم يتعدى في كل الأحوال سقف 10% على امتداد الفترة، وأقصى نسبة سجلت في سنة 2017، بقيمة 8.55%، يلي ذلك انخفاض متتالي للنسبة في سنتي 2018 و2019، ليستقر المؤشر في حدود 5.97%. فرغم زيادة الإنفاق على قطاع التربية والتعليم، إلا أنه غير كافي لتحقيق الحد الأدنى من التميز في المؤسسات التعليمية، الأمر الذي من شأنه أن يعيق مسار الإصلاحات التي باشرتها الدولة، الذي بدوره أدى إلى التدهور النوعي لمخرجات التعليم في الجزائر.[1]

2- تطور المنشآت والهياكل التعليمية:

ركزت إصلاحات قطاع التعليم على توفير الهياكل والمنشآت التعليمية، التي توفر القدر الكافي من التحصيل العليمي والمعرفي، وهذا ما نلمسه من خلال تزايد عدد المؤسسات التعليمية على مستوى الأطوار التعليمية الثلاثة (الإبتدائي، المتوسط، الثانوي)، حيث تحتل المدارس الابتدائية الصدارة بـ 18856 مدرسة خلال الموسم الدراسي 2017-2018، مع ذلك يبقى القطاع يعاني من الاكتظاظ في الأقسام الابتدائية بسبب الارتفاع المتزايد لعدد التلاميذ الملتحقين بالأطوار المختلفة للتعليم. كما سجلت فترة الدراسة ارتفاع في عدد المتوسطات من 5007 متوسطة في الموسم الدراسي 2011-

[1] كرمين سميرة، **السياسات العمومية والانفاق العمومي في الجزائر**. مرجع سابق، ص 172.

2012، إلى 5455 متوسطة في الموسم الدراسي 2017-2018. بنسبة زيادة لم تتعدي 9%. في حين عرفت الفترة نقلة نوعية في عدد الثانويات، حيث ارتفع عددها من 1870 ثانوية إلى 2392 ثانوية بين الموسمين الدراسيين 2011-2012 و2017-2018. بنسبة زيادة قاربت 28%. والجدول أدناه يوضح تطور تعداد المنشآت التعليمية في الجزائر للفترة 2011-2018.

الجدول رقم 03-05: تطور المؤسسات التعليمية في الجزائر للفترة 2011-2018

السنة	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017
الإبتدائيات	17853	17995	18143	18333	18588	18770	18856
المتوسطات	5007	5086	5159	5239	5339	5415	5455
الثانويات	1870	1956	2043	2141	2251	2355	2392

المصدر: أعد الجدول بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء -نشرية الجزائر بالأرقام-www.ons.dz

3- الكادر التعليمي في قطاع التعليم:

يتضمن قطاع التربية التعليم في الجزائر على ثلاث أطوار رئيسية، يتألف الطور الأول من المؤسسات الابتدائية التي تعمل على تدريس التلاميذ لفترة 5 سنوات. يديرها مدراء سبق لهم أن مارسوا مهنة التعليم. يليه مباشرة الطور المتوسط الذي يعمل على تدريس التلميذ لفترة أربع سنوات، ثم يأتي بعد ذلك الطور الثانوي الذي يدرس فيه التلميذ ثلاث سنوات متتالية[1]. والجدول أدناه يبين تطور تعداد الكوادر التعليمية في الأطوار الثلاث للفترة 2011-2018:

الجدول رقم 03-06: تطور الكوادر التعليمية في الجزائر للفترة 2011-2018

السنة	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017
الابتدائي	147382	153578	156737	164930	168230	174115	177939
المتوسط	142132	144901	145655	148836	151044	153617	156182
الثانوي	80048	89882	95382	99123	99746	100761	101388

المصدر: أعد الجدول بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء -نشرية الجزائر بالأرقام-www.ons.dz

[1] قديد هندة، **المنظومة القانونية والبرامجية للمنظومة التربوية الجزائريةمن سنة 1962 إلى 2013**.مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 01، العدد 02، جامعة الجزائر 02، 2015، ص 45.

يعد قطاع التربية والتعليم في الجزائر من أهم القطاعات التي توفر مناصب الشغل لخرجي الجامعات. فبغية ضمان التأطير الجيد للتلاميذ وموائمته مع احتياجات المتمدرسين الجدد، عمد القطاع إلى توظيف عدد لا بأس به من المعلمين والأساتذة على مستوى الأطوار الثلاث التعليمية، فلقطاع وظف أزيد من 30000 معلم خلال الفترة 2011-2018، كما أنه وظف أزيد من 10000 أستاذ متوسط، و20000 ألف أستاذ ثانوي، أي ما مجموعه 60000 كادر تعليمي خلال فترة 8 سنوات فقط الأخيرة.

4- تطور عدد التلاميذ المسجلين:

شهد تعداد التلاميذ المسجلين تطورا ملحوظا في جميع الأطوار التعليمية، وهذا مع ارتفاع عدد السكان، وتحفيزه بجملة التشريعات والقوانين التي تعطي الحق للتلميذ في التمدرس بشكل مجاني في جميع الأطوار التعليمية. والجدول أدناه يظهر تطور عدد التلاميذ في الأطوار التعليمية الثلاث.

الجدول رقم 03-07: تطور عدد التلاميذ في قطاع التربية والتعليم للفترة 2011-2018

السنة	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017
الإبتدائي	3429361	3580481	3730046	3886773	4081456	4231556	4373459
المتوسط	2921331	2647500	2605540	2575994	2614393	2685827	2811648
الثانوي	1263097	1497875	1499740	1526779	1378860	1286808	1227055

المصدر: أعد الجدول بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء -نشرية الجزائر بالأرقام-www.ons.dz

عرف تعداد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي والمتوسط زيادة معتبرة، حيث ارتفع تعداد التلاميذ المسجلين في الطور الابتدائي من 3429361خلال الموسم الدراسي 2011-2012، إلى 4373459 تلميذ خلال الموسم الدراس 2017-2018. أي بزيادة قدرها 27.5%، وهذا راجع بشكل كبير سياسة التعليم في الجزائر التي تتماشى ومبدأ إجبارية ومجانية التعليم الأساسي. في حين عرف تعداد تلاميذ الطور المتوسط انخفاضا خلال الفترة 2011-2015، ليرتفع من جديد ويصل إلى 2811648 تلميذ في الموسم 2017-2018.

والتعليم الثانوي هو الآخر عرف ارتفاعا في عدد التلاميذ خلال الموسم 2014-2015 مقارنة مع الموسم 2011-2012، المعزز بارتفاع نسبة التلاميذ الناجحين في مرحلة التعليم المتوسط، ليعاود التعداد في الانخفاض ويصل إلى 1227055 تلميذ مع نهاية الموسم الدراسي 2017-2018.

ثانيا: تقييم منظومة التعليم العالي في الجزائر

يضم قطاع التعليم العالي في الجزائر 106 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على جل ولايات الوطن، تضم 50 جامعة، 13 مركز جامعي، و31 مدرسة وطنية، و11 مدرسة عليا للأساتذة ومدرسة تحضيرية واحدة. وهو من أهم القطاعات لما يقدمه من خدمات متعددة ومتنوعة من التكوين والتعليم لفئات عريضة من الشباب[1]، وأهم المؤشرات التي تسهم في تقيم مسار القطاع هي:

1- حجم الإنفاق على قطاع التعليم العالي كنسبة من الناتج الداخلي الخام:

تعتبر حصة نفقات التعليم العالي بالنسبة للناتج الداخلي الخام مؤشرا على حجم الاستثمارات المخصصة للتعليم العالي، والتي تمثل حصة ما يمكن ادخاره من جانب المجتمع، بغية الاستعانة به في تكوين وتلقين المعارف العليمة لجل أفراد المجتمع.

الجدول رقم 03-08: تطور حجم الإنفاق على قطاع التعليم العالي كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-2019

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر %	1.7	2.14	1.77	2.18	1.51	1.63	1.8	3.56	2.97	2.67

المصدر: أعد الجدول بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء -نشرية الجزائر بالأرقام- www.ons.dz

يوضح الجدول أعلاه مدى التذبذب الحاصل في نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج الداخلي الخام، ففي كل مرة يعرف فيها ارتفاع إلا ويخفض في السنة التي يليها وأقصى قيمة سجلها

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018**.نشرة 2021، ص 27.

المؤشر كانت في سنة 2017، حيث سجل ما نسبته 3.56%، والجدير بالذكر أن هذه النسب غير كافية لتطوير العنصر البشري وإزالة العوائق أم تطوير القطاع، حيث يعتبر خبراء البنك الدولي أن هذه النسب ضعيفة وغير كافية ولا تستجيب للمعايير الدولية.

2- عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي:

يشكل الطلبة أهم مدخلات نظام التعليم العالي، التي تعرف توسع من سنة لأخرى، وترصد لها إمكانيات كبيرة بغية إصلاح منظومتها والتكفل باحتياجات الطلبة المتنامية. وفيما يلي تطور تعداد الطلبة في قطاع التعليم العالي في الجزائر للفترة الممتدة من 2006 إلى 2018.

الجدول رقم 03-09: تطور عدد الطلبة المسجلين للفترة 2006-2018

السنوات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي			جامعة التكوين المتواصل			خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	
	في التدرج	ما بعد التدرج	حاملو الشهادات	فيما قبل التدرج	في التدرج	حاملو الشهادات	في الدرج	حاملو الشهادات
2007/2006	820644	43458	121905	27603	37440	8211	9455	2498
2008/2007	952067	48764	146889	29764	42628	9914	11227	2748
2009/2008	1048899	54924	……..	35030	45843	……	12722	……
2013/2012	1124434	67671	288602	33124	60474	12529	22188	5851
2014/2013	1119515	70734	271430	385006	55229	6057	13766	598
2015/2014	1165040	76510	…….	48505	47924	….	18509	….
2016/2015	1315144	76961	292683	53565	48939	9623	17859	2752
2017/2016	1356081	76202	303100	73198	53276	7999	17736	4915
2018/2017	1447064	76921	…….	…….	70170	…….	17267	…..
2019/2018	1449106	81847	…….	…….	54236	…….	17739	…….

المصدر: أعد الجدول بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء -نشرية الجزائر بالأرقام-www.ons.dz

نلاحظ من الجدول التدفق الهائل على مؤسسات القطاع، سواء في مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج، حيث ارتفع عدد المسجلين ضمن وزارة التعليم العالي والبحث العليمي في مرحلة التدرج وحدها

من 820644 طالب خلال الموسم الجامعي 2006-2007، إلى 1449106 طالب خلال الموسم الجامعي 2018-2019، نفس الحال ينطبق على مرحلة ما بعد التدرج، التي ارتفع تعداد طلبتها من 43458 للموسم الجامعي 2006-2007، إلى 81847 طالب، بنسبة زيادة فاقت 88%. ويرجع السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في عدد السكان وما يشكله من تحد كبير لمؤسسات التعليم في مختلف الأطوار، انطلاقا من التعليم الابتدائي ومرورا بالمرحلة الثانوية، وانتهاء بالمرحلة الجامعية، كما يرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع في طلبات التسجيل في المؤسسات التابعة للجامعة، حيث تواجه هذه الأخيرة صعوبات في توفير المقاعد البيداغوجية للناجحين في شهادة الباكالوريا.

3- الكادر التعليمي في قطاع التعليم العالي:

بغية تأطير الطلبة في مؤسسات التعليم العالي والمساهمة في عملية التكوين، كان لزاما على جامعات القطاع، الرفع من سقف تأطير طلبتها، باستقطاب أساتذة دائمين وأساتذة مساعدين.

الجدول رقم 03-10: تطور أساتذة قطاع التعليم العالي للفترة 2006-2018

السنوات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي		مؤسسات خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	الأساتذة الدائمين
	المؤسسات الجامعية	جامعة التكوين المتواصل		
2007/2006	31585	.....	800	29927
2008/2007	35440	.....	864	32636
2009/2008	37168	915	867	35410
2013/2012	50333	990	1064	49474
2014/2013	53457	1081	910	52251
2015/2014	55906	761	903	54533
2016/2015	57729	761	830	56876
2017/2016	59468	761	409	58116
2018/2017	61825	397	1117	59113
2019/2018	63189	195	960	61307

المصدر: أعد الجدول بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء -نشرية الجزائر بالأرقام- www.ons.dz

يوضح الجدول أعلاه مجموع أساتذة قطاع التعليم العالي في الجزائر، وذلك حسب طبيعة المؤسسة ونوعية التكوين فيها، حيث تضاعف عدد الأساتذة بين سنتي 2006 و2018 من 29927 إلى 63189 أستاذ. إلا أنها غير كافية لو قورنت مع إجمالي عدد الطلبة سنويا، التي تتطلب تأطير إضافي يرفع من حجم ونوعية التكوين الجامعي. كما تم التأكيد على اهمية جامعة التكوين المتواصل في المساهمة في استمرارية التعليم ومنح الفرصة للذين يرغبون في تحسين مستواهم العلمي والمهني، فاستقطبت الجامعة وحدها أكثر من 70 ألف طالب مع نهاية الموسم الجامعي 2017-2018.

- من خلال تتبع مسار التطور الكمي والعددي لهياكل مؤسسات القطاع، نلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في هياكل القطاع. من جهة أخرى قدمت عدة انتقادات للقطاع، حيث يتم فتح بعض التخصصات الجامعية التي لا تراعى فيها متطلبات سوق العمل. كما تشهد الجامعة الجزائرية عجزا كبيرا في الأساتذة المؤطرين يصل إلى 50 ألف أستاذ خلال الموسم الجامعي الأخير، الأمر الذي يجعلها تعمل دون مستوى المقاييس العالمية التي تنص على أن لكل 15 طالب أستاذ واحد، كونها تستخدم 61 ألف أستاذ لتأطير أكثر من مليون و700 ألف طالب جامعي.[1]

المطلب الثالث: السياسة التشغيلية للجزائر

المنظومة التشغيلية في الجزائر ذات علاقة وطيدة بالتحديات التنموية الإقتصادية، للحد من مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن البطالة، خاصة ما تعلق الأمر بإدماج الشباب ومساعدتهم.

أولا: تطور العمالة والبطالة بالجزائر

يفوق عدد العمال النشطين في الجزائر 12 مليون شخص سنة 2020، أي بنسبة 36.92% إذا تمت المقارنة استنادا إلى عام 2001، كما هو موضح في الجدول الآتي:

---

[1] بصيلة نجيب، **السياسات الاجتماعية في الجزائر وتأثيرها على الأمن المجتمعي في الفترة 2011-2016**. أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2020-2021، ص 215.

الجدول رقم 03-11: تطور القوة العاملة ومعدل النشاط للفترة 2000-2020

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان	30401	31183	31357	31600	32080	32887	33800	34800	34800	34900
القوة العاملة	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315	10544	10812
معدل النشاط*	28,18	27,84	27,94	29,97	29,59	30,74	29,49	29,64	30,30	30,98
معدل البطالة**	27,30	23,35	23,72	17,65	15,25	12,27	13,78	11,33	10,17	9,96
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السكان	36717	37495	38297	39114	39963	40606	41200	42200	43400	43900
القوة العاملة	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12445	12730	12232
معدل النشاط*	29,04	30,47	31,24	29,28	29,86	29,84	29,85	29,49	29.33	27.86
معدل البطالة**	9,96	10,97	9,83	10,60	11,21	10,50	11,7	11.22	11.4	13.3

المصدر: أعد الجدول بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء -نشرية الجزائر بالأرقام- www.ons.dz

- * معدل النشاط= (القوة العاملة/عدد السكان)×100
- ** معدل البطالة= (العمالة العاطلة/القوة العاملة)×100

يظهر الجدول أعلاه أن متوسط القوة العاملة للفترة من 2001 إلى 2020 يقدر بحوالي 10.3 مليون نسمة، بما يعادل نسبة 30 % من عدد السكان خلال هذه الفترة، كما ان حجم القوة العاملة شهد تطورا بنسبة 37% في عام 2020 مقارنة بعام 2000، حيث فاقت القوة العاملة 12 مليون نسمة فيما كانت النسبة 8 ملايين نسمة، ويعود هذا النمو إلى الزيادة في إجمالي عدد السكان، ويبلغ معدل النشاط الاقتصادي حوالي 30%، مما يعني أن ثلث السكان قادرون على العمل.

كما نلاحظ انخفاضا محسوسا في معدلات البطالة، حيث تراجعت من 28.8% في عام 2001 إلى 10.5% في عام 2016، ثم ارتفعت مجددا لتصل إلى 13.3% في عام 2020، ويعتبر هذا الانخفاض في معدلات البطالة مؤشرا إيجابيا، يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات، إضافة إلى برامج الاستثمار التي أنعشت الإقتصاد عبر خطط التنمية التي بدأتها الجزائر منذ سنة 2001..[1]

[1] جليط الطاهر، **النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر**. مجلة دراسات وابحاث، المجلد 08، العدد 26، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص 6.

ثانيا: مشاكل، واختلال سوق العمل في الجزائر

تعتبر ظاهرة البطالة متفشية في سوق العمل الجزائري بنسبة كبيرة، وذلك نتيجة للاختلال بين عدد الوظائف المتوفرة والنمو السريع للفئة النشطة، إضافة إلى ذلك، تتراكم المشاكل بسبب ضعف أداء المؤسسات وعدم توافق السياسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، ومن بين الإختلالات التي يعاني منها سوق العمل في القطر الجزائري:[1]

- عدم وجود انسجام بين ما تطلبه القطاعات، وبين ما توفره مؤسسات التكوين من كفاءات؛
- تدني كفاءة الاتصال بين الجهات التي تطلب العمل من جهة، والتي تعرضه من جهة أخرى؛
- صعوبة تأقلم العمالة الجديدة مع الوظائف المتاحة في كثير من الأحيان؛
- نوعية الوظائف المستجدة، حيث تشير الأرقام إلى حوالي 50% من مناصب العمل لعام ألفين وثمانية هي مناصب محددة بمدة زمنية؛
- تفشي ظاهرة البطالة في المدن بنسبة تتجاوز ما هو موجود في البلديات والمناطق النائية، وهو ما يفضي إلى مزيد المشكلات ذات الطابع الإجتماعي داخل الولايات الكبرى؛
- حازت فئة الشباب على النسبة الأكبر بما يربوا على 80% من إجمالي البطالين؛
- تشير التقديرات إلى أن مدة التعطل عن التشغيل تفوق سنتين لما نسبته 45% من طالبي العمل.

☚ اعتمدت الدولة الجزائرية جملة من التدابير لمواجهة ظاهرة البطالة منها:[2]

- السعي لتطوير ميكانيزمات الربط بين طالبي العمل، وعارضي الوظائف عن طريق تحديث آليات الرقابة والتقييم، مع مراعاة طلبات العمل المستحدثة؛

---

[1] بوزيدة حميد، **مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر.** الملتقى الدولي حول: مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، البحرين، **2010**، ص 80-79.

[2] قومي عبد الحميد، عايب حمزة، **سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**. الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر **2011**، ص 15.

- وضع استراتيجيات نمو بناء على مؤشرات اقتصادية حقيقية من أجل إيجاد حلول للبطالة؛
- تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل عبر تغيير المناهج التعليمية بما يتوافق ومتطلبات الشغل الحديثة، كما لا بد من تعزيز الوسائل البيداغوجية؛
- تعزيز تنافسية المؤسسات المنشئة في إطار دعم المقاولاتية لإستحداث وظائف جديدة؛
- تطوير آليات خلق العمل التابعة لوزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

ثالثا: تقييم سياسة التشغيل في الجزائر

شرعت الدولة في وضع رؤية ومخططات إستراتيجية لتخفيض أعداد العاطلين عن العمل، حيث تجاوزت نسبتهم في نهاية التسعينات ثلاثين بالمائة، فعملت الجهات التابعة لمختلف الوزارات على المساهمة في الوثيقة التي كانت منطلقا أساسيا في تفعيل مخطط ترقية التشغيل ومجابهة البطالة، والذي صدر في الجريدة الرسمية شهر جوان 2008، مستهدفا تدنية نسبة البطالة إلى ما دون عشرة بالمائة بحلول عام 2010، وبما لا يتجاوز نسبة 9% في قادم السنوات، وللوصول ما إلى ما تم وضعه من غايات فقد اعتمت عدة محاور للعمل كالاتي:[1]

- تعزيز آليات تفعيل الاستثمارات في المجال الاقتصادي لخلق وظائف جديدة؛
- تطوير برامج التدريب لتيسير الولوج إلى سوق العمل؛
- رفع البيروقراطية لتيسير الاستفادة من التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- السعي لتوسيع فرص العمل خاصة للفئة الشابة في المجتمع؛
- تقويم وتحديث إدارة منظومة الشغل؛
- متابعة ومراقبة وتقييم آليات تسيير سوق الشغل؛
- التنسيق بين مختلف القطاعات عن طريق استحداث هيئات تقديم التوصيات وطرح المبادرات.

---

[1] حتحاتي محمد، **ترقية التشغيل في الجزائر**. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر،2017، ص 140.

ويشار إلى أنه في سنة 2015 تم تدعيم المخطط السالف الذكر بجملة من الترتيبات فيما يخص تطوير منظومة الشغل، ومجابهة البطالة بخطة حكومية احتوت على التدابير التالية:[1]

- التوجه نحو إعادة هيكلة جهاز المساعدة على الإدماج المهني من أجل إتاحة فرص التشغيل الدائم لفئة الشباب طالبي العمل؛
- تطوير منظومة التشغيل، بتحديث وسائل وطرق عمل المصالح اللامركزية المكلفة بملف التشغيل؛
- توسيع قنوات التواصل بين الطالبين للشعل والعارضين له بالاستمرار في تحديث مختلف المرافق العمومية، خاصة الجهات التي تربطها علاقة مباشرة بسوق العمل؛

لأجل الاستمرار في تنظيم سوق الشغل، وتنمية الوسائل الكفيلة باحتواء العاطلين، تعمل الجهات الحكومية على تعزيز خلق فرص العمل، وتحقيق الوفورات الاقتصادية في جميع القطاعات لدعم المعروض من الفرص التشغيلية، لتدنية معدلات البطالة، من خلال التوجه لتمويل ما يزيد على 23000 مؤسسة سواء في سنة 2018أو 2019، بالإضافة لمخرجات عمل الوكالة الوطنية لدعم الشباب بما يزيد على 150000 منصب عمل في العام، وفي السياق ذاته يساهم **CNAC** بحوالي 30000 مشروع، وكان من نتائج هذه الأخيرة 8000 منصب عمل، مع الاستمرار في الاعتماد على الوسائل الكفيلة بخلق الوظائف بالاستعانة بالميكانيزمات الأخرى لخلق مناصب عمل.[2]

المطلب الرابع: سياسة السكن في الجزائر

تعد أزمة السكن في الجزائر أحد أهم المشاكل التي عجزت كل الحكومات المتعاقبة في البلاد على حلها منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، كما فشلت كل السياسات المرتبطة بالقطاع من

---

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **السياسة الحكومية في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**. سبتمبر **2015**، ص 2.

[2] مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**. سبتمبر **2017**، ص 38.

تخفيف من حدتها، والتي نجمت عنها الكثير من الانتقادات والاحتجاجات نظير سوء التسيير في كثير من المرات. فالحضيرة السكنية الوطنية التي تزيد عن 6 ملايين وحدة سكنية، تبدو عاجزة عن استيعاب الطلبات المتراكمة لسنوات نتيجة عجز الدولة من مواكبة هذا الطلب المتزايد على السكن، خصوصا مع تزايد النمو الديمغرافي.

أولا: صيغ الإسكان في الجزائر

عمدت الجزائر مع مطلع الألفية إلى سياسة جديدة للقضاء على مشكل السكن، تمثلت في منح مساعدات مباشرة وغير مباشرة لتمويل بناء السكنات لمجمل شرائح المجتمع. حيث عمدت هذه السياسة الجديدة على ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وضمان أحسن طرق الإنجاز لبرامج السكن، هذا بالاعتماد على جملة من الصيغ السكنية والتي تتماشى والحالة الاقتصادية لكل أفراد المجتمع.

الجدول رقم 03-12: أنواع برامج السكن في الجزائر وشروط الحصول عليها

برامج السكن المسطرة	الشريحة المستهدفة	قروض إضافية لبناء أو شراء سكن	المرجع القانوني
السكن الترقوي المدعمLPA	أصحاب الدخل بين 4 و6 مرات الأجر الوطني الادنى	40 مليون سنتيم لإصحاب الدخل أقل من 4 مرات. و70 مليون سنتيم. أصحاب الدخل بين 4 و6 مرات	المرسوم التنفيذي رقم 13-431، الموافق لـ 18 ديسمبر 2013.
السكن الترقوي العمومي LPP	أصحاب الدخل بين 6 و12 مرات الأجر الوطني الادنى	لاتوجد مساعدة مالية	المرسوم التنفيذي رقم 14-204، الموافق لـ 15 جويلية 2014.
برامج البيع بإيجار AADL	أصحاب الدخل بين 24000 دج و6 مرات الأجر الوطني الادنى. أي: 108000 دج		المرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في 23 أفريل 2001.
سكن عمومي إيجاري (سكن اجتماعي إيجاري)	شريحة المواطنين ذوو الدخل أقل من 24000 دج	تخفيض 10% من ثمن التنازل في حل الدفع الفوري. دفع أول 5% من ثمن التنازل كضمان. تعويض مبلغ الضمان في حال الدفع الفوري. تخفيض 7% عندما تكون المدةالمتفق عليها تقل على 3 سنوات.	المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في 11 ماي 2008.

		تخفيض 5% عندما تكون المدةالمتفق عليها تزيد على 3 سنوات وتقل على 5 سنوات.	
السكن الريفي	دخل الزوجين يقل أو يساوي 6 مرات الدخل الوطني الأدنى. أي 108000 دج.	مبلغ الإعانة 1000000 دج بالنسبة لولايات الجنوب، و700000 دج لباقي الولايات	المرسوم التنفيذي رقم 10- 235 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010.

المصدر: من إعداد طالب بناء على المراجع القانونية الموضحة أعلاه.

بغية حل أزمة السكن، اتجهت الجزائر إل تنويع صيغ الحصول على السكن بحسب دخل كل فرد، فأبقت على السكنات المدعمة لفائدة ذوي الدخل الضعيف والمحدود من خلال سكنات الإيجار العمومي وسكنات البيع بالإيجار وبيع السكن الترقوي المدعم. فموجب هذه العقود السكنية يستفيد كل من البائع والمشتري من دعم الدولة وتحفيزات جبائية وتسهيلات في اقتناء العقار من الاملاك الوطنية الخاصة وبأثمان معقولة، أما الفئة التي يفوق دخلها 6 مرات الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون لا تستفيد من كل هذه الامتيازات ويكن لها فقط ابرام عقد بيع صيغ السكن الترقوي العمومي.[1]

ثانيا: برامج السكن المنجزة

سجلت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 الى غاية مارس 2019 انجازات ضخمة من خلال انجاز ما يفوق 2 ملايين و700 ألف وحدة سكنية منها 8600 ألف سكن عمومي ايجاري (30%) و1140.000 سكن ريفي (41%) و229.000 سكن اجتماعي تساهمي وترقوي مدعم بنسبة 8 بالمائة و156.000 سكن بصيغة البيع بالإيجار "عدل" (7%) و22ألف سكن إلزامي (وظيفي)(1 بالمائة) و81 ألف سكن ترقوي حر (2%) و189 ألف سكن من نوع البناء الذاتي (6%). وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

[1] يماني أمينة ليلى، **دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن في الجزائر**. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021، ص 241.

الجدول رقم 03-13: تطور إنجاز السكن في الجزائر للفترة 2010-2019

البرامج السكنية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العمومي الإيجاري	56501	71932	64465	76851	92387	118472	115275	95159	105934	64275
البيع بالإيجار	7777	6816	2422	3016	1623	3204	17120	49908	64048	49353
الاجتماعي التساهمي/ الترقوي المدعم	28889	28114	24732	17915	23401	27630	24871	20371	18633	14868
سكن وظيفي...	4815	2385	1794	1637	1984	2461	2404	1632	1924	1325
الترقوي العمومي	0	0	0	0	0	0	4381	9535	6113	2581
الترقوي	4891	6061	5454	5908	5641	7147	8488	11893	12582	13142
الريفي	76239	66521	85862	152668	208730	151353	142388	112308	63900	83752
البناء الذاتي	11761	30836	14750	19025	21523	17783	22570	21591	14344	15700
المجموع	190873	212665	199179	277020	355289	328050	337497	322397	287478	244996

المصدر: أعد الجدول بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء -نشرية الجزائر بالأرقام-www.ons.dz

تولي الجزائر أهمية كبيرة لموضوع الرعاية الاجتماعية بشتى أنواعها، من خلال الجهود والبرامج التنموية المتنوعة، التي تمس بالدرجة الأولى مجانية التعليم والصحة وتوفير السكن اللائق لمختلف شرائح المجتمع، مع رصد جملة من الخدمات الاجتماعية الاخرى التي تمس فئات هشة من المجتمع، التي تسهم بشكل ما في معالجة قضايا الفقر والسكن والصحة وغيرها، إلا أن بعض القضايا مازالت تطرح بشكل واسع وعلى جميع المستويات، الأمر الذي يلزم تكثيف الدراسات والبحوث في ميادين العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمعرفة أسباب هذا الإخفاق المتواصل.

المبحث الثاني: السياسة الاجتماعية في تونس

سعت تونس جاهدة على تصويب مسار السياسة الاجتماعية بما يضمن صحة المواطن، وتحسين عيشه ورفاهيته من صحة وتعليم وسكن، ...، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، رغم ضعف الموارد الاقتصادية اللازمة.

المطلب الأول:المنظومة الصحية في تونس

في الفصل الثامن والثلاثين مما يقرره دستور تونس، بأن الصحة حق من حقوق حامل الجنسية التونسية علاجا أو رعاية أو...، بغير مقابل مادي لأصحاب الدخل الصعيف، ومن ليس لديهم كفيل.

أولا: الإنفاق الصحي في تونس

تناهز ميزانية وزارة الصحة العمومية في سنة 2020 المرصدة للمؤسسات العمومية مبلغ: 2823.733 مليون دينار، والتي سجلت نمو تعدى سقف 26% كأكبر نسبة نمو محققة في الخمس سنوات الأخيرة. والتي تمثل نحو 5.8% من الميزانية العامة للدولة، والتي تعكس ضعف التمويلات المرصودة لأحد أهم القطاعات في البلاد باعتبار شبه انعدام وزنها المالي في سياق الحفاظ على صحة 12 مليون مواطن.

الجدول رقم 03-14: تطور ميزانية الصحة في تونس للفترة 2014-2020(ألف دينار/%)

الانفاق على الصحة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التسيير	1323642	1472771	1618551	1663444	1741511	1948111	2539822
نفقات التجهيز	99848	159263	134261	178707	207421	287734	283951
نسبة الانفاق من الميزانية العامة للدولة	5.21	6.07	5.97	5.27	5.16	5.29	5.8

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، النشرية الاحصائية السنوية لتونس، 2016-2013/2020-2017، **http://ins.tn**.

ثانيا: الهياكل الصحية في تونس

من اهم ما يميز المؤسسات التابعة لقطاع الصحة التونسي أنها تعتمد على التدخل المبكر من اجل إرساء مبدأ الوقاية، انطلاقا من المؤسسات الصحية الجوارية سواء في الوسط الحصري أو القروي، أو الريف النائي، حيث يتم تخصيص مرفق صحي متقدم لكل أربعة آلاف ساكن، بغية تشخيص الحالات المستعصية أو حالات العدوى أثناء انتشار الأوبئة، وهذا على امتداد القطر التونسي.

أما في الخط الثاني فنجد المستشفيات الإقليمية، التي تتوزع على الأقاليم الجهوية في تونس، مهمتها الأساسية تقيم الخدمات الصحيَة التشخيصيَة، والإستشاريَة والعلاجيَة المختلفة، والتي تشهد نقصا كبيرا أثر بشكل مباشر محدثا اختلالا في توزيع المراكز الصحية بأنواعها الثلاث، سواء ماكان منها مستشفى ذو طابع محلي أو إقليمي، او المستشفيات ذات الإشراف المشترك بين وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة(مستشفيات جامعية)، الأمر الذي أسفر عن تدني جودة الخدمات المقدمة نتيجة عدم التوازن في توزيع الهياكل الصحية داخل البلاد التونسية، مما تسبب في مزيد من الضغط على الموارد البشرية العاملة في المستشفيات، وزاد من تكلفة تسيرها المرافق الصحية .[1]

إلى جانب الخطين السابقين، هناك خط ثالث، يعمل على رصد كل أشكال اللأمراض الجديدة والمستجدة، وهي مؤسسات متخصصة في علم الوبائيات وتشتغل على امتداد العام من أجل تحديد مناطق انتشار الأوبئة المتفشية في حالة ما إذا كان منشأها داخل الحدود الوطنية أو خارجها، حيث تلعب دورا تحذيرا كلما كان هناك تهديد بإنتشار أحد الأوبئة[2]. والجدول الآتي يستعرض تطور الهياكل الصحية العامة الخاصة بالخطوط الثلاث في تونس للفترة 2011-2017:

[1] https://jamaity.org/
[2] http://www.santetunisie.rns.tn/ar/

الجدول رقم 03-15: تطور الهياكل الصحية العامة في تونس للفترة 2011-2017

الخط	منشآت القطاع العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	مديريات الصحة الإقليمية	24	24	24	24	24	24	24
	مراكز الصحة الأساسية	2019	2126	2132	2137	2151	2163	2185
	مراكز غسيل الكلي	38	41	41	41	41	41	41
2	المستشفيات الإقليمية	33	33	35	35	35	35	35
	مؤسسات الصحة العامة	23	23	23	23	23	23	23
3	المراكز المتخصصة	9	9	9	9	9	9	9
المجموع		2355	2324	2372	2377	2391	2423	2426

المصدر: البوابة الوطنية للصحة في تونس، http://www.santetunisie.rns.tn/ar/

شجع ضعف الصحة العمومية المعتمدة في تونس، على تنمي وازدهار نشاط المؤسسات الصحية التابعة للمستثمرين الخواص، خاصة خلال العقديين المنصرمين، الأمر الذي رفع جودة الخدمات الطبية المقدمة للمواطن التونسي مقابل ارتفاع تكاليفها، ولتخفيف عبئها أرست وزارة الصحة العمومية قواعد لتنظيم عمليات التعاقد بين المؤسسات التابعة للقطاع العمومي ونظيرتها التابعة للخواص، من خلال تقديم المزايا وتسهيل تحول الأطباء نحو المؤسسات الصحية الخاصة، مقابل تخفيض تكاليف العلاج على شريحة واسعة من المواطنين[1]. والجدول الآتي يستعرض تطور الهياكل الصحية الخاصة والشبه العامة في تونس للفترة 2011-2017:

الجدول رقم 03-16: تطور الهياكل الصحية الخاصة وشبه العامة في تونس للفترة 2011-2017

القطاع	الهياكل	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الخاص	مستوصفات	1902	1935	1972	1975	2006	2038	2037
	معامل طبية	355	358	392	415	445	485	510
	مراكز غسيل الكلى	99	99	99	106	111	115	117
	عيادات خاصة	81	81	81	81	81	81	81
	المجموع	**2437**	**2374**	**2545**	**2585**	**2653**	**2728**	**2962**

[1] http://www.santetunisie.rns.tn/ar/

الشبه عام	مراكز عيادات	6	6	6	6	6	6	6
	عسيل الكلى	7	6	6	6	6	6	6
	المجموع	**13**	**12**	**12**	**12**	**12**	**12**	**12**

المصدر: البوابة الوطنية للصحة في تونس، http://www.santetunisie.rns.tn/ar/

ثالثا: الطاقم الطبي في تونس

تشير التقارير إلى وجود هجرة غير مدروسة تستنزف قدرات الدولة التونسية دون أي مقابل. والتي تفسر عدم جاذبية القطاع العمومي للصحة لخريجي سوق العمل، وهذه إحدى أكبر المخاطر التي يجب أن ينتبه إليها صناع القرار في تونس. ففي الخمس سنوات الأخيرة، سجل دخول 1236 طبيب فقط حيز العمل في كل من السلك العام والخاص، ناهيك عن انخفاض عدد الإطارات الشبه الطبية التي انخفضت في الخمس السنوات الأخيرة من 45642 إطار إلى 44859 إطار.[1]

الجدول رقم 03-17: تطورالطاقم الطبي في تونس للفترة 2014-2020

الطاقم الطبي	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
أطباء الصحة العمومية	6844	6832	6271	6753	6783	6843	7040
الأطباء الخواص	7283	7675	7727	8139	8353	8583	8703
مجموع الأطباء	14127	14507	13998	14892	15139	15426	15743
فنيون سامون	13346	15593	15380	15762	12326	16150	16556
ممرضون	29851	30049	28435	28739	27790	28480	28303
الإطارات الشبه طبية	43197	45642	43815	44501	40116	44630	44859

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، النشرية الاحصائية السنوية لتونس، http://ins.tn/ar/statistiques/123

ثالثا: كثافة الأطباء في تونس

بالنسبة لتوزيع الطاقم الطبي على عدد السكان، فيلاحظ نقص واضح في معدل الأطباء العامين والمختصين، والذي يقدر في متوسطه بطبيب لكل 760 مواطن تونسي، مقارنة مع المعدل العالمي

[1] https://www.skynewsarabia.com/middle-east/

الذي إقترحته منظمة الصحة العالمية (طبيب لكل 200 شخص/45 طبيب لكل 10000 شخص)، فالنقص المسجل لايكفي حاليا في تدعيم الجهود المبذولة لتغطية متطلبات الرعاية الصحية في تونس، ناهيك عن النقص الكبير في عدد أطباء الأسناء، فطبيب واحد يغطي أكثر من 2000 مواطن، حيث تبرز الحاجة إلى أكثر من 1200 طبيب في العام حتى تضمن 1000 مريض لكل طبيب أسنان. في حين يوجد شبه إستقرار في مؤشر عدد السكان لكل صيدلى، والذي لم ينخفض تحت سقف 4200 شخص لكل صيدلي، والتي لا تستجيب للحاجيات الحقيقية للسكان، أما بالنسبة للأعوانشبه الطبيين فمؤشر مريح يعبر عن التغطية المثلى لعدد المرضى في تونس.

الجدول رقم 03-18: توزيع السكان حسب الطاقم الطبي في تونس للفترة 2014-2020

التغطية	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السكان لكل طبيب	777	769	808	768	763	754	745
عدد السكان لكل طبيب أسنان	--	3242	3270	1818	2206	2090	--
عدد السكان لكل صيدلي	--	4374	4279	4388	4211	4243	4201
عدد السكان لكل عون شبه طبي	--	264	258	257	288	261	261

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، النشرية الاحصائية السنوية لتونس، 2016-2020/2013-2017، http://ins.tn.

المطلب الثاني: المنظومة التعليمية في تونس

أولا: حجم الإنفاق على قطاع التعليم في تونس

حسب الجدول أدناه نلاحظ ان المخصصات المالية المدرجة كنفقات عامة وكنسبة من الناتج الداخلي الخام في تونس لم تتعدى في كل الأحوال سقف 5.5% في الستة سنوات الأخيرة، وأقصى نسبة سجلت في سنة 2020، بقيمة 5.2%، كما أن نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي ميزانية الدولة، هو الآخر لم يتجاوز نسبة 20%، ما يعطي إنطباعا واضحا لمدى عدم رغبة الدولة على تطوير القطاع وتحسين نوعية مخرجاته.

الجدول رقم 03-19: تطور الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة 2015-2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ميزانية وزارة التربية (مليون دينار)	3998,907	4525,321	4861,959	4925,533	5549,744	6509,948
نسبة ميزانية التربية من الناتج الداخلي	4,7	5,1	4,9	4,6	4,3	5,2
نسبة ميزانية التربية من ميزانية الدولة	13,8	18,7	15,1	13,7	12,6	16,6

المصدر: وزارة التربية الوطنية التونسية، الإحصاء التربوي، https://www.education.gov.tn

ثانيا: مؤسسات وكوادر قطاع التعليم في تونس

يتضمن قطاع التعليم في تونس على أربعة أطوار رئيسية، يتألف الطور الأول من المؤسسات التعليم الأساسي التي تعمل على تدريس التلاميذ لفترة 6 سنوات. يليه مباشرة الطور الإعدادي الذي يعمل على تدريس التلميذ لفترة ثلاث سنوات، ثم الطور الثانوي الذي يدرس فيه التلميذ أربعة سنوات متتالية. تتوج بنجاح الطالب في شهادة البكالوريا، هذه الأخيرة تسمح للطالب الدخول في الطور الجامعي، الذي تتعدد فيه سنوات الدراسة حسب التخصصات المتاحة[1]. والجدول أدناه يبين تطور تعداد الإطارات التعليمية في الأطوار الثلاث ونسب التغطية للفترة 2011-2018.

الجدول رقم 03-20: تطور عدد التلاميذ والطلبة والكادر التعليمي في تونس للفترة 2014-2020

الموسم الدراسي	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019
عدد تلاميذ التعليم الأساسي	1114883	1139314	1170470	1201736	1239539	1269412
عدد أساتذة التعليم الأساسي	63303	64944	64000	63642	63228	65981
معدل التغطية	17,61	17,54	18,28	18,88	19,6	19,23
عدد تلاميذ التعليم الإعدادي والثانوي	958093	964346	962630	972460	990531	1024941
عدد أساتذة التعليم الإعدادي والثانوي	74283	75056	74249	73665	72887	73979
معدل التغطية	12,89	12,84	12,96	13,2	13,58	13,85

[1] وزارة التربية الوطنية، الإحصاء التربوي، https://www.education.gov.tn

عدد طلبة الجامعيين	282819	255783	243292	235102	233534	232989
عدد الأساتذة الجامعيين	22561	22648	22846	22343	21823	22072
معدل التغطية	12,53	11,29	10,64	10,52	10,70	10,55

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، النشرية الاحصائية السنوية لتونس، 2016-2020/2013-2017، **http://ins.tn**.

من الجدول نلاحظ:

- يعرف تعداد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي في تونس نموا ضعيفا لم يتعدى في متوسطه 3%، حيث ارتفع تعداد التلاميذ المسجلين في الطور الأساسي من 1114883 خلال الموسم الدراسي 2014-2015، إلى1269412 تلميذ خلال الموسم الدراسي 2019-2020. أي بزيادة قدرها 154 ألف طالب، وهذا يفسر بتراجع نمو التعداد السكاني في تونس ككل.
- يعرف تعداد تلاميذ الطور الإعدادي والثانوي في تونس هو الآخر نموا بطيئا، خلال المواسم الستة المبينة في الجدول، والذي يعادل متوسطه 1,5%، حيث ارتفع تعداد التلاميذ في المواسم الستة الأخيرة بقدر 66800 تلميذ فقط، الأمر الذي من شأنه أن يقلص كثافة الفصول داخل المدارس الإعدادية والثانوية.
- كما يعرف تعداد الطلبة في الجامعة التونسية انخفاض متتالي من موسم لآخر، حيث سجل أكبر انخفاض بين الموسم 2014-2015 والموسم الذي يليه بقدر 27 ألف طالب، بمعدل تراجع فاق 4,4%، وخلال المواسم الستة المبينة في الجدول تراجع تعداد الطلبة بقدر 49830 طالب. والجدول أدناه يوضح تطور الفئات الثلاث المقدمة سابقا.
- انخفاض نسبة التأطير في تونس، والتي أصبحت في المعدل 17 تلميذ للمعلم الواحد في الطور الابتدائي، و13 تلميذ للمعلم الواحد في الطور الإعدادي والثانوي، ناهيك عن انخفاض معدل التأطير من 12.5 طالب جامعي لكل أستاذ إلى 10.5 طالب لكل أستاذ. وينتظر أن يتواصل هذا الانخفاض في المواسم القليلة القادمة.

المطلب الثالث: تقييم سياسة التشغيل في تونس

بما أن العمل هو السبيل الأنجع لزيادة مستوى الرفاه لدى الأفراد والمجتمع، فإن الدولة التونسية تولي لقضية التشغيل أهمية بالغة بتيسير ولوج طالبي العمل من الخريجين الجامعيين والمهنيين إلى سوق العمل، من خلال تنفيذ الخطط الحكومية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من جهة، و في المجال الثقافي من جهة أخرى، وأنه حق لابد أن تتكافأ أمامه، ولا يوجد تمايز بين محدودي الدخل و الأغنياء، ولا ترجح كفة منطقة جغرافية على أخرى، ولا يوجد تحيز لصالح الرجل على حساب المرأة، وقد ظهر ذلك في برامج التشغيل الموطنة من أجل توفير فرص تشغيلية للعاطلين عن العمل ، ضمن توجه اقتصادي تضامني لتحفيز الاستثمار، وتحريك عجلة التنمية، بما يسمح بتكافؤ الفرص التشغيلية بين مختلف جهات الدولة، وبين شتى الفئات في المجتمع.

حيث تعمل هذه البرامج على متابعة تربصات التأهيل المهني بغرض تنمية المؤهلات والمكتسبات المهنية للفرد، والتي تيسر حصوله على فرصة وظيفية، من خلال التعريف بظروف الشغل الواقعية، ومد جسور التواصل مع محيط الشغل، وتسمح له البرامج بمزاولة تدريب تأهيلي لتطوير مهاراته، والمساعدة في الانتقال إلى عمل جديد.[1]

أولا: عقد إعداد للحياة المهنية

هدف البرنامج تنظيم عمليات تأهيل لفائدة طالبي الشغل لتحسين تشغيلهم وتيسير إدماجهم بالمؤسسات وذلك عن طريق اتفاقية بين المكتب المكلف بالتشغيل من جهة الطرف المعني ومن جهة أخرى، ويستفيد من هذا البرنامج طالبو الشغل لأول مرة، والذين تم تسجيلهم في قوائم مكاتب التشغيل والعمل المستقل، وتستثنى فئة الشباب من حيث إلزامهم بشرط طالب العمل للمرة الأولى:[2]

---

[1] http://www.emploi.gov.tn/

[2] https://www.emploi.nat.tn/NvPrg/contrat/civp/decret-542-2019.pdf. p 2082.

- الذين لا يحوزون على شهادة تعليم العال لا يحوزون دبلوم تقني سامي او شهادة مكافئة؛
- الأفراد من الاحتياجات الخاصة.

يتم إبرام العقد بما يتجاوز سنة، يمكن تمديدها أو تجديدها بصورة استثنائية لمدة أقصاها سنة إضافية بالنسبة لحاملي شهادة التعليم العالي وحاملي مؤهل تقني سامي، شريطة ألا تتجاوز المدة الاجمالية 24 شهرا. أما بالنسبة لبقية المستويات التعليمية والتكوينية الأخرى فانه لا يتم تمديد أو تجديد فترة الانتفاع بالعقد. وبموجب هذا العقد يستفيد المنتفع من منحة شهرية طيلة فترة العقد تقدر بـــ:[1]

- 200 دينار لحاملي شهادات التعليم العالي أو مؤهل التقني السامي؛
- 150 دينار لذوي المستويات التعليمية أو التكوينية الأخرى.

كما تقدم الوكالة منحة شهرية إضافية بقيمة 50 دينار للأشخاص من ذوي الإعاقة طيلة مدة العقد بصرف النظر عن المستوى التعليمي.

ونتيجة لهذه الامتيازات، عرفت عقود الإعداد للحياة المهنية، إقبال كبير من طرف الشباب خريجي الجامعات ومنظومة التكوين المهني، حيث ارتفع عدد العقود تربصات الإعداد للحياة المهنية من 55723 عقد في سنة 2012 إلى أكثر من 65 ألف عقد مع نهاية 2014، لعرف التعداد انخفاض وارتفاع من سنة إلى أخرى في حدود 2000 و3000 عقد، ويعود السبب في ذلك إلى انقضاء فترة بعض العقود مقابل إبرام عقود أخرى. ومع انطلاق برنامج عقد إعداد للحياة المهنية في أكتوبر 2019، والذي حل محل تربصات الإعداد للحياة المهنية، والتي اكتتب فيها في ظرف ثلاث أشهر أكثر من 35 ألف في سنة 2019، والجدول أدناه يوضح تطور عقود الإعداد للحيات المهنية في تونس للفترة 2012-2020.

[1] **https://www.emploi.nat.tn/NvPrg/contrat/civp/decret-542-2019.pdf. p 2083.**

الجدول رقم 03-21: تطور عقود إعداد للحياة المهنية في تونس للفترة 2012-2020

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تربصات إعداد للحياة المهنية (CIVP)	55723	62924	65668	60837	63742	58799	61677	44232	---
عقد إعداد للحياة المهنية (SIVP)	إطلاق البرنامج -أكتوبر 2019-							35045	98551

المصدر: وزارة الشباب الرياضة والنشاط المهني، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، **التقرير السنوي لنشاط الوكالة 2020**، تونس، ص 79.

ثانيا: عقد الخدمة المدنية

يهدف برنامج عقد الخدمة المدنية لتمكين طالبي الشغل لأول مرة. الذين يحملون شهادات التعليم العالي وتجاوزت فترة بطالتهم السنة من تاريخ حصولهم على آخر شهادة علمية، من أجل القيام بأنشطة تساعدهم على تطوير قدراتهم وكفاءاتهم ومهاراتهم المهنية. وهذا بهدف تيسر اندماجهم في سوق العمل، سواء كانوا يعملون كموظفين أو يقومون بأعمال حرة. ويستهدف هذا البرنامج طالبي الشغل لأول مرة من ذوي الجنسية التونسية المسجلين لدى مكاتب التشغيل والعمل المستقل من حاملي شهادات التعليم العالي الذين تجاوزت فترة بطالتهم السنة منذ تاريخ حصولهم على آخر شهادة علمية أو شهادة معادلة، ويعتبر طالب شغل لأول مرة:[1]

- يشمل البرنامج كل من لم يقم بنشاط اقتصادي لمدة تتجاوز 24 شهرا متواصلة بعد حصوله على آخر شهادة تعليم عالي أو مؤهل تقني سامي؛
- يشمل البرنامج أيضًا كل من لم يتجاوز إجمالي فترات نشاطه الاقتصادي 36 شهرا غير متواصلة بعد حصوله على آخر شهادة تعليم عالي أو مؤهل تقني سامي؛
- يتم حساب فترة البطالة ابتداء من تاريخ حصوله على آخر شهادة جامعية؛

[1] https://www.emploi.nat.tn/NvPrg/contrat/civp/decret-542-2019.pdf. p 2084.

- كما لا ينتفع الشبان المحرزون على مؤهل التقني السامي من جهاز التكوين المهني من برنامج الخدمة المدنية؛
- يشترط للشبان الذين استفادوا من أحد البرامج النشيطة للتشغيل لمدة تزيد عن 06 أشهر الانضمام لهذا البرنامج بعد مرور فترة لا تقل عن 06 أشهر؛
- لا يحق لأعضاء المكتب التنفيذي للجمعيات أو المنظمات المهنية الاستفادة من برامج الخدمة المدنية؛
- يمكن للجمعيات والمنظمات المهنية بجميع أصنافها بما في ذلك الوداديات التي تقدم نشاطات فعلية ومحددة لصالح المستفيدين، الاستفادة من هذا البرنامج.

ونتيجة للامتيازات، عرفت عقود الخدمة المدنية هي الأخرى إقبال كبير من طرف الشباب خريجي الجامعات الذين تجاوزت فترة بطالتهم السنة منذ تاريخ حصولهم على آخر شهادة علمية أو شهادة معادلة، وارتفع تعداد منتفعين من هذه العقود ليصل إلى 25162 منتفع مع نهاية سنة 2016، يعرف التعداد انخفاض في حدود 2300 و1900 منتفع في السنتين التي تلي سنة 2016، ليستقر عدد المنتفعين في 2019 في حدود 20856 منتفع، لتسجل بعدها جملة العقود المبرة في نطاق هذا الصنف تراجعا بنسبة فاق 21% مقارنة مع سنة 2019.[1] والجدول أدناه يوضح تطور عقود الخدمة المدنية في تونس للفترة 2012-2020:

الجدول رقم 03-22: تطور عقود الخدمة المدنية في تونس للفترة 2012-2020

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عقد الخدمة المدنية	18120	22688	14966	16269	25162	22856	20964	20856	16235

المصدر: وزارة الشباب الرياضة والنشاط المهني، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، **التقرير السنوي لنشاط الوكالة 2020**، تونس، ص 79.

[1] http://www.emploi.gov.tn/

ثالثا: برنامج عقد الكرامة

يهدف برنامج "عقد الكرامة" إلى تسهيل اندماج طالبي العمل لأول مرة من الذين يحملون الشهادات العليا في سوق الشغل، من خلال توفير لهم مهارات ومؤهلات إضافية تلبي احتياجات مؤسسات القطاع الخاص. كما يهدف البرنامج إلى تزويدهم بقدرات تطبيقية تتناسب مع متطلبات سوق الشغل الفعلي، مما يمكنهم من تحقيق النجاح بشكل أفضل. ويستهدف البرنامج طالبي العمل لأول مرة من ذوي الجنسية التونسية، والمسجلين في مكاتب التشغيل والعمل المستقل والحائزين على شهادة تعليم عال أو شهادة معادلة أو مؤهل تقني سامي والذين لا تقل فترة بطالتهم عن السنتين من تاريخ حصولهم على آخر شهادة. ويستثنى من شرط طالب شغل لأول مرة ومن شرط فترة البطالة الأشخاص من ذوي الإعاقة. كما ينتفع بهذا البرنامج كل مؤسسات القطاع الخاص في إطار الإنتدابات الجديدة التي تتم لسد حاجياتها الإضافية للموارد البشرية، بما في ذلك المهن الحرة، ويستثنى من ذلك المؤسسات التي لم تسوي وضعيتها الجبائية والاجتماعية في تاريخ إيداع الطلب، الانتفاع بهذا البرنامج. يتيح العقد للمستفيد الاستفادة من مجموعة من الامتيازات التي نلخصها فيما يلي:[1]

- تضمن المؤسسة صافي أجر شهري لا يقل عن 600 دينار؛
- يتكفل الصندوق الوطني للتشغيل، لمدة سنتين ابتداء من تاريخ الانتداب بمساهمة الأجراء في النظام القانوني للضمان الاجتماعي في حدود 600 دينار شهريا؛
- يتولى الصندوق الوطني للتشغيل، لمدة سنتين ابتداء من تاريخ الانتداب، تغطية نصف الأجر الصافي المدفوع للموظف المنتدب شريطة عدم تجاوز سقف التكفل 400 دينار شهريا؛
- يساهم الصندوق الوطني للتشغيل، لمدة سنتين ابتداء من تاريخ الانتداب، في نظام الضمان الاجتماعي بعنوان الأجر المدفوع للموظف المنتدب في حدود 600 دينار شهريا.

[1] https://www.emploi.nat.tn/NvPrg/contrat/civp/decret-542-2019.pdf. p 2084.

تقوم المؤسسة المستفيدة من برنامج عقد الكرامة بصرف كامل الأجر الشهري المستوجب للموظف والذي لا يقل مقداره الشهري الصافي عن 600 دينار والمنصوص عليه بعقد الشغل عن طريق تحويل بنكي أو بريدي من الحساب الجاري للمؤسسة إلى الحساب الجاري للموظف. ويتم تحويل المبلغ المتفق عليه عن طريق تحويل بنكي أو بريدي لفائدة المؤسسة المعنية بعد استظهارها بما يفيد دفع الأجر وبالمؤيدات المطلوبة.[1] في هذا الشأن سجلت مصالح التشغيل في تونس منذ انطلاق البرنامج في 15 مراس 2017، 58058 عقدا إلى غاية ديسمبر 2020، مع الإشارة أنه خلال سنة 2020 تم إبرام 7459 عقد أي بنسبة تراجع فاقت 52%.

الجدول رقم 03-23: تطور عقود الكرامة في تونس للفترة 2017-2020

السنوات	2017	2018	2019	2020
عقد الكرامة	16347	18621	15658	7459

المصدر: وزارة الشباب الرياضة والنشاط المهني، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، **التقرير السنوي لنشاط الوكالة 2020**، تونس، ص 43.

رابعا: تنظيم عمليات تأهيل لتحسين قابلية التشغيل:

يتمثل هذا البرنامج في تنظيم عمليات تأهيل لفائدة طالبي الشغل بهدف تحسين قابلية تشغيلهم وتيسير إدماجهم بالمؤسسات وذلك في إطار اتفاقية بين مكتب التشغيل والعمل المستقل والطرف المعني. ويستفيد من البرنامج طالبو الشغل المسجلين بمكاتب التشغيل والعمل المستقل الذين لا يقل مستواهم التعليمي عن السابعة أساسي. وربطهم مع مؤسسات القطاع الخاص والمهن الحرة والجمعيات والمنظمات المهنية. وفي إطار هذا البرنامج يستفيد المنتفع من التغطية الاجتماعية طيلة فترات الانتفاع بعمليات التكوين أو التأهيل إضافة إلى منحة شهرية قدرها:[2]

[1] https://www.emploi.nat.tn/NvPrg/contrat/civp/decret-542-2019.pdf. p 2084.
[2] https://www.emploi.nat.tn/NvPrg/contrat/civp/decret-542-2019.pdf. p 2086.

- 200 دينار لحاملي شهادات التعليم العالي أو شهادة معادلة أو مؤهل التقني السامي؛
- 150 دينار لذوي المستويات التعليمية أو التكوينية الأخرى؛
- منحة شهرية إضافية قدرها 50 دينارا تسند لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تتكفل الوكالة بـ:

- تتضمن تكلفة عمليات التدريب أو التأهيل فترة تصل إلى 6 أشهر، مع حد أقصى لعدد ساعات التدريب تصل إلى 600 ساعة؛
- تغطي تكاليف التدريب في المهارات الحياتية مدة تصل إلى 60 ساعة تدريب؛
- يتم تمويل عمليات الاعتماد في مجال اللغات لمدة تصل إلى 400 دقيقة؛
- يشمل تمويل عمليات الاعتماد في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو في تخصصات تقنية أخرى، مدة تصل إلى 1000 دقيقة.

الجدول رقم 03-24: تطور عقود تأهيل لتحسين قابلية التشغيل في تونس للفترة 2012-2019

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عقد إدماج حاملي شهادات التعليم العالي (CIDES)	276	100	120	143	151	104	109	75
عقد تأهيل والإدماج المهني (CAIP)	40458	36645	36780	30678	34593	39881	41333	30630
عقد إعادة إدماج في الحياة النشيطة (CRVA)	359	451	482	384	237	161	101	40

المصدر: وزارة الشباب الرياضة والنشاط المهني، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، **التقرير السنوي لنشاط الوكالة 2020**، تونس، ص 79.

المطلب الرابع: نظام الضمان الاجتماعي في تونس

تعد تونس من أولى الدول العربية التي أرست منظومة للضمان الاجتماعي، والتي تغطي جل مخاطر الحياة الواردة باتفاقية العمل الدولية عدد 102 لسنة 1952 والتي حددت المعايير الدنيا

الواجب توفرها في أي منظومة للضمان الاجتماعي. وتسدي هذه المنظومة في تونس خدمات وفروع ومنافع لحماية المنخرطين وذوي الحق منهم تحميهم من الأخطار الاجتماعية المحتملة وقوعها خلال الحياة المهنية من جملة الـتسع منافع المنصوص عليها بالاتفاقية. وللانتفاع بأحد الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي يجب أن يتوفر شرط اكتساب الفرد لصفة المشتغل سواء كان أجيرا أو غير أجير نشطا بأحد القطاعات المهيكلة سواء في القطاع الخاص أو القطاع العمومي. تمكن المشرع التونسي من وضع أنظمة قانونية تناسب متطلبات القطاعات المهنية، تراعى أغلبها خصائص هذه القطاعات من حيث القدرات التمويلية وطبيعة الأنشطة الخاصة بها. وتقدم هذه الأنظمة مجموعة متنوعة من المنافع الاجتماعية والمهنية، تتباين حسب النظام القانوني أو الوضعية القانونية للأفراد المستفيدين.[1]

وتعتمد تونس في تصرفها في قطاع الضمان الاجتماعي على النظام التوزيعي والمساهمات، القائم أساسا على مبدأ التكافل بين الأجيال على مستوى التمويل والخدمات، وتعد مساهمات الأجراء والمؤجرين حجر الزاوية في مصادر تمويلها مما جعلها تتأثر وبصفة مباشرة بالمتغيرات على مستوى سوق الشغل والتركيبة الديمغرافية للطبقة النشيطة. ورغم تعدد الأنظمة القانونية[2]،وتشرف ثلاث صناديق اجتماعية في تونس على التصرف في أنظمة الضمان الاجتماعي. وهي:[3]

- ❖ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية؛
- ❖ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- ❖ الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

والانتفاع بالخدمات المسداة ومستوياتها تختلف من نظام إلى آخر مثلما يبينه الجدول الآتي:

---

[1] https://www.social.gov.tn/ar/

[2] العموريحافظ، **مسارات اصلاح الضمان الاجتماعي في تونس**، المجلة التونسية للقانون الاجتماعي، تونس، ص 19.

[3] https://www.social.gov.tn/ar/

الجدول رقم 03-25: نظام الضمان الإجتماعي في تونس

القطاع العمومي / المنافع / الأنظمة	التقاعد والشيخوخة والعجز	المنحة العائلية	منحة الدخل الوحيد	رأس المال عند الوفاة	منحة الوضع	جبر الأضرار الناتجة عن حوادث التشغيل والأمراض	التأمين على المرض	الباقين على قيد الحياة الأرملة	منحة الوفاة	منحة المرض	إعانات اجتماعية لفاقدي
نظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي	*	*	*	*	*	*	*	*	*		
نظام التقاعد لفائدة أعضاء الحكومة	*						*				
نظام تقاعد لفائدة مجلس النواب	*						*				
نظام التقاعد لفائدة الولاة والعمد	*						*				
القطاع الخاص											
نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	
نظام الضمان الاجتماعي للأجراء الفلاحيين	*			*	*	*	*	*		*	
نظام العملة غير الأجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي	*	*		*	*	إختياري	*	*	*	*	
نظام الضمان الاجتماعي لفائدة صغار البحارة والمجهزين	*	*			*		*	*	*	*	
نظام الضمان الاجتماعي الفلاحي المحسن	*						*	*		*	
الضمان الاجتماعي لفائدة محدودي الدخل	*						*	*			
نظام العملة التونسيين في الخارج.	*			*	*		*	*		*	
نظام الضمان الاجتماعي للطلبة والمتربصين		*	*				*				
نظام الفنانون والمبدعون والمثقفون	*	*		*	*		*	*	*	*	

Source : https://www.social.gov.tn/ar/

أولا: الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

تأسس الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمقتضى قانون المالية لسنة 1975 كمؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، وتتصرف في أنظمة التغطية الاجتماعية في القطاع العمومي لفائدة أعوان الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات الوطنية والدواوين ويديره مجلس إدارة يرأسه رئيسا مدير عاما. ويسدي الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية جملة من المنافع والخدمات لفائدة منخرطيه وأولي الحق منهم وذلك حسب خصوصية كل نظام قانوني:[1]

- صرف جرايات التقاعد وتوابعها لمنظوريه؛
- متابعة الحياة المهنية والتصرف في ميدان الانخراط للأعوان المباشرين للنشاط سواء العاملين داخل البلاد التونسية أو المتعاونين الفنيين الملتزمين بعقود عمل في الخارج؛
- إسناد قروض شخصية للمنخرطين النشيطين؛
- إسناد قروض جامعية للطلبة غير الممنوحين من أبناء منظوري الصندوق المتقاعدين والنشيطين؛
- التصرف في الرصيد العقاري للصندوق.

هذا ويشرف الصندوق على إدارة أربعة أنظمة قانونية هي كالآتي:

- نظام التقاعد لفائدة اعضاء الحكومة؛
- نظام تقاعد اعضاء مجلس النواب؛
- نظام التقاعد لفائدة الولاة والعمد؛
- نظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي.

[1] https://www.cnrps.nat.tn/ar/caisse-et-prestations/la-cnrps/historique

ثانيا: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعتبر مؤسسة تونسية عامة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي الذاتي، والتي تنص عليها القوانين التي تم إصدارها في هذا الصدد، بما في ذلك القانون رقم 30 لسنة 1960 الصادر في 14 ديسمبر 1960. يخضع نشاط الصندوق للإشراف من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، ويمتد نطاق عمله داخل الوطن من خلال شبكة تضم 48 مكتبا جهويا ومحليا وفروعا مختلفة. وتتمثل مهام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التصرف في:[1]

- نظام المنافع العائلية (المنح العائلية والزيادة عن الأجر الوحيد ومنح الراحة بمناسبة ازدياد مولود والراحة للعملة الصغار)؛
- نظام التأمينات الاجتماعية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة)؛
- نظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة للأجراء وغير الأجراء وكذلك النظام التكميلي للجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي ذوي الأجر الذي يفوق 6 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

يشرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على التصرف في 9 أنظمة قانونية للضمان الاجتماعي الموجهة للمهنيين بالقطاع الخاص وهي على التوالي:

- نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي؛
- نظام الضمان الاجتماعي للأجراء الفلاحيين؛
- نظام العملة غير الأجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي؛
- نظام الضمان الاجتماعي لفائدة صغار البحارة والمجهزين؛

[1] https://www.cnss.tn/web/guest/qui_sommes_nous/-/asset_publisher/PTz2/content/presentation_-et-organigramme

- نظام الضمان الاجتماعي الفلاحي المحسن؛
- الضمان الاجتماعي لفائدة محدودي الدخل؛
- نظام العملة التونسيين في الخارج؛
- نظام الضمان الاجتماعي للطلبة والمتربصين؛
- نظام الفنانون والمبدعون والمثقفون.

عرف عدد المشتركين في نظام الضمان الإجتماعي في تونس ارتفاع محسوسا خلال العشرين سنة الأخيرة، فعدد المنتفعين النشطين ارتفع من مليون و13 ألف مشترك في نهاية سنة 2000 إلى أكثر من 2 مليون 353 ألف مشترك مع نهاية سنة 2020، في حين عرف تعداد المشتركين المتقاعدين، ارتفاع من 28 ألف مشترك مع نهاية سنة 2000م إلى أكثر من 90 ألف مشترك مع نهاية سنة 2020. والشكل أدناه يوضح تطور تعداد المشتركين في نظام الضمان الإجتماعي في تونس للفترة 2000-2020.

الشكل رقم 03-01: تطور عدد المشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي التونسي



المصدر: الجمهورية التونسية، **بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**، متاح على الموقع:

https://www.cnss.tn/c/document_library/get_file?uuid=1acf8dcc-e8f3-47e6-81f6-f9bd4462ab00&groupId=10156

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين على المرض

أستحدث الصندوق الوطني للتأمين على المرض بمقتضى القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 والمتعلق بإحداث نظام موحد للتأمين على المرض. والصندوق مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تخضع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وتعمل على التصرف في نظام التأمين على المرض لفائدة المضمونين الاجتماعيين بالقطاع العمومي والخاص وأولي الحق منهم. ويسدي الصندوق الوطني للتأمين على المرض جملة من المنافع والخدمات لفائدة منخرطيه وأولي الحق منها النفاذ إلى المرافق الصحية العمومية أو الخاصة حسب ثلاث منظومات علاجية مختلفة:[1]

1- **المنظومة العلاجية العمومية:** يمكن للمضمون الاجتماعي والمنتفع بالعلاج بالتعريفة المنخفضة والمجانية النفاذ للمرافق الصحية العمومية عبر التسجيل بهذه المنظومة التي تمكنه من الانتفاع بكل الخدمات العلاجية الخارجية المسداة بالمستشفيات ومراكز الصحة العمومية والمستشفى العسكري ومصحات الضمان الاجتماعي مقابل معلوم جزافي.

2- **منظومة استرجاع المصاريف:** يتولى المضمون الاجتماعي خلاص كامل أتعاب مسدي الخدمة الصحية حسب نوعية الخدمة وطبقا للتعريفات التعاقدية ثم يتولى استرجاع جزء من هذه المصاريف (بالنسبة للأمراض العادية) أو كامل المصاريف (بالنسبة للأمراض الثقيلة والمزمنة) في حدود الكلفة المحمولة على كاهل الصندوق.

3- **المنظومة العلاجية الخاصة:** يتكفل الصندوق الوطني للتأمين على المرض بمصاريف الخدمات الصحية المسداة في إطار هذه المنظومة حسب صيغة الطرف الدافع، ينتفع المضمون الاجتماعي بمقتضى التسجيل بهذه المنظومة، بإمكانية اختيار طبيب عائلة من ضمن الأطباء المتعاقدين

[1] https://www.cnrps.nat.tn/ar/caisse-et-prestations/la-cnrps/historique

مع الصندوق، وهو ملزم على المرور به قبل التوجه إلى طب الاختصاص ماعدا اختصاص طب العيون وطب الأطفال وطب النساء وطب الأسنان، مقابل معلوم تعديلي يدفعه المضمون على أن يسدد الصندوق الفارق حسب النسب التعاقدية إلى مسدي الخدمات الطبية.

رابعا: الوضعية المالية للصناديق الاجتماعية

شهدت منظومة الضمان الإجتماعي خلال العشرية الأخيرة في تونس ضغوطات مالية متصاعدة خاصة على مستوى أنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص. ويرجع الأمر في ذلك إلى جملة من العوامل الهيكلية، وزادت في حدتها تداعيات جائحة كوفيد 19 وما نتج عنها من صعوبات إقتصادية أثرت سلبا على حجم مداخيل صناديق الضمان الإجتماعي المتأتية أساسا من المساهمات الاجتماعية. وقد أفضت الوضعية الصعبة لصناديق الضمان الإجتماعي إلى جملة من الإشكاليات أصبحت تهدد الصناديق الاجتماعية بالإيفاء بالتزاماتها تجاه منخرطيها ومختلف المتعاملين معها وذلك نتيجة نقص الحاد في السيولة المالية الضرورية. والجدول أدناه يوضح النتائج المحاسبية لصناديق الضمان الإجتماعي في تونس:

الجدول رقم 03-26: تطور عوائد الصناديق الاجتماعية في تونس (مليون دينار)

المؤسسة	2020	2021
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	-1056	-1416,8
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	-190,8	-503,1
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	809	513,8

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، الإدارة العامة للإحصاء والتحليل والتخطيط الإستراتيجي، إدارة الإحصاء: **مؤشرات وأرقام في المجال الإجتماعي**، تونس، أكتوبر 2021.

للحد من العجز المتفاقم الذي تشهده صناديق الضمان الاجتماعي في تونس، تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية خلال الفترة القادمة إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات بالتنسيق مع الأطراف الاجتماعية تتعلق أساسا بـ:[1]

- استحداث المجلس الأعلى لتمويل الحماية الاجتماعية؛
- تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي؛
- استحداث صندوق لتطهير الدين الإجتماعي الذي يقع على عاتق الصناديق الاجتماعية؛
- استحداث حساب خاص بالخزينة للمساهمة الاجتماعية التضامنية؛
- استحداث حساب خاص لتمويل التنفيذ بعنوان الوظائف المرهقة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة والأسلاك النشيطة؛
- إقرار أحكام تنص على تكفل ميزانية الدولة بدون شركات النقل العمومي.

[1] https://www.social.gov.tn/ar/

المبحث الثالث: تقييم السياسات الاجتماعية في المغرب

بغية تشخيص واقع الحال ولتحليل السياسة الاجتماعية التي تم إنجازهما في إطار الجهود المبذولة في المغرب، نستعرض جملة من المؤشرات التي تسمح بتسجيل مدى التقدم المحرز على مستوى الورشات الاجتماعية الكبرى والمسجلة في مجالات الصحة والتعليم والتغطية الاجتماعية.

المطلب الأول: المنظومة الصحية في المغرب

تم تكريس الحق في الصحة، في الدستور المغربي لاسيما المادة 31، التي تنص على أن: يمكن للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المختصة، تعبئة كل الوسائل المتاحة، لأجل تحقيق الأهداف المسطرة بتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية بشكل شامل وعادل لجميع السكان، من خلال توفير التغطية الصحية الشاملة، وتتولى وزارة الصحة بالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية، مسؤولية تنفيذ السياسة الصحية للحكومة تحت مبدأ "**الصحة في جميع السياسات**"، بهدف تعزيز الرفاهية الجسدية والإجتماعية والعقلية للسكان.[1]

أولا: الإنفاق على الصحة في المغرب

تم تسجيل تعبئة غير مسبوقة خلال السنتين 2019-2020، مكنت من ارتفاع الموارد المالية المخصصة لقطاع الصحة في المغرب بنسبة 10 و14% على التوالي، والتي تزامنت وانتشار جائحة كورونا. إلا أن هذا التمويل على أهميته لا يمكنه أن يعالج واقع المنظومة الصحية، التي من اختلالات بنيوية عديدة. وأحد اسباب هذه الاختلالات هو انخفاض حجم النفقات المرصودة لقطاع الصحة في المغرب، والتي لا تمثل في متوسطها سوى 1,4% من الناتج المحلي الإجمالي، و5,4% من الميزانية العامة للدولة، وهي أقل بكثير من المعايير الدولية وتوصيات منظمة الصحة العالمية (10%). وتمثل

[1] https://www.hespress.com/

مساهمة الدولة، من خلال العائدات الضريبية، ربع النفقات الصحية، فيما يمول نظام التأمين الصحي 22% من هذه النفقات. وأهم مساهمة التي تحملها الأسر والتي تبلغ بالمغرب حوالي 50%، بينما يصل المتوسط لمساهمات الأسر وفقا لمنظمة لمنضمة الصحة العالمية إلى 25%. وتشكل هذه المساهمة القوية للأسر في النفقات العلاجية عبئا ثقيلا وعاملا من عدول الأسر عن العلاج، خاصة أن اقتناء الأدوية يمثل عبئا يثقل كاهل الأسر ويؤثر على نفقاتها.[1]

الجدول رقم 03-27: تطور الإنفاق على الصحة في المغرب للفترة 2010-2020 (مليون درهم)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ميزانية وزارة الصحة	10464	10895	11880	12372	12918	13096	14281	14294	14790	16331	18685
ميزانية وزارة الصحة كنسبة من GDP	1,5	1,4	1,4	1,4	1,4	1,3	1,4	1,3	1,3	1,4	1,7
موازنة الصحة كنسبة من الموازنة العامة (%)	5,5	5,3	4,8	4,8	5,2	5,3	5,7	5,7	5,6	5,6	6,2

المصدر: وزارة الصحة المغربية، مديرية التخطيط والموارد المالية، **تقارير الصحة بالأرقام 2010-2020.**

ثانيا: المنشآت الصحية في المغرب

استجابة للاحتياجات الصحية للافراد والاسر والمجتمع، تقدم الوزارة أربعة أنماط ثابتة للرعاية الصحية العامة في المغرب إلى أربعة شبكات تابعة لها أو الموضوعة تحت تصرفها. وهطه الشبكات هي كالآتي:[2]

[1] المملكة المغربية، المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، **التقرير السنوي 2020**، ص 47-48.

[2] المملكة المغربية، **المادة 5 من المرسوم 2-14-562**. الصادر في 24 جويلية 2015، الجريدة الرسمية عدد 6383، ص 12.

1- شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية: وتتمثل في مراكز الصحة الريفية والحضرية من المستوى الأول والثاني، والمراكز الحضرية من المستوى الأول والثاني، وتدعم هذه الشبكة منشآت صحية متنقلة، وتجهيزات بيوطبية ثقيلة ومنشآت ذات تكنولوجية عالية، والتي تعد مؤسسات صحية مرجعية وداعمة لشبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية. وبلغ تعداد مؤسسات الرعاية الصحية الأولية في المغرب ما يقارب 2935 مؤسسة سنة 2020 منها 2088 في الوسط القروي، وبلغ بذلك معدل الشمول بالخدمة مؤسسة واحدة لكل 12373 نسمة.

الجدول رقم 03-28: شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية في المغرب للفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2013	2015	2017	2019	2020
الوسط القروي	1931	1938	1984	2012	2034	2050	2088
الوسط الحضري	695	751	775	780	831	838	847
المجموع	2626	2689	2759	2792	2865	2888	2935
هياكل الدعم	---	---	---	---	140	146	151
معدل شمول الخدمة	12002	11970	11943	12123	12238	12429	12373

Source : Royaume du maroc, ministere de la sante, **sante en chiffres 2010-2020**.

2- شبكة المؤسسات الطبية الإجتماعية العمومية: تتكون الشبكة من 33 فضاءا لصحة الشباب، 16 مراكز للتأهيل البدني وتقويم البصر وتقويم النطق، 14 مراكزا لمعدات تقويم العضام، 17 مراكز معالجة الإدمان و 35 مركزا طبي جامعي.

3- الشبكة المستشفيات: وتشتمل على مستشفيات المحافضات الاقليمية والجهوية، مستشفيات الامراض النفسية، مراكز الاورام الاقليمية، مراكز غسيل الكلى، المراكز الاقليمية لنقل الدم وأمرضه، المعهد الوطني للصحة والمركز الوطني لمكافحة السموم واليقضة الدوائية.[1]

[1] المملكة المغربية، **المادة 27 من المرسوم 2-14-562. مرجع سابق.**

الجدول رقم 03-29: تطور شبكة المستشفيات في المغرب للفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤسسات الاستشفائية	141	141	141	143	-	155	-	158	158	159	162
هياكل الدعم للشبكات الاستشفائية	-	-	-	-	-	-	-	127	127	139	146
المجموع	-	-	-	-	-	-	-	285	285	298	308

Source : Royaume du maroc, ministere de la sante, **sante en chiffres 2010-2020**.

4- الشبكة المندمجة للعلاجات الطبية الإستعجالية: تتولى مهمة تمكين المرضى والجرحى والنساء الحوامل، في حالة الإستغاثة، من المساعدة الطبية العاجلة، سواء عبر الإرشاد أو التوجيه نحو المؤسسة الصحية المناسبة أو عبر التكفل الطبي بواسطة وسيلة نقل صحية ملائمة وفي أقراب الآجال. تنظم خدمات الإستعجالات الطبية على ثلاث مستويات للتكفل بالمرضى، موزعة كالآتي: 12 مصلحة مساعدة طبية مستعجلة، 89 وحدة إستعجالات طبية محلية، 2 مروحية لنقل الطبي الإستعجالي، 66 وحدة متنقلة للإستعجالات والإنعاش. والجدول أدناه يوضح تطور الشبكة الإستعجالية للعلاجات الطبية للثلاث السنوات المنتهية بسنة 2020.

الجدول رقم 03-30: تطور شبكة العلاجات الطبية الإستعجالية 2017-2020

السنوات	مصالح المساعدة الطبية المستعجلة	إستعجالات طبية محلية	وحدات الطوارئ قبل الدخول للمستشفى			
			معدات النقل والإنقاذ الأساسية	مروحيات للنقل الطبي	مصلحة متنقلة للإستعجالات والإنعاش	المجموع
2017	11	86	996	4	66	**1066**
2019	12	89	1081	4	86	**1171**
2020	12	89	1163	2	90	**1255**

Source : Royaume du maroc, ministere de la sante, **sante en chiffres 2017-2020**.

ثالثا: الطاقم الطبي في المغرب

تبعث وضعية الموارد البشرية في قطاع الصحة على القلق، فيما يتعلق باستدامة وتأمين الخدمات العلاجية. فقذ بلغ عدد الأطباء الممارسين في القطاع العام، وفق الإحصائيات النهائية لسنة 2021، ما يقارب من 12800 طبيب، مقابل 14200 طبيب في القطاع الخاص. علاوة على ذلك، يعاني الأطباء في القطاع العام من ظروف عمل غير ملائمة بالقدر المرضي، لا سيما الأخصائيون منهم، في المدن التي تشهد خصاصا في التجهيزات الطبية.

من جهة أخرى، فإن مستوى أجور أطباء القطاع العام، لا سيما في السنوات الأولى لمباشرة عملهم، يمثل أيضا عقبة أمام تطور الوظيفة العمومية بقطاع الصحة، وهو ما يساهم في تفاقم ظاهرة **هجرة** أطباء القطاع العمومي نحو القطاع الخاص ونحو الخارج. ففي سنة 2018، قدر عدد الأطباء الذين غادروا المغرب، حسب القطاع الحكومي المكلف بالتعليم العالي بـ 603 أطباء، ليلتحقوا بآلاف الأطباء المغاربة الذين تلقوا تكوينهم في الجامعات المغربية واختاروا العمل في الخارج. في فرنسا، على سبيل المثال، بلغ عدد الأطباء المغاربة الممارسين 7000 مهني، أي ما يعادل 30% من مجموع الأطباء القطاع العمومي والخاص بالمغرب. تشير الخطة الاستراتيجية القطاعية لوزارة الصحة للفترة 2012–2016، إلى أن النقص في الكوادر الصحية يعاني منه القطاع العام بشدة، والذي يصل إلى 6000 طبيب و9000 مهني شبه طبي. ويبقى هذا الخصاص يهم فقط القطاع العمومي. من هنا، يجب إيلاء الأولوية لتطوير التدريب والتعليم في المجال الطبي بما في ذلك التكييف مع التخصصات الجديدة مثل الطب العائلي وطب الأشخاص المسنين، والتي يجب أن تتضمن تقييما لمدة التدريب والدراسة، وتوفير الدعم اللازم لضمان الاحتياجات اللازمة.[1]

[1] المملكة المغربية، المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، **التقرير السنوي 2020**، ص 37.

الجدول رقم 03-31: تطور الطاقم الطبي في المغرب للفترة 2011-2021

السنوات	2011	2013	2017	2019	2021
عدد الأطباء في القطاع العام	11812	8156	11204	11948	12896
عدد الأطباء في القطاع الخاص	7934	8965	12142	13545	14199
عدد الممرضين في القطاع العام	29025	24609	29738	21822	22994

المصدر: وزارة الصحة المغربية، مديرية التخطيط والموارد المالية، **تقارير الصحة بالأرقام 2010-2020.**

رابعا: كثافة الأطباء في المغرب

مع معدل التأطير الطبي المتزايد من 6.23 طبيبا لكل 10000 نسمة في عام 2011 إلى 7.38 طبيبا لكل 10000 نسمة في عام 2021، لا يزال الوضع يشير إلى نقص بالمقارنة مع البلدان المشابهة للمغرب. فمعدل التأطير الطبي في تونس في عام 2014 بلغ 12.69 طبيبًا لكل 10000 نسمة، بينما وصل إلى 17.49 في تركيا. تزيد التفاوتات في التوزيع الجغرافي للكوادر الطبية والشبه الطبية والمؤسسات الصحية بين المناطق من تأثير نقص التأطير الصحي على المواطنين. يلاحظ أيضًا تذبذبًا في مؤشر عدد السكان لكل عون شبه طبي، وهو مؤشر لا يلبي الاحتياجات الفعلية للسكان بشكل كافٍ. فعلى سبيل المثال، توضح الأرقام الحاجة إلى أكثر من 9000 عون شبه طبي في العام لكي يتوفر 1000 مريض فقط لكل عون طبي.[1]

الجدول رقم 03-32: توزيع السكان حسب الطاقم الطبي في المغرب للفترة 2011-2021

السنوات	2011	2013	2017	2019	2021
عدد الأطباء لكل 10000 نسمة (العام والخاص)	6,23	5,19	6,83	6,93	7,38
عدد الأعوان الشبه الطبيين لكل 10000 نسمة	9,01	7,46	8,48	6,06	9,74

المصدر: وزارة الصحة المغربية، مديرية التخطيط والموارد المالية، **تقارير الصحة بالأرقام 2011-2021.**

[1] المملكة المغربية، المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، **التقرير السنوي 2018**، ص 40.

المطلب الثاني: المنظومة التعليمية في المغرب

أولا: قطاع التعليم الأساسي في المغرب

بغية الوقوف على إنجازات القطاع، نستعرض حصيلة من أبرز مكونات القطاع والمرتبطة بمجالات التعليم الأولي والموارد البشرية والتعليم الخصوصي مصحوبة بعرض لأهم مؤشرات أداء المنظومة التربوية. التي تقر على إلزامية التعليم للبنين والبنات المغاربة الذين تتراوح اعمارهم بين 7 و13 سنة، والذي تم هيكلته ليتكون من ثلاث أطوار أساسية. هي:[1]

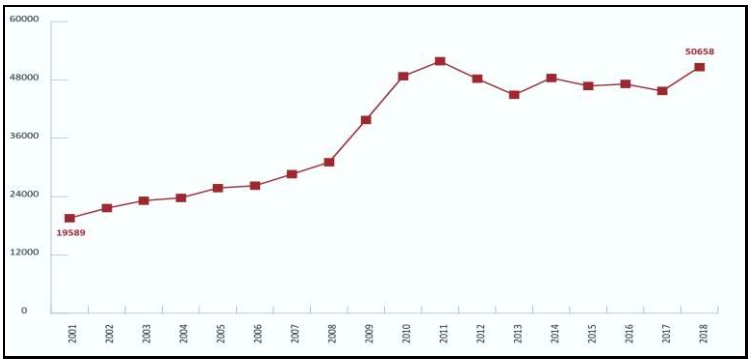
- **الطور الأول: مرحلة التدريس الابتدائي:** تستغرق الدراسة فيه ست سنوات. وهي مفتوحة وإلزامي للأطفال الذين تتراوح اعمارهم 7-13 سنة؛
- **الطور الثاني: مرحلة التدريس الاعدادي:** ومدته ثلاث سنوات. وهي مفتوح للتلاميذ بعد دراستهم في المرحلة الأولى؛
- **الطور الثالث: مرحلة التعليم الثانوي:** مدة دراسة التعليم الثانوي في المغرب تستمر لمدة 03 سنوات، يعد الناجح من تلاميذ السنة التاسعة من التعليم الأساسي مؤهلا للتعليم الثانوي، والراغبين في مواصلة دراستهم في التعليم العام أو التقني، حيث تتراوح الفئة العمرية بين 16 و18 سنة.

1- حجم الإنفاق على قطاع التعليم كنسبة من الناتج الداخلي الخام:

بذلت المغرب جهودا كبيرة لضمان التربية والتعليم لجميع الأطفال. ولهذه الغاية خصص للتعليم ميزانية كبيرة. فقد تضاعفت هذه الميزانية بين عامي 2001 و2018، وانتقلت من 24,8 إلى 50,7 مليار درهم. خاصة سنة 2011، حيث خصص لها ما يزيد على 51,8 مليار بنسبة نمو تعدت 6,3% عن ميزانية 2010، لتعرف الميزانية بعدها تراجع في السنوات التي تلي سنة 2011، بنسب تتراوح بين 5 و 7%. والشكل رقم يوضح تطور ميزانية التربية والتعلي للفترة 2001 إلى 2018.

[1] https://www.marefa.org/

الشكل رقم 03-02: تطور الميزانية المخصصة لقطاع التربية والتعليم في المغرب (مليون درهم)



المصدر: المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **التقرير الوطني-البرنامج الدولي لتتبع مكتسبات التلاميذ لسنة 2018**، 2021، ص20.

لم يتعدى الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج الداخلي في المغرب، كل الأحوال سقف 7% في 10 سنوات الأخيرة، وأقصى نسبة سجلت له في سنة 2010، بقيمة 6,38%، على العكس من ذلك تحي نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي ميزانية الدولة، التي تتجاوز نسبتها 24% على طول فترة الدراسة، رغم الجهود التي تبذلها الدولة لضمان وتوفير التعليم اللائق إلا أن الثقة في المدارس الحكومية لا تزال محدودة لدى بعض الأسر، من حيث نقص جودة التعليم وتوفر الموارد، ما يدفع بعض الأسر لنقل أبناءهم إلى المدارس الخاصة.

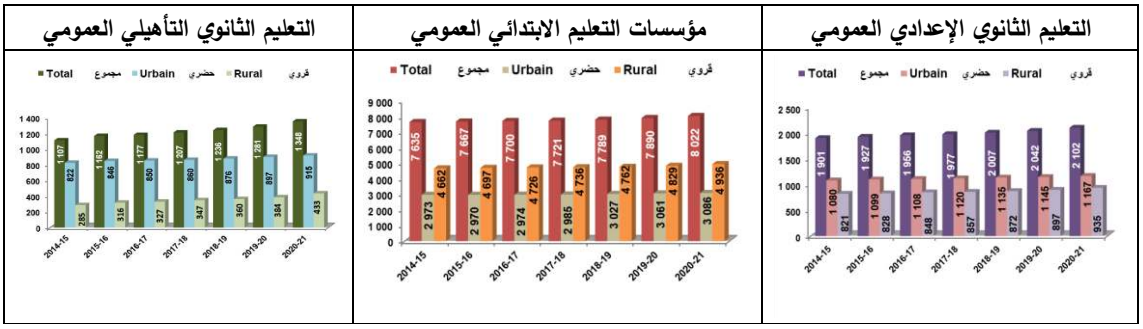
2- تطور المنشآت والهياكل التعليمية:

يبلغ عدد المؤسسات التعليمية في المغرب 11,472 مؤسسة، منها 5,168 مؤسسة في القرى. وتنقسم هذه المؤسسات إلى 8,022 مؤسسة في السلك الابتدائي، بما في ذلك 187 مدرسة جماعية، و2,102 مؤسسة في السلك الثانوي الإعدادي، و1,348 مؤسسة في السلك الثانوي التأهيلي. ما يمثل زيادة بـ7.78٪ مقارنة بالعام الدراسي 2014-2015، حيث تم افتتاح 829 مؤسسة تعليمية جديدة بين 2014 و2021. منها 387 مؤسسة في السلك الابتدائي (منها 91 مدرسة جماعية)، و201 مؤسسة في السلك الثانوي الإعدادي، و241 مؤسسة في السلك الثانوي التأهيلي.[1]

[1] https://www.men.gov.ma/Ar/Documents/REC-STAT2019-20.pdf

هذا، وتعرف وتيرة الإنجاز المؤسسات التعليمية إرتفاعا محسوسا من سنة لأخرى، فخلال الموسم الأخير فقط تم إنجاز ما يقارب 259 مؤسسة تعليمية بالأسلاك التعليمية الثلاثة، وهو ما يعادل 31,24% من مجموع المؤسسات التعليمية المنجزة خلال الفترة 2014-2021. والشكل أدناه يوضح تعداد المؤسسات التعليمية بالأسلاك التعليمية الثلاثة مصنفة حسب الوسط قروي أو حضري.

الشكل رقم 03-03: تطور عدد المؤسسات التعليمية في المغرب



المصدر: المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، المديرية الاستراتيجية للإحصاء والتخطيط، **موجز إحصائيات التربية 2020-2021**.

3- تطور عدد التلاميذ المسجلين:

في الموسم الدراسي 2020-2021، بلغ العدد الإجمالي للمتمدرسين في التعليم العمومي والخصوصي في الأسلاك التعليمية الثلاثة ما مجموعه 7,502,229 تلميذا وتلميذة، وهو زيادة بنسبة 12.95٪ مقارنة بالموسم الدراسي 2014-2015. وتتراوح الزيادة السنوية في عدد المتمدرسين بين 1.27٪ و2.62٪. وتمثل الإناث ما مجموعه 3,622,688 تلميذة، أي بنسبة 48.28٪ من إجمالي عدد المتمدرسين في الأسلاك التعليمية الثلاث، وقد زاد عددهن بمقدار 19,094 تلميذة مقارنة بالموسم الدراسي 2014-2015.[1]

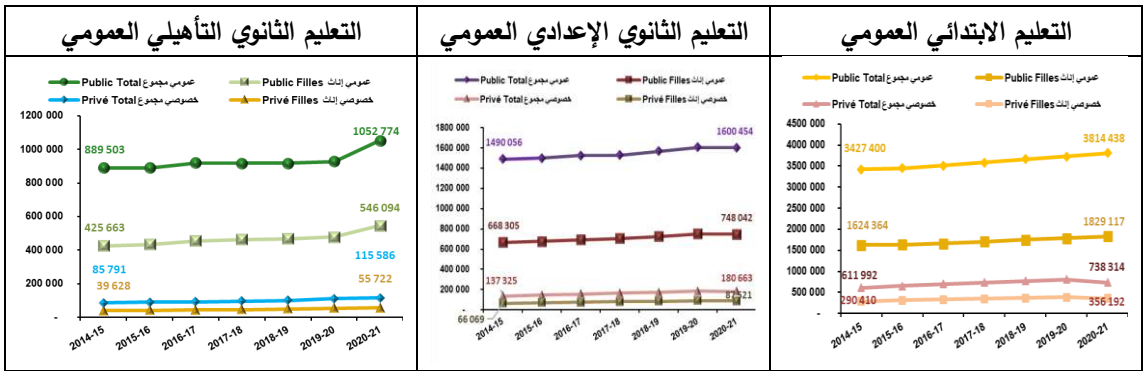
ويتوزع هذا العدد على 6.467.666 متمدرس بالتعليم العمومي و1.034.563 بالتعليم الخصوصي لتبلغ حصة هذا الأخير نسبة 13,79٪ من مجموع المتمدرسين. وقد دأب هذا نوع من

[1] https://www.men.gov.ma/Ar/Documents/REC-STAT2019-20.pdf

التدريس أن يستقطب زيادة سنوية في عدد التلاميذ بنسبة متوسطة فاقت 5,5% سنويا، إلا أنه في آخر موسم سجل تراجع بنسبة 6,38% مقارنة مع الموسم الدراسي 2019-2020، وتشكل نسبة الإناث فيه هو الآخر ما نسبة 48% من إجمالي عدد المتمدرسين في الأسلاك التعليمية الثلاث.

هذا، ويتوزع العدد الإجمالي للمتمدرسين بالقطاع العمومي في سنة 2020-2021 على 3.814.438 متمدرس بالسلك الابتدائي منهم 1.829.117 إناث، و1.600.454 بالسلك الثانوي الإعدادي منهم 748.042 إناث و1.052.774 متمدرس بالسلك الثانوي التأهيلي منهم 5.46.094 إناث. وقد دأب هذا القطاع أن يستقطب زيادة سنوية في عدد التلاميذ بنسبة متوسطة قاربت 2%سنويا، ارتفع من خلالها عدد المتمدرسين بالسلك الابتدائي بمقدار 387 038 تلميذ مقارنة مع الموسم الدراسي 2014-2015. أما السلك الثانوي الإعدادي فقد ارتفع تعدادهم بمقدار 398 110 تلميذ مقارنة مع الموسم الدراسي 2014-2015. أما السلك الثانوي التأهيلي فقد ارتفع تعدادهم بمقدار 271 163 تلميذ مقارنة مع الموسم الدراسي 2014-2015. والشكل أدناه يوضح تطور عدد التلاميذ في الأطوار التعليمية الثلاثة مصنفة حسب القطاع (العمومي والخاص) وتعداد الإناث فيها.[1]

الشكل رقم 03-04: تطور عدد التلاميذ بالمؤسسات التعليمية في المغرب



المصدر: المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، المديرية الاستراتيجية للإحصاء والتخطيط، **موجز إحصائيات التربية 2020-2021**.

[1] https://www.men.gov.ma/Ar/Documents/REC-STAT2019-20.pdf

4- الكادر التعليمي في قطاع التعليم:

في الموسم الدراسي 2020-2019، بلغ عدد هيئة التدريس حوالي 256,493 مدرسا، حيث الإناث بنسبة 54.6٪، وهو ارتفاع بنسبة 13.35٪ مقارنة بالموسم 2014-2015. ينقسم هؤلاء المدرسون إلى 140,126 مدرسا في السلك الابتدائي، و60,917 مدرسًا في السلك الثانوي الإعدادي، و55,450 مدرسا في السلك الثانوي التأهيلي. على الرغم من الجهود المبذولة إلا أن القطاع لا يزال في حاجة ماسة إلى المزيد من الأطر من أجل تحسين مستوى بعض المؤشرات، بما فيها الاكتظاظ ومؤشر الأقسام متعددة المستويات. هيئة التدريس في الطور الابتدائي تمثل نسبة 54٪ من إجمالي هيئة التدريس في الأسلاك الثلاث، وتم توظيف أكثر من 16 ألف مدرس في الطور الابتدائي العمومي للفترة 2014-2021. ورغم ذلك، فإن مؤشر التأطير بقي ثابتًا عند مدرس واحد لكل 28 تلميذًا. ويجدر بالذكر أن أكثر من 62٪ من هيئة التدريس في هذا الطور تعمل في العالم القروي.

ثانيا: تقييم سياسة التعليم العالي في المغرب

يضم قطاع التعليم العالي في المغرب 409 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على جل التراب المغربي، يشكل منه القطاع العام 142 مؤسسة جامعية، 74 مركز لتكوين الأطر، و32 مؤسسة محدثة في إطار الشراكة، و161 مؤسسة خاصة. كما حققت الجامعة المغربية تطورا هاما بخصوص عروض التكوين، وذلك بفضل المبادرات المتجددة، التي نتجت عنها توسيع البينية التحتية، وهو ما يشهد عليه إحداث جامعات جديدة، والانفتاح على التجارب الدولية بفعل الشركات العديدة التي إنخرط فيها العديد من الأساتذة الباحثين من أجل إقرار حركية وتبادلات الطلبة والباحثين على المستوى الدولي. وزيادة على ذلك، رافق هذا المجهود مضاعفة المنح بغرض دمقرطة التعليم العالي. وقد استوجبت هذه التحولات جميعها، إنخراط مستمر للمسؤولين عن هذا النظام والارتقاء به وإصلاحة. وبغية التعرف على مدى التقدم المحقق في هذا القطاع نستعرض المؤشرات الآتية:

1- عدد المؤسسات الجامعية:

من حيث سلطة الوصاية وآليات إستقطاب الطلبة، يتميز التعليم العالي في المغرب بتعدديته. تتضمن هذه التعددية الجامعات العمومية التي تشكل الجزء الأساسي من النظام التعليمي، ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعة (مثل المعاهد والمدارس العليا التقنية والفنية)، بالإضافة إلى الجامعات الخاصة بما في ذلك الجامعات التي أنشأت مؤخرا بفعل شراكات بين لاقطاعين العام والخاص. فخال خمس السنوات الأخيرة، إستطاعة القطاع أن يظيف 24 جامعة عمومية و 7 مؤسسات في إطار تكوين الأطر التربوية (مؤسسات التعليم العالي غير تابعة للجامعة)، فيما حافظت المؤسسات الجامعة الخاصة على تعدادها في حدود 198 مؤسسة جامعية.[1]

الجدول رقم 03-33 تطور تعداد المؤسسات الجامعية في المغرب للفترة 2016-2021

الموسم الجامعي	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019	2021-2020
المؤسسات الجامعية العمومية	124	126	129	142	148
تكوين الأطر التربوية	70	71	73	74	77
مؤسسات التعليم الخاصة	198	199	194	193	198
المجموع	**392**	**396**	**396**	**409**	**423**

المصدر: المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، **تقارير التعليم العالي بالأرقام للفترة 2016-2021**.

2- عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي:

على مستوى أعداد الطلبة، ارتفع العدد الإجمالي في النظام برمته بحوالي 78% بين سنة 2012 و2021، حيث انتقل تعداد الطلبة من 608385 إلى 1085064 طالب وطالبة، والبارز أن التعليم الجامعي العمومي ظل هو الغالب داخل نظام التعليم العالي المغربي، إذ دئب على استقطاب أكثر من 90% من العدد الإجمالي الطلبة الوافدين.

[1] المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، **تقرير التعليم العالي بالأرقام 2021.** ص 6.

أظهر قطاع تكوين الأطر التربوية في المغرب نموا ملحوظًا في أعداد الطلبة المسجلين بين عامي 2012 و2021، حيث ارتفع عددهم من 29090 طالبا في عام 2012 إلى 38292 طالبا في عام 2021، بزيادة بلغت 31.60%. إلا أن هذا النمو لم يكن مستقراً على الدوام، إذ شهدت فترة معينة انخفاضًا واضحًا في أعداد الطلبة الجدد الملتحقين بهذا النوع من التعليم العالي، تحديدًا خلال الموسمين الدراسيين 2017/2016 و2018/2017. هذا الانخفاض الكبير في أعداد الطلبة يعود بشكل رئيسي إلى تراجع أعداد المسجلين الجدد بنسبة كبيرة بلغت -84.1%. ويرجع السبب الأساسي لهذا التراجع إلى اعتماد وزارة التربية الوطنية سياسة توظيف جديدة تعتمد على التعاقد. هذه السياسة الجديدة فرضت شرط الحصول على الإجازة كحد أدنى للتوظيف، وجاء هذا التغير في إطار رؤية استراتيجية تمتد من 2015 إلى 2030، تستهدف تحسين مستوى الكفاءات البيداغوجية للمدرسين.

كما عرف تعداد طلبة التعليم الخاص هو الآخر إرتفاعا محسوسا، وذلك بفعل إقرار نصوص متعلقة بالمؤسسات الخاصة ومعادلة الشهادات واعتراف الدولة بها وبشهاداتها، وتأسيس جامعات في إطار شراكة عام-خاص، قفز من خلالها أعداد الطلبة المسجلين في المؤسسات التعليمية الخاصة، من 37920 إلى 61100 طالب، أي أن متوسط التقدم السنوي بلغ 6,34%. وفوق ذلك ازدادت أعداد الطلبة بالتعليم العالي الخاص بحوالي 61% ما بين سنتي 2012 و2021.[1]

الجدول رقم 03-34: تطور تعداد الطلبة بالمؤسسات الجامعية المغربية للفترة 2012-2021

الموسم الجامعي	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020	2020-2021
المؤسسات الجامعية العمومية	541375	607145	677391	750130	781505	820430	876005	921944	989899
تكوين الأطر التربوية	29090	29860	31299	31801	29218	25634	35452	34185	38292
مؤسسات التعليم الخاصة	37920	35509	37153	38528	41555	45174	47192	51738	61100
المجموع	**608385**	**672514**	**745843**	**820459**	**858308**	**891238**	**960741**	**1009596**	**1085064**

المصدر: المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، **تقارير التعليم العالي بالأرقام للفترة 2012-2021.**

[1] **نفس المرجع**. ص 6-8.

3- الكادر التعليمي في قطاع التعليم العالي:

سجل عدد الأساتذة الدائمين في المؤسسات الجامعية العمومية زيادة قدرها 28% بين سنة 2012 وسنة 2021، شهد قطاع التعليم العالي زيادة في عدد الأساتذة من 11963 إلى 15325، بزيادة سنوية قدرها 3.15%. إلا أنها بطيئة مقارنة بزيادة أعداد الطلبة التي تجاوزت ثلاثة أضعاف نسبة زيادة الأساتذة. وفي التعليم العالي الخاص، ارتفع عدد هيئة التدريس بنسبة 30% بين عامي 2016 و2021، ليصل إلى 2562 أستاذا مداومًا خلال السنة الجامعية 2020-2021. يعكس هذا التطور تحسنًا في حجم هيئة التدريس، خصوصا في القطاع الخاص، في مقابل ذلك عرفت هيئة التدريس في مؤسسات تكوين الأطر انخفاض متتالي في موسمي (2017/2016) و(2018/2017)، قدر بـ 220 أستاذ مكون، ليعاود التعداد مرة أخرى في الارتفاع ويستقر في حدود 3033 أستاذ.

الجدول رقم 03-35: تطور هيئة التدريس بالمؤسسات الجامعية المغربية للفترة 2012-2021

الموسم الجامعي	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020	2020-2021
المؤسسات الجامعية العمومية	11963	12332	12820	13170	13820	13954	14400	14964	15325
تكوين الأطر التربوية	-----	-----	-----	----	3115	2918	2895	2965	3033
مؤسسات التعليم الخاصة	-----	-----	----	----	1962	2927	2368	2394	2562
المجموع					**18897**	**19799**	**19663**	**20323**	**20920**

المصدر: المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، **تقارير التعليم العالي بالأرقام للفترة 2012-2021.**

4- معدل التأطير البيداغوجي:

لا زال التأطير البيداغوجي لم يستجب لهذه المقتضيات لضمان نجاح الاصلاح بواسطة النظام المذكور. وتبين المعطيات نقصا في التأطير، الذي لازال تحديا بنيويا خصوصا بالنسبة للمؤسسات

التعليمية العمومية. فقد تدهور التأطير خلال المواسم التسعة الأخيرة، وانتقلت نسبته من 45 طالب وطالبة لكل أستاذ دائم في المؤسسات الجامعية العمومية إلى قرابة 65 طالبا وطالبة مع نهاية الموسم الجامعي 2020-2021. نتج تدهور التأطير عن الاختلال الكبير بين الإرادة السياسية الراغبة في زيادة عدد الطلبة في التعليم العالي، والتي بلغت 80% ما بين عامي 2012 و2021، وعدم توفير الموارد البشرية الضرورية. رغم النمو الكبير في أعداد الطلبة، فإن نسبة زيادة عدد الأساتذة الباحثين لم تتجاوز 30% خلال نفس الفترة. هذا الفارق الكبير بين نمو أعداد الطلبة والأساتذة أدى إلى تدهور نسبة التأطير، مما يشير إلى الحاجة الملحة لتعزيز الموارد البشرية لضمان جودة التعليم العالي.

هذا وتتمتع المؤسسات الجامعية الخاصة ومؤسسات تكوين الأطر، بتأطير كاف وتقترب من المعايير الدولية. وتعتبر نسبة تأطير 23 طلبا وطالبة لكل أستاذ لكل أستاذ باحث بهذه المؤسسات من ضمن النسب الملاحظة بالدول موضع المقارنة. فقد تمكنت المؤسسات الجامعية الخاصة من الحفاظ على نسبة التأطير معقولة، رغم الزيادة النسبية في أعداد الطلبة، وذلك بفضل مجهودات الحكومة لمواكبتها في إطار المبادرات الحكومية المعلنة خلال نصف ونهاية العشرية الثانية من الألفية الثالثة.

كما تبين المقارنة كيف أن مؤسسات تكوين الأطر التربوية، تتوفر على نسب تأطير أقل بنصف من المعدل المسجل في المؤسسات الجامعية الخاصة، وضعف خمس مرات من معدل التأطير في الجامعات العمومية. تعبر هذه المعطيات عن وجود مشكلات في إتساع قاعدة الكثافة العددية للطلبة، التي يشكو من التعليم العالي، وغياب التعاضد بين المكون ومكون "تكوين الأطر"، هذا النقص في التنسيق يفاقم من حدة التباين بين مختلف مكونات التعليم العالي في المغرب.[1]

[1] المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، **التعليم العالي بالمغرب**، 2021، ص 65.

الجدول رقم 03-36: التأطير البيداغوجي في المؤسسات الجامعية المغربية للفترة 2012-2021

الموسم الجامعي	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020	2020-2021
المؤسسات الجامعية العمومية	45,25	49,23	52,83	56,95	56,54	58,79	60,83	61,61	64,59
تكوين الأطر التربوية	-	-	-	-	9,37	8,78	12,24	11,52	12,62
مؤسسات التعليم الخاصة	-	-	-	-	21,17	15,43	19,92	21,61	23,84
المجموع	-	-	-	-	45,42	45,01	48,86	49,67	51,86

المصدر: المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، **تقارير التعليم العالي بالأرقام للفترة 2012-2021.**

المطلب الثالث: تقييم سياسة التشغيل في المغرب

يكتسي الشغل في المغرب أهمية كبيرة في تحقيق استقرار الأفراد والمجتمع، فهو المصدر الأساسي للعيش الكريم ووسيلة فعالة لاندماج الأفراد في المجتمع، مما يسهم في تحقيق الاستقرار المادي والنفسي للأسرة، التي تعتبر النواة الأولى لبناء مواطن صالح قادر على المساهمة الواعية والفاعلة في بناء وازدهار بلده. ومن هذا المنطلق، أولت السياسات الاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال اهتمامًا كبيرًا بمسألة التشغيل، فأُنشئت آليات وبرامج متعددة وصُرفت مبالغ مالية ضخمة لمواكبة النمو الديموغرافي المتزايد وما نتج عنه من ارتفاع مستمر في الطلب على العمل. ورغم كل المجهودات المبذولة ضمن هذا الإطار ورغم أن نسبة البطالة عرفت انخفاضا معتبرا خلال 15 سنة

الماضية (من 13,4% سنة 2000 إلى 9,7% سنة 2015)، إلا أن الأرقام والإحصائيات الرسمية حول واقع سوق الشغل (عدد العاطلين عن العمل، الشغل الناقص أو الهش، بطالة الشباب والنساء، بطالة حاملي الشواهد، إلخ) تبين بوضوح أن هناك المزيد من العمل يجب القيام به لحل، أو على الأقل تقليص المشاكل البنيوية التي يعاني منها سوق الشغل.[1]

أولا: تطور السكان النشيطون في المغرب

وفقا للتقرير السنوي الأخير لبنك المغرب، بلغ تعداد السكان في سن العمل (الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين 15 و59 سنة)، ما يقارب 26 مليون 750 ألف. مسجلا ارتفاعا قدره 3 مليون 675 ألف فقط خلال العشر سنوات الأخيرة، وبنسبة نمو سنوية لم تتعدي في أقصى حالتها 2%، يمثل منهم 11,9 مليون فئة النشيطين و14,7 مليون خارج سوق الشغل.

إضافة إلى ضعف المشاركة في سوق الشغل، تميز معدل النشاط بتراجع هيكلي منذ سنة 2010. حيث سجل معدل النشاط انخفاضا سنويا بمعدل 0.3 نقطة، بين سنتي 2010 و2020 وبنقطة واحدة خلال سنة 2020، عام انتشار وباء كوفيد 19 (كورونا). وقد عرف المؤشر انخفاض في المناطق الريفية بواقع 8,2 نقطة ليصل إلى 50%، بينما تدنى في المدن بواقع 2,5 نقطة ليصل إلى 41,9% خلال نفس الفترة[2]. والجدول أدناه يوضح تطور تعداد السكان النشيطون ومعدل النشاط في المغرب للفترة 2012-2020.

[1] https://lakome2.com/

[2] بنك المغرب، **التقرير السنوي لسنة 2020**، المغرب، 2021، ص 50.

الجدول رقم 03-37: تطور السكان النشيطون ومعدل النشاط المغرب للفترة 2010-2020

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السكان في سن النشاط	23.854	24.230	24.601	24.965	25.078	25.533	25.950	26.359	26.750
السكان النشيطون	11.549	11.706	11.813	11.827	11.780	11.915	11.947	12.082	11.971
معدل النشاط	48,4	48,3	48,00	47,4	47.00	46,7	46,00	45,8	44,8
معدل النشاط في الوسط الحضري	42,8	42,4	42,1	41,4	43.00	42,4	42,00	42,3	41,9
معدل النشاط في الوسط القروي	57,4	57,4	57,2	56,7	53.80	54,1	53,2	52,2	50,00

المصدر: بنك المغرب، **التقارير السنوية للفترة 2012-2020** (الوحدة آلاف/%)

ثانيا: معدل التشغيل في المغرب

يشير تقرير بنك المغرب، إلى ارتفاع حجم النشيطين المشتغلين في المغرب بأكثر من 570 ألف منصب خلال الفترة التي تمتد من 2010 إلى 2020. ليعرف التعداد بعدها انخفاضا على من 10,9 مليون شخص سنة 2019 إلى 10,5 مليون شخص سنة 2020، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 3,9%، فقد فيها الاقتصاد أكثر من 432 ألف منصب شغل مستحدث في آخر تسع سنوات من (2010 إلى 2019)، منهم 137 ألف منصب شغل في الوسط الحضري و295 ألف في الوسط القروي. وأخذا بعين الاعتبار هذا الانخفاض، فقد تراجع معدل الشغل بشكل ملموس من 43,3% إلى 39,4%. وشمل هذا التغير تراجع معدل الشغل بواقع 2,2 نقطة مئوية وصولا إلى 50,3% في الوسط الحضري، وتراجع مهم بواقع 8,8 نقطة مئوية وصولا إلى 47% في الوسط القروي.[1]

[1] **نفس المرجع**، ص 55.

الجدول رقم 03-38: تطور السكان المشتغلون ومعدل الشغل في المغرب للفترة 2012-2020

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السكان المشتغلون	10.511	10.625	10.646	10.679	10.613	10.699	10.811	10.975	10.542
معدل الشغل	44,1	43,8	43,3	42,8	42,3	41,9	41,7	41,6	39,4
معدل الشغل في الوسط الحضري	37,00	36,4	35,9	35,4	36,9	36,1	36,2	36,9	35,3
معدل الشغل في الوسط القروي	54,7	55,2	54,7	54,4	51,7	52,00	51,3	50,3	47,00

المصدر: بنك المغرب، **التقارير السنوية للفترة 2012-2020** (الوحدة آلاف/%)

يظهر تحليل خصائص السكان النشطين المشتغلين أن مستوى تأهيلهم ضعيف، حي أن أكثرهم من النصف (54,3%) لم يحصلوا على أي شهادة علمية. وتتراوح هذه الحصة بين 39,1% لدى سكان المدن و75,4 لدى سكان القرى، وبلغت حسب قطاع النشاط 37,4% في الخدمات و45,2% في الصناعة بما في ذاك الصناعة التقليدية و59,2% في البناء والأشغال العمومية و80,8% في الفلاحة.[1]

ثالثا: معدل البطالة

تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي يواجهها الاقتصاد المغربي، فبالكاد أن عرفت النسبة انخفاض متتالي في كل من سنة 2018 و2019 بما يقارب 7 درجات مئوية و3 درجات مئوية على التوالي، عاودت النسبة إلى الارتفاع وبلغت النسبة ذروتها في سنة 2020 بأكثر من 11,9% من إجمالي القوى العاملة، أي ما يقارب 1,43 مليون مغربي عاطل عن العمل. ويعكس هذا التطور

[1] **نفس المرجع**، ص 56.

بشكل أساسي الخسارة الكبيرة المسجلة في مناصب الشغل خلال سنة 2020، بفعل جملة القيود التي باشرتها المغرب في سبيل الحد من انتشار جائحة كورونا في البلاد. وهذا بعدما أن حققت النسبة انخفاض متتالي في آخر ثلاث سنوات التي تسبق سنة 2020. في ضل هذه الظروف، ارتفعت نسبة البطالة لدى الذكور من 7,8% كأدنى نسبة محققة خلال أخر عشر سنوات إلى 10,7%، فيما عاودت النسبة إلى الارتفاع متعدية بذلك سقف 16% لدى فئة الإناث، وهذا بعدما سجلت أدنى مستوا لها في سنة 2019 بنسبة 13,5%. وحسب المستوى التعليمي. ارتفعت نسبة البطالة من أدنى نسبة لها والمسجل في سنة 2019 بنسبة 15,7% إلى ما يقارب 18,5% مع نهاية سنة 2020. وهذا بعدما عرفت النسبة انخفاض متتالي في الثلاث سنوات التي تلت سنة 2011 بواقع نقطة واحدة سنويا، يلي ذلك تسجيل ارتفاع متواصل بقرابة 3 نقاط سنويا بين سنة 2015 وسنة 2017. والجدول أدناه يوضح تطور معدلات البطالة على المستوى الوطني.[1]

الجدول رقم 03-39: تطور معدلات البطالة في المغرب للفترة 2012-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة على مستوى الوطني	9,1	8,9	9.0	9,2	9,9	9,7	9,9	10,2	9,5	9,2	11,9
معدل البطالة في وسط الذكور	8,9	8,4	8,7	9,1	9,7	9,4	8,6	8,8	8,1	7,8	10,7
معدل البطالة في وسط الإناث	9,6	10,2	9,9	9,6	10,4	10,5	14,1	14,7	14,1	13,5	16,2
معدل البطالة لحاملي الشهادات	16,7	16,7	16,4	16,3	17,2	17,3	17,6	17,9	16,7	15,7	18,5

المصدر: بنك المغرب، **التقارير السنوية للفترة 2012-2020** (الوحدة %)

[1] **المرجع السابق**، ص 60-62.

المطلب الرابع: نظام الضمان الاجتماعي في المغرب

تم تأسيس نظام الضمان الاجتماعي في عام 1959 لصالح المأجورين في الصناعة والتجارة والمهن الحرة، وكان من واجب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تسييره، وكان من مهامه حماية المؤمن لهم ضد مخاطر فقدان الدخل بسبب المرض والأمومة والزمانة والشيخوخة، وكذا صرف التعويضات العائلية والتعويضات عن الوفاة ومعاش المتوفى عنهم. ويتم تمويل هذا النظام بواسطة مساهمات أرباب العمل والأجراء على حد سواء وعلى أساس الأجر الشهري الصافي الذي يستفيد منه العامل، كما يقوم الصندوق بإيداع الأموال الزائدة لديه لدى صندوق الإيداع والتدبير لتسييرها والتحكم في مجالات صرفها. دخل هذا النظام حيز التطبيق في 01 أفريل 1961، وتم تمديده بعد مدة إلى قطاعات الفلاحة والصناعة التقليدية. وفي عام 1964 تم تحديد واجبات الاشتراك الواجب أداؤها من طرف البحارة الصيادين بالمحاصة لصالح الصندوق الوطني للتضامن. وفي عام 1972 تم تتميم وتغيير الظهير الجاري به العمل في نظام الضمان الاجتماعي بهدف تحسين الخدمات وتسييرها بشكل أفضل، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين التعويضات المخولة، الى غاية سنة 2011، أين تم إضافة العمال غير الأجراء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.[1]

أولا: مهام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

يعتبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، تكمن مهمته في تدبير النظام الإجباري للضمان الاجتماعي لمجموع أجراء القطاع العام والخاص. وموازاة مع ذلك، يعمل وبشكل مستدام، لتطوير خدماته وضمان حماية اجتماعية فعالة للمجتمع، شعاره "**ملتزمون بحمايتكم**" ويركز على 03 قيم تعتبر الدعائم الأساسية لنشاطه: [2]

---

[1] https://miepeec.gov.ma/mtip-espace-protection-sociale/

[2] https://www.cnss.ma/ar/content/

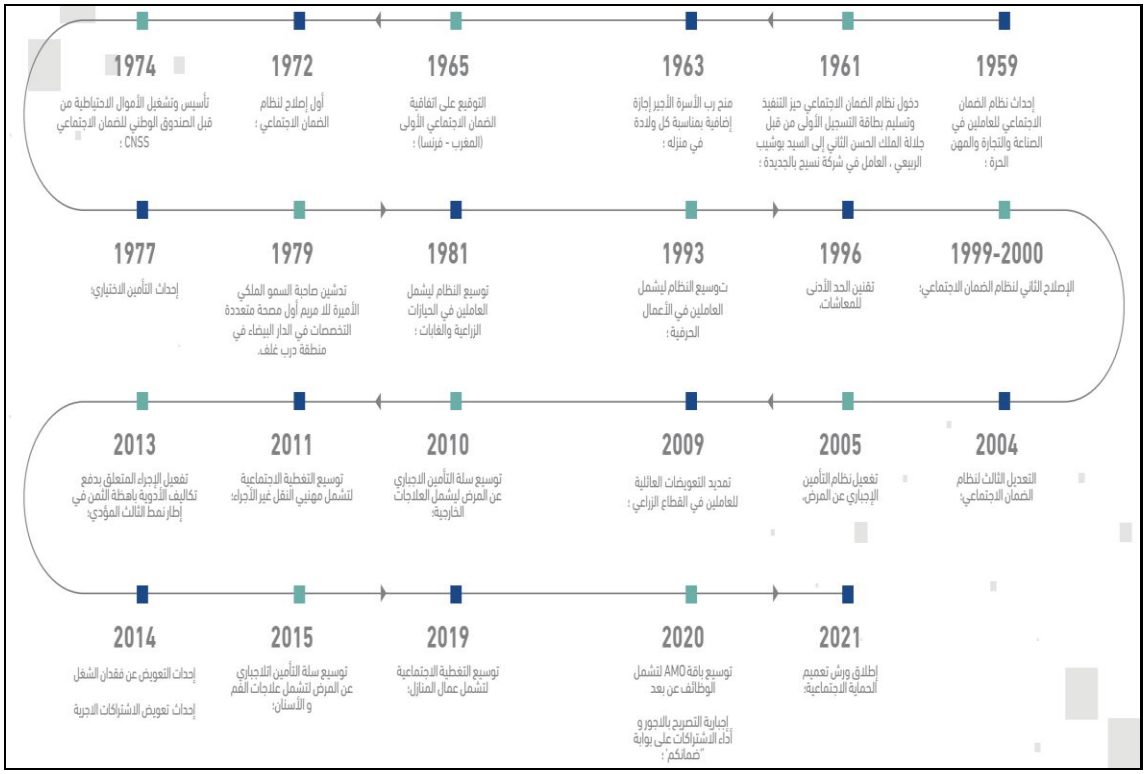
1- المسؤولية الاجتماعية: نحن نعمل بجدية لضمان توفير الرعاية الصحية وضمان الدخل لمؤمنينا ونسعى لتوسيع نطاق التغطية الصحية والاجتماعية لكافة العمال في القطاع الخاص وأسرهم؛

2- التوجه نحو العميل: نحن نوجه جميع جهودنا نحو تلبية احتياجات عملائنا وتوجيههم نحو تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم. ونسعى جاهدين لتقديم خدمات تفاعلية تلبي احتياجاتهم بشكل موثوق ومهني عال الجودة؛

3- تعزيز رأس المال البشري: نحن نستثمر بشكل جاد في تطوير مهارات وقدرات موظفينا من خلال توفير التدريب والتحفيز اللازم، لضمان أن يكونوا على أتم الاستعداد لخدمة عملائنا بكفاءة واحترافية عالية.

والشكل الآتي يوضح المحطات التاريخية لتطور نشاط الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

الشكل رقم 03-05: محطات تاريخية أساسية في نظام الضمان الاجتماعي المغربي



المصدر: المملكة المغربية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، **تقرير أنشطة 2021**. ص 16.

ثانيا: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في أرقام

1- النظام العام: يمكن تلخيص أهم إنجازات سنة 2021 في النقاط التالية:[1]

- عدد المقاولات المصرحة: 294 ألف (+8.7%)؛
- الأجراء النشيطون المصرح بهم: 3.49 مليون (+5.4%)؛
- كتلة الأجور المصرح بها: 169.8 مليار درهم (+13%)؛
- الاشتراكات المستحقة: 25.67 مليار درهم (+14%)؛
- التعويضات المصروفة: 169.8 مليار درهم (+6.9%).

مكن استئناف النشاط الاقتصادي اعتبارا من مارس 2021 من الزيادة في عدد التصريحات بالأجور واستعادة الأرقام المسجلة قبل الأزمة الصحية. وعليه، ارتفعت نسبة الاجراء المصرح بهم بـ 5.4% سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 حيث انتقلت من 3.31 مليون الى 3,49 مليون أجير مصرح به، علما أن معدل النمو السنوي المتوسط، 3,2% في الفترة 2019-2021، وقد انتقل عدد الأجراء المصرح بهم في المتوسط الشهري من 2,33 مليون إلى 2,66 مليون. مسجلا زيادة قدرها 1%.

كما شهدت سنة 2021 انخراط 42.989 مقاولة جديدة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ليرتفع إجمالي عدد المقاولات المنخرطة بنسبة 8,7% مقارنة بسنة 2020 ويصل إلى 294000 مقاولة. 68% من هذه المقاولات، قد صرحت بثلاثة أجراء على الأكثر فيما صرحت 90% منها بعشرة أجراء كحد أقصى.[2]

تنشط 28% من المقاولات المنخرطة في جهة الدار البيضاء الكبرى، 12% في جهة تانسيفت و10% في كل من الرباط وأكادير. وتشتغل 25% من المقاولات المنخرطة في قطاع

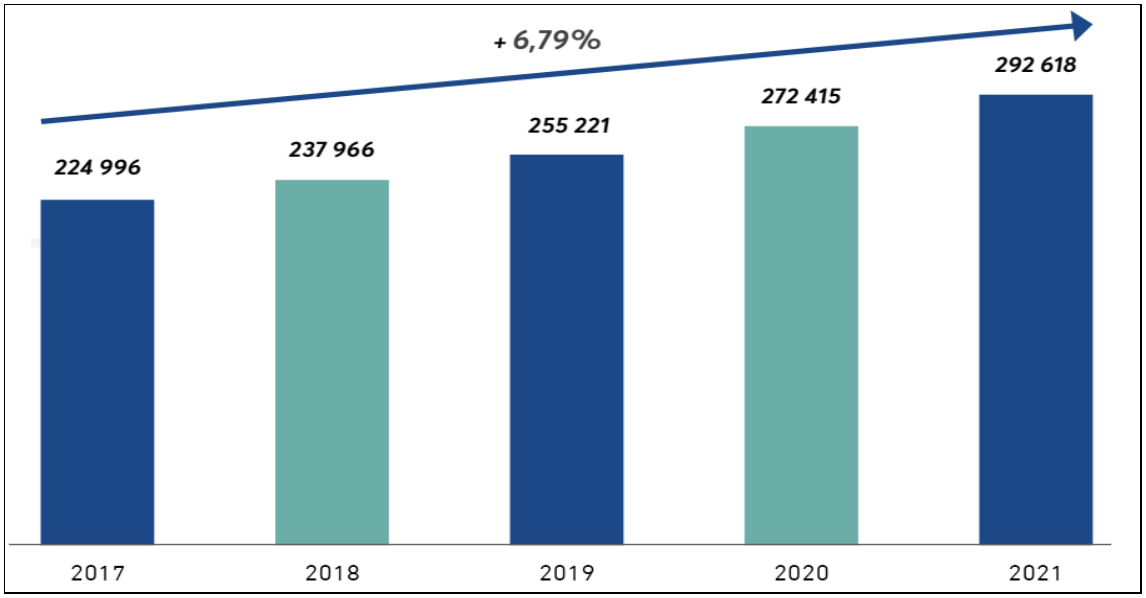
---

[1] المملكة المغربية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، **تقرير أنشطة 2021**. ص 32.

[2] **نفس المرجع**. ص 34.

التجارة، متبوعا بقطاع البناء بنسبة 17% متبوعا بقطاع الخدمات بنسبة 16%. وبشكل عام، تعتبر المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم الأكثر ديناميكية من حيث خلق فرص الشغل، حيث تبلغ نسبة مناصب الشغل في المقاولات التي صرحت بعشر أجراء على الأكثر، 87%.[1]

الشكل رقم 03-06: تطور عدد المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي



المصدر: المملكة المغربية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، **تقرير أنشطة 2021**. ص 36.

2- نظام التأمين الإجباري عن المرض:

يعتبر الانخراط في هذا النظام إلزاميا للمقاولات التي تخضع للضمان الاجتماعي والتي لا تملك أنظمة تغطية صحية خاصة بها. فعند تطبيق التأمين الالزامي عن المرض يتوجب عليها الانضمام لهذا النظام، ويمكن تلخيص أهم إنجازات سنة 2021 في النقاط الآتية:[2]

- الفئات المستفيدة: 7,9 مليون (+8%)؛
- الاشتراكات المستحقة: 8.7 مليار درهم (+15%)؛
- التعويضات الممنوحة: 5.8 مليار درهم (+24%)؛

[1] **نفس المرجع**. ص 36.

[2] https://www.cnss.ma/ar/content/

- عدد الملفات المودعة: 5.95 مليون (+20%)؛
- عدد الملفات المودَعة في اليوم: 23521 ملف (+19%).

ثالثا: نحو تعميم عملية الرقمنة على نطاق واسع

إن تسريع عملية التحول الرقمي استمرت خلال سنة 2021 مستفيدة من التطورات والتحسينات الحاصلة في هذا المجال، وتوفير وسائل جديدة للمؤمن لهم، مثل الخدمة الإلكترونية «**تعويضاتي**» التي مكنت من رقمنة طلبات الاستفادة من التعويضات العائلية والتصريح عن بعد بتمدرس الأبناء. بالإضافة إلى بوابة «**ضمانكم**» الموجهة لأصحاب المقاولات المنخرطة من أجل التصريح بالأجراء وأداء الاشتراكات وتطبيق **MaCnss** الموضوع رهن إشارة المؤمن لهم بهدف تحميل بعض الشهادات، أو الاطلاع على مسار الملفات المودعة وغيرها من الخدمات. وفي إطار تحوله الرقمي أطلق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عدة مشاريع خلال سنة 2021:[1]

- تكييف الأنظمة المعلوماتية مع تلك الخاصة بمركز العمليات الخلفية **COBO**؛
- إطلاق مشروع إعادة تصميم النظام المعلوماتي لتدبير البحارة الصيادين وإحداث بوابة مخصصة لهذه الفئة؛
- إطلاق مشروع توجيه رسالة تذكير بشكل تلقائي للمنخرطين؛
- إحداث آلية إدارة محتوى المقاولة **ECM** لرقمنة الوثائق المتعلقة بنشاط المقاولات المنخرطة؛
- المعالجة التلقائية للمنازعات مع المقاولات المنخرطة من خلال توسيع نطاق نظام CASE الذي يدير حاليا المنازعات المتعلقة بالمؤمن لهم وبالشؤون الإدارية؛
- الاستعانة بمصادر خارجية من أجل تدبير الإرساليات.

---

[1] الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، **تقرير أنشطة 2021**. ص 17-18.

خلاصة

في مسعى لتقييم الأداء الاجتماعي لبلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، والسياسات التي طبقتها الحكومات على مدى سنوات لتحسينه. تبين أن النمو في الناتج الداخلي الخام في الدول الثلاث بطبيعته لا يسمح بتوفير فرص عمل جديدة. فمنذ عام 2010، لم يؤد نمو الناتج المستمر على صعيد الدول الثلاث ككل إلا إلى تخفيف طفيف في معدلات البطالة المرتفعة، لا سيما في صفوف الشباب، إلى جانب أنظمة الحماية الاجتماعية غير فعالة. ويعزى الفائض في اليد العاملة إلى عوامل عديدة، أهمها: النمو المتسارع للسكان، ارتفاع نسبة مشاركة النساء، عدم ملائمة أنماط العرض والطلب في مجال العمل، تشبع القطاعات العامة، هجرة القوى العاملة، لا سما إلى بلدان الإتحاد الأوربي.

كما أن الأنظمة الصحية في الدول الثلاث مجزأة، والوصول إلى الرعاية الصحية موزع بشكل غير عادل. كما تواجه البلدان الثلاث وبدرجات متقاربة، قضايا شائكة مرتبطة بضعف الرعاية الصحية الأولية وتدني الإنفاق العام على الصحة، والتي تعطي انطباعا بتدني الأولوية المعطاة لقطاع الرعاية الصحية العامة. كما تظهر البيانات المتاحة أن التعليم في الدول الثلاث (الجزائر، تونس والغرب)، يعاني من ثغرات تعليمية نسبة إلى البلدان المتخذة أساسا للمقارنة في أنحاء أخرى من العالم، مما يظهر ضرورة تخصيص مزيد من الموارد للنظام التعليمي. في إطار السعي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العمالة المؤهلة، لا بد من تعزيز الروابط بين النظام التعليمي وسوق الشغل، مع إعطاء الأولوية للتكوين المهني والخدمات المساعدة للعثور على فرص عمل. إضافة إلى السياسات الهادفة لتعزيز سوق العمل.

الفصل الرابع:
أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب

تمهيد:

أصبحت قضايا العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين، أمرا محوريا في سياق النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا السياق تبرز أهمية الضمان الاجتماعي كوسيلة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والرفاه الإجتماعي، وذلك من خلال تسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية، وحماية الناس من الفقر، وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للأفراد، بما في ذلك الغذاء والماء والسكن والصحة والتعليم.

وقصد بيان أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، جاء الفصل الرابع، لتحليل تأثير التحويلات الاجتماعية المختلفة مثل دعم الدخل، والرعاية الصحية، والتعليم على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو، وذلك من خلال الاستعانة باختبار الانحدار الذاتي **(ARDL)** في تحليل العلاقة بين التحويلات الاجتماعية والنمو الاقتصادي على المديين الطويل والقصير لكل من البلدان الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) على حدى. وهو ما سنتطرق له في المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** علاقة الضمان الاجتماعي بالنمو الاقتصادي؛
- **المبحث الثاني:** قياس أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- **المبحث الثالث:** قياس أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في تونس؛
- **المبحث الرابع:** قياس أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في المغرب.

المبحث الأول: علاقة الضمان الاجتماعي بالنمو الاقتصادي

من ضمن الأسئلة الأكثر شيوعا حول طبيعة نشاط مؤسسات الضمان الاجتماعي هو هل الضمان الاجتماعي دافعا للتنمية أم عبئا عليها، لكن حقيقة تظهر أهمية الضمان الاجتماعي باعتباره شرطا أساسيا للنمو الاقتصادي وليست عبئا عليه.

المطلب الأول: دور الضمان الاجتماعي في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

من خلال هذا المطلب سنتطرق لتحليل طبيعة العلاقة بين الضمان الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الضمان الاجتماعي والتنمية

غالبًا ما يكون من الصعب تحديد مدى استخدام احتياطيات الضمان الاجتماعي لأغراض التنمية، إذ يتم استثمار جزء كبير من هذه الاحتياطيات في السندات الصادرة عن الحكومات أو المصالح الحكومية أو الأوراق النقدية الصادرة عن البنوك، وفي بعض الحالات في مشاريع تجارية محددة أو المضاربة العقارية. هذه الاستثمارات على مستويات مختلفة من التنمية في الواقع، تعتبر الأموال المستثمرة في قطاع البناء لصالح القطاع الحكومي أحيانًا غير ضرورية، ولكن يمكن اعتبارها مساهمة في التنمية لأنها تخلق فرص عمل. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد يتم استخدام بعض هذه الاحتياطيات على الأقل من قبل الحكومة. يُستخدم لدفع الرسوم المتكررة، كما يحدث في الولايات المتحدة[1]، بالإضافة إلى ذلك، فإن تدخل صناديق الضمان الاجتماعي والمعاشات في أسواق المال يوفر سيولة إضافية للقطاع المالي، الذي يدير فائضًا ماليًا، مما يسمح بإقراض البنوك في أوقات نقص السيولة. يؤثر التأمين الاجتماعي بلا شك على عناصر مختلفة

[1] https://ww1.issa.int/ar/about/socialsecurity

من عملية التنمية، بما في ذلك وجود قوة عاملة مستقرة وأكثر إنتاجية، ولكن غالبًا ما يتم تجاهله. إن التزام السلطات العامة بالاستثمار في صناديق التأمين الاجتماعي هو الرابط بين التأمين الاجتماعي واستراتيجيات التنمية. وفي البلدان التي يعمل فيها غالبية السكان في الزراعة، يمكن لاستراتيجية التنمية التي تركز على الريف أن تقلل الهجرة إلى المراكز الحضرية وتساعد على تقليل عدد السكان. السلطة إن تكلفة التأمين الاجتماعي المقدم في المناطق الحضرية تساعد بالتالي على تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان الريف من خلال الجمع بين تدابير الحماية الاجتماعية وأشكال التضامن التقليدية.[1]

- **ويمكن إيضاح أثر التأمينات الاجتماعية على التنمية من خلال وجهتي نظر:**[2]

- **الوجهة الأولى:** دور هيئات التأمينات الاجتماعية في توفير دخل يتناسب مع نفقات المعيشة ويعتبر المعاش هو ذلك الدخل الشهري للفرد لتلبية احتياجاته هو وأفراد أسرته، كما يعتبر المعاش من أهم مزايا النظام التأميني الذي يمنحه للمواطنين بعد بلوغ سن التقاعد ويعد هذا المعاش هو الذي يساعد المواطنين في الحصول على السلع والخدمات المختلفة ومن ثم يزدهر النشاط الاقتصادي بصفة عامة؛
- **الوجهة الثانية:** دور هيئات التأمينات الاجتماعية كمؤسسات مالية استثمارية ضخمة تسهم بشكل كبير في انتعاش الاقتصاد بفضل الاحتياطيات والفوائض التأمينية الضخمة التي يفرزها النظام التأميني.

---

[1] بربار نورالدين، **التحولات الراهنة وإشكالية التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2015-2016، ص 116.

[2] **نفس المرجع**، ص 118.

ثانيا: الترابط بين الضمان الاجتماعي والعمالة

يمكن أن تؤثر الحماية الاجتماعية على النمو من خلال تأثيرها المباشر على المشاركة في سوق العمل والادخار[1]، ويتصل الضمان الاجتماعي اتصالاً وثيقا بإنتاجية العمل حيث:

- تؤدي التغطية الأفضل والمزيد من العمل اللائق على المدى الطويل إلى إنتاجية أعلى للموظفين، مما يجعل من الصعب التنبؤ بميزان هذه العواقب الاقتصادية؛[2]
- يساهم للتأمين الاجتماعي في توفير العمالة، وهذا من خلال اتخاذ قرارات مشتركة داخل العائلة. تمكن الذين يعملون بأجر أن يقرروا العمل كشكل من أشكال حماية الأسرة من المخاطر الاجتماعية التي يواجهها الشخص المسؤول بشكل أساسي عن دخل الأسرة، هذا السلوك أقل أهمية ويمكن أن تقلل من معروض العمالة المنزلية؛[3]
- يساعد نظام الرعاية الصحية العاملين في الحفاظ على صحة جيدة ويساعد أيضًا في علاج المرضى. يعتبر اعتلال الصحة أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض الإنتاجية في العديد من البلدان النامية، فالعاملين في هذه البلدان لا يحصلون على الرعاية الصحية الكافية ولا يحد اعتلال الصحة من قدرتهم على التعامل مع المتطلبات البدنية للعمل فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى التغيب عن العمل بسبب المرض ويمكن أن تهدد إنتاجية العمال غير العاملين، بينما تساعد رعاية أفراد أسرة العمال على ضمان إنتاجيتهم. صحة القوى العاملة المستقبلية؛[4]

---

[1] Mathers Nicholas, Rachel Slater, **Social Protection and Growth: Research Synthesis**, Department of Foreign Affairs and Trade, Commonwealth of Australia, Canberra, 2014, p 7.

[2] Handayani, Sri Wening, and All, **Asia's Fiscal Challenge: Financing the Social Protection Agenda of the Sustainable Development Goals**, Asian Development Bank, 2019, p 220.

[3] Rafael Lalive, Pierpaolo Parrotta, **How does pension eligibility affect labor supply in couples?** Labour Economics, 4(1), 2017, p 182.

[4] حامد محمد الصياد، **الضمان الاجتماعي–القضايا، التحديات، الآفاق**، محاضرات في التأمينات الاجتماعية، مصر، 2001، ص 2.

- تسهم إعانات المرض النقدية في تعافي العمال المرضى لأنها تزيل الضغط المالي الذي قد يدفعهم إلى مواصلة العمل رغم المرض، كما تساعد على الحفاظ على إنتاجية العمال الآخرين من خلال منع انتشار العدوى؛[1]
- هناك نوعان من التقاليد البحثية المتعلقة بتأثير إعانات البطالة على سوق العمل، حيث أن النهج الأول، المتأثر بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، يرى أن إعانات البطالة تقلل من المشاركة في سوق العمل لأنها في جوهرها مثبطات. فيما يؤكد النهج الثاني، المتأثر بالنظرية الاقتصادية الكينزية، أن إعانات البطالة تساعد في إبقاء العاطلين عن العمل مرتبطين بسوق العمل، خاصة في أوقات الركود الاقتصادي؛[2]
- تساعد إعانات الأطفال (وغيرها من الإعانات النقدية التي تقدم في حالة عدم قدرة العائل على العمل) في ضمان دخل كاف للأسر لتوفير غذاء سليم وبيئة معيشية صحية لأطفالها في البلدان النامية. إذ يمكن أن تكون إعانات الأطفال أداة قوية لمكافحة عمل الأطفال وتشجيع الالتحاق بالمدارس، مما يسمح للأطفال بتلقي تعليم يتيح لهم تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية والدخل على المدى الطويل.[3]

ثالثا: الضمان الاجتماعي والاستهلاك والادخار؛ روابط رأس المال

يمكن أن يحفز الإنفاق على الضمان الاجتماعي النمو الاقتصادي عندما يزيد الإنفاق الإجمالي على الاستهلاك والادخار والاستثمار المنتج، ويتصل الضمان الاجتماعي اتصالاً وثيقا بروابط رأس المال (الاستهلاك–الادخار–الاستثمار)[4]، حيث:

---

[1] بربار نورالدين، **مرجع سابق**، ص 114.

[2] Damon, Julien. **The socio-economic impact of social security**. International Social Security Association (**ISSA**), Geneva, 2016, p 22.

[3] محمد حامد الصياد، **مرجع سابق**، ص 3.

[4] Damon, Julien. **Op Cit**, p 25.

- يدعم الضمان الاجتماعي الاستهلاك من خلال التأثير في الدخل، والذي يؤثر في تجانس الاستهلاك على مدى دورة الحياة، وعلى الزيادة في متوسط الاستهلاك من جهة أخرى.[1]
- يمكن أن يساهم الإنفاق على الضمان الاجتماعي في زيادة القدرة على الادخار، والتي يمكن استخدامها إضافة إلى برامج الضمان الاجتماعي أو بدلاً منها (خاصة المعاشات التقاعدية)[2]، كما يمكن أن يكون التأثير سلبيا لان الحماية الاجتماعية تقلل من المدخرات الاحترازية.[3]
- يدعم الضمان الاجتماعي الاستهلاك من خلال التأثير في الدخل، والذي يؤثر في تجانس الاستهلاك على مدى دورة الحياة، وعلى الزيادة في متوسط الاستهلاك من جهة أخرى.[4]
- يمكن للضمان الاجتماعي أن يمكن الأسر ذات الدخل المنخفض من القيام **بتراكم الأصول الإنتاجية** من خلال زيادة الوصول إلى الائتمان أو دعم الاستثمارات أو تسهيل تراكم الأصول بشكل مباشر[5]، يؤدي هذا إلى زيادة الاستهلاك وتمكين الاستثمار في سبل العيش[6]، وبالتالي يصبح الاستثمار الاجتماعي استثمارا منتجا.[7]

رابعا: الضمان الاجتماعي والديموغرافيا

قد تختلف الآثار المتوقعة لمزايا الضمان الاجتماعي باختلاف نوعها، على التركيبة السكانية وترتيبات المعيشة الأسرية؛ الصحة، الخصوبة، الشيخوخة[8]، حيث:

---

[1] Luis Henrique Paiva, Santiago Falluh Varella, **the impacts of social protection benefits on behave ours potentially related to economic growth**. The International Policy Centre for Inclusive Growth, Brazil, 2019, p 5.
[2] Damon, Julien. **Op Cit**, p 25.
[3] OECD, **Chapter 1. Measuring The Impact Of Social Protection On Inclusive Growth**. Paris, 2019, p 28.
[4] Luis Henrique Paiva, Santiago Falluh Varella, **the impacts of social protection benefits on behave ours potentially related to economic growth**. The International Policy Centre for Inclusive Growth, Brazil, 2019, p 5.
[5] Mathers Nicholas, Rachel Slater, **Op Cit**, p 8.
[6] OECD, **Op Cit,** p 27.
[7] Damon, Julien. **Op Cit**, p 25.
[8] OECD, **Op Cit,** p 27.

- يدعم الضمان الاجتماعي السياسة العامة للسكان في محاورها الأساسية (الأطفال، كبار السن، العاملون)، من خلال الخصوبة، التأمين الاجتماعي، معاشات التقاعد، حيث ينظر لكبار السن على أنهم يستحقون الدعم الحكومي رغم الفجوة التي تخلق بسببهم؛[1]
- من حيث معدلات الخصوبة، المرتبطة بشكل عام بالمرض وفروع الضمان الاجتماعي للأسرة، فإن الأثر الأساسي للضمان الاجتماعي هو الحد من وفيات الرضع، مما يمكن عدداً أكبر من الشباب من دخول سوق العمل في نهاية المطاف. فالعلاقة بين معدلات الخصوبة وسياسة الأسرة أكثر إثارة للجدل[2]. إذا يعتبر الأطفال جزء من استراتيجية التأمين ضد الشيخوخة، وهذا بدعم الأسرة ماليا، لكن المعاشات الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات تؤثر سلبا على الخصوبة؛[3]
- المعاشات الاجتماعية يمكن أن تكون فعالة في سياقات الهجرة الدولية الكبيرة، مما يؤدي إلى فجوات في مساهمة المهاجرين الحاليين ويقوض دعم الأسرة بين الأجيال؛[4]
- يبدو التأثير المحتمل لمزايا الحماية الاجتماعية على مستويات الهجرة محدود أَو غامضا، أذا قيد بالائتمان فقد يتخذ العمال قرار الهجرة ولكن ليس لديهم ما يكفي من المال لمواجهة تكاليف الهجرة. وفي حالة منع الهجرة بسبب نقص الدخل من الممكن أن يكون لبعض مزايا الحماية الاجتماعية تأثير إيجابي على الهجرة.[5]

---

[1] Handayani, Sri Wening, and All, **Op cit**, p 146.
[2] Damon, Julien. **Op Cit**, p 28.
[3] Luis Henrique Paiva, Santiago Falluh Varella, **Op Cit**, p 28.
[4] Handayani, Sri Wening, and All, **Op cit**, p 149.
[5] Luis Henrique Paiva, Santiago Falluh Varella, **Op cit**, p 32.

خامسا: الضمان الاجتماعي ورأس المال البشري؛ ضرورة تقوية الروابط

يعتبر رأس المال البشري عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية، تكمن قوته في القدرة على الابتكار والتكيف المستمر لتحقيق أقصى استفادة من رأس المال المادي، والذي يتأثر خاصة بالتأمينات الاجتماعية[1]، حيث:

- تؤثر برامج الضمان الاجتماعي في المقام الأول على رأس المال البشري الذي يمتلكه كل فرد. والذي يتكون من القدرات والمهارات الفطرية المكتسبة؛[2]
- تتضمن برامج المساعدة الاجتماعية شروطاً تتطلب استثمارات في رأس المال البشري، مثل إرسال الأطفال إلى المدرسة وزيارة العيادات الصحية، فقد تحفز الحماية الاجتماعية الاستثمارات في رأس المال البشري من خلال التأثيرات على قيود السيولة، وهو سبب رئيسي لنقص الاستثمار في رأس المال البشري، لا سيما بين الأسر الفقيرة. يرتبط التحصيل العلمي العالي ارتباطا وثيقا بفرص سوق العمل المستقبلية. لذلك من المرجح أن تحفز استثمارات الحماية الاجتماعية التي تؤدي إلى تراكم رأس المال البشري نتائج النمو؛[3]
- يبدو أنه لتحسين فهم وتعزيز تأثير الضمان الاجتماعي على رأس المال البشري، من المهم زيادة توسيع مفهوم الضمان الاجتماعي الديناميكي، والذي لا يقتصر على المخاطر والفروع مثل محددة تقليديا، ولكنها تمتد إلى جميع أشكال التدابير التي تسهم في تدريب وتحسين رأس المال البشري.[4]

---

[1] بربار نورالدين، **مرجع سابق**، ص 117.

[2] Damon, Julien. **Op Cit**, p 28.
[3] OECD, **Op Cit,** p 28.
[4] Damon, Julien. **Op Cit**, p 28.

المطلب الثاني: الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي؛ العلاقة التكاملية

تؤكد منظمة العمل الدولية أن النماذج المستدامة التي تعتمد على الضمان الاجتماعي تعد عناصر أساسية في تعزيز الإنتاجية والانتقال الى الاقتصاد المنظم، هذا يعزز الفهم بأن الضمان الاجتماعي ليس فقط شرطا للنمو الاقتصادي، بل هو محفز له.[1]

أولا: الضمان الاجتماعي وإنتاجية الأسرة

تؤكد الأدلة على الآثار الإيجابية لبرامج الحماية الاجتماعية على إنتاجية الأسرة، حيث:

1- يمكن للحماية الاجتماعية أن تمكن الأسر الفقيرة من تجميع الأصول الإنتاجية وتحسين المشاركة في سوق العمل. وهي تفعل ذلك من خلال دعم الأسر المعيشية للتغلب على قيود الادخار والائتمان التي تمنع زيادة الاستثمار في سبل العيش والسعي إلى فرص عمل أفضل. إذ يوجد دليل على أن التحويلات المنتظمة للأسر الفقيرة يمكن أن تزيد من الجدارة الائتمانية وبالتالي الوصول إلى الائتمان للاستثمار.[2]

2- التحويلات النقدية تمكن الأسر من الاستثمار في استراتيجيات سبل العيش ذات العائد المرتفع. وينطوي استثمار الأسر الفقيرة في استراتيجيات سبل العيش ذات العائد المرتفع على مخاطر الخسائر التي من شأنها أن تجعل هذه الأسر أقل من مستوى الاستهلاك اللازم للبقاء على قيد الحياة. كما توفر بعض الأمان ضد النتائج الكارثية المحتملة.[3]

---

[1] مكتب العمل الدولي، التقرير السادس لمؤتمر العمل الدولي، **الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة**، الدورة 100، جنيف، سويسرا، 2011، ص 13.

[2] Nicola Jones, Rebecca Holmes, **Gender and social protection in the developing world**, Beyond Mothers and Safety Nets, New York, 2013, p 5.

[3] Mathers Nicholas, Rachel Slater, **Op Cit**, p 10.

3- تساعد الحماية الاجتماعية في كسر حلقة الفقر بين الأجيال من خلال التغلب على قيود الادخار والائتمان التي تمنع الأسر من الاستثمار في رأس المال البشري. من خلال المنح الدعم التي تساهم في تحسين التغذية والصحة وارتفاع الخصوبة.[1]

ثانيا: أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي على المستوى المحلي

يمكن أن تؤدي الحماية الاجتماعية إلى نمو الاقتصاد المحلي من خلال ثلاث قنوات:[2]

1- الآثار المضاعفة من زيادة الاستهلاك والإنتاج المحليين: نطبق هذا بشكل خاص على الحماية الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة في المجتمعات المحلية الصغيرة القائمة بذاتها أو الاقتصادات المحلية (الأكثر شيوعا في البلدان منخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل) التي تميل إلى الإنفاق محليا، خاصة على المنتجات المنتجة محليا؛

2- تراكم أصول المجتمع الإنتاجي: تؤدي معظم برامج الأشغال العامة إلى إنشاء أصول مجتمعية منتجة جديدة، مثل الطرق أو المشاريع المتعلقة بإدارة الأراضي، مثل الري في الظروف المناسبة، يكون لهذه الأصول آثار إيجابية على الاقتصاد المحلي، حيث تزيد الإنتاجية بشكل مباشر. يعد الاستثمار في البنية التحتية العامة أحد المحددات المعروفة للنمو من خلال دوره في تحسين كفاءة الإنتاجية وتقليل تكاليف المعاملات؛

3- تأثيرات سوق العمل على الأجور المحلية: تساعد برامج الأشغال العامة وغيرها من برامج سوق العمل على تحسين أداء أسواق العمل المحلية، مع إحداث تأثيرا ت إيجابية على العرض والطلب وتكلفة العمالة. هناك أدلة كبيرة على التأثيرات الإيجابية على النمو من خلال دعم

---

[1] OECD, **Op Cit,** p 30.
[2] Mathers Nicholas, Rachel Slater, **Op Cit**, p 14.

سوق العمل (في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل)، إما عن طريق زيادة المشاركة في قوة العمل أو تحسين الأداء من خلال برامج التدريب والخدمات الأخرى.

ثالثا: أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي على المستوى الكلي

ترتبط الحماية الاجتماعية بنمو الاقتصاد الكلي من خلال رفع كفاءة الإنتاج والإنتاجية التي تعود بالإيجاب علة الناتج الداخلي الخام، وهو ما نوضحه في النقاط التالية:

1- **سياقات الدخل المنخفض:** يشير عديد الباحثين الى أن تأثيرات الحماية الاجتماعية على النمو الاقتصادي الكلي في سياقات الدخل المنخفض من المحتمل ألا تكون غير مهمة، خاصة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، التي يكون فيها الانفاق مجرد حصة صغيرة من الموارد مقارنة بالناتج الداخلي الخام؛[1]

2- **آثار الحماية الاجتماعية على الناتج الداخلي الخام:** تزداد القيمة المطلقة للناتج الداخلي الخام في أغلب البلدان نتيجة لزيادة استثمارات الحماية الاجتماعية، وترتبط ارتباطا وثيقا بمضاعف الناتج لكل قطاع، وهيكل تكوين القيمة المضافة. إذ يكون تأثير مضاعف الإنتاج أعلى في تلك البلدان التي يؤدي فيها الاستهلاك إلى إنتاج محلي، ويرتبط الإنتاج القطاعي ارتباطا وثيقا بقطاعات محلية أخرى؛[2]

3- **قنوات تأثير الحماية الاجتماعية على النمو الاقتصادي الكلي:** يمكن أن يكون للحماية الاجتماعية آثار كبيرة وواسعة النطاق على النمو الاقتصادي الكلي. قد يزيد إجمالي إنتاجية الأسرة ويحفز الطلب الكلي، لا سيما من خلال الإنفاق المعاكس للدورة الاقتصادية خلال

---

[1] Barrientos, A, **Social transfers and Growth: What do we know? What do we need to find out**?. World Development, 40 (01), 2013, p 14.
[2] Development Pathways, **Investments In Social Protection & Their Impacts On Economic Growth**. ITUC, 2021, p 27.

فترات الانكماش الاقتصادي، وبالتالي زيادة فرص العمل وتحصيل الإيرادات. ومع ذلك، يمكن توقع تأثير سلبي للنمو من خلال زيادة التبعية وانخفاض الاستثمار بسبب انخفاض المشاركة في القوى العاملة وانخفاض المدخرات. يمكن أن تؤدي التأثيرات غير المباشرة، مثل تسهيل الإصلاحات الاقتصادية وبناء رأس المال البشري وتعزيز التماسك الاجتماعي والتأثير على الخصوبة، إلى زيادة تحفيز النمو الاقتصادي على المستوى الكلي.[1]

☚ **ويمكن** توضيح العلاقة بين الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04-01: إطار الحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي

المستوى	التأثيرات المباشرة على النمو	التأثيرات غير المباشرة على النمو
المستوى الجزئي (الفرد أو الأسرة)	- منع خسارة رأس المال المنتج (+) - تراكم الأصول الإنتاجية (+) - زيادة الابتكار والمخاطرة - سبل عيش الأسر الفقيرة (+) - التأثيرات على مشاركة القوى العاملة (+/-)	- زيادة الاستثمار في رأس المال البشري (+)
المستوى المتوسط (محلي أو مجتمعي)	- الآثار المضاعفة من زيادة المحلية - الاستهلاك والإنتاج (+) - تراكم أصول المجتمع المنتج (+) - تأثيرات سوق العمل بما في ذلك تأثيرات التضخم على الأجور المحلية (+/-)	
المستوى الكلي (وطني)	- الزيادات التراكمية في إنتاجية الأسرة (+) - تحفيز الطلب الكلي (+) - التغيرات في إجمالي المشاركة في القوى العاملة (+/-) - زيادة أسواق رأس المال من خلال صناديق التقاعد (+) - آثار الضرائب على المدخرات/ الاستثمار (-) - آثار الاقتراض الحكومي والتضخم (-)	- تسهيل الإصلاحات الاقتصادية (+) - تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل عدم المساواة (+) - تعزيز رأس المال البشري (+) - على معدلات الخصوبة (+/-)

Source: Mathers Nicholas, Rachel Slater, **Social Protection and Growth: Research Synthesis**, Department of Foreign Affairs and Trade, Commonwealth of Australia, Canberra, 2014, p 8.

[1] OECD, **Op Cit,** p 29.

المطلب الثالث: الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي؛ الدراسات السابقة

يحظى النمو الاقتصادي ومحدداته باهتمام مختلف الباحثين وصناع القرار باعتباره أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعكس صورة الاقتصاد وتقدمه، ويعتبر الضمان الاجتماعي للفرد ميزة هامة لا بد من توفرها من أجل رفاهية المجتمع من جهة والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى، لذا سيتم تحديد العلاقة التي تربط قطاع الضمان الاجتماعي بشقيه (التأمين الاجتماعي والدعم الاجتماعي) بالنمو الاقتصادي بناء على الدراسات العلمية السابقة التي تعتبر مفتاحا وتفسيرا للعلاقة بين المتغيرين.

أولا: الدراسات العربية

من أهم الدراسات العربية التي تناولت الموضوع أو أحد جوانبه، نذكر:

- **دراسة؛ بوعقل مصطفى (2022)**[1]، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة، إذ تعتبر التحويلات الاجتماعية مدخلا متجذرا في أغلب الاقتصاديات، حيث أنها غالبا ما تتركب من تحويلات نقدية أو عينية لصالح الأسر أو الأفراد الفقراء أو مجموعات مستهدفة محددة. وهي تعكس السياسة الاجتماعية للدولة وتقسم عادة إلى إجراءات في مجالات المساعدة الاجتماعية والتضامن، الإسكان، التعليم، الصحة، التوظيف والإعانات (دعم الزراعة، والقوة الشرائية للسكان، والطاقة وغيرها) وهي تشمل أيضا مزايا الأسرة وأشكال العمل الاجتماعي الأخرى (المعاشات، صندوق التضامن الوطني، وإعانات الفائدة، والإعفاءات المختلفة، وما إلى ذلك). وخلصت الدراسة الى رصد عدة تشوهات في آلية تنفيذ

[1] بوعقل مصطفى، **أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر –دراسة قياسية 2006–2022**. مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 01، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، 2022، الصفحات 46–62.

آلية الدعم والتمويل الاجتماعي سواء من حيث التكاليف أو من حيث نسبة استهداف الفئات المعنية بالدعم، الامر الذي أثر بشكل كبير في عجز الموازنة العامة دون التأثير الفعال في العملية الإنتاجية والتنموية، كما اقترحت الدراسة بضرورة مراجعة قرارات توجيه الموارد وتوزيع الدخل بالشكل الذي يضمن النجاعة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في ظل عدم توفر مقومات الانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم المستهدف.

- **دراسة؛ دندن فتحي حسن وفدال زين الدين (2022)**[1]، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم انعكاسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة وأثره على النمو الاقتصادي، والجزائر كغيرها من الدول النامية رصدت مبالغ كبير في الموازنة العامة لتنفيذ سياسة الدعم الحكومي، هذا من اجل تحسين الظروف الاجتماعية للمجتمع، لكنها أصبحت تؤرق الحكومة بسبب مزاحمتها لنفقات التنمية الاقتصادية والاستثمار في رأس مال البشري وهذا ما يؤدي إلى عرقلة تحقيق التنمية ودعم الإنتاج الحقيقي، وهذا لأنها توجه إلى غير مستحقيها ويستفيد منها الغني أكثر من الفقير، فهي تساهم في الحد من البطالة ودعم الشباب إلا أنها تزيد في الفوهة بين الغني والفقير، إذ خلصت الدراسة إلى أن التحويلات الاجتماعية المدعومة من الحكومة استحوذت على نسبة كبيرة تقدر بـ 22% من إجمالي النفقات العامة، مما أدى إلى عجز في الموازنة العامة تراوح بين 117% و130% خلال السنوات الأربع الأخيرة من فترة الدراسة، وكان له أثر سلبي بليغ على الموازنة عامة، في حين كان الأثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، لأن النشاط الاقتصادي استفاد كثيرا من الدعم المقدم خاصة للمؤسسات والمقاولين (أصحاب

[1] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020**. مجلة آفاق للدراسات والبحوث، المجلد 05، العدد 01، المركز الجامعي اليزي، الجزائر، 2022، الصفحات 350-369.

المال) فيما يخص تأمين العمال وتحمل الدولة لنسبة من الأجور في إطار برامج الدعم المختلفة.

- **دراسة؛ زروقي فاطمة الزهراء (2022)**[1]، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل تطور الدعم الحكومي وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية، إن إصلاح نظام الدعم الذي اعتمدته الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال أصبح ضروريا، خاصة بعد أن أرهقت خزينة الدولة بمليارات الدولارات دون تحقيق العدالة الاجتماعية أو رفع الظلم عن الطبقة الضعيفة. على سبيل المثال، تستفيد الطبقة الغنية من 80% من أموال الدعم المخصصة لتحسين القدرة الشرائية بمختلف أشكالها، في حين يصل منها إلى الفقراء 20% فقط. ولذلك، لا بد من إعادة النظر في هذه السياسة بما يحقق الرقابة المالية وتقليص عجز الموازنة، وكذلك دعم الاستثمارات الإنتاجية. وينبغي اقتراح بدائل وآليات أكثر ملاءمة وفعالية للانتقال السلس من الشمولية إلى الانتقائية لضمان وصول الدعم إلى من يستحقه، حيث كشفت احصائيات لصندوق النقد الدولي ان منظومة دعم الاسعار المنتهجة من قبل الحكومة تمثل اكبر عقبة امام تطوير تنافسية و مردودية المؤسسات الجزائرية وعلى راسها القطاع العام على غرار مؤسستي سوناطراك وسونلغاز، مع تسرب القدر الكبير منه لغير مستحقيه، في حين نجد أن القطاع الخاص وعلى رأسه قطاع البناء والخدمات ساهم بشكل كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي بفضل هذا الدعم، بالرغم من أنه يعمق ويزيد الهوة بين الطبقات في المجتمع.

---

[1] زروقي فاطمة الزهراء، **دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020**. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022، الصفحات 216-229.

- **دراسة؛ بوحوش أسماء وصيد فاتح (2022)**[1]، تهدف هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، من خلال الوقوف على واقع التحويلات الاجتماعية ومختلف بنودها ومسارات صرفها، فكانت النتيجة زيادة العجز الموازني كلما زادت التحويلات الاجتماعية والتي توجه لغير مستحقيها، وفي المقابل فالتحصيل الضريبي أغلبه من الطبقات الفقيرة، في ظل التهرب من قبل المؤسسات والمقاولين إما تحايلا أو استغلالا للثغرات القانونية، لهذا كانت سياسة الدعم ناجعة في دفع عجلة النمو الاقتصادي خاصة في القطاع الخاص، لكن مرهون بتقلبات أسعار النفط، ولا يزال القطاع الإنتاجي الحقيقي وخاصة في القطاعات الحيوية (الفلاحة والسياحة) خارج التطلعات.
- **دراسة؛ سي محمد كمال وبن هدى اكرام (2021)**[2]، تهدف هذه الدراسة إلي تقييم اثر سياسة الدعم الاجتماعي على العجز التوازني والاستهلاك والنمو الاقتصادي في الجزائر، فالدعم الحكومي الصريح الذي يقع على عاتق ميزانية الدولة يعتبر ذو تكلفة مالية مباشرة تتمثل في دعم أسعار الإسكان والغذاء وأسعار الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه والتعليم المجاني، الدفع المقدم للفئات المعوزة والفقراء، لكن ما يعاب على الجزائر فان الإعانات توجه حتى للطبقات الغنية التي تستفيد على سبيل المثال على أكثر من 65% من دعم الكهرباء، لذا كانت النتيجة عدم نجاح هذه السياسة إذ يتبين دوما ان السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة

---

[1] بوحوش أسماء، صيد فاتح. **أثر الدعم الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2000-2020.** مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة أدرار، الجزائر، 2022، الصفحات 281-297.

[2] كمال سي محمد، إكرام بن هدى. **تأثير الدعم الحكومي عمى الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر**. مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2021، الصفحات 20-28.

الجزائرية تتميز بالضبابية والضياع والفوضى ما جعل الحكومة غير موفقة في هذه السياسة والبرامج العشوائية للسلع المدعمة إضافة لغياب العقلانية في تسيير النفقات اذ تنعكس أثار الدعم الحكومي بطريقة سلبية على العجز الموازني والاستهلاك، لكنها كانت إيجابية على النمو الاقتصادي رغم ضعف التأثير انطلاقا من دعم الإنتاج والتصدير.

- **دراسة؛ علي مكيد وسومية فرقاني (2017)**[1]، تهدف هذه الدراسة إلي تحليل العلاقة بين الانفاق الصحي والنمو الاقتصادي في الجزائر، يعد الجانب الصحي جزءاً مهماً وأساسياً من حياة الفرد، وتعتبر مؤشرات الحالة الصحية من أبرز مؤشرات التنمية البشرية المعتمدة من قبل الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق فإن تحسين مكونات الجانب الصحي للفرد يمكن أن يعزز فرص مساهمته الإيجابية في التنمية المجتمعية. إلا أن نتائج التحليل الاقتصادي القياسي أظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات في الإنفاق الحكومي على الصحة والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وهذا لأن الانفاق الصحي في الجزائر بشقيه المباشر أو غير المباشر (التحويلات الاجتماعية) لا يرقى للمستوى المطلوب، فهذا القطاع لا يزال بعيدا على كل التطلعات خاصة في السنوات الأخيرة، من تدني الخدمات وسوء التسيير وغيرها، أمور اجتمعت لتعكس عدم قدرة هذا القطاع على المساهمة في عجلة النمو الاقتصادي، بل بالعكس أصبح عبء على الميزانية من جهة وساهم في تسريب العملة الأجنبية للخارج من أجل التداوي وشراء الأدوية، في ظل التدهور الكبير لهذا القطاع الذي يعتبر الركيزة الأساسية للضمان الاجتماعي للفرد.

---

[1] مكيد علي، فرقاني سومية، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي الصحي والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2014/2000**–. مجلة الإقتصاد والتنمية، 04 (02)، جامعة المدية، الجزائر، 2017، الصفحات 05–19.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

وفيما يلي أهم الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع أو أحد جوانبه:

- **دراسة** [1] ***Gideon Bornstein, Sasha Indarte (2023)***: تهدف هذه الدراسة الى البحث في كيفية تأثير التوسع في التأمين الاجتماعي على تراكم ديون الأسر، يمكن أن يقلل التأمين من الاعتماد على الديون من خلال تقليل الأثر المالي للأحداث السلبية مثل المرض وفقدان الوظيفة، لكن يمكن أن يضعف أيضا الدافع إلى التأمين الذاتي من خلال المدخرات، ويمكن أن يؤدي تحسين المرونة المالية للأسر إلى زيادة الوصول إلى الائتمان، وهذا من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال للقطاع الأسري، حيث أكدت الدراسة تجريبية لعينة من 10 ملايين فرد أمريكي، العلاقة السببية بين التأمين الاجتماعي وديون الاسر، وبأثر إيجابي اذ كلما ارتفعت وزادت التأمينات الاجتماعية أثر ذلك على زيادة الاقتراض ودفع عجلة التنمية المحلية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي على المستوى الكلي.
- **دراسة** [2] ***Mira Bierbaum, Valérie Schmitt (2022)***: تناقش هذه الورقة حجم وإلحاح التحدي المتمثل في سد فجوات تمويل الحماية الاجتماعية وخيارات تحقيق ذلك. توجد خيارات حتى في البلدان المنخفضة الدخل، بما في ذلك عن طريق توسيع القاعدة الضريبية؛ معالجة التهرب الضريبي وبناء أنظمة ضريبية عادلة وتصاعدية إلى جانب إطار اقتصادي كلي مستدام؛ تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي على النحو الواجب ومعالجة عدم الدفع أو تجنب اشتراكات الضمان الاجتماعي؛ إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وإعادة تخصيصه؛ والقضاء

[1] Gideon Bornstein, Sasha Indarte. **The Impact of Social Insurance on Household Debt**, White Center for Financial Research, France, 2023.
[2] Mira Bierbaum, Valérie Schmitt. **Investing more in universal social protection**, ILO, Switzerland, 2022.

على الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. ينبغي تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية بالدرجة الأولى من الموارد المحلية؛ ومع ذلك، بالنسبة للبلدان ذات القدرات المالية المحلية المحدودة أو البلدان التي تواجه احتياجات متزايدة بسبب الأزمات أو الكوارث الطبيعية أو تغير المناخ، يمكن للموارد المالية الدولية، بالاقتران مع المساعدة التقنية، أن تكمل وتدعم تعبئة الموارد المحلية من أجل الحماية الاجتماعية.

- **دراسة** [1] ***Luis Henrique Paiva, Santiago Falluh Varella (2019)*:** تهدف هذه الدراسة الى تحليل آثار فوائد الحماية الاجتماعية على النمو الاقتصادي، من خلال 06 محاور أساسية (الاستهلاك والادخار، العمالة، التعليم، الخصوبة، الهجرة، الابتكار والمخاطرة)، وخلصت الدراسة إلى التأثير الإيجابي على الاستهلاك والسلبي على الادخار، كما تساهم التحويلات الاجتماعية في تقليص البطالة ودعم العمالة المحلية من خلال محاربة الهجرة، وتحسين التعليم والتوفير الحماية الصحية السليمة لأفراد المجتمع، ما يؤدي إلى زيادة الابتكار وتطور رأس المال البشري، أو بمعنى آخر زيادة رفاهية المجتمع، ما يؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
- **دراسة** [2] ***OECD (2019)*:** تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر الحماية الاجتماعية على النمو الشامل، وخلصت الدراسة الى أن الحماية الاجتماعية اكتسبت اعترافاً متزايداً في جداول أعمال سياسات التنمية العالمية والوطنية ليس فقط كحق أساسي من حقوق الإنسان ولكن أيضاً وسيلة فعالة لمعالجة الفقر والضعف. وقد تأثر هذا التركيز إلى حد كبير بالأدلة الدامغة على أن

[1] Luis Henrique Paiva, Santiago Falluh Varella, **the impacts of social protection benefits on behave ours potentially related to economic growth**. The International Policy Centre for Inclusive Growth, Brazil, 2019

[2] OECD, **Chapter 1. Measuring The Impact Of Social Protection On Inclusive Growth**. Paris, 2019

خطط الحماية الاجتماعية يمكن أن تحقق نتائج حقيقية فيما يتعلق بالحد من الفقر والتقدم نحو تحسين جودة الوظائف. ومع ذلك، لا يزال التأثير الاقتصادي لاستثمارات الحماية الاجتماعية غير موثق بشكل عام.

- **دراسة** [1] ***Julien Damon (2016)***: تهدف هذه الدراسة الى البحث في الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضمان الاجتماعي، وخلصت الدراسة الى أهمية العلاقة الترابطية بين الضمان الاجتماعي والنمو، كما الأدوات المختلفة للضمان الاجتماعي –التمويل أو الإنفاق– لها تأثيرات إيجابية أكثر أو أقل على النمو الاقتصادي، حسب حجم الاصلاحات القائمة في الدولة، أو بالأحرى برامج الضمان الاجتماعي المعدلة جيدا، تقدم مساهمات كبيرة في هذا النمو، ولكن ينبغي فهمها في سياق أوسع، سياق النمو الشامل، وتعزيز اقتصاد عالي العمالة، كما أكدت الدراسة أن التحويلات الاجتماعية الفعالة تعمل على الحد من الفقر وعدم المساواة، وتولد هذه الآثار الاجتماعية آثارا هامة على النمو والتنمية في العديد من البلدان النامية.
- **دراسة** [2] ***Michael Samson (2009)***: تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثار التحويلات الاجتماعية على النمو والتنمية في العديد من البلدان النامية، حيث خلصت الدراسة إلى الأهمية المتزايدة للتحويلات الاجتماعية (بما في ذلك المعاشات، منح الأطفال والأسر، ...) في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، على رأسها النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] Damon, Julien. **The socio-economic impact of social security**. International Social Security Association (issa), Geneva, 2016

[2] Samson, Micheal. **The Impact of Social Transfers on Growth, Development, Poverty and Inequality in Developing Countries. In: Townsend, P. (eds) Building Decent Societies**. International Labour Organization, London, 2009.

المبحث الثاني: أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر

سيتم بناء نموذج قياسي يفسر لنا العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين محددات الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

المطلب الأول: الاختبارات القبلية

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة لنموذج، استقرارية السلاسل ثم توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC).

أولا: بناء النموذج

تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ومن أجل تقليص حدة اختلاف تباين السلسلة (اللاتجانس)، يمكن أخذها بالشكل اللوغاريتمي، ويكتب نموذج الدراسة على الشكل الآتي:

$$\Delta perGDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta perGDP_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta SOCTR_{t-i} + \sum_{t=0}^{m} \beta_3 \Delta RINV_{t-i} + \alpha_1 perGDP_{t-1} + \alpha_2 SOCTR_{t-1} + \alpha_3 RINV_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

perGDP : لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (مؤشر النمو الاقتصادي)؛

SOCTR : لوغاريتم التحويلات الاجتماعية؛

RINV : لوغاريتم الاستثمار الحقيقي؛

p,q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛ $\beta_{0\text{-}3}$: معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

α_{1-3}: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

ثانيا: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

تكتسب خاصية الاستقرارية أهمية بالغة، حيث أن عدم توفرها في متغيرات الدراسة يؤدي إلى استنتاجات خاطئة، لذلك سنستخدم اختبار فليبس–بيرون PP لدراسة استقرارية متغيرات الدراسة المحددة، والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي، ويعتمد اختبار PP على اختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5%:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} |t-stat| < |t-tab| \\ Prob > 0{,}05 \end{cases} \Rightarrow \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} |t-stat| > |t-tab| \\ Prob < 0{,}05 \end{cases} \Rightarrow \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \end{cases}$$

☚ والجدول الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم **04 – 02** : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		PERGDP	SOCTR	RINV
With Constant	t-Statistic	-0.8196	-1.0499	-0.3456
	Prob.	*0.7990*	*0.7220*	*0.9063*
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2949	-1.1758	-2.2769
	Prob.	*0.4238*	*0.8976*	*0.4329*
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5642	1.0745	1.3748
	Prob.	*0.8325*	*0.9223*	*0.9542*
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(PERGDP)	d(SOCTR)	d(RINV)
With Constant	t-Statistic	-5.1252	-4.2052	-4.5365
	Prob.	*0.0003*	*0.0027*	*0.0012*
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9998	-4.1927	-4.3492
	Prob.	*0.0019*	*0.0131*	*0.0091*
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9968	-4.0967	-3.9893
	Prob.	*0.0000*	*0.0002*	*0.0003*
		***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

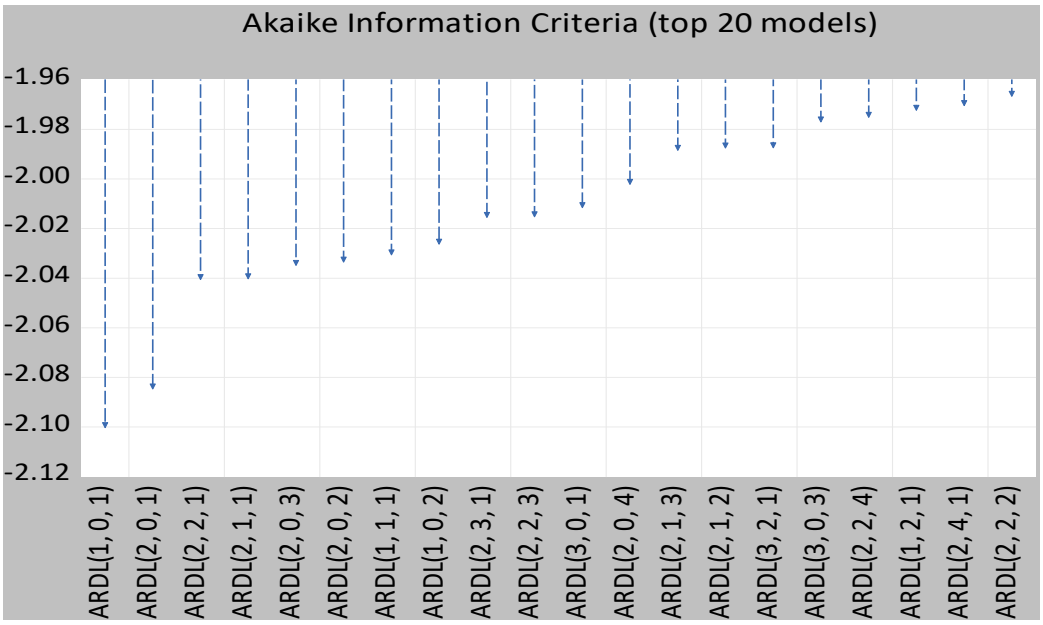
المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

- ومنه فكل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة **I(1)**،

ثالثا: إختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج

من الشكل رقم 01 نجد أن مجموع النماذج التي يمكن اعتمادها عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (***Schwarz Information Criterion***)، والملاحظ أن النموذج (1.0.1) **ARDL** يعتبر الأمثل بامتلاكه أقل قيمة حسب إحصائية (***Akaike Informatio Criterion***)، حيث أن المتغيرات perGDP, RINV مبطأة بدرجة واحدة، في حين أن SOCTR ليست مبطأة، والموضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم **04 – 01** : نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى



المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

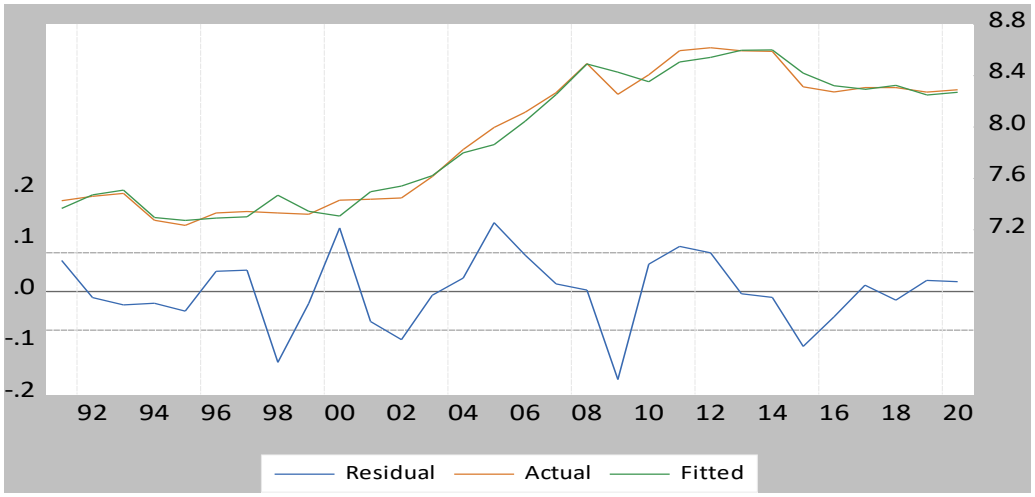
المطلب الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)

لاعتماد النموذج (1,0,1) **ARDL** في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، لا بد التأكد من صلاحية وجودة أداء هذا النموذج، وهذا باستخدام الاختبارات الآتية:

أولا: جودة النموذج

لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة لأجل اثبات جودة النموذج، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 04-02: تقارب القيم الحقيقية والمقدرة، والبواقي



المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

يوضح لنا الشكل أعلاه؛ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية، ما يؤكد ويشير إلى جودة النموذج، ما يؤكد ويعزز الثقة في إمكانية اعتماده لتفسير وتحليل النتائج بشكل دقيق وموثوق.

ثانيا: التوزيع الطبيعي للبواقي

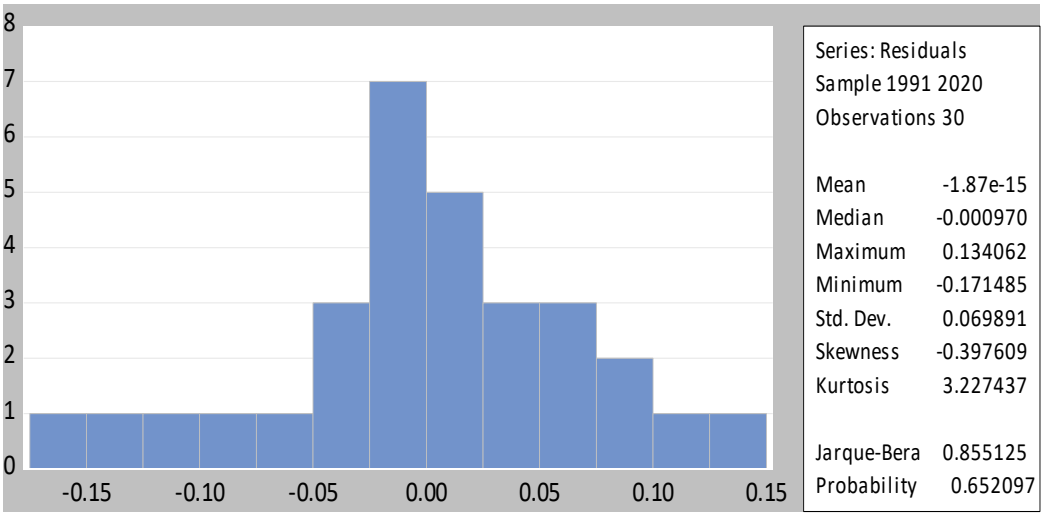
لكشف طبيعة توزيع البواقي سنختبر الفرضية التي تقول أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". يتم ذلك من خلال استقراء البيانات، حيث نلاحظ ما إذا كانت البواقي تتجمع حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، كما يمكننا استخدام إحصائية (***jarque-bera***) ومقارنتها بالقيمة الجدولية لـ (***Chi-Square***) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$.

وتكون صيغة فرضيات العدم والقبول على الشكل الآتي:

$$\begin{cases} jarque-bera > x^2_{0,05}(2) \Rightarrow H_0 : \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} \\ jarque-bera < x^2_{0,05}(2) \Rightarrow H_1 : \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

بناء على الشكل رقم 03 كانت نتيجة الاختبار غير معنوية (α>0.05) وهوما يدعم الفرضية البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث كانت قيمة **J-B=0.85** اقل من χ^2**=5.99**، مما يؤكد أن بواقي النموذج تتبع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم **04 – 03** : التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار (***LM***) بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. وتكون صياغة الفرضيات على الشكل الآتي:

$$\begin{cases} R-squard > x^2_{0,05}(2) \implies H_0 : \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ R-squard < x^2_{0,05}(2) \implies H_1 : \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

حسب LM test، فإن احتمال Prob chi-square أكبر من معدل 0.05 ومنه نقبل الفرض الصفري الذي ينص ويقر على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم **04 – 03 :** نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.445247	Prob. F(1,24)	0.5110
Obs*R-squared	0.546422	Prob. Chi-Square(1)	0.4598

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 03/20/23 Time: 22:56
Sample: 1991 2020
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

رابعا: اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

من خلال مقارنة إحصائية (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار (***Breuch-Pagan-Godfrey***) بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. وتكون صيغة الافتراضات على الشكل الآتي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} R - squard > x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-stat} < 0,05 \end{cases} \Rightarrow \text{تباين البواقي غير متجانس} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} R - squard < x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-statistic} > 0,05 \end{cases} \Rightarrow \text{تباين البواقي متجانس} \end{cases}$$

حسب الاختبار فإن احتمال Prob F أكبر من نسبة 0.05 ما يعني أن إحصاءة F ليست معنوية، ومنه نقبل الفرض الصفري الذي ينص على تجانس وثبات التباين، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم **04 – 04 :** نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.137250	Prob. F(4,25)	0.3618
Obs*R-squared	4.618431	Prob. Chi-Square(4)	0.3287
Scaled explained SS	3.571967	Prob. Chi-Square(4)	0.4670

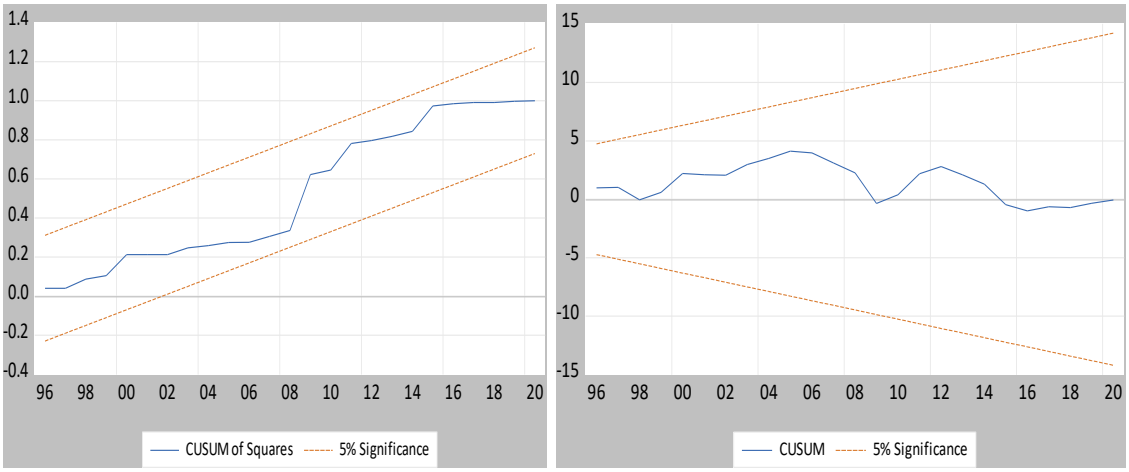
Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/20/23 Time: 23:27
Sample: 1991 2020
Included observations: 30

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

خامسا: اختبار الاستقرارية

للتأكد من خلو بيانات الدراسة من أي تغيرات هيكلية وللتحقق من صحة النموذج للتنبؤ يجب الحكم على ثبات النموذج عن طريق الاختبار الرسومي لحركة بواقي النموذج ومربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 04-04: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

بما أن التمثيل البياني للنموذج المقدر في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود المثلى عند مستوى دلالة 0.05، نقبل بالاستقرار الهيكلي للنموذج.

المطلب الثالث: إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم فحص إمكانية وجود أو عدم وجود تكامل مشترك وفق الفرض الآتي: **يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج**، يتم القيام بهذا الاختبار بالنسبة لنموذج **ARDL** من خلال الصيغة الآتية:

$$\begin{cases} F-statistic < F_{I(0)F-\text{Pesaran}} \implies \text{لايوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_0 \\ F_{I(0)F-\text{Pesaran}} < F-statistic < F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \quad \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ F-statistic > F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \implies \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_1 \end{cases}$$

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test):**

الجدول رقم **04 – 05** : نتائج اختبار الحدود **Bounds test**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.882322	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	30		Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لإحصاءة **F-** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند أغلب مستويات المعنوية، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة.

ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير

الجدول الموالي يوضح نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين مؤشرات الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2020:

الجدول رقم **04 – 06 :** نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PERGDP)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/21/23 Time: 08:33
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RINV)	0.783759	0.095553	8.202383	0.0000
CointEq(-1)*	-0.466560	0.111872	-4.170468	0.0003

R-squared	0.742202	Mean dependent var	0.018081
Adjusted R-squared	0.732995	S.D. dependent var	0.137651
S.E. of regression	0.071128	Akaike info criterion	-2.384342
Sum squared resid	0.141656	Schwarz criterion	-2.290929
Log likelihood	37.76513	Hannan-Quinn criter.	-2.354458
Durbin-Watson stat	1.749261		

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

يوضح **الجدول رقم 06** ما يلي:

- لا يوجد تأثير للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على أن آثار التحويلات الاجتماعية لا تظهر في الآجال

القصيرة بسبب ضعف هذه التحويلات والتي لن تظهر آثارها إلا مستقبلا، كما أن الجزائر من الدول متوسطة الدخل، والتي تعاني من ضعف التأثير على النمو الاقتصادي.

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للاستثمار الحقيقي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث كلما ارتفع الاستثمار الحقيقي بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.78%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، إذ أن زيادة الاستثمارات المنتجة يساهم في الإنتاج من جهة، زيادة الصادرات وحجم العمالة من جهة أخرى، ما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، فانتهاج الجزائر الى دعم الإنتاج ولو كان ضعيفا مقارنة بالمخصصات المقدمة إلا أن أثاره كانت تظهر دائما في الآجال القصيرة، كردة فعل عن سياسة الإنفاق التوسعية.
- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة، ويرجع ذلك للمتغير العشوائي المعنوي إحصائيا، والذي قيمته (CointEq(-1)=-0.4665)، وهو يفسر مدى اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والاشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومحددات الضمان الاجتماعي.

ثالثا: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

الجدول الموالي يظهر نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2020:

الجدول رقم **04 – 07 :** نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PERGDP)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/21/23 Time: 15:47
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.159117	0.635062	0.250553	0.8042
PERGDP(-1)*	-0.466560	0.133873	-3.485100	0.0018
SOCTR**	0.156286	0.098925	1.579845	0.1267
RINV(-1)	0.122986	0.084684	1.452291	0.1589
D(RINV)	0.783759	0.155403	5.043409	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SOCTR	0.334975	0.179403	2.867160	0.0436
RINV	0.263601	0.167463	1.574087	0.1280
C	0.341042	1.361817	0.250432	0.8043

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

يوضح **الجدول رقم 07** ما يلي:

- – التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفعت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.33%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي أكدت على أهمية التحويلات الاجتماعية بالنسبة للدول ضعيفة ومتوسطة الدخل مستقبلا، بالرغم من ضعف التأثير في الجزائر إلا أنه ساهم بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة خلال الفترة 2000–2020، ما ساهم في دعم عجلة الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

- التأثير الموجب للاستثمار الحقيقي على النمو الاقتصادي، إلا أنه غير معنوي احصائيا، ما يعني عدم وجود تأثير للاستثمار الحقيقي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو ما أشرنا له في تحليل العلاقة قصيرة الأجل، فبسبب ضعف الإصلاحات الحقيقية في الجزائر التي تعتمد على الجانب السياسي الاجتماعي أكثر من الجانب الاقتصادي الحقيقي. هنا يبقى تأثير الاستثمار الحقيقي لحظي كردة فعل أولية للإصلاحات، لكن مع مرور الزمن وفي ظل ضعف الرقابة على الجهاز الإنتاجي في الجزائر وبسبب سوء التسيير تنخفض الاستثمارات المنتجة، وتضعف مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.

المبحث الثالث: أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في تونس

سيتم بناء نموذج قياسي يفسر لنا العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين محددات الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي في تونس للفترة 1990-2020.

المطلب الأول: الاختبارات القبلية

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة لنموذج، استقرارية السلاسل ثم توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC).

أولا: بناء النموذج

تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ومن أجل تقليص حدة اختلاف تباين السلسلة (اللاتجانس)، يمكن أخذها بالشكل اللوغاريتمي، ويكتب نموذج الدراسة على الشكل الآتي:

$$\Delta perGDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta perGDP_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta SOCTR_{t-i} + \sum_{t=0}^{m} \beta_3 \Delta RINV_{t-i} + \alpha_1 perGDP_{t-1} + \alpha_2 SOCTR_{t-1} + \alpha_3 RINV_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

perGDP : لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (مؤشر النمو الاقتصادي)؛

SOCTR : لوغاريتم التحويلات الاجتماعية؛ **RINV** : لوغاريتم الاستثمار الحقيقي؛

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

β_{0-3}: معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

α_{1-3}: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

ثانيا: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

تكتسب خاصية الاستقرارية أهمية بالغة، حيث أن عدم توفرها في متغيرات الدراسة يؤدي إلى استنتاجات خاطئة، لذلك سنستخدم اختبار فليبس–بيرون PP لدراسة استقرارية متغيرات الدراسة المحددة، والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي، ويعتمد اختبار PP على اختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5%:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} |t-stat| < |t-tab| \\ Prob > 0{,}05 \end{cases} \Longrightarrow \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} |t-stat| > |t-tab| \\ Prob < 0{,}05 \end{cases} \Longrightarrow \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \end{cases}$$

☚ والجدول التالي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم **04 – 08** : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		PERGDP	SOCTR	RINV
With Constant	t-Statistic	-1.8416	-0.1754	-2.3293
	Prob.	***0.3541***	***0.9314***	***0.1698***
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.1117	-2.1404	-0.6370
	Prob.	***0.9922***	***0.5037***	***0.9690***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3037	2.2294	1.3554
	Prob.	***0.9478***	***0.9923***	***0.9525***
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(PERGDP)	d(SOCTR)	d(RINV)
With Constant	t-Statistic	-4.2047	-4.5507	-3.8982
	Prob.	***0.0027***	***0.0011***	***0.0059***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8561	-4.4218	-4.7937
	Prob.	***0.0028***	***0.0077***	***0.0032***
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0504	-3.8329	-3.6379
	Prob.	***0.0002***	***0.0004***	***0.0007***
		***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

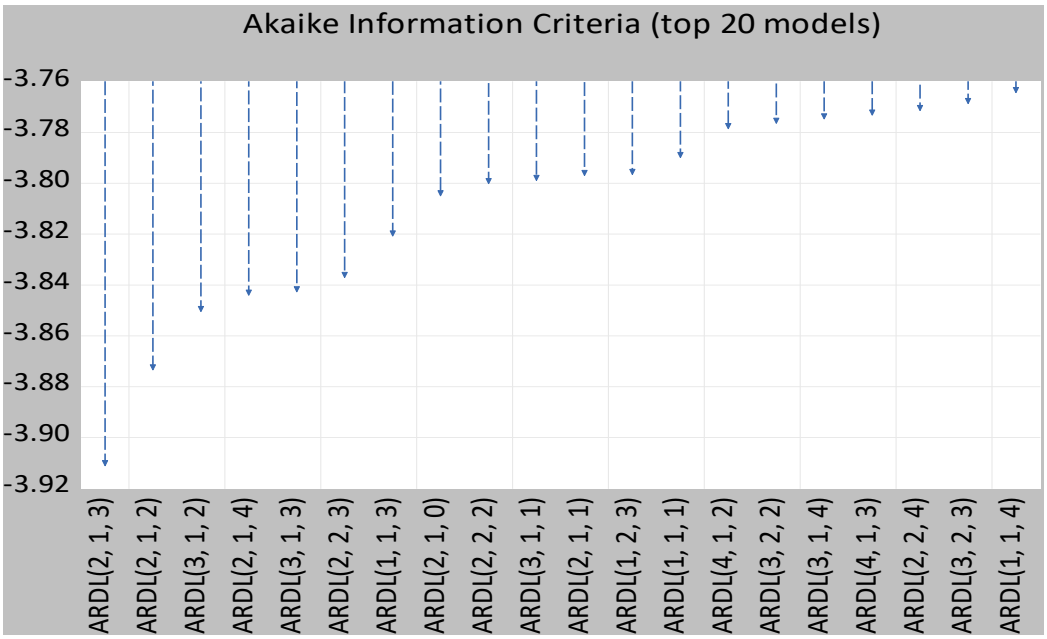
المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

ومنه فكل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة **I(1)**،

ثالثا: إختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج

من الشكل رقم 05؛ نجد أن مجموع النماذج التي يمكن اعتمادها عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك عند تحديد درجة (1) حسب إحصائية (***Schwarz Information Criterion***)، والملاحظ أن النموذج **ARDL (2.1.3)** يعتبر الأمثل لامتلاكه أقل قيمة حسب إحصائية (***Akaike Informatio Criterion***)، حيث أن perGDP مبطأة بدرجتين وSOCTR مبطأة بدرجة واحدة، في حين أن RINV مبطأة بثلاث درجات، والموضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم **04 – 05 :** نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى



المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

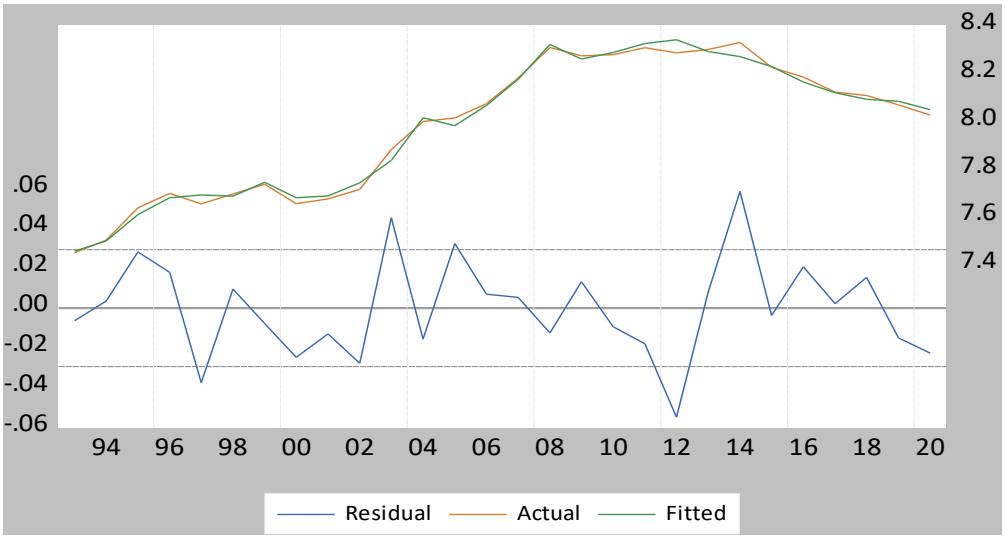
المطلب الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)

لاعتماد النموذج **ARDL** (2,1,3) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، لا بد التأكد من صلاحية وجودة أداء هذا النموذج، وهذا باستخدام الاختبارات الآتية:

أولا: جودة النموذج

لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة لأجل اثبات جودة النموذج، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 04-06: تقارب القيم الحقيقية والمقدرة، والبواقي



المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

يوضح لنا الشكل أعلاه؛ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية، ما يؤكد ويشير إلى جودة النموذج، ما يؤكد ويعزز الثقة في إمكانية اعتماده لتفسير وتحليل النتائج بشكل دقيق وموثوق.

ثانيا: التوزيع الطبيعي للبواقي

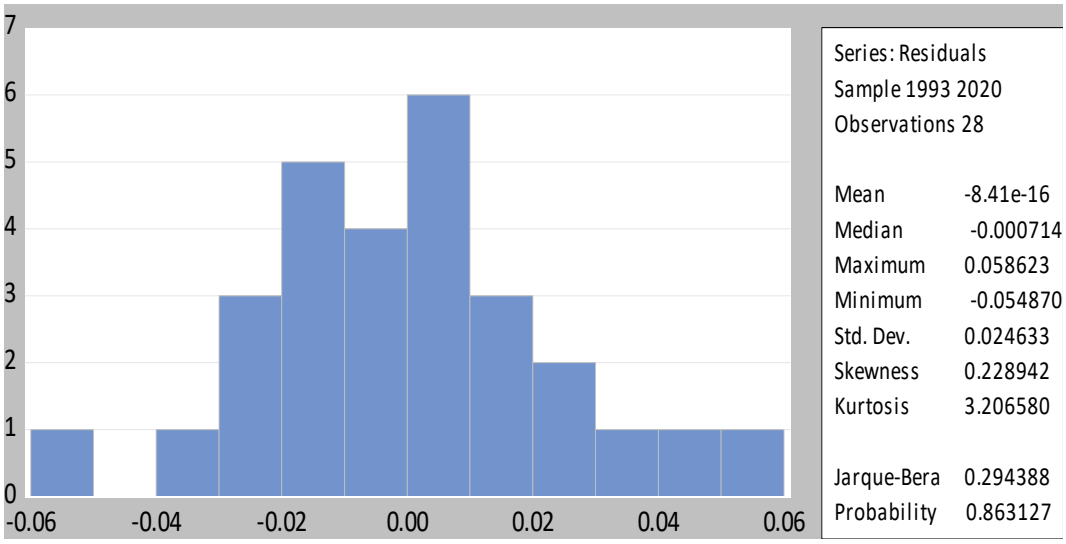
لكشف طبيعة توزيع البواقي سنختبر الفرضية التي تقول أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". يتم ذلك من خلال استقراء البيانات، حيث نلاحظ ما إذا كانت البواقي تتجمع حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، كما يمكننا استخدام إحصائية (***jarque-bera***) ومقارنتها بالقيمة الجدولية لـ (***Chi-Square***) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$.

وتكون صيغة فرضيات العدم والقبول على الشكل الآتي:

$$\begin{cases} H_0 : \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} & \Rightarrow \quad \text{jarque} - \text{bera} > x^2_{0,05}(2) \\ H_1 : \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} & \Rightarrow \quad \text{jarque} - \text{bera} < x^2_{0,05}(2) \end{cases}$$

بناء على الشكل رقم 03 كانت نتيجة الاختبار غير معنوية (α>0.05) وهوما يدعم الفرضية البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث كانت قيمة **J-B=0.29** اقل من χ^2**=5.99**، مما يؤكد أن بواقي النموذج تتبع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم **04 – 07** : التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار (***LM***) بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. وتكون صياغة الفرضيات على الشكل الآتي:

$$\begin{cases} R-squard > x^2_{0,05}(2) \implies H_0 : \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ R-squard < x^2_{0,05}(2) \implies H_1 : \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

حسب LM test، فإن احتمال Prob chi-square أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ومنه نقبل الفرض الصفري الذي ينص ويقر على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم **04 – 09** : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.187213	Prob. F(2,17)	0.8310
Obs*R-squared	0.603412	Prob. Chi-Square(2)	0.7396

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 03/24/23 Time: 20:55
Sample: 1993 2020
Included observations: 28
Presample missing value lagged residuals set to zero.

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

رابعا: اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

من خلال مقارنة إحصائية (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار (***Breuch-Pagan-Godfrey***) بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. وتكون صيغة الافتراضات على الشكل الآتي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} R - squard > x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-stat} < 0,05 \end{cases} \Longrightarrow \text{تباين البواقي غير متجانس} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} R - squard < x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-statistic} > 0,05 \end{cases} \Longrightarrow \text{تباين البواقي متجانس} \end{cases}$$

حسب الاختبار فإن احتمال Prob F أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ما يعني أن إحصاءة F ليست معنوية، ومنه نقبل الفرض الصفري الذي ينص على تجانس وثبات التباين، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم **04 – 10 :** نتائج اختبار ثبات التباين

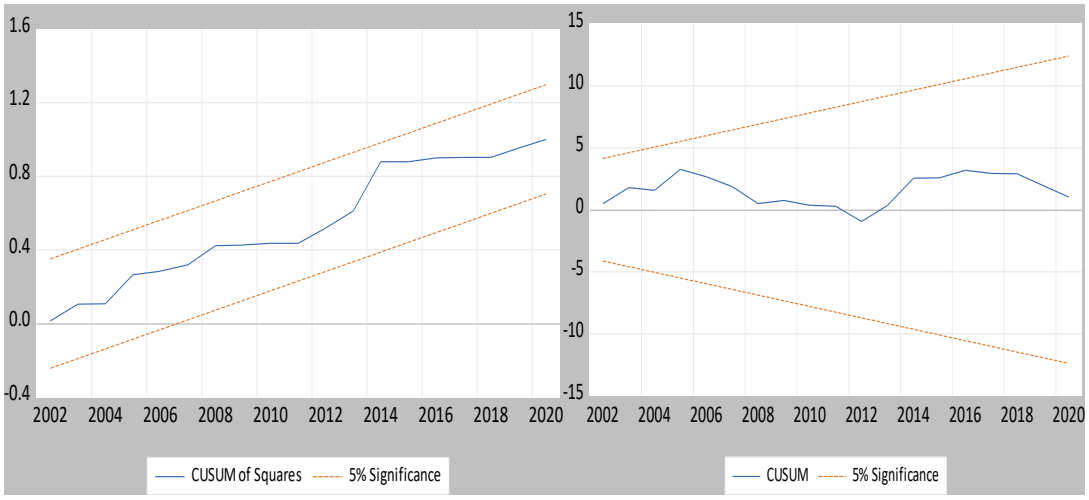
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.993740	Prob. F(8,19)	0.4715
Obs*R-squared	8.259684	Prob. Chi-Square(8)	0.4085
Scaled explained SS	4.196084	Prob. Chi-Square(8)	0.8390
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 03/24/23 Time: 20:57 Sample: 1993 2020 Included observations: 28			

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

خامسا: اختبار الاستقرارية

للتأكد من خلو بيانات الدراسة من أي تغيرات هيكلية وللتحقق من صحة النموذج للتنبؤ يجب الحكم على ثبات النموذج عن طريق الاختبار الرسومي لحركة بواقي النموذج ومربعات بواقي النموذج، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم 04-08: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

بما أن التمثيل البياني للنموذج المقدر في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود المثلى عند مستوى دلالة 0.05، نقبل بالاستقرار الهيكلي للنموذج.

المطلب الثالث: إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في تونس، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولا: إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم فحص إمكانية وجود أو عدم وجود تكامل مشترك وفق الفرض الآتي: **يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج**، يتم القيام بهذا الاختبار بالنسبة لنموذج **ARDL** من خلال الصيغة الآتية:

$$\begin{cases} F-statistic < F_{I(0)F-\text{Pesaran}} \implies \text{لايوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_0 \\ F_{I(0)F-\text{Pesaran}} < F-statistic < F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \quad \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ F-statistic > F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \implies \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_1 \end{cases}$$

الجدول الآتي يوضح لنا نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test):**

الجدول رقم **04 – 11** : نتائج اختبار الحدود **Bounds test**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.718041	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	28		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لإحصاءة **F-** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند أغلب مستويات المعنوية، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة في تونس.

ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير

الجدول الموالي يوضح نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين مؤشرات الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي في تونس للفترة 1990–2020:

الجدول رقم **04 – 12 :** نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PERGDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/24/23 Time: 21:05
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PERGDP(-1))	0.311670	0.128883	2.418249	0.0258
D(SOCTR)	0.246706	0.050883	4.848473	0.0001
D(RINV)	0.676290	0.096396	7.015768	0.0000
D(RINV(-1))	-0.311770	0.113338	-2.750788	0.0127
D(RINV(-2))	-0.127946	0.068518	-1.867351	0.0774
CointEq(-1)*	-0.621343	0.120738	-5.146218	0.0001

R-squared	0.879859	Mean dependent var	0.017205
Adjusted R-squared	0.852554	S.D. dependent var	0.071068
S.E. of regression	0.027289	Akaike info criterion	-4.177250
Sum squared resid	0.016383	Schwarz criterion	-3.891777
Log likelihood	64.48150	Hannan-Quinn criter.	-4.089978
Durbin-Watson stat	2.104299		

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

يوضح **الجدول رقم 12** ما يلي:

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث كلما ارتفعت بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.24%، وهو ما يتوافق

والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي أثبتت أن التسيير الجيد والعقلاني في للضمان الاجتماعي في تونس، ما أدى الى تحسين الإنتاجية عن طريق توفير الرعاية الصحية وضمان الدخل وتقديم الخدمات الاجتماعية، خاصة من قبل القطاع الخاص والذي يعتبر قطاعا مهما في السياحة العلاجية.

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للاستثمار الحقيقي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث كلما ارتفع الاستثمار الحقيقي بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.67%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد أن الاستثمار الحقيقي هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه بتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد في الإنتاج وتوفير فرص العمل، بما يساهم في زيادة الدخل وتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيد، ليس فقط في تونس باعتبارها دولة نامية ولكن أيضا في الدول المتقدمة على حد سواء.
- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة في تونس، ويرجع ذلك للمتغير العشوائي المعنوي إحصائيا، والذي قيمته (CointEq(-1)=-0.6213)، وهو يفسر مدى اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والاشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومحددات الضمان الاجتماعي في تونس.

ثالثا: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

الجدول الموالي يظهر نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي في تونس للفترة 1990-2020:

الجدول رقم **04 – 13 :** نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PERGDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/24/23 Time: 21:03
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.801370	0.855707	-3.273747	0.0040
PERGDP(-1)*	-0.621343	0.177747	-3.495666	0.0024
SOCTR(-1)	0.037668	0.037547	1.003244	0.3283
RINV(-1)	0.472301	0.125670	3.758266	0.0013
D(PERGDP(-1))	0.311670	0.159481	1.954277	0.0655
D(SOCTR)	0.246706	0.066829	3.691586	0.0015
D(RINV)	0.676290	0.117689	5.746418	0.0000
D(RINV(-1))	-0.311770	0.125977	-2.474816	0.0229
D(RINV(-2))	-0.127946	0.086349	-1.481733	0.1548

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SOCTR	0.060624	0.048655	1.246011	0.2279
RINV	0.760129	0.078294	9.708638	0.0000
C	-4.508574	0.896108	-5.031283	0.0001

EC = PERGDP - (0.0606*SOCTR + 0.7601*RINV - 4.5086)

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

يوضح **الجدول رقم 13** ما يلي:

- لا يوجد تأثير للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو بسبب ضعف الإصلاحات في تونس وبسبب المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها الشعب التونسي، والتي عرفت فيها مؤسسات الضمان الاجتماعي تدهورا كبيرا وتقلص احتياطاته المالية، بسبب النقص الكبير لعدد المشتركين والناتج عن البطالة المنتشرة من جراء انخفاض الطلب على اليد العاملة في سوق الشغل من جهة واتساع رقعة الاقتصاد الغير الرسمي والانسحاب التدريجي للدولة التونسية في دعم التوازنات المالية للصندوق من جهة أخرى

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للاستثمار الحقيقي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفع الاستثمار الحقيقي بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.76%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي تقر بأهمية الاستثمار الحقيقي باعتباره المحرك الرئيسي لعملية النمو، والذي يتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات. وفي حالة تونس أو العديد من البلدان النامية هناك ضرورة لاستكمال البنية التحية المادية والاجتماعية (رفع الإنفاق الحكومي)، بغية خلق علاقات ترابط ديناميكية مع الاستثمار الحقيقي وخلق فرص جديدة للعرض والطلب تؤدي إلى تشجيع استثمار في مجالات وأنشطة جديدة، تسمح بزيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الرابع: أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في المغرب

سيتم بناء نموذج قياسي يفسر لنا العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين محددات الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي في المغرب للفترة 1990-2020.

المطلب الأول: الاختبارات القبلية

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة لنموذج، استقرارية السلاسل ثم توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC).

أولا- بناء النموذج

تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ومن أجل تقليص حدة اختلاف تباين السلسلة (اللاتجانس)، يمكن أخذها بالشكل اللوغاريتمي، ويكتب نموذج الدراسة على الشكل الآتي:

$$\Delta perGDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta perGDP_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta SOCTR_{t-i} + \sum_{t=0}^{m} \beta_3 \Delta RINV_{t-i} + \alpha_1 perGDP_{t-1} + \alpha_2 SOCTR_{t-1} + \alpha_3 RINV_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

perGDP : لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (مؤشر النمو الاقتصادي)؛

SOCTR : لوغاريتم التحويلات الاجتماعية؛ **RINV** : لوغاريتم الاستثمار الحقيقي؛

p,q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛ $\beta_{0\text{-}3}$: معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

α_{1-3}: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

ثانيا: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

تكتسب خاصية الاستقرارية أهمية بالغة، حيث أن عدم توفرها في متغيرات الدراسة يؤدي إلى استنتاجات خاطئة، لذلك سنستخدم اختبار فليبس–بيرون PP لدراسة استقرارية متغيرات الدراسة المحددة، والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي، ويعتمد اختبار PP على اختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5%:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} |t-stat| < |t-tab| \\ Prob > 0{,}05 \end{cases} \Longrightarrow \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} |t-stat| > |t-tab| \\ Prob < 0{,}05 \end{cases} \Longrightarrow \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \end{cases}$$

☚ والجدول التالي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم **04 – 11** : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		PERGDP	SOCTR	RINV
With Constant	t-Statistic	-0.7488	-0.5530	-0.7425
	Prob.	*0.8190*	*0.8667*	*0.8207*
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6360	-2.0161	-1.3069
	Prob.	*0.7541*	*0.5693*	*0.8667*
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.3873	1.8568	2.4431
	Prob.	*0.9947*	*0.9824*	*0.9953*
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(PERGDP)	d(SOCTR)	d(RINV)
With Constant	t-Statistic	-4.6102	-5.3505	-3.8532
	Prob.	*0.0010*	*0.0001*	*0.0066*
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5298	-5.2433	-3.7086
	Prob.	*0.0060*	*0.0011*	*0.0378*
		***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0639	-4.9053	-3.2489
	Prob.	*0.0002*	*0.0000*	*0.0021*
		***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

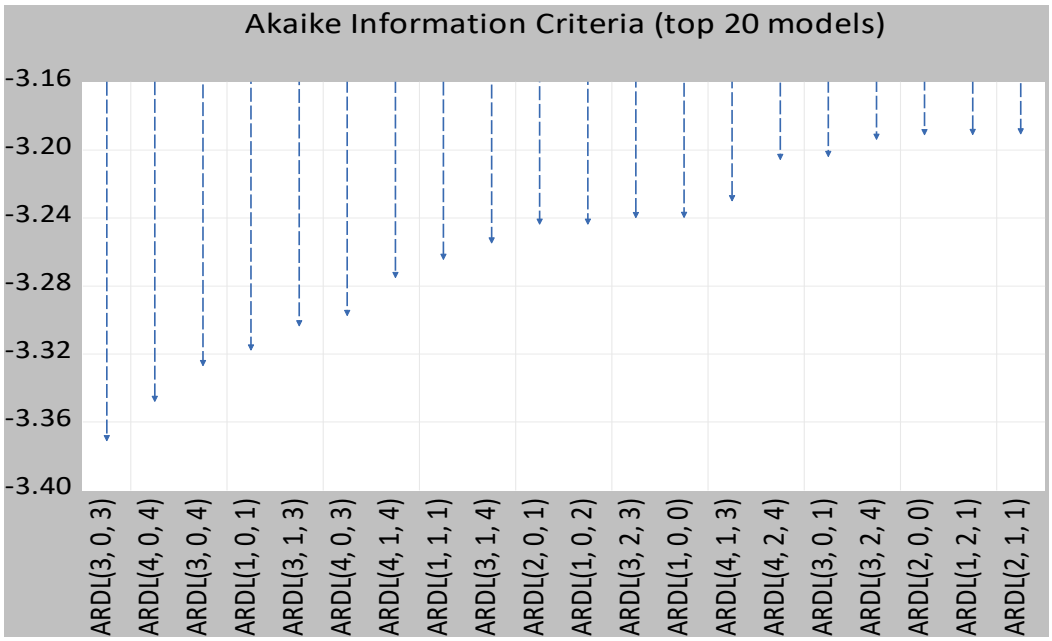
المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

- ومنه فكل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة **I(1)**،

ثالثا: إختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج

حسب الشكل 09؛ نجد أن مجموع النماذج التي يمكن اعتمادها عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (***Schwarz Information Criterion***)، نلاحظ أن النموذج (3,0,3) **يعتبر** الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (***Akaike Informatio Criterion***)، حيث أن المتغيرات perGDP, RINV مبطأة بثلاث درجات، في حين أن SOCTR ليست مبطأة، والموضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم **04 – 09 :** نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى



المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

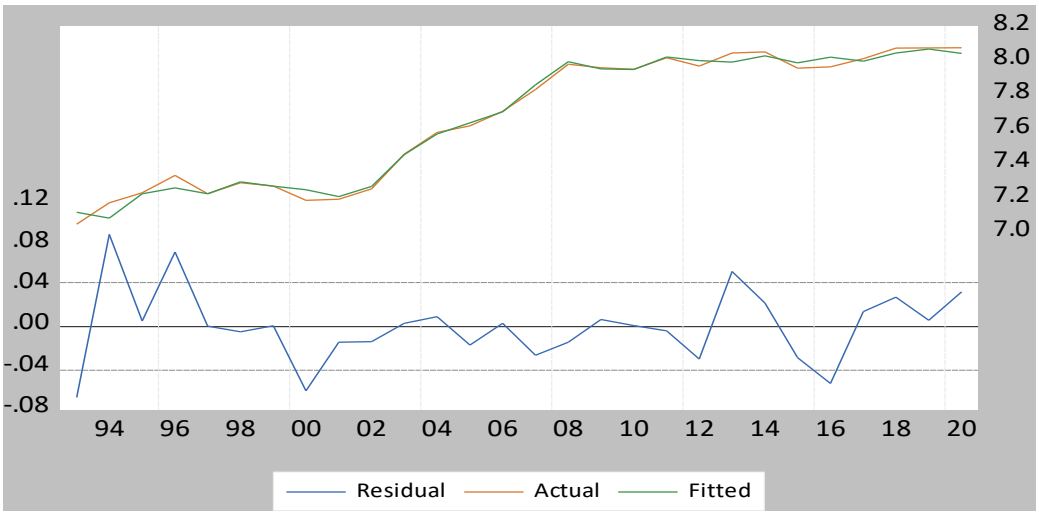
المطلب الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)

لاعتماد النموذج (3,0,3) **ARDL** في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، لا بد التأكد من صلاحية وجودة أداء هذا النموذج، وهذا باستخدام الاختبارات الآتية:

أولا: جودة النموذج

لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة لأجل اثبات جودة النموذج، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 04-10: تقارب القيم الحقيقية والمقدرة، والبواقي



المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

يوضح لنا الشكل أعلاه؛ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية، ما يؤكد ويشير إلى جودة النموذج، ما يؤكد ويعزز الثقة في إمكانية اعتماده لتفسير وتحليل النتائج بشكل دقيق وموثوق.

ثانيا: التوزيع الطبيعي للبواقي

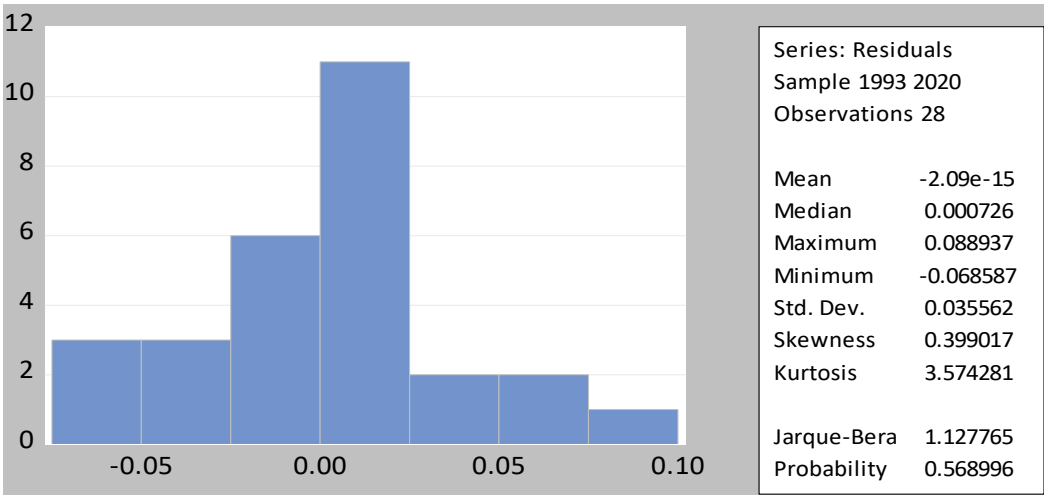
لكشف طبيعة توزيع البواقي سنختبر الفرضية التي تقول أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". يتم ذلك من خلال استقراء البيانات، حيث نلاحظ ما إذا كانت البواقي تتجمع حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، كما يمكننا استخدام إحصائية (***jarque-bera***) ومقارنتها بالقيمة الجدولية لـ (***Chi-Square***) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$.

وتكون صيغة فرضيات العدم والقبول على الشكل الآتي:

$$\begin{cases} jarque-bera > x^2_{0,05}(2) \Rightarrow H_0 : \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} \\ jarque-bera < x^2_{0,05}(2) \Rightarrow H_1 : \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

بناء على الشكل رقم 11 كانت نتيجة الاختبار غير معنوية (α>0.05). ما يدعم الفرضية أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث كانت قيمة **J-B=1.12** اقل من χ^2**=5.99**، مما يؤكد أن بواقي النموذج تتبع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم **04 – 11** : التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار (***LM***) بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. وتكون صياغة الفرضيات على الشكل الآتي:

$$\begin{cases} R-squard > x^2_{0,05}(2) \implies H_0 : \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ R-squard < x^2_{0,05}(2) \implies H_1 : \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

حسب LM test، فإن احتمال Prob chi-square أكبر من معدل 0.05 ومنه نقبل الفرض الصفري الذي ينص ويقر على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم **04 – 15 :** نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.560930	Prob. F(2,17)	0.5809
Obs*R-squared	1.733380	Prob. Chi-Square(2)	0.4203
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 03/24/23 Time: 23:25 Sample: 1993 2020 Included observations: 28 Presample missing value lagged residuals set to zero.			

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

رابعا: اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

من خلال مقارنة إحصائية (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار (***Breuch-Pagan-Godfrey***) بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. وتكون صيغة الافتراضات على الشكل الآتي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} R - squard > x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-stat} < 0,05 \end{cases} \Rightarrow \text{تباين البواقي غير متجانس} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} R - squard < x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-statistic} > 0,05 \end{cases} \Rightarrow \text{تباين البواقي متجانس} \end{cases}$$

حسب الاختبار فإن احتمال Prob F أكبر من نسبة 0.05 ما يعني أن إحصاءة F ليست معنوية، ومنه نقبل الفرض الصفري الذي ينص على تجانس وثبات التباين، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم **04 – 16 :** نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.332826	Prob. F(8,19)	0.2868
Obs*R-squared	10.06496	Prob. Chi-Square(8)	0.2605
Scaled explained SS	5.965259	Prob. Chi-Square(8)	0.6511

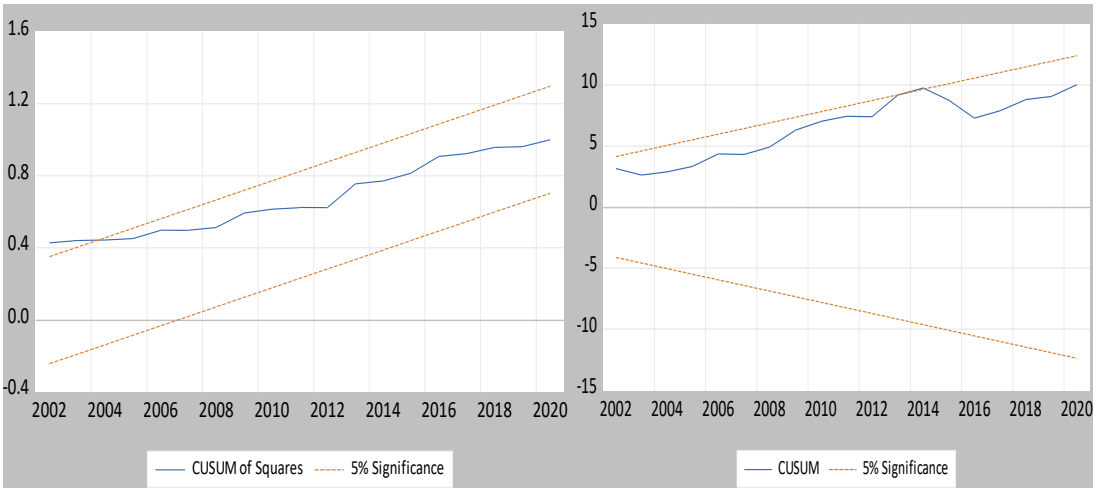
Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/24/23 Time: 23:25
Sample: 1993 2020
Included observations: 28

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

خامسا: اختبار الاستقرارية

للتأكد من خلو بيانات الدراسة من أي تغيرات هيكلية وللتحقق من صحة النموذج للتنبؤ يجب الحكم على ثبات النموذج عن طريق الاختبار الرسومي لحركة بواقي النموذج ومربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 04-12: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

بما أن التمثيل البياني للنموذج المقدر في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود المثلى عند مستوى دلالة 0.05، نقبل بالاستقرار الهيكلي للنموذج.

المطلب الثالث: إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في المغرب، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولا: إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم فحص إمكانية وجود أو عدم وجود تكامل مشترك وفق الفرض الآتي: **يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج**، يتم القيام بهذا الاختبار بالنسبة لنموذج **ARDL** من خلال الصيغة الآتية:

$$\begin{cases} F-statistic < F_{I(0)F-\text{Pesaran}} \Rightarrow \text{لايوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_0 \\ F_{I(0)F-\text{Pesaran}} < F-statistic < F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \quad \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ F-statistic > F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \Rightarrow \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_1 \end{cases}$$

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test):**

الجدول رقم **04 – 17** : نتائج اختبار الحدود **Bounds test**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.888417	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	28		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لإحصاءة **F-** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند أغلب مستويات المعنوية، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة في المغرب.

ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير

الجدول الموالي يوضح نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين مؤشرات الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي في المغرب للفترة 1990-2020:

الجدول رقم **04 – 18 :** نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PERGDP)
Selected Model: ARDL(3, 0, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/24/23 Time: 23:24
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PERGDP(-1))	0.326955	0.232675	1.405199	0.1761
D(PERGDP(-2))	0.448263	0.195405	2.294023	0.0334
D(RINV)	0.732294	0.082582	8.867457	0.0000
D(RINV(-1))	-0.224597	0.180874	-1.241735	0.2294
D(RINV(-2))	-0.336587	0.156919	-2.144972	0.0451
CointEq(-1)*	-0.803943	0.230228	-3.491937	0.0024

R-squared	0.788934	Mean dependent var	0.033471
Adjusted R-squared	0.740964	S.D. dependent var	0.077406
S.E. of regression	0.039396	Akaike info criterion	-3.442878
Sum squared resid	0.034146	Schwarz criterion	-3.157406
Log likelihood	54.20030	Hannan-Quinn criter.	-3.355607
Durbin-Watson stat	2.032852		

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

يوضح **الجدول رقم 18** ما يلي:

- لا يوجد تأثير للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على أن آثار التحويلات الاجتماعية لا تظهر في الآجال

القصيرة بسبب ضعف هذه التحويلات بسبب ضعف هذه التحويلات، التي لا تستوعب النفقات الاجتماعية المتزايدة، في مجالات حاسمة من السياسات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة، والتي لن يظهر أثرها على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للاستثمار الحقيقي على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع الاستثمار الحقيقي بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.78%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي خلصت إلى أن التوسع في الاستثمار الحقيقي على المدى القصير وتحقيق معدلات النمو مستهدفة هي علاقة مترابطة بشكل كبير، وليست منفصلة. وعلى الوجه الخصوص، فإن الاستثمار الحقيقي يؤثر على النمو بصفة مباشرة، وذلك بتحسين شروط العرض في البنية التحتية. وبالتالي يوسع قاعدة رأس المال للاقتصاد وخلق فرص عمل منتجة، خاصة وأن الاقتصاد المغربي مشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة في المغرب، ويرجع ذلك للمتغير العشوائي المعنوي إحصائيا، والذي قيمته (CointEq(-1)=-0.8039)، وهو يفسر مدى اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والاشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومحددات الضمان الاجتماعي في المغرب.

ثالثا: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

الجدول الموالي يظهر نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي في المغرب للفترة 1990-2020:

الجدول رقم **04 – 19 :** نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PERGDP)
Selected Model: ARDL(3, 0, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/24/23 Time: 23:24
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.757678	1.358955	-2.765124	0.0123
PERGDP(-1)*	-0.803943	0.253868	-3.166769	0.0051
SOCTR**	-0.076289	0.058220	-1.310366	0.2057
RINV(-1)	0.630211	0.201219	3.131969	0.0055
D(PERGDP(-1))	0.326955	0.254201	1.286206	0.2138
D(PERGDP(-2))	0.448263	0.211551	2.118935	0.0475
D(RINV)	0.732294	0.125572	5.831686	0.0000
D(RINV(-1))	-0.224597	0.197153	-1.139202	0.2688
D(RINV(-2))	-0.336587	0.173388	-1.941230	0.0672

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SOCTR	-0.094893	0.070749	-1.341269	0.1956
RINV	0.783900	0.102690	7.633629	0.0000
C	-4.674062	1.152285	-4.056341	0.0007

EC = PERGDP - (-0.0949*SOCTR + 0.7839*RINV - 4.6741)

المصدر : مخرجات ***EViews*** 12

يوضح **الجدول رقم 19** ما يلي:

- لا يوجد تأثير للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو بسبب ضعف الإصلاحات في المغرب وبسبب المشاكل الاجتماعية التي حالت دون الرفع من قيمة التحويلات النقدية، كنوع من المساعدة للتأمين الاجتماعي على الصحة أو إعانات البطالة، والمعاشات التقاعدية، وما إلى ذلك من أنظمة الحماية الاجتماعية. والذي ساهم في حدوث المزيد من التدهور في ظرف المعيشة للأفراد المنتمين للفئات الأشد حرمانا والفئات المهمشة.

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للاستثمار الحقيقي على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع الاستثمار الحقيقي بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.78%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي أثبتت أن زيادة الاستثمارات الحقيقية من شأنها أن تعزز زيادة الطلب الكلي على المدى القصير وإرساء الأسس اللازمة لرفع مستويات النمو مستقبلا، وذلك من خلال زيادة الإنتاجية. وللإنفاق العام دور مهم في هذا الصدد من خلال توفي البنية التحتية اللازمة (مثل الطاقة ووسائل النقل والاتصالات) والمساعدة في بناء رأس المال البشري (مثل الاستثمار في التعليم والصحة)، والتي من شأنها أن تشجع الاستثمار الحقيقي وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المغربي.

خلاصة

بين التحليل الإحصائي في الأجل القصير عدم وجود تأثير للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي، بسبب ضعفها في كل من (الجزائر والمغرب)، والتي لا تستوعب متطلبات الإنفاق المتزايدة، في مجالات حاسمة من السياسات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والتأمين على البطالة. على النقيض من ذلك بينت الدراسة في تونس وجود تأثير موجب ومعنوي إحصائيا للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث كلما ارتفعت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% ارتفع معها النمو الاقتصادي بنسبة 0.24%.

أما التحليل الإحصائي في الأجل الطويل فقد بينت الدراسة في الجزائر وجود تأثير موجب ومعنوي إحصائيا للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفعت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% ارتفع معها النمو الاقتصادي بنسبة 0.33%، على النقيض من ذلك بينت الدراسة في كل من تونس والمغرب عدم يوجد تأثير للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، الأمر الذي يعود إلى قلة وضعف الموارد المالية للدولتين، والتي حالت دون الرفع من قيمة التحويلات النقدية، كنوع من المساعدة للتأمين الاجتماعي على الصحة أو إعانات البطالة، والمعاشات التقاعدية، وما إلى ذلك من أنظمة الحماية الاجتماعية. والذي ساهم في حدوث المزيد من المشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها الجارتين.



الخاتمة:

يعتبر نظام الحماية الاجتماعية في الجزائر من النماذج الأكثر تقدما وحماية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فتؤكد الدراسة الحالية أن الجزائر تتمتع بوضع أفضل مقارنة مع البلدان محل المقارنة الأخرى في الدراسة، حيث تغطي منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر 80% من السكان، ويرتكز نظام الحماية الاجتماعية في الجزائر على مجموعة من النماذج المختلطة قائمة على الاشتراكات الأجراء وأخرى قائمة على المساعدات المالية التي تقدمها الدولة، بالإضافة إلى بعض الخدمات الظرفية.

حيث تم تصميم أنظمة الحماية الاجتماعية في الجزائر استجابة لجملة من الأخطار التي قد يواجهها الأفراد والأسر خلال حياتهم. حيث تقدم هذه الأنظمة مجموعة من الأدوات التي تساهم في تعزيز مرونة المجتمعات في مواجهة الأزمات والأحداث الطارئة. على غرار دور الذي لعبته في مواجهة العواقب السلبية لبرامج التصحيح والتكيف الهيكلي التي مرت بها الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الماضي، والصدمة الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات مع نهاية سنة 2014، والتي أظهرت مدى أهمية حصول جميع السكان على الحماية الاجتماعية الكافية والشاملة في تحقيق تنمية اجتماعية متوافقة مع متطلبات النمو الاقتصادي المحققة خلال فترة الدراسة.

ومع الاعتراف الواسع بالحاجة إلى الحماية الاجتماعية، ثمة اعتراف متزايد في الجزائر والدول محل المقارنة بأن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تمس كافة أطياف المجتمع، يستلزم توزيع عوائد النمو الاقتصادي بطريقة عادلة ومتوازنة، وأنه لا غنى عن توفير حماية الاجتماعية اللازمة للفئات المحرومة والمعوزة. ويحتل تعزيز الحماية الاجتماعية صلب هذا الاعتراف من خلال تطوير التدخلات للمساهمة في تعزيز أمن الدخل، ونتائج التعليم والصحة، تماماً كما فعلت بلدان أخرى في العالم.

الخاتمة:

أولا-نتائج الدراسة

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة، تم تقدير نموذج قياسي يفسر طبيعة العلاقة بين نظم الضمان الاجتماعي في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، وانطلاقا من التحليل الوصفي لتطور كل من الضمان الاجتماعي ومؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر، ومقارنته مع التحليل الوصفي لكل من تونس والمغرب باعتبارهما لهما نفس آليات السياسة الاجتماعية. وبناء على ذلك يمكن عرض النتائج النظرية والتطبيقية، كما يلي:

❖ النتائج النظرية

بعد تحليل تطور الضمان الاجتماعي ومكوناته، التنمية المستدامة، والسياسة الاجتماعية في الجزائر وتونس والمغرب، توصلنا للنتائج النظرية التالية:

- يعتبر توفير الضمان الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع يعتبر حقا أساسيا من حقوق الانسان وشرطا ضروريا في الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، لا سيما الحق في مستوى معيشي لائق، الذي يتضمن الحق في الغذاء والسكن الملائمين. إذ يلزم القانون الدولي الحكومات والدول بتوفير الضمان الاجتماعي. وكذا ضمان الحصول على الخدمات الاجتماعية الجيدة والضرورية لحقوق الإنسان، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والماء، والصرف الصحي؛
- يقوم الضمان الاجتماعي على فكرة تمتع الأشخاص بحقوقهم في جميع مراحل الحياة، بغض النظر عن ظروفهم، ويشمل شبكة من البرامج الحكومية التي توفر دعما في أوضاع مختلفة قد تؤثر على قدرة الشخص على كسب دخل كاف، مثل المرض والإعاقة والشيخوخة والبطالة وتربية الأطفال؛
- يعد النموذجين السعودي والماليزي أهم النماذج في الدول العربية والإسلامية التي تسعى وبامتياز في توفير التكافل والعدالة الاجتماعية لأغلب فئات المجتمع، عبر منظومة الضمان الاجتماعي،

إضافة إلى آلية التكافل الإسلامي الناجحة وبامتياز في دولة ماليزيا، والتي ساهمت بشكل كبير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة؛

- يعتبر النموذج الفرنسي التعاوني في مجال الضمان الاجتماعي من أفضل النماذج على مستوى العالم، أين تتبع الدولة الفرنسية هيكلا متكاملا يهدف لتحقيق الاقتصاد التعاوني والتضامني لمختلف فئات المجتمع؛
- يعد تحقيق الأمن الاجتماعي هدفا من أهداف التنمية المستدامة. لذا سعت الجزائر جاهدة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر العديد من البرامج التنموية، خاصة منذ الألفية الجديدة والتي هدفها دعم عجلة التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وخاصة البعد الاجتماعي، الذي يعتبر أهم تحدي للمجتمعات عالميا، وللجزائر خصوصا، من أجل توفير الحماية الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع؛
- تمتاز السياسة الاجتماعية في كل من الجزائر، تونس والمغرب بنفس التوجه فيما يتعلق بطريقة الدعم مع تفوق النموذج المغربي في تطبيق التعاضديات والتعاونيات؛
- تقدم الدول الثلاث دعما لبعض السلع (وخاصة الوقود والغذاء). على الرغم من أن هذا الدعم يصل الى فئات سكانية واسعة إلا أنه لا يغطي الفئات الأكثر ضعفا بشكل كاف، إذ يعتبر غير فعال من حيث التكلفة؛
- معدلات النمو في الجزائر وتونس والمغرب لا تزال دون المستوى الذي يسمح بتقليص معدلات البطالة، لأن السياسات الاجتماعية في هذه الدول تعتمد في الأساس التوجه السياسي أكثر منه التوجه الاقتصادي، وهو ما نلاحظه في باقي القطاعات الاجتماعية على غرار قطاع الصحة والسكن الذي لا تزال فيه الدول تعاني ودون مستوى الدول المتقدمة، وخاصة قطاع السكن في الجزائر الذي لا زال يعاني ويتخبط.

❖ **النتائج التطبيقية**

كانت فترة الدراسة (31 مشاهدة)، قمنا باستخدام نموذج الفجواء المبطئة **ARDL** لقياس أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 1990-2020، وكانت نتائج الدراسة التطبيقية كما يلي:

- انطلاقا من الدراسات السابقة وجدنا أن التحويلات الاجتماعية يعتبر مؤشرا هاما للتعبير عن الضمان الاجتماعي، إضافة للاستثمار الحقيقي الذي يعتبر محزا هاما للنمو الاقتصادي، والذي تم قياسه بنصيب لفرد من الناتج الداخلي الخام باعتباره مؤشرا هاما للنمو والتنمية الاقتصادية ككل، ويعبر أكثر عن تحسن القدرة المعيشية للأفراد؛
- حسب التحليل الاحصائي وبناء على النموذج القياسي وجدنا أن الضمان الاجتماعي في كل من الجزائر والمغرب لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وهذا لعديد الأسباب أهمها التعداد السكاني في البلديين، والتي لم تسمح للسياسات الاجتماعية بتحقيق الأهداف المرجوة في الآجال القصيرة؛
- وجود تأثير موجب للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في تونس، مما يؤكد على أهمية قطاع الضمان الاجتماعي في دعم النمو والتنمية رغم ضعف التأثير؛
- عدم وجود تأثير للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في كل من تونس والمغرب، وهذا بسبب ضعف الاعتمادات المالية الموجهة لهذا القطاع في تونس، وعدم قدرة الحكومة المغربية على تنفيذ برامجها التنموية التي تعتبر رائدة فيها مقارنة بالجزائر وتونس، بسبب غياب الرشادة في تسيير الاعتمادات المالية؛
- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، وهذا بسبب حرص الحكومة على دفع عجلة التنمية الاجتماعية، رغم ضعف

النتائج المحققة والتي لا زالت دون الأهداف المرجوة، وهذا بسبب اهمال تتبع قنوات صرف المساعدات الاجتماعية، سواء المباشرة أو غير المباشرة عبر الاشتراكات في صناديق الضمان الاجتماعي والتي يتم توجيها بشكل غير عادل مقارنة بالاشتراكات السنوية.

ثانيا-نتائج إختبار الفرضيات

استناد للنتائج النظرية والتطبيقية يمكن التحقق من فرضيات الدراسة، والتي جاءت كما يلي:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** التضامن، والضمان الاجتماعي يؤدي الى تحقيق العدل الاجتماعي وحماية حق المجتمع في الجزائر، وهذا وفق برامج وآليات وشروط محددة؛

برامج الحماية الاجتماعية تشكل جملة من المؤسسات التي تأسست على الصعيدين المحلي والوطني، مكلفة بتقديم خدمات الضمان الاجتماعي الأساسية، تهدف هذه البرامج إلى تخفيف حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وضمان الحد الأدنى من الخدمات التي تضمن الرعاية الصحية الأساسية وتوفير الدخل الأساسي لجميع المحتاجين على مدى الطويل، وبالتالي التوزيع العادل للدخل الوطني. ما يؤكد لنا؛ **صحة الفرضية الأولى.**

- **بالنسبة للفرضية الثانية:** سعت الجزائر وتحديا منها، إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتوافقة مع الأهداف التنموية الدولية 17، والمقرة من الأمم المتحدة؛

مع بداية الألفية الجديدة تحسنت أسعار النفط، ومعها تبنت الجزائر عديد البرامج التنموية الداعمة لشتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ومع سنة 2015 أقرت الأمم المتحدة الأهداف 17 العامة للتنمية المستدامة، أصبح من الضروري على الجزائر السعي لتحقيق هذه الأهداف وفق سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة، وهو ما نجحت فيه في بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لكن دون المستوى المطلوب مقارنة بالاعتمادات المرصدة. ما يؤكد لنا؛ **صحة الفرضية الثانية.**

- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** رغم الإصلاحات المالية والهيكلية في المنظومات الاجتماعية في الدول المغاربية، إلا أن هناك ضعف في النتائج المحققة والمسطرة؛

بعد تقييم الأداء الاجتماعي لبلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، والسياسات التي طبقتها الحكومات. تبين أن معدلات البطالة لازالت مرتفعة خاصة في تونس والمغرب، في ظل عدم توفر الفرص البديلة للعمل، إضافة ضعف الأنظمة الصحية بسبب التوزيع غير العادل، إضافة لضعف المنظومة التربوية في الدول الثلاثة رغم الاعتمادات السياسات المنجزة في هذا القطاع وخاصة في الجزائر، ما يؤكد لنا؛ **صحة الفرضية الثالثة.**

- **بالنسبة للفرضية الرابعة:** توجد استجابة إيجابية لكنها ضعيفة في معدلات النمو الاقتصادي للتحويلات الاجتماعية في الجزائر، وتونس والمغرب خلال فترة الدراسة؛

بناء على الدراسة القياسية فإن النمو الاقتصادي استجاب للتغيرات الحاصلة في التحويلات الاجتماعية في كل من تونس والجزائر، وانعدام الاستجابة في النموذج المغربي، لكن؛ الاستجابة ضعيفة جدا لا تتلاءم والبرامج والسياسات المنتهجة في الجزائر، وكذا المغرب التي تعتبر دولة عربية رائدة في مجال الضمان الاجتماعي، ما يؤكد لنا؛ **صحة الفرضية الرابعة.**

ثالثا: الاقتراحات

بعد دراسة وتحليل أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

- لا بد على الدولة أن ترسم ضمن خطة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خطة أخرى لتنمية الضمان الاجتماعي جنبا إلى جنب، والتي تبقى مرهونة بالحالة الاقتصادية والديموغرافية والسياسية للبلد؛

- ضرورة إنشاء حاضنات المشاريع الاجتماعية والتضامنية داخل الجامعات والمختبرات العمومية ومراكز الدراسات الخاصة والجمعيات ذات النشاطات البحثية بهدف تمكين الباحثين من تجميع طاقاتهم وتطوير مشاريع ذات مردودية واستدامة؛
- فتح منافذ مالية جديدة لدعم الصناديق، عن طريق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، وزيادة الضرائب الموجهة لفائدة قطاع الضمان الاجتماعي؛
- مواصلة عصرنة إدارة الضمان الاجتماعي وربطها بمختلف التطورات الدولية، مع تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقريب الإدارة من المواطن وتكيفها مع متطلباته، ونزع كل العراقيل والحواجز التي من شأنها أن تسبب في تهربه.

رابعا: آفاق الدراسة

رغم جهودنا في تسليط الضوء على أهم جوانب الدراسة، إلا أنها جزء بسيط ويسير لا يخلو من النقائص، ما يفتح أمامنا آفاقا لإشكاليات وبحوث أخرى، نذكر منها:

- **دراسة قياسية لمحددات الضمان الاجتماعي في الجزائر؛**
- **أثر الدعم الاجتماعي على مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر؛**
- **دور اشتراكات صناديق التضامن في محاربة الفقر –دراسة إحصائية–؛**

مقدمة

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتـب:

1. إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير –دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها–**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2001.
2. أبو النصر مدحت، ياسين مدحت محمد، **التنمية المستدامة – مفهومها – أبعادها – مؤشراتها**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، **2014**.
3. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، ط1، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، مصر، 2014.
4. أحمد ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي –دراسة حالة مصر–**، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2003.
5. جمال زكي، **مشكلات المسؤولية المدينة**، الجزء1، مطبعة الجامعة، القاهرة، 1978.
6. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر– النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
7. خالد السيد موسى، **شرح نظام التأمينات الاجتماعية السعودي الجديد ولائحته التنفيذية**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، 2014.
8. ساجد أحميد عبل الركابي، **التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ**، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018.
9. طلعت مصطفى السروجي وآخرون، **التنمية الإجتماعية –المثال والواقع–**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2001.

10. عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان، بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014.

11. علي حاتم القريشي، **اقتصاديات التنمية**، ط1، مطبعة حوض الفرات، النجف، العراق، 2017.

12. فلاح جمال معروف العزاوي، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

13. محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، **التنمية الإقتصادية –المفاهيم والخصائص، النظريات الإستراتيجيات، المشكلات–**، مطبعة البحيرة، مصر، 2008.

II- الرسائل والأطروحات:

1. أمينة عروس، **أثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2020–2021.

2. بصيلة نجيب، **السياسات الاجتماعية في الجزائر وتأثيرها على الأمن المجتمعي في الفترة 2011–2016**. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2020–2021.

3. بن عزوز حاشي، **سياسة الضمان الاجتماعي في الجزائر بين تحديات تحقيق التوازن المالي للصناديق وتكريس العدالة الاجتماعية مقارنة بفرنسا (1983–2018)**، أطروحة دكتوراه، تخصص سياسات مقارنة، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019–2020.

4. خزاز راضية اسمهان، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية –دراسة حالة البرازيل–فرنسا–المغرب، مع سبل تحقيقها في الجزائر،**

أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2021-2022.

5. خليل مولاي، **الاتجاه نحو تعميم استخدام الإدارة الالكترونية لتحسين جودة الخدمة العمومية -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2019-2020.

6. زكريا جرفي، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل-دراسة تحليلية قياسية للفترة 2018/2000-** أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019-2020.

7. زينب زميت، **أثر التمويل التضخمي على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة إحصائية تحليلية 2019/1962-**، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2020-2021.

8. سعاد خطوف، **راس المال البشري وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة قياسية تحليلية للفترة 2018/1980-**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2020-2021.

9. سميرة كرمين، **السياسات العمومية والانفاق العمومي في الجزائر**. أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد عمومي ومؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، 2021.

10.صليحة نانوش، **التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في المكسيك: البحث في أسباب استمرار التفاوت**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021-2022.

11.عياش درار، **تفعيل نظام التأمين الاجتماعي وإمكانية تكييفه مع متطلبات الشريعة الاسلامية،** أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2011-2012.

12.فاطمة الوالي، **قياس متعدد الابعاد للفقر في الجزائر: الإقتصاد غير رسمي**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

13. قدور مدقن، **دور المنظمات الدولية في عملية رسم السياسات الاجتماعية بالدول المغاربية -دراسة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر نموذجا-**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014.

14. كريمة بن سعدة، **تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر -دراسة حالة CNAS وكالة تلمسان-**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

15.ليليا تنطاست، **أليات تحسين كفاءة نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التجارب الدولية- دراسة استشرافية-**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019-2020.

16.محمد العباسي، **برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير -دراسة ولاية اليزي 2019/2001-**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019-2020.

17.مراد دراوسي، **دور نفقات الدولة للتجهيز في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –دراسة البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية البليدة خلال الفترة 2001/2019–**، أطروحة دكتوراه، تخصص المالية العامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2021–2022.

18.مريم زغلامي، **الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار**، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2020.

19.منى منصوري، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2019–2020.

20.نوال أقاسم، **إصلاح نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصادية الكلية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010–2011.

21.نور الدين بالقليل، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية على التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولاية المسيلة وباتنة–**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018–2019.

22.نورالدين بربار، **التحولات الراهنة وإشكالية التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2015–2016.

III- المجلات والدوريات:

1. أحمد عزوز، ضيف أحمد، **أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها**، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 22، جامعة البويرة، الجزائر، 2017.
2. أسماء بوحوش، فاتح صيد. **أثر الدعم الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 2000–2020.** مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة أدرار، الجزائر، 2022.
3. أمحمد بن عدة، محمد لكحل، **مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020–2030**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2022.
4. أمينة ليلى يماني، **دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن في الجزائر**. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021.
5. إيناس عبد الله أبو حميرة، **الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان –النطاق والصعوبات–**، مجلة البحوث القانونية، جامعة مصراته، ليبيا، العدد 11، 2020.
6. بن حاج جيلالي، فتيحة مغراوة، **التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة البليدة، البليدة، الجزائر، 2017.
7. توفيق غفصي، **دور الابتكارات في عصرنة منظومة التأمينات الاجتماعية في الجزائر –دراسة حالة بطاقة الشفاء**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023.
8. الحاج عراية، محمد زرقون، **عصرنة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر: تجربة بطاقة الشفاء**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014.

المراجع:

9. التيجاني بالرقي، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة م ص م للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 13، 2013، جامعة سطيف، الجزائر.

10. حافظ العموري، **مسارات إصلاح الضمان الاجتماعي في تونس**، المجلة التونسية للقانون الاجتماعي، تونس، 2017.

11. حجيلة رحالي، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)**، مجلة المعارف، العدد 17، جامعة البويرة، الجزائر، 2014.

12. حميد قرومي، نجية ضحاك، **الضمان الإجتماعي في الجزائر-دراسة حالة CASNOS لولاية البويرة-**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 08، عدد 13، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015.

13. زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، 2019.

14. زهر غراف، لخضر بن سعيد، **تجربة ماليزيا في التكافل الإسلامي وفرصة الاستفادة منها في المعاملات المالية الجزائرية**، مجلة السياسات الاقتصادية، المجلد 05، عدد 03، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.

15. سليمة بلخيري، وآخرون، **المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية.** دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 04، جامعة الجلفة، 2018.

16. سميرة كرمين، **تقييم فعالية نتائج السياسة الصحية في الجزائر -دراسة تحليلية-.** مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجلفة، 2021.

17. الشريف عبودة الشريف، **أثر جماعات الضغط على نظم الضمان الاجتماعي**، مجلة الرسالة، المركز العربي للتأمينات الاجتماعية، العدد 01، السودان، 2012، ص 158.

18. صابر بن معتوق، **قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 01، جامعة بومرداس، الجزائر، 2021.

19. جليط الطاهر، **نمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 08، العدد 26، جامعة الجلفة، 2017.

20. طيب لحيلح، محمد جصاص، **الفقر... التعريف ومحاولات القياس**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 04، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.

21. عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2017.

22. عبد الحفيظ يحياوي، **البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر، دراسة للفترة 2000- 2017**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.

23. عبد الرحيم تشيبي، سمير بطاهر، **حجم الحكومة والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية اقتصادية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 01، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، 2010.

24. عبد الكريم البشير، وهيبة سراج، **تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الإقتصادي والفقر في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 9، العدد 11، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.

25. عبد الله قادية، **تنظيم الضمان الاجتماعي في دول المغرب العربي: مقارنة بين الجزائر والمغرب،** مجلة المعيار، مجلد 23، عدد 47، جامعة الأمير عبد القادر–قسنطينة، الجزائر، 2019.

26. عثمان توات، بلال مسرحد، **تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية،** المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، المجلد 14، العدد 2، جامعة وهران 2، الجزائر، 2020.

27. العربي باي يزيد، **دور الوكالة الوطنية للتعمير في تعزيز التنمية الاقتصادية للعقار الحضري.** مجلة التعمير والبناء، المجلد 01، العدد 01، جامعة تيارت، 2017.

28. العربي حجام، سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر –قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات–،** مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2019.

29. علي مكيد، سومية فرقاني. **العلاقة بين الإنفاق الحكومي الصحي والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2014/2000**–. مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 04، العدد 02، جامعة المدية، الجزائر، 2017.

30. فاطمة الزهراء زروقي، **دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010–2020.** مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022.

31. فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، **الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010–2020.** مجلة آفاق للدراسات والبحوث، المجلد 05، العدد 01، المركز الجامعي اليزي، الجزائر، 2022.

32. فريد بختي، رضا بهياني، **مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته،** مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 2، جامعة جيجل، الجزائر، 2018.

المراجع:

33. كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 04، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.

34. كمال سي محمد، إكرام بن هدى، **تأثير الدعم الحكومي عمى الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2021.

35. لخضر رابحي وعبد المجيد بن يكن: **الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.

36. محمد، حتحاتي، **ترقية التشغيل في الجزائر**. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017.

37. محمد حسن عودة، **دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفتاح الإقتصادي والنمو الإقتصادي ومدى مساهمته في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للعراق (1997- 2012)**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 37، جامعة الكوفة، العراق، 2016.

38. محمد سلمان حسن الرفاعي، **الحكم الراشد في الأردن: الواقع والتطلعات**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 39، العدد 3، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2019.

39. محمد يحياوي، أحمد لهبيبات، **أثر إصلاح نظام الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 2021/1990-**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2023.

40. مصطفى بوعقل، **أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر -دراسة قياسية 2006-2022**. مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 01، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، 2022.

41. منال جابر مرسي محمد، **أثر الدين الخارجي على النمو الإقتصادي في مصر –دراسة قياسية**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد9، العدد 8، جامعة بني سويف، القاهرة، مصر، 2020.

42. نجاة بن ديدة، محمد حسين بشيخ، **بطاقة الشفاء بين العصرنة وحماية المؤمن له**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023.

43. نور الدين بربار، **إصلاحات الضمان الإجتماعي في الجزائر وأثرها على توازناته المالية**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، عدد 01، جامعة تيارت، الجزائر، 2019.

44. هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 05، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020.

45. هدى مجدي السيد، **التأمينات الاجتماعية ومستوي المعيشة في مصر**، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 450، 1998.

46. هندة قديد، **المنظومة القانونية والبرامجية للمنظومة التربوية الجزائرية من سنة 1962 إلى 2013.** مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 01، العدد 02، جامعة الجزائر 02، 2015.

IV- الملتقيات والندوات:

1. حميد بوزيدة، **مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر.** الملتقى الدولي حول: مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، البحرين، **2010.**

2. سليمة طبايبية، ساسية عناني، **آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001-2014**، الملتقى الدولي حو: تقييم وتحليل آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2013.

3. الطيب سماتي، **الإطار القانون للتأمينات الاجتماعية في التشريع الجزائري ومشاكله العملية**، ندوة حول مؤسسات التأمين، جامعة سطيف 01، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2011.

4. عبد الحميد قومي، حمزة عايب، **سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**. الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر **2011**.

5. مبارك بوعشة، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**، الملتقى الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2013.

6. محمد الشايب، لحسن هدار، **تقييم قطاع الإتصالات وتكنولوجيا الإعلام في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001– 2014، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11 و12 مراس 2013.

7. محمد بوهزة، براج صباح، **أثر برامج الإستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري**، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2013.

8. محمد يعقوبي، وليد لطرش، **تقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر وأهدافها الإنمائية للألفية من خلال ربطها بمؤشرات التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات

الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28-29 أكتوبر 2014.

V- التقارير:

1. بنك المغرب، **التقرير السنوي لسنة 2020**، المغرب، 2021.

2. التقرير العالمي لرصد التعلم: **التعليم من أجل البشر والكوكب _بناء مستقبل مستدام للجميع_**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعلم والثقافة (اليونسكو)، باريس، فرنسا، 2016.

3. الجمعية العامة للأمم المتحدة: **إعلان الحق في التنمية**، القرار رقم 128/41، المؤرخ في 04 ديسمبر 1986.

4. الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018.** نشرة2021.

5. سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، **التنمية المستدامة في الوطن العربي... بين الواقع والمأمول**، مركز الإنتاج الإعلامي، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي/ جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، الإصدار 11، 1427هـ (2008/2007م).

6. علم الدين بنقا، **تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960- 2017)**، جسر التنمية (سلسلة دورية)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 144، 2018.

7. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، الندوة العامة العادية 23، السداسي الأول، 2003، الجزائر.

8. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، **قياس الفقر في البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي**، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، تركيا، 2015.

9. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، **المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، مركز أنقرة، تركيا، 2010

10. مصالح الوزير الأول، **بيان اجتماع الوزراء –برنامج التنمية الخماسي 2014/2010**–، المنعقد في 24 ماي 2010، الجزائر.

11. مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010.

12. مكتب العمل الدولي، التقرير السادس لمؤتمر العمل الدولي، **الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة**، الدورة 100، جنيف، سويسرا.

13. المملكة المغربية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، **تقرير أنشطة 2021.**

14. المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، **التعليم العالي بالمغرب**، 2021.

15. المملكة المغربية، المجلس الإقتصاذي والإجتماعي والبيئي، **التقرير السنوي 2020.**

16. المملكة المغربية، المجلس الإقتصاذي والإجتماعي والبيئي، **التقرير السنوي 2018.**

17. المملكة المغربية، المجلس الإقتصاذي والإجتماعي والبيئي، **التقرير السنوي 2020**،

18. المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، **تقرير التعليم العالي بالأرقام 2021.**

VI- منشورات ومراسيم رسمية:

1. بيان اجتماع مجلس الوزراء، 25 أفريل 2001، على الموقع:

https://www.el-mouradia.dz/ar/home

المراجع:

2. مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**. سبتمبر **2017**، ص 38.

3. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **السياسة الحكومية في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**. سبتمبر **2015**، ص 2.

4. القرار رقم:313/71: **إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، منشورات الأمم المتحدة، أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة 2030، الجلسة العامة 90، 6 جويلية 2017.

5. محمد حامد الصياد، **الضمان الاجتماعي – القضايا، التحديات، الآفاق**، محاضرات في التأمينات الاجتماعية، مصر، 2001.

6. المملكة المغربية، **المادة 5 من المرسوم 2-14-562**. الصادر في 24 جويلية 2015، الجريدة الرسمية عدد 6383

7. منشورات الأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية الشعبية الإحصائية)، **الحسابات القومية –مقدمة عملية–**، السلسة واو، العدد 85، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.

8. منشورات الأمم المتحدة، **تحويل عالمنا –خطة التنمية المستدامة لعام 2030–**، القرار رقم A/RES/70/1، المؤرخ في 25 سبتمبر 2015.

9. منشورات الأمم المتحدة، **تقرير أهدف التنمية المستدامة 2017**، الأمم المتحدة، نيويورك، والولايات المتحدة الأمريكية، 2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I- Les Ouvrages :

1. Barry Dalal-Clayton and Stephen Bass, **Sustainable development strategies**, Organization for Economic Co-operation and Development, New York, USA, 2002.
2. Fabiana Sciarelli and Azzurra Rinaldi, **Development Management of Transforming Economies -Theories, Approaches and Models for Overall Development-**, Palgrave Macmillan, London, United Kingdom, 2017.
3. Gideon Bornstein, Sasha Indarte. **The Impact of Social Insurance on Household Debt**, White Center for Financial Research, France, 2023.
4. Gilles Nezosi, **La protection sociale**, La Documentation française, France, 2021
5. James M. Cypher and James L. Dietz**, The Process of Economic Development**, 3rd Edition, Routledge, London, United Kingdom, 2009.
6. Jean-Claude van dussent et Stéphanie jumel, **Le développement durable**, L'harmattan, Paris, France, 2008.
7. Jennifer A. Elliott, **An Introduction to Sustainable Development**, Routledge, Second edition, London, United Kingdom, 1999.
8. Katie Willis, **Theories and Practices of Development**, Routledge, London, United Kingdom, 2005.
9. Mathers Nicholas, Rachel Slater, **Social Protection and Growth: Research Synthesis**, Department of Foreign Affairs and Trade, Commonwealth of Australia, Canberra, 2014.
10. Michael P. Todaro and Stephen C. Smith.: **Economic Development**, 11th Edition, Pearson Education, Inc, New York, USA, 2012.
11. Nicola Jones, Rebecca Holmes, **Gender and social protection in the developing world**, Beyond Mothers and Safety Nets, New York, 2013.
12. P. H. Collin, **Dictionary of Economics**, A & C Black Publishers Ltd, London, Britain,.2003
13. Panagiotis E. Petrakis and others, **Economic Growth and Development Policy**, Palgrave Macmillan, Cham, Switzerland,2020.
14. Philippe Casanova, **Le bambou du développement durable à la création d'objets**, Groupe Eyrolles, Paris, France, 2010.

15. Pratistha Joshi Rajkarnikar and others, **Macroeconomic measurement: Environmental and social dimensions,** Global Development and Environment Institute**,** Tufts University, Third Edition, USA, 2019.
16. Richard Peet and Elaine Hartwick, **Theories of Development -Contentions, Arguments, Alternatives**-, Second Edition, The Guilford Press, New York, USA, 2009.
17. Temmar Hamid A, **L'économie de l'Algérie : les politiques de relance de la croissance**, Tome3, Office des publications universitaires, Alger, 2015.
18. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, **The Problems and Policies of Economic Development: An Appraisal of Recent Experience, World Economic Survey**, New York, USA, 1967.
19. Victor I. Danilov-Dani l'yan others, **Sustainable Development and the Limitation of Growth -Future Prospects for World Civilization**-, Springer/ Praxis Publishing Ltd, Chichester, United Kingdom, 2009.
20. W. Alan Strong and Lesley A. Hemphill: **Sustainable Development Policy Directory,** Blackwell Publishing Ltd, United Kingdom, 2009.
21. Wayne Nafziger, **Economic Development**, Fourth Edition, Cambridge university press, 2006.
22. Xavier Michel et Patrice Cavaillé et Coll, **Management des risques pour un développement durable _Qualité - Santé - Sécurité - Environnement,** Dunod, Paris, France, 2009.

II- Les Documents de Travail, Articles, Revues :

1. Barrientos, A, **Social transfers and Growth: What do we know? What do we need to find out**? World Development, 40 (01), 2013.
2. C.J.Barrow, **Environmental Management -Principles and practice-,** Routledge Environmental Management Series Routledge, 1999, London.
3. Caroline Dotter, **Can the World Bank's international poverty line reflect extreme poverty?** Courant Research Centre, eorg-August-Universität Göttingen, Germany, No. 232, July 2017.
4. Damon, Julien. **The socio-economic impact of social security**. International Social Security Association (ISSA), Geneva, 2016.
5. Development Pathways, **Investments In Social Protection & Their Impacts On Economic Growth**. ITUC, 2021.

6. Dina Ahmad Omar, **Inter-Relationship between Economic Development and Human Development- Analytical Study of selected Arab Countries**, Utopía y Praxis Latino americana, Universidad del Zulia, Venezuela, 25(01), 2020.
7. Erik Thorbecke, **The Evolution of the Development Doctrine, 1950-2005,** United Nations University- World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), Research Paper No. 2006/155, December 2006.
8. Handayani, Sri Wening, and All, **Asia's Fiscal Challenge: Financing the Social Protection Agenda of the Sustainable Development Goals**, Asian Development Bank, 2019.
9. Hector Inductivo, **Social Insurance: Theoretical Background,** Asian Development Bank Institute, Seminar on Social Protection for the Poor in Asia and Latin America, Philippines, 21–25 October 2000, p 3.
10. J. L. Roberts, **A glossary of technical terms on the economics and finance of health services**, World Health Organization, Regional Office for Europe, Copenhagen, Denmark, 1998.
11. Karen Dynan and Louise Sheiner, **GDP as a Measure of Economic Wel l –Being,** Hutchins Center on Fiscal and Monetary Policy**,** The Brookings Institution, Washington, USA, 2018.
12. Luis Henrique Paiva, Santiago Falluh Varella, **the impacts of social protection benefits on behave ours potentially related to economic growth**. The International Policy Centre for Inclusive Growth, Brazil, 2019.
13. Marshall Reinsdorf and others, **Measuring economic welfare: what and how?** The Report prepared by IMF, 9 March 2020.
14. Martin Purvis and Alan Grainger, **Exploring sustainable development - geographical perspectives-,** Earthscan Publications Limited, London, United Kingdom, 2004.
15. Mira Bierbaum, Valérie Schmitt. **Investing more in universal social protection**, ILO, Switzerland, 2022.
16. OECD, Chapter 1. **Measuring The Impact Of Social Protection On Inclusive Growth**. Paris, 2019.
17. Peter P. Rogers, Kazi F. Jalal, John A. Boyd, **An introduction to sustainable development,** Earthscan Publications/ Glen Educational Foundation, United Kingdom, 2008.

18. Rafael Lalive, Pierpaolo Parrotta, **how does pension eligibility affect labor supply in couples?** Labour Economics, 4(1), 2017.

19. Samson, Micheal. **The Impact of Social Transfers on Growth, Development, Poverty and Inequality in Developing Countries. In: Townsend, P. (eds) Building Decent Societies**. International Labour Organization, London, 2009.

20. the monthly OECD publication, Main Economic Indicators**, Comparative methodological analysis -consumer and producer price indices-**. volume 2002, Supplement 2, Paris, France, July 2002.

21. Tracey Strange et Anne Bayley, **Le développement durable -À la croisée de l'économie, de la société et de l'environnement-**, L'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), Paris, France, 2008.

22. Yvette Lazzeri, **Le développement durable -Du concept à la mesure-,** L'harmattan, Paris, France, 2008.

ثالثا: المواقع الالكترونية

http://cntppdz.com/ar/
http://commissariatlittoral.dz/
http://www.ancc.dz/presentation/
http://www.emploi.gov.tn/
http://www.santetunisie.rns.tn/ar/
https://alolabor.org/24516/
https://and.dz/presentation/apropos/
https://assurance-maladie.ameli.fr/qui-sommes-nous/organisation/securite-sociale
https://casnos.com.dz/presentation/
https://cnas.dz/
https://cnfe.dz/presentation/
https://dematerialisation.anurb.org/ar/index.php
https://dz.cnr.dz/ar/
https://elhanaa.cnas.dz/
https://jamaity.org/
https://miepeec.gov.ma/mtip-espace-protection-sociale/
https://ww1.issa.int/ar/about/socialsecurity
https://www.bnm.gov.my/financial-inclusion-data-for-malaysia
https://www.cacobatph.dz/
https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Organisation.aspx
https://www.cnas.dz./
https://www.cnrps.nat.tn/ar/caisse-et-prestations/la-cnrps/historique
https://www.cnss.ma/ar/content/

https://www.cnss.tn/web/guest/qui_sommes_nous/-/asset_publisher/PTz2/content/presentation -et-organigramme
https://www.digischool.fr/cours/l-organisation-generale-du-systeme-de-protection-sociale
https://www.digischool.fr/cours/systeme-de-protection-sociale
https://www.education.gov.tn
https://www.emploi.nat.tn/NvPrg/contrat/civp/decret-542-2019.pdf..
https://www.gosi.gov.sa/ar/StatisticsAndData
https://www.hespress.com/
https://www.hrsd.gov.sa/764042
https://www.hrsd.gov.sa/ministry/about-ministry/about-us/ministry-ectors/767521/767587
https://www.hrsd.gov.sa/ministry/about-ministry/budget-expenses
https://www.hrsd.gov.sa/ministry-services/services/69888
https://www.hrsd.gov.sa/social-protection
https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/social-security/lang--ar/index.htm
https://www.marefa.org/
https://www.me.gov.dz/organisme-sous-tutelle-2/
https://www.men.gov.ma/Ar/Documents/REC-STAT2019-20.pdf
https://www.mtess.gov.dz/ar/
https://www.onedd.org/fr
https://www.securite-sociale.fr/la-secu-cest-quoi/organisation/les-branches
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/
https://www.social.gov.tn/ar/
www.msnfcf.gov.dz



الملاحق:

الملحق رقم 01: الجزائر حسب مؤشرات التنمية المستدامة



الجزائر

الأداء حسب المؤشر

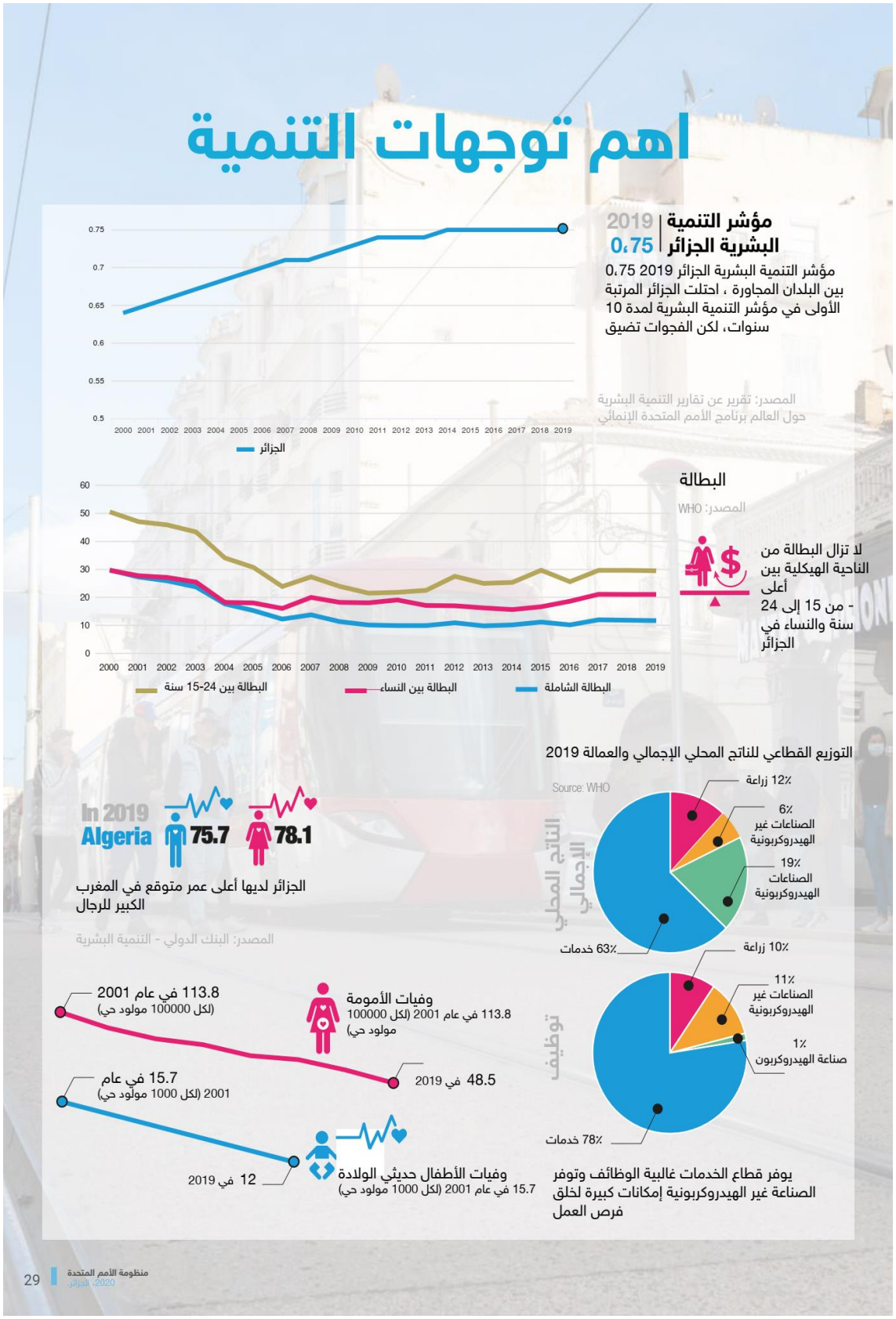
	القيمة	التصنيف	الاتجاه
الهدف 1 - القضاء على الفقر			
نسبة عدد الفقراء بدخل 1.90 دولاراً في اليوم (٪ من السكان)	0.4	●	↑
نسبة عدد الفقراء بدخل 3.20 دولاراً في اليوم (٪ من السكان)	2.9	●	←
الفقراء العاملون مقابل 3.20 دولار في اليوم بحسب تعادل القوة الشرائية لديه (٪ من إجمالي العمالة)	1.3	●	↑
الهدف 2 - القضاء التام على الجوع			
انتشار نقص التغذية (٪ من السكان)	2.8	●	↑
انتشار التقزم (ذوي الطول مقابل للعمر) عند الأطفال دون سن الخامسة (٪)	11.7	●●	↑
انتشار الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة (٪)	4.1	●●	●
انتشار السمنة، مؤشر كتلة الجسم ≥ 30 (٪ من السكان البالغين)	27.4	●	↓
محصول الحبوب (طن/ هكتار)	1.8	●	↑
مؤشر الإدارة المستدامة للنيتروجين	0.7	●	←
مستوى التغذية البشري (الأفضل 3-2 الأسوأ)	2.2	●	↑
الهدف 3 - الصحة الجيدة والرفاه			
معدل وفيات الأمهات (لكل 100.000 مولود حي)	112	●	←
معدل وفيات حديثي الولادة (لكل 1000 مولود حي)	16.3	●	↓
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	23.3	●	↑
معدل الإصابة بالسل (لكل 100.000 نسمة)	61.0	●	↖
الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (لكل 1000 مولود حي)	0.05	●	↑
معدل الوفيات المعياري حسب العمر بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة بين السكان بين 30-70 عاماً (لكل 100.000 نسمة)	14.2	●	↑
المعدل المعياري للوفيات حسب العمر بسبب تلوث الهواء المنزلي وتلوث الهواء المحيط	50	●●	●
معدل الوفيات الناجمة عن حوادث المرور (لكل 100.000 نسمة)	20.9	●	←
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	77.1	●	↖
معدل خصوبة المراهقين (المواليد لكل 1000 امرأة بين 15 و19 عاماً)	9.8	●	↑
الولادات تحت إشراف المختصين الصحيين المهرة (٪)	96.6	●●	●
نسبة الرضع الناجين الذين تلقوا لقاحين أوصت بهما منظمة الصحة العالمية (٪)	80	●	↓
مؤشر تتبع التغطية الصحية الشاملة (100-0)	78	●	↑
الرفاهية الذاتية (متوسط) درجة السلم، 10-0)	4.7	●	↓
انتشار داء السكري (٪ من السكان البالغين بين 20 -79 عاماً)	6.7	●●	●
معدلات الانتحار حسب العمر (لكل 100.000 نسمة)	2.6	●	↑
الهدف 4 - التعليم الجيّد			
صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (٪)	99.6	●	↑
معدل أمية الأشخاص البالغين من العمر 24-15 عاماً من كلا الجنسين (٪)	97.4	●●	↑
معدل إتمام المرحلة الثانوية	82.9	●	↑
نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم قبل الابتدائي (٪ من الأطفال في سن ما قبل المدرسة)	79.1	●●	●
نسبة الالتحاق بالمدرسة والتعليم العالي (٪ الإجمالي)	51.4	●●	●
درجات الاختبار القياسية	374.1	●●	●
الهدف 5 - المساواة بين الجنسين			
المطالبة بتنظيم للأسرة مبني على الطرق الحديثة (٪ من النساء المتزوجات أو المرتبطات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً)	77.2	●	↖
نسبة متوسط سنوات الدراسة للإناث إلى الذكور في الفئة العمرية 25 سنة فأكبر	92.8	●	↑
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة	25.1	●	←
المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (٪)	25.8	●	↓
نسبة إجمالي الدخل القومي المقدر للفرد، الإناث/ الذكور (بحسب تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لعام 2017)	0.2	●	↓
النساء بين 24-20 عاماً اللاتي تزوجن أو ارتبطن لأول مرة قبل سن 15 (٪)	0.0	●●	●
نسبة النساء في المناصب الوزارية (٪)	14.7	●	↓
إجازة الأمومة الإلزامية مدفوعة الأجر (بالأيام)	98	●●	●
الهدف 6 - المياه النظيفة والنظافة الصحية			
السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل (٪)	93.6	●	←
السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل (٪)	87.6	●	←
سحب المياه العذبة، ٪ من إجمالي موارد المياه المتجددة	137.9	●●	●
معالجة المياه المستعملة في الأنشطة البشرية (٪)	33.1	●●	●
استنفاد المياه الجوفية المستوردة (متر مكعب/ فرد)	3.5	●	↑
درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (٪)	54	●	↖
معدل الوفيات المنسوبة إلى المياه غير الآمنة والصرف الصحي غير الآمن وغياب النظافة (لكل 100.000 نسمة)	1.9	●●	●
الهدف 7 - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة			
الحصول على الكهرباء (٪ من السكان)	100.0	●	↑
الوصول إلى مصادر الوقود النظيف والتكنولوجيا لأغراض الطهي (٪ من السكان)	92.6	●	↑
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة من احتراق الوقود/ إنتاج الكهرباء (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/ تيراواط/ ساعة)	1.9	●	↖
إنتاج الطاقة من مصادر متجددة (٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء)	1.0	●●	●
مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية (ميجاجول/ إجمالي الناتج المحلي بحسب تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لعام 2015)	5.2	●●	●
الهدف 8 - العمل اللائق ونمو الاقتصاد			
النمو المعدل (٪)	-5.3	●●	●
البالغون (15 عاماً فأكبر) الذين يمتلكون حساباً في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو مع شركة لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول	42.8	●	↓
معدل البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة)	12.8	●	↓
الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل بالواردات (الوفيات لكل 100.000)	0.1	●	↑
درجة حرية العمل	51.3	●	←
البطالة، إجمالي الشباب (٪ من إجمالي القوى العاملة من الفئة العمرية 15 -24 سنة)	29.5	●	←
درجة سهولة بدء عمل جديد	78	●●	●
مؤشر تركيز المنتج، الصادرات	0.4	●	←

	القيمة	التصنيف	الاتجاه
الهدف 9 - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية			
تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي للجامعات العالمية: متوسطات أفضل 3 جامعات (الأسوأ 100-0 الأفضل)	27.8	●	●●
السكان الذين يستخدمون الإنترنت (٪)	59.6	●	↑
اشتراكات النطاق العريض للأجهزة الجوالة (لكل 100 نسمة)	96.0	●	↑
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: جودة التجارة والبنية الأساسية المتعلقة بالنقل (من 1 = متدنية إلى 5 = عالية)	2.4	●	↓
عدد مقالات الدوريات العلمية والتقنية (لكل 1000 نسمة)	0.1	●	←
نفقات البحث والتطوير (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.5	●	●●
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة التصنيعية (كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي بالسعر الثابت لعام 2010)	1.0	●	←
الهدف 10 - الحد من أوجه عدم المساواة			
معدل بالما	1.0	●	●●
تم تعديل معامل جيني لأعلى دخل (100-1)	31.5	●	●●
الهدف 11 - مدن ومجتمعات محلية مستدامة			
المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات التي يقل قطرها عن 2.5 ميكرون(PM2.5) (ميكروغرام/ م3)	41.3	●	↓
الرضا عن المواصلات العامة (٪)	43	●	↓
الهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان			
النفايات البلدية الصلبة (كجم/ فرد/ يوم)	1.1	●	●●
انبعاثات النيتروجين المستوردة (كجم/ فرد)	1.0	●	●●
النفايات الإلكترونية الناتجة (كجم/ فرد)	7.1	●	●●
انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت الناتجة على الإنتاج (كجم/ فرد)	5.3	●	●●
انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت المستوردة (كجم/ فرد)	1.4	●	●●
انبعاثات النيتروجين الناتجة على الإنتاج (كجم/ فرد)	9.9	●	●●
درجة تحقيق القيمة (مؤشر حوكمة الموارد)	40.3	●	●●
الدعم قبل اقتطاع الضريبة على الوقود الأحفوري (الاستهلاك والإنتاج/ للفرد بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي)	304.6	●	↓
الامتثال للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف بشأن النفايات الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية (٪)	65.6	●	●●
الهدف 13 - العمل المناخي			
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري وإنتاج الإسمنت (طن من ثاني أكسيد الكربون للفرد)	4.0	●	←
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستوردة (طن من ثاني أكسيد الكربون للفرد)	0.2	●	●●
الأشخاص المتأثرون بالكوارث المرتبطة بالمناخ (لكل 100.000 نسمة، بمتوسط 5 سنوات)	190.2	●	●●
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الواردة في صادرات الوقود الأحفوري (كجم/ فرد)	941.0	●	●●
الهدف 14 - الحياة تحت الماء			
الأسماك المصيدة والتي يتم التخلص منها بعد ذلك (٪)	11.8	●	●●
تهديدات التنوع البيولوجي البحري المستوردة (لكل مليون نسمة)	0.0	●	●●
متوسط المساحة المحمية في المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي (٪)	48.9	●	←
هدف مؤشر صحة المحيطات - المياه النظيفة (100-0)	41.6	●	←
هدف مؤشر سلامة المحيطات - مصايد الأسماك (100-0)	45.5	●	↓
الأسماك المصيدة بشباك الجر (٪)	20.7	●	←
الهدف 15 - الحياة على البر			
تهديدات التنوع البيولوجي للأراضي والمياه العذبة المستوردة (لكل مليون نسمة)	0.3	●	●●
متوسط المساحة المحمية في المواقع البرية المهمة للتنوع البيولوجي (٪)	16.6	●	←
مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع (1-0)	0.9	●	↑
الهدف 16 - السلام والعدل والمؤسسات القوية			
جرائم القتل (لكل 100.000 نسمة)	1.4	●	●●
نسبة المحتجزين بغير أحكام	12.0	●	↑
نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم ليلاً في المدينة أو المنطقة التي يعيشون بها	51	●	●●
حقوق الملكية (7-1)	4.1	●	↑
تسجيل المواليد لدى السلطات المدنية، الأطفال دون سن 5 سنوات (٪)	99.6	●	●●
مؤشر محركات الفساد (100-0)	36	●	←
الأطفال بين 5و14عاماً المشاركون في عمالة الأطفال (٪)	3.7	●	●●
مؤشر حرية الصحافة (الأفضل من 0 إلى 100 الأسوأ)	45.5	●	↓
الوفيات المرتبطة بالمعارك (لكل 100.000 نسمة)	0.1	●	●●
عدد السجناء (لكل 100000 نسمة)	149	●	●●
واردات الأسلحة التقليدية الرئيسية (تقييم مؤشر الاتجاه بالمليون دولار أمريكي بحسب السعر الثابت للدولار الأمريكي لكل 100000 نسمة، متوسط 5 سنوات)	3.0	●	●●
واردات الأسلحة التقليدية الرئيسية (تقييم مؤشر الاتجاه بالمليون دولار أمريكي بحسب السعر الثابت للدولار الأمريكي لكل 100000 نسمة، متوسط 5 سنوات)	0.0	●	●●
حالة المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان	10	●	●●
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	-0.9	●	←
الهدف 17 - عقد الشراكات لتحقيق الأهداف			
درجة الملاذ الضريبي للشركات (الأفضل 100-0 الأسوأ) *	0.0	●	●●
درجة القدرة الإحصائية (الأسوأ 100-0 الأفضل)	55.1	●	↑
الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم (٪من الناتج المحلي الإجمالي)	8.4	●	↓

*نقطة البيانات المفقودة

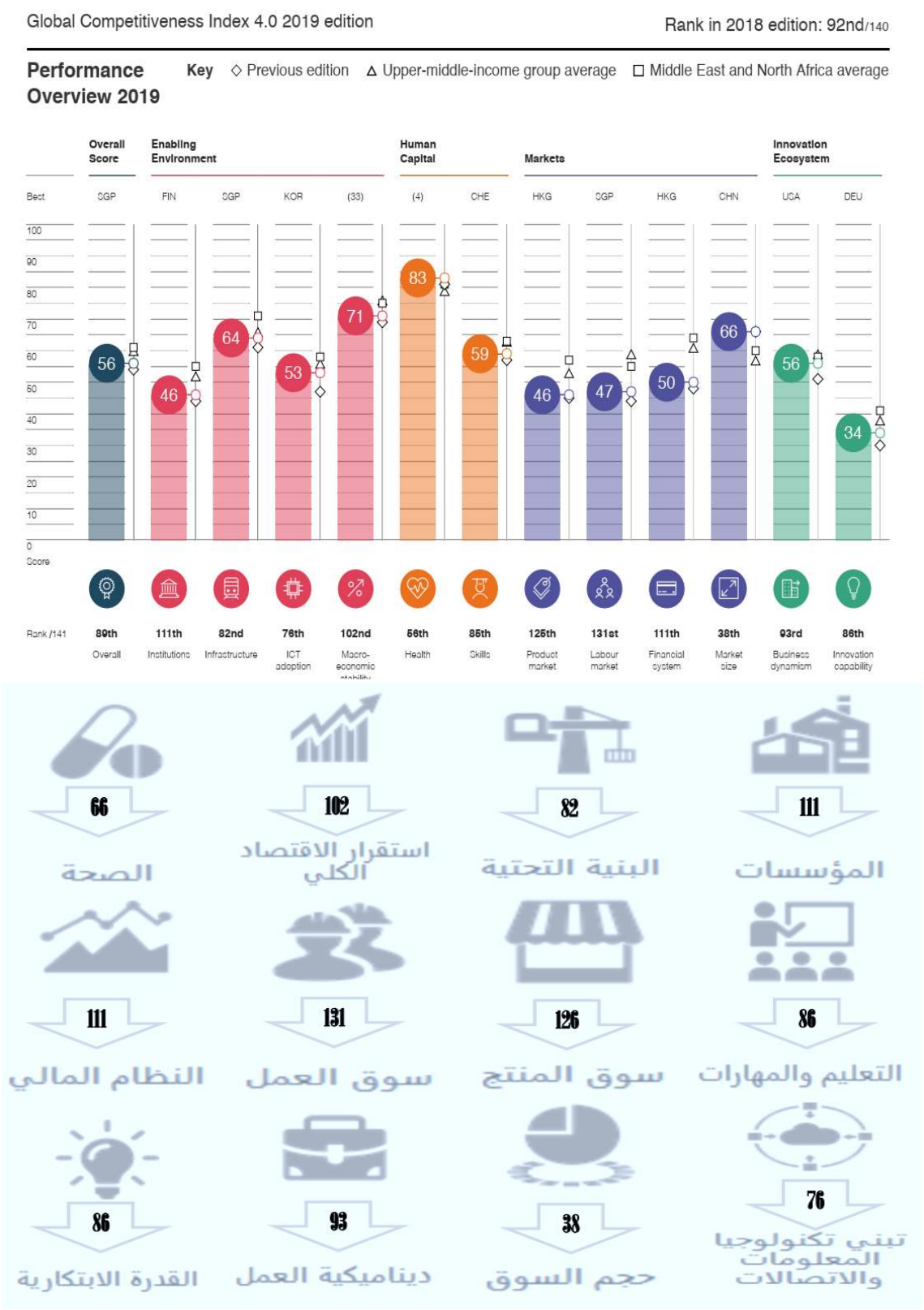
المصدر: مصطفى بيومي وآخرون، **تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية لعام 2022**، شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة **SDSN** الإمارات، 2022، ص 47.

الملحق رقم 02: أهم توجهات التنمية في الجزائر سنة 2019



المصدر: الأمم المتحدة، **تقرير منظومة الأمم المتحدة– الجزائر 2020**، 2020، ص 29.

الملحق رقم 03: الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية لسنة 2019



Source : http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2020.pdf

Abstract

Social security today is of great importance in protecting society, due to its positive repercussions on the distribution of national income and on the performance of the national economy. It is an important control throughout the history of its development, whether in Algeria or at the global level, which made Algeria, like the Maghreb countries, seek to achieve social justice by adopting A clear social policy at various levels and in various sectors, in support of the wheel of economic and social development.

***Therefore** , this study aims to clarify the effect Social security affects economic growth in Algeria, Tunisia and Morocco, by determining the short and long-term relationship between social transfers (social security index) and the per capita gross domestic product (economic growth index) during the period 1990-2020 according to the ARDL model and based on the EViews 12 program , Finally, we concluded that social transfers do not contribute significantly to supporting economic growth, whether in the short or long term, in the three countries, which confirms that Algeria, Tunisia and Morocco, despite the social policies adopted and the funds allocated to them, are still far from global aspirations and trends that are compatible with them. And the Sustainable Development Goals 17. Therefore, Algeria must draw up a clearly defined plan away from social peace, which has greatly affected the desired results and goals.*

***Key words:** Social security, economic and social development, social policy, Maghreb countries, ARDL model.*